الشرق الأوسط الديمقراطي

فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد 57 - حزيران / يونيو 2022م

العقد الاجتماعي

- ماهية العقد الاجتماعي وفصول تطوّره
- مكانة العقد الاجتماعي في تنظيم المجتمعات وإدارتها
- من أين يَستمدُّ العقدُ الاجتماعيّ في شمال وشرق سوريّا شرعيّته؟
- العَقدُ الاجتماعيّ.. بين الفلسفة، الدّين والقانون

الحرب العالمية الثالثة

- المؤامرة: تاريخيّاً - كُرديّاً.. الأسباب والتداعيات
- الرأسمالية العنكبوتية ومصير حضارتنا
- الحرب الروسية على أوكرانيا، وتأثيراتها على الشرق الأوسط
- الأزمة الروسية الاوكرانية والأمن الغذائي ودور المنظمات في تأمين الغذاء
- الرأسماليّة الشرقيّة والحرب الإعلاميّة

الشرق الأوسط والعالم

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو الأهداف والأنشطة
- الشرق الأوسط في ظل العلاقات الدولية والسياسة الدولية والإعلام
- قوانين (الأمم المتحدة) في ظل القرن الحادي والعشرين

الشرق الأوسط الديمقراطي

مجلة فصلية فكرية تحليلية تعنى بشؤون الشرق الأوسط

العدد ٥٧ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢م

إدارة المجلة

مجلس الإدارة

الاشراف العام

زياد محمد

رئيس التحرير

صلاح الدين مسلم

هيئة التحرير

روشن مسلم

عواس علي

أحمد دالي

مصطفى شيخ مسلم

اسماعيل خالد محمد

الهيئة الاستشارية

السيد عبدالفتاح

حسن ظاظا

جاسم الهويدي

ياسر شوحان

هزار شكر

الإخراج الفني

كليستان كوسا

الآراء المنشورة تعبر عن رأي أصحابها وليس بالضرورة أن تعبر عن رأي المجلة

وسائل التواصل

يمكنكم متابعتنا والإدلاء بآرائكم ومقترحاتكم وإرسال مساهماتكم عبر وسائل التواصل التالية:

http://www.alawset.info

serqalawset@gmail.com

@AlawsetMagazine

@KovaraAlewset

@/alawsetmagazine

رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفيين العراقيين
١٤٨
رقم الإيداع
دار الكتب والوثائق ببغداد
٨٦٨ لسنة ٢٠٠٥

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب والوثائق في القاهرة
رقم ٢٤٢١٧

مكتب القاهرة:
18 شارع ضريح سعد - القاهرة
ت: 27907104 / 01554349602

محتويات العدد

العدد: 57 - حزيران - 2022

كلـــمة العـــدد	رئيس التحرير	٣

العقد الاجتماعي

ماهية العقد الاجتماعي وفصول تطوّره	سيهانوك ديبو	٤ - ١٥
مكانة العقد الاجتماعي في تنظيم المجتمعات وإدارتها	وليد بكر	١٦ - ١٩
من أين يَستمِدُّ العقدُ الاجتماعيّ في شمال وشرق سوريّا شرعيّته؟	سليمان جعفر	٢٠ - ٢٤
العَقْدُ الاجتماعيّ.. بين الفلسفة، الدّين والقانون	جميل رشيد	٢٥ - ٣٨

الحرب العالمية الثالثة

الحرب العالمية الثالثة	أحمد دالي	٣٩ - ٤٥
المؤامرة: تاريخيّاً – كُرديّاً.. الأسباب والتداعيات	أحمد بيرهات	٤٦- ٥١
الرأسمالية العنكبوتية ومصير حضارتنا	صالح بوزان	٥٢ - ٥٨
الحرب الروسية على أوكرانيا، وتأثيراتها على الشرق الأوسط	شرفان مسلم	٥٩ - ٦٤
الأزمة الروسية الاوكرانية والأمن الغذائي ودور المنظمات في تأمين الغذاء	اسماعيل خالد محمد	٦٥ - ٧٨
الرأسماليّة الشرقيّة والحرب الإعلاميّة	صلاح الدين مسلم	٧٩- ٩٥

الشرق الأوسط والعالم

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو الأهداف والأنشطة	جيهان مصطفى	٩٦- ١٠٣
الشرق الأوسط في ظل العلاقات الدولية والسياسة الدولية والإعلام	عواس علي	١٠٤- ١٢١
قوانين (الأمم المتحدة) في ظل القرن الحادي والعشرين	مصطفى شيخ مسلم	١٢٢ - ١٢٥

مواضيع أخرى

الجزيرة السورية في العصر الحديث والمعاصر	جاسم الهويدي	١٢٦ - ١٣١
العلاقات الكرديّة العربيّة (٤)أشهر الدويلات الكردية في عصر الإسلام ج-١	الباحث/عبد الله شكاكي	١٣٢ - ١٤٤

كلمة العدد ٥٧

هيئة التحرير

كان العقد الاجتماعيّ منذ أوّل تجمّع بشريّ عاقل عبارة عن عقد طبيعيّ بين أفراد المجتمع لتسيير أموره، منذ بداية المجتمع الطبيعيّ حتّى الآن. ونقصد بالمجتمعات الطبيعيّة الآن هي المجتمعات التي تتحرّك خارج نطاق الدولة، أيّ المجتمعات القبليّة والعشائريّة، لكنّ الدولة ومنذ نشوئها قبل خمسة آلاف عام حتّى الآن صادرت العقد الاجتماعيّ، وجعلته حكراً عليها، عبر منظومة الدستور الدولتيّ، فاختلفت الدساتير ما بين دولة وأخرى، حسب اقتراب هذا الدستور من العقد الاجتماعيّ أو ابتعاده، أي أنّ الدولة التي تقترب من الديمقراطيّة تراعي فيها الديمقراطيّة المجتمعيّة إلى حدّ ما.

فأضحت المجتمعات المتطلّعة إلى الحريّة تحاول أن ترسّخ العقد الاجتماعي كمواد أوّليّة رئيسة في الدستور، ولمّا آلت الأمور إلى الحداثة الرأسماليّة والتي صارت الشركات الرأسماليّة العملاقة تريد أن تضمن حقوقها في الدساتير؛ لتضمن مصالحها فوق مصالح الشعوب، أضحى الصراع على أشدّه ما بين المجتمعات التي تريد أن تحقّق مصالحها وبين النظام الرأسماليّ، لذلك بات البحث عن عقد اجتماعيّ ضرورة حياتيّة للمجتمع، وإن تنازلت عن بعض حقوقها لصالح تغوّل الشركات العملاقة.

وتجربة شمال وشرق سوريا واضحة للعيان في صياغة العقد الاجتماعيّ الطبيعيّ وتطبيقه على الواقع أمراً ممكناً، وتجربة ناجحة إلى حدّ ما، فهذا العقد الاجتماعيّ يضمن حقوق المكونات الأثنيّة – العرقيّة والدينيّة، وحقوق المرأة المقموعة عبر سيطرة الذهنيّة الذكوريّة على مدى آلاف الأعوام، عبر مجالس وكومينات، وآليات الإدارة الناجحة البعيدة عن السلطة والتسلّط، فارتأينا في هذا العدد أن نعالج مواضيع تتعلّق بالعقد الاجتماعيّ، عبر أقلام كتّاب المجلّة الأعزّاء.

وقد كانت الحرب الضروس ما بين المجتمعات والسلطات تؤدّي إلى تهوّرات الدول عبر حروب فظيعة شرسة، وبدأت الحرب العالميّة الثالثة في بداية الألفيّة الثالثة، عبر خلق عدوّ جديد وهو الإرهاب، ونعت أيّ خارج عن المنظومة بالإرهابيّ، وخلق أجواء إرهابيّة في الشرق الأوسط لتسيير التدخّل المباشر للمنظومة العالميّة المهيمنة، وكلّها حروب هيمنة للسيطرة على مقدّرات الشعوب، وإركاعها، لتنصاع لهذه الحداثة الرأسماليّة المتهوّرة.

بالمقابل عالجنا مواضيع تتعلّق بالشرق الأوسط والعالم، أو علاقة العالم الغربيّ المهيمن على القرار العالميّ عبر منظومة اتّحاد الدول في هيكليّة تحاول أن تدير العالم في الأمم المتّحدة، فبات العالم بأسره يحتاج إلى صيغ قانونيّة لتستطيع أن تحافظ على وجودها ضدّ الحروب، والهيمنات العالميّة لدول النظام العالميّ المهيمن، ومشكلات الأمن الغذائيّ.

ولا بدّ لنا من طرح مواضيع منوّعة في البحث عن حلول مجتمعيّة، تهتمّ بحقوق الأثنيات، وترسيخ مبدأ التعايش السلمي بين شعوب الشرق الأوسط، والعالم، ونبش التاريخ المخفي الذي وضعته الدول والممالك والإمبراطوريّات لطمس حقائق الشعوب التي لم تنخرط في صفوف الدولة، والتي صاغت عقدها الاجتماعيّ بعيداً عن دساتير الدول.

نشكر كلّ من ساهم في نجاح هذا العدد، وكلّنا أمل أن نكون قادرين على إيصال مشروعنا السلمي والديمقراطيّ للشرق الأوسط، ونتمنّى لقرّائنا الأعزّاء متعة القراءة، والمساهمة الفعّالة في تطوّر مجلّتنا.

ماهية العقد الاجتماعي وفصول تطوّره

سيهانوك ديبو

ملخص

إنّ جوهر اشتقاق الشرعية الثورية في مرحلة التأسيس للإدارة الذاتية الديمقراطية، والتي تمثل روح الأمة المجتمعية الديمقراطية، يمثل الضمان الأنسب للعقد الوطني السياسي لكل المكونات المنتمية للمجتمع السوري الحديث، لا سيّما وهو على أعتاب التأسيس، أو محاولة الخوض لتأسيس (الجمهورية السورية الثالثة)، فمرحلة التأسيس هذه مرهونة بحجم وبمنشأ التسويات والتوازنات الداخلية والإقليمية والعالمية، وفي الوقت نفسه مرهون بصراع أيديولوجي متمّم مع لعبة الأمم على نحو فاضح مع الرغائبية الدولتية ومصالح القوى والأيديولوجيات التي تروضها، ولوكانت على أنقاضها المتداعية، ومن جهة أخرى بصراع أيديولوجي منبته الشعب وتطلعاته إلى التغيير الذي يلزم من أجل أن يكون هذا الشعب سيد نفسه.

ليس من السهولة إعطاء معنى جامع مانع لمفهوم نظري كالعقد الاجتماعي، لكن يبدو من الممكن ونظراً للضرورة المعرفية أن نعطي معنى أساس للظاهرة؛ أي ما يخص جانب المعنى اللغوي والمدلول الكلامي وتعريفها وتلخيصها على النحو التالي: الرغبة المجتمعية في الاتفاق على شيء معين أو أشياء معينة ينتج عنها، وبالضرورة الرضى كنتيجة للاتفاق الصائر إليه طوعاً بين العناصر المتعاقدة، أو بين الأطراف الراغبة في التعاقد.

ولعلّ العقد الاجتماعي كمصطلح فلسفي متجذر في الفكر الإنساني قديم في توجدات الفعل البشري المتنوع، وإن لم يكن متبلوراً بموضعية متخصصة أو مخصوصة، فنلحظه قائماً بآثاره في الفكر الفلسفي القديم قبل الميلاد، ويُعتقد أن سقراط وفي مواضيع فلسفته التي تنحو نحو الحق والخير والجمال، قد نحا إلى عقد اجتماعي كي يتحقق الجمال والخير والحق، وكذلك أن النتوءات المبزوغة في جمهورية أفلاطون الفاضلة ربما قد حملت البذور الأولى للعقد الاجتماعي، كما أن له دلالات في مربع أرسطو في التقابل والتضاد بين المفاهيم والكليات كنتيجة متفاعلة للأضلاع المربعة الأربعة.

وعلى المدى اللاحق للفلسفات المتحققة لم تتعدَّ دراساتها إلى العقد الاجتماعي الشكل السابق الآنف كدلالات وإشارات كما أشار إليها معلّمو الفلسفة الكلاسيكية الأولى.

لقد تمّت دراسة مصطلح العقد الاجتماعي بشكل أكثر إسهاباً متناولاً كنه اللبّ المجتمعي للعقد الاجتماعي كنظرية علمية حتى مجيء ثلةٍ من علماء الاجتماع؛ أمثال توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو وغيرهم... ليغدو موضوعاً أكثر خصوصية، من ثمّ كمفهوم أيديولوجي قائم بذاته ودافع من دوافع النظرية الثورية التي بدّلت مجرى التاريخ، واندلاع الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩.

أوّلاً- مفهوم الحق الطبيعي باعتباره أساسٌ للعقد الاجتماعي

الظلم والتوزيع غير العادل للثروة والتقسيم الطبقي وتفتيت المجتمع إلى طبقات أعلى وأدنى، جعلت الإنسان يفتش دوماً عن الحق الضائع المسمّى بالعدل، وفكرة الخير أو العدل لا بدّ لها أن تكون متمرسة بمفاهيم كثيرة تحميها، وتمنع الشرور والآثام المُنشأة، فكانت لفكرة الحق الطبيعي أو لفكرة القانون الطبيعي أن تظهر بفحوى أنّ الإنسان يخلق حرّاً، من ثم يُستعبَد. وقد تم تنظيم عملية أوعمليات الاستعباد وفق السلطة الممارسة بحق المجتمع. فالإنسان كائنٌ حرٌّ وفق القانون الطبيعي، وقد هاجر الطبيعة لأنّها كانت غير مؤدية إلى طموحاته الحرة، ممّا دعاه إلى أن ينتظم بشكل أكثر اجتماعاً، لكنّ الانتظام والاصطفاف والعيش ضمن الجماعة خلقت عنها شيئين: أوّلاهما؛ الثروة، وثانيهما السلطة.

منذ الاجتماع البشري المنظم والأول في المجتمع الزراعي الأول وحتى يومنا هذا، شغلت فكرة الحق الطبيعي ضمن المجتمع اهتمام الباحثين والفلاسفة والمفكرين، وتعدى أن يكون مجرد اهتمامٍ، فرسموا ما أمكنوا صورة مجتمع قائم على الفضيلة والعدل والخير. وقد أسهمت هذه الفكرة بإحلال انتقال سلس منظم لفكرة الإنسان المتمسك بحقه الطبيعي ضمن المجتمع الموحش الأول إلى مجتمع أكثر تجدّداً، وأكثر نتظيماً يحمي هذا الحق ويصونه، وفق قواعد ثابتة ،ورؤى مشبعة بالمفهوم الطبيعي للحق، ما دفع العقل البشري المركون إلى أفق باهت وفقه إلى أنماط متجددة من العقل البشري؛ سمته العامة أكثر استقرار، والتوازن الحاصل يشير باستمرار إلى إمكانية نتاج اجتماعي أكثر تنظيماً، وأكثر محافظة على الحق كضرورة.

صارع الإنسان الأوّل قوى الطبيعة وفق حقه الطبيعي في العيش بعد مسايرة المجهول والغامض منها، وقد هاجر مجتمعه المشاعي

لاحتياج إلى مجتمع أكثر انتظاماً، وبعد أن أكّد سيطرته إجمالاً على تلك القوى، واجه صراعاً أكثر قساوة، وضراوة، وهو الصراع مع الحكام والملوك والأباطرة في ظل نشوء مفهوم الدولة، والسلطة، والثروة، والملكية الخاصة.

وفق السلطة المتكوّنة انقسم الإنسان مع أقرانه الداعون إلى انتظام، انقسموا إلى طبقات متناقضة من السادة والعبيد، الأحرار في الطبقة العليا، والمقيّدين في الطبقات السفلى، نَحَتْ هذه المعادلة إلى المزيد من التمييز بفعل خاصية الدين، وبالأخص عندما افترى الحكام للعبيد أن سلطتهم مستمدة من الإرادة الإلهية.

التناقض الصافي بين الطبقات أفرغت بدورها مساحات شاسعة من التصحّر الفكري، والمزيد من استلاب الإرادة، لكن بقيت جينة الحق الطبيعي تتماشى وتنتقل في الفكر البشري أملاً في الارتقاء والتخلص من المآسي. وفي هذه الفترة بالتحديد يؤكد الكثير من المفكرين والباحثين أنّ الحقّ الطبيعيّ قد نال نصيباً واسعاً، وشرحاً مستفيضاً، ولأوّل مرّة على يد المفكر الهولندي (غروسيوم ١٥٨٣- ١٦٤٥): (....إنّ القانون الطبيعي هو قرار عقل سليم ينير في أمر من الأمور، فحكم عليه حسب مناسبته، أو مخالفته الطبيعة العاقلة، هل هو فاسد أخلاقيّاً أم غير فاسد؟ وبالتالي هل هذا العمل هو واجب أم مخلوق من قبل الله خالق هذه الطبيعة ....)

خلافا لغروسيوم، هناك رهط من المفكرين ادّعوا أنّ مفهوم الحق الطبيعي ظهر قبله بزمن، بل أتى نتيجة للتفسير الاقتصادي كعامل حاسم في تغيير مراحل التاريخ، والعامل الاقتصادي الملتزم من قبل الفكر العلماني الذي يفصل بين الطبيعة والحقوق والدين، نتيجة أنّ المعرفة الجديدة للطبيعة، وتسخيرها كعائد اقتصادي مُراكِم للثروة وفيما بعد للسلطة، مما أوجب عدّ الاقتصاد كبعد جديد للحق الطبيعيّ، ومفسر له في الآن الواحد، ومن وجهة النظرة الاقتصادية هذه في تفسير، وإعداد الحق الطبيعيّ، والمتمثل

"لعل العقد الاجتماعي كمصطلح فلسفي متجذر في الفكر الإنساني، وإن لم يكن متبلوراً بموضعية متخصصة أو مخصوصة، فنلحظه قائماً بآثاره في الفكر الفلسفي القديم قبل الميلاد، ويعتقد أن سقراط وفي مواضيع فلسفته نحو الحق والخير والجمال قد نحا إلى عقد اجتماعي كي يتحقق الجمال والخير والحق، وكذلك أن النتوءات المبزوغة في جمهورية أفلاطون الفاضلة ربما حملت البذور الأولى للعقد الاجتماعي."

بالثروة، والملكية الخاصة كحق طبيعي، أنّ الإنسان في العهود الغابرة القديمة، لم يحتج إلى التملك كونه لم يعيش بشكل اجتماعي، الاقتصاد أبرز اصطفافاً، وأحوج العمليات المجتمعية للانتظام، كونه يخلق منفعة، الفهم الصائر إليه عُدّ الحق الطبيعي به كحق واجب، ومكتسب بحالتها الطبيعية.

والتجمعات البشرية الأكثر تعقيدا والمنتظمة بشكل أكبر وبشكل أكثر فاعلية من حالة الفرد الطبيعي إلى حالة المجتمع المنتظم، تلك التجمعات البشرية أرادات أن تتقلص مرة أخرى وبشكل مجتمعات مغلقة إلى حالة أقل كثافة، وهي ما سميت فيما بعد بالحالة القومية، ووفقها تبرّرت الطموحات القومية، وبرّرت معها حروبها وعداءها المجتمعات التي انقسمت منها.

أما السويدي (بوفندورف ١٦٣٢ – ١٦٩٤) فقد رأى أن الحق الطبيعي أو القانون الطبيعي يستمد شرعيته من السلطة الممارسة بها، وهذه

السلطة الموحاة من قبل الله لإجبار الناس على قبول الاستبداد والتسلط الممارس بحقهم. لقد كان مؤرّخا للملكية السويدية، وتبريرا بارعاً لسلطة الملكية المطلقة آنذاك، قائلا : (.....إنّ الحقّ الطبيعيّ هو شرع ضروري، لا يتغير، استمده العقل من طبيعة الأشياء، ودور السلطة هو وضع القوانين التي تهدف إلى التقييد بالحق ...) وقد كان فرانسيس باكون أيضا ممّن ناصر الامتياز الملكي دون أن يكون من أنصار الحكم المطلق. لم يختلف توماس سميث عمّا قاله باكون، فحاول تشريع السلطة والحكم المطلق وفق كتابه (الجمهورية الإنكليزية الذي صدر عام ١٥٨٣) فقد أشار في كتابه إلى وجوب توزيع السلطة إلى ثلاثة مناحٍ: بقاء الملك كرأس النظام السياسي، ووجود البرلمان الذي يحكم، والشعب الذي يقرّر من يحكم في البرلمان وينفذ قراراته. ولا شك أن تصوّرات توماس سميث تعد من الأسس الدستورية المبكرة، وقد استمد علماء القانون من رؤاه دساتيرهم، وبالأخص الرؤية المتعلقة بفصل السلطات.

مما تقدم ذكره نلحظ أن القانون الطبيعي لا يمكن حصره أو رصده في بوتقة فكرية اجتماعية واحدة، بل نلحظ أنّ هناك تعارضاً في المفهوم لشرحه، والوصول إليه مجدّدا، إلا أنّه وبالرغم من التعارضات والاختلافات السابقة للرؤى والمناهج الفلسفية والاجتماعية والقانونية التي تناولت نظرية الحق الطبيعي يمكن شمل أهم النقاط الأساسية والمرتكزات الفكرية للمفهوم وفق ما يلي: إنّ الحق والصواب أمران طبيعيان، وليسا من اختراع الإنسان وابتداعاته، فهما موجودان وليسا متموجدين، وعليه فإنّ الحق العام، والذي يمارسه، ويحافظ عليه المختصون في القضاء العام قد يمارسون التفصيلات المؤدية إلى القانون العام بشكل خاطئ من خلال حكم جائر وغير عادل، وهذه النتيجة تخرج من بطون العقد الاجتماعي، وتتشكل خارجه وعلى هامشه، أي أنّ السلطة المتكونة لا تستطيع أن تفرض قانوناً يُعَدُّ فيما بعد قانوناً طبيعيّاً؛ لسبب بسيط أنّ الحق الطبيعي أو القانون الطبيعي يخالف القانون الوضعي مخالفة بائنة، فالأخير مستَمد من السلطة، وليس من الضرورة من الحق.

وبالرغم من الآراء السابقة والمختلفة في تفسير الحق الطبيعي، لا يمنع هذا الاختلاف أن يكون للقانون الطبيعي ثوابت يرتكز إليها وتتعكز عليها في الجانب الممارساتي، لعلّه ومن أبرز هذه الثوابت:

١- إن الأساس الفكري للقانون الطبيعي كمصدر من مصادر القوة، وكمفهوم ثابت يعلو فوق القانون الوضعي البشري وتشريعاته اللاحقة.

٢- الحق الطبيعي يعلو فوق الحق الوضعي ويسبقه، ويكون الملهم للإنسان للتخلص من السلطة الجائرة ومن شر تقسيم الطبقات التي تنشأ إثره، والثورة الواجبة هنا كمفهوم انقلابي يمجد الحق الطبيعي الثابت للإنسان وتعيده إلى مراكزه الأولى التي تسلط عليها الوضعي بفعل الرغائب السلطوية.

٣- إن كافة التبريرات الحاصلة والمتكونة بفعل القانون الوضعي قد أربكت الإنسانية وخلقت أنفاقا مظلمة وجورا بحق الإنسان الطبيعي المكتسب من الطبيعة، والتطورات الاقتصادية والثقافية والسياسية وحتى الحضارية تأتت على حساب فقر وتجويع طبقات كثيرة، فكان لا بد للإنسان وفق حقّه الطبيعي أن يثور ويطالب بالثائر لظلّامه.

٤- الهروب من المجتمعات الأولية الفردية والاجتماع اللاحق طوعاً، في مجتمعات أكثر تعقيداً واستفادة، كان الهدف منه أساساً حمل الحق الطبيعي لرسم نظام اجتماعي عالميّ يمجّد الحقوق الثابتة للفرد ضمن المنظومة المجتمعية العليا.

ثانياً- رؤية توماس هوبز إلى العقد الاجتماعي

اتضحت معالم فلسفة هوبز عام ١٦٤٠

خلال كتاب نشره (مبادىء القانون الطبيعي السياسي) تأثر فيها بالثورة البرجوازية في القرن السابع عشر، وبعدها بعشر سنوات نشر كتابا آخر (لاوثيان) وهو التنين الهائل المذكور في سِفر أيوب، ويريد هوبز وفق فلسفته الحكم المطلق والنظر إليها كأساس متأسس للنظام الاجتماعي فدافع عن السلطة الملكية في بريطانيا.

تتلخص فلسفة هوبز في العقد الاجتماعي من خلال كتابه «لاوثيان- التنين « وكانت نظرته متمثلة في أنّ الإنسان في بداية نشوئه كان يعيش حياة بائسة تسودها الفوضى والاحتراب والاقتتال والبطش شأنه شأن الحيوانات المفترسة، ونتيجة للبؤس المستشري فقد رأى الإنسان أنه حتى يحافظ على حياته لا بد من العيش مع أقرانه وفق تنظيم اجتماعي يسميه العقد الاجتماعي ومن خلال هذا العقد يتنازل الإنسان عن كافة حقوقه الطبيعية للسلطة الناشئة وفق حاجة التنظيم، ويسميها القوة المجتمعية المتمثلة بفرد أو ملك أو سلطان، وهذا القوي (التنين) يسنّ القانون وفق مشيئته، ويتمتّع بصلاحيات غير مقيّدة، وهذه السمات التنينية متحصلة لأن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان، وأنّ الكل في لحظة غير مقوننة وفي لحظة فوضى لا حكم لحكومة فيها يخوض حرباً ضد الجميع.

هذه الرؤية تأسست عند هوبز ربما لأنه عايش الحرب الأهلية الإنكليزية، واستنتج من خلال رؤيته أنّ الإنسان لا يمكن أن يحكم نفسه ذاتيّاً، والحالة الطبيعية التي عاشها الإنسان استوجبت الحروب والكوارث والويلات، ومع انتفاء سلطة قوية لا يمكن أن تعتدل حياة الإنسان الطبيعي، فرغبة الإنسان نفسه بالأمان والتمتع بمزايا القانون أجبره على أن يتنازل عن حقوقه الطبيعية وفق عقد أو اتفاق للتنين (السلطة) الذي يمنع من حصول الفوضى التي تمتع بها الإنسان الطبيعي، والتنظيم الذي يلحقه إثر هذا العقد الاجتماعي.

الحق الطبيعي وفق فلسفة هوبز هو حق موجود، وللإنسان وفق هذا الحق يكون متساوياً مع قرينه،

”أوجب عد الاقتصاد كبعد جديد للحق الّطبيعيّ، ومفسر له في الآن الواحد، وإعداد الحق الطبيعيّ، والمتمثل بالثروة، والملكية الخاصة كحق طبيعي، فالإنسان في العهود الغابرة القديمة، لم يحتج إلى التملك؛ كونه لم يعيش بشكل اجتماعي، فالاقتصاد أبرز اصطفافاً، وأحوج العمليات المجتمعية للانتظام، كونه يخلق منفعة، الفهم الصائر إليه عِد الحق الطبيعي به كحق واجب، ومكتسب بحالتها الطبيعية.“

فيخلق حالة الحذر، وحالة الحذر القلقة تؤدي إلى الحروب وبالتالي الحياة القصيرة والكريهة، وبالتالي ليس هنالك متسع من الوقت والمكان للعمل الكادح؛ لأن ثمرة ذلك غير محققة.

والحق الطبيعي بالنسبة لهوبز هو مجرّد صلة موصولة بغريزة البقاء، وحرية الفرد لا بد أن تكون مصانة من أجل حفظ طبقته الخاصة أو الطبيعة الذاتية للفرد، وليس للبشر أفضل من إقامة عقد فيما بينهم يسلمون حقوقهم الاجتماعية إلى السلطة مقابل الأمان والحفاظ على النوع البشري. والمجتمع السياسي هنا ثمرة اصطناعية وفق العقد الناشئ وليس واقعة طبيعية، والعقد الاجتماعي أو المجتمعي ليس بين الناس والتنين «الملك» وإنما بين الناس أنفسهم لتنصيب ملك «تنين» عليهم يجلب لهم سيادة القانون وطمأنينة الناس وفق القوة التي يتمتع بها الملك. أي أنّ السلطة المطلقة ناشئة عن عقد اختياري عقلي وفق مصلحة وغائية تجلب الخير للطرفين؛ الملك من جهة، والشعب من

جهة أخرى.

ويعتقد هنا أن الدولة الأكثر تسلّطاً يعرف فيها الفرد أكمل تطوّره، أنه يجد فيها مصلحته وسعادته ولذّته، ورفاهيته.

وفق فلسفة هوبز العقلية رفض الفلسفات الميتافيزيقية «كل شيء غير عقلي اعتبره ميتافيزيقي» بشكلها العام وبالأخص الفلسفة الأرسطية التي تعتمد الإيمان بالفكرة الطبيعية الفطرية، ورفض هوبز أيضا الطبيعة الحرة وسمّاها الفوضى، ورفض فيما بعد كل ما هو غير عقليّ، فكان يؤكد على ضرورة أهمية التعاريف والحدود والإشارات واللغة، وأراد بها كل ناشئ عن احتكام عقلي محاربة القوى الخفية والأشباح والتي عرفها البشر في عهودهم الموحشة نتيجة قلق بشري فكانت الحاجة إلى الدين وظهوره كفكرة للتخلص من الألم المتكاثر على البشر.

ولعلنا نلحظ أن المبتغى الأساس من فلسفة هوبز ورؤاه إلى التعاقد الاجتماعي ليتوصل إلى نتيجة مفادُها أنّ الإنسان الكلّي يحمل في شخصيّته جانبَين متناقضَين: العقل الطبيعة «الهوى»، سيادة الهوى جعل الإنسان يغرق في الحياة الطبيعية ومع تنامي العقل في شخصيته ينحى باتجاه آخر، وهو ضرورة العقد الاجتماعي لصالح الملك (السلطة المطلقة) مقابل ضمان السلم والطمأنينة البشرية، وألاّ يعود البشر إلى الخصام والتنابذ.

دفاع هوبز المبالغ به جداً عن السلطة حدا به أن يتجنب الصراع مع الدين، بل استخدمه كي يرسّخ السلطة المطلقة، فيرى أنّ دين الدولة واجب محتوم على كلّ إنسان يعيش في هذه الدولة، والدين وفقه ظاهرة طبيعية، وهي ليست فلسفة، لكنّ شريعة لا تتحمل المناقشة بل تقضي الطاعة، وإلى هذا الحد من الاستبداد يذهب هوبز حتى يدعم الحكم المطلق الوضعي، ويجعل منه حكم القانون الطبيعي المتطور.

يعتقد هوبز وفق رؤيته أن العقد الاجتماعي عقد طبيعي خاصة بطبيعة الإنسان مع أقرانه البشر، يتم الاتفاق فيما بينهم لجمع قوتهم والتنازل للملك الخارج عن العقد.

ثالثاً – رؤية جون لوك في العقد الاجتماعي

تتركز فلسفة جون لوك على الجانب العقلي في تفسير كل ما يفعله الإنسان فيؤكد خلالها أن الإنسان يخلق دون مورثات عقلية، وأن مصدر المعرفة الإنسية هي الفطرة التي تكتسب وتتصقل بالخبرات العقلية، والجانب التربوي التعليمي عنده حاسم، ونوع التربية والتعليم المتلقى يخلقان التمايزات بين الإنسان.

يختلف لوك مع هوبز في كينونة النظرة السوداوية المتوحشة إلى الطبيعة، فللإنسان وفق نظريّته حقوق مطلقة طبيعية تخلق معه، ولا يخلقها له المجتمع، ويتمثل الحق الطبيعي عند لوك أنّ حق الإنسان أن يكون حرّاً، وهذا مبدأ طبيعيّ لا يتخلّى عنه الإنسان طواعيةً وبسهولة، وبالتالي إنّ الإنسان الحر يتعامل مع آخر حر ومثله، ممّا يخلق حالةً متقدّمة من المساواة، وهذه العلاقات الطبيعية سابقة للقانون الوضعي، وتبقى حتى في حال زوال القانون الوضعي، والمجتمع الطبيعي يسبق المجتمع المدني، ويؤسس له على الدوام، وعلة هذه الأسبقية وعلى الدوام وفق لوك تتمثل في الملكية الخاصة التي اكتسبها الإنسان الحر ومن خلال كدحه وعقله اللذين استوجبا هذه الملكية، فحق الملكية حق طبيعي يؤسسه المالك على أساس العمل، ومقدار الكدح المنجز، فلا تستمد الملكية الخاصة وفق القانون الوضعي أو حيازة رسمية ومن أجل ضمان الملكية التي تتناسب مع خصائص الإنسان الطبيعية التي خرج الإنسان طواعية وليس قهراً من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني، فغاية الإنسان القصوى هي الحفاظ على الملكية الخاصة، فيتعاقد البشر وفق ذلك، بل يحتاجون إلى عقد اجتماعي خاصته الإرادة والتشريع والقانون وليس الحكم وحده، فالحكام وفق لوك هم مجرّد إداريين في خدمة الجماعة، والانتقال الإنسي من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية الوضعية تُفسر حسب لوك عدم وجود قوانين ناظمة في الحياة

الطبيعية، وعدم وجود سلطة لهذه القوانين تتناسب مع الإنسان (الحاذق العاقل) بمواجهة الإنسان (اللاحاذق اللاعاقل) كنتيجة مستوجبة وأساسية تُظْهِر القانون الوضعي الذي يؤسس للدولة العادلة وللحكومة الصالحة. فالدولة هنا ووفق لوك وخلافاً لهوبز تقوم على أساس عقد أو اتفاق واعٍ وعقلاني بين الحاكم والمحكوم، والبرلمان المنتخبً والمتشكّل والذي يناسب إرادة «الإنسان الحاذق العاقل»، هذا البرلمان قد يختلف مع الملك في أمور سياسية معيّنة، حينها لا بدّ من الالتزام للبرلمان لا للملك. وخلاف هوبز أيضاً يرى لوك أنّ الإنسان الطبيعي عاقل غير متوحش ودليل ذلك الالتجاء إلى العقد الاجتماعي من أجل سلطة قوية تضمن حقوق الأفراد وحقوق ملكيته الخاصة، شرط ألّا تكون الحكومة تعسفية ومتسلطة، ولكيلا تكون كذلك فلا بد من تقسيم الحكومة الناشئة إلى تشريعية وتنفيذية وقضائية.

وعدم استطاعة الناس حماية مجتمعهم الطبيعي جعلهم وفق قناعة لوك يلجؤون إلى التعاقد فيما بينهم، وتشكيلهم حكومة تمثلهم، وتدافع عن حقوقهم . أي وفق عقد اجتماعي مشروط، طرفاه مخلوقات عاقلة مدركة تستحق الحرية الطبيعية والحرية الاجتماعية والحرية السياسية.

رابعاً – رأي جان جاك روسو في العقد الاجتماعي

يُجمع الكثير من الفلاسفة والكثير من علماء الاجتماع أن الفكر الاجتماعي السياسي الحديث، ومن أن مسائلة الفكر الحداثي المتشكل في الفكر الحديث لا بد أن يقف في محطة التمدد والتوسع والتطور، والحادثة بالجديد الذي أدخله جان جاك روسو في هذا المجال من خلال النظرية التي استحدثّها، وبيّنها في البحث السياسي.

يعتبر روسو من أبرز فلاسفة عصر الأنوار والاتجاه المساواتي، وأفكاره التي انتقدت الحياة السياسية في كل أوربا، وبالتحديد في فرنسا، وَسَمِتْ هذه الأفكار الحداثة الفكرية، وجُمّلت أنها أفكار راهنية تحضر الروح الفكرية المتّقدة في التحليل السياسي للفلسفة المعاصرة.

وأكّد إيمانويل كانط على فضل جان جاك روسو على تفكيره السياسي بحيث يقول: "مضى زمن كنت أعتبر فيه البحث عن الحقيقة كافية لأن يكون ذلك شرف الإنسانية؛ وكنت أحتقر الإنسان العادي الذي لا يعرف شيئاً؛ وقد دفعني روسو إلى الطريق المستقيم؛ فقد تلاشى هذا الحكم الأعمى، وتعلّمت احترام الطبيعة الإنسانية، وقد اعتبرت نفسي أقل فائدة بكثير من العامل البسيط، إذ لم أعتبر فلسفتي من الممكن أن تساعد البشر على إثبات حقوقهم الإنسانية".

إن رأي روسو حول العقد الاجتماعي الذي يشكل الصيغة الأُنسية المثلى لبناء المجتمع الحديث المتمتع بالحرية والمساواة والعدل. والملاحظ أن فلسفته ومواقفه السياسية تعتبر بمثابة الرفض لسلطة الحكم المطلق وسلطة الوصاية التي فرضتها الكنيسة على كلّ مفاصل الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية آنذاك، فنلحظ أنّ الاهتمام الأقصى الذي بذله روسو مع كلّ مفكّري عصر الأنوار هوالتنظير للفكر البرجوازي، وقد وضعوا نصب اهتماماتهم نقدَ وتقويض دعائم النظام الفيودالي، وما هو مرتبط به من أحزاب سياسية وتنظيمات دينية مروجة للفكر الفيودالي الذي سيطر على الحياة العامة في جميع المستويات الاقتصادية والسياسية .فقد أكدوا على البراديغما التي تحكم في أفكار فلسفاتهم وأدبياتهم ومقالاتهم.

والحالة الوضعية التي تميّز بها المجتمع الفرنسي الراكد وبكل مناحيها السياسية والفكرية والاجتماعية والثقافية، وسيطرة الفكر، والسلطة الكنسية دفع روسو إلى الرفض والنقد الجذري لتلك الحالة الوضعية المزرية، واعتبار الحالة الطبيعية مرحلة ذهبية في حياة الإنسان بما تمثّله من رغبة في الحياة، والحرية وبساطة العيش.

تكمن أهمية النظرية السياسية عند روسو

"إن الحق والصواب أمران طبيعيان، وليسا من اختراع الإنسان، وعليه فإن الحق العام، والذي يمارسه، ويحافظ عليه المختصون في القضاء العام قد يمارسون التفصيلات المؤدية إلى القانون العام بشكل خاطئ من خلال حكم جائر وغير عادل، وهذه النتيجة تخرج من بطون العقد الاجتماعي، وتتشكل خارجه وعلى هامشه، فالسلطة المتكونة لا تستطيع أن تفرض قانوناً يعد فيما بعد قانوناً طبيعياً."

وخاصة في أطروحته "العقد الاجتماعي" كونها نظرية فلسفية أسّست وأكدت خلالها على ديناميكية المجتمع من خلال ديمقراطيته، ويجمع العديد من الباحثين على أنّ نظرية روسو في العقد الاجتماعي شكّلت الأساس النظري في حقوق الإنسان لاحقاً عقب اندلاع الثورة الفرنسية في العام ١٧٨٩.

يقول جون جاك روسو: "إن البشر في حالة ليسوا لا صالحين ولا أشرارا، إذ لا تجمع بينهم أية علاقة أخلاقية أو واجبات مشتركة"، وهنا يتعارض مع هوبز الذي يعتقد بأن الإنسان الطبيعي شرير بطبعه لأنه لا يمتلك أي فكرة عن الخير والشر، فهو مفطور على تحقيق رغباته، وتلبية شهواته. والشرور التي حدثت فيما بعد أي عند انتقال الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، والتقدم والتطور الذي أحدثته الملكية الخاصة نمت المفاسد وكبرت مع الملكية كل الشرور، حيث يؤكد روسو في كتابه أصل التفاوت بين البشر على "أن أفراد المجتمع قد عاشوا أحرارا وصالحين طالما قنعوا بكوخهم البسيط، واكتفوا بلباس الجلود ثياباً وبالريش زينة؛ أي طالما لم ينشغلوا إلا بالأعمال التي في مقدور فرد واحد القيام بها، لكن ما أن راودت الإنسان حاجة إلى أن يؤازره آخر حتى اختفت المساواة وظهرت الملكية وغدا العمل ضروريا".

والملكية الخاصة الناجمة عن المصلحة الشخصية الفردية والتي انقلبت على حالة الفرد الطبيعي كانت سبب التدهور البشري الحاصل، فالاجتماع حسب روسو تأسس على المصلحة الخاصة وليست العامة، ونزوع البشر إلى الحالة المدنية لحفاظ مصالحهم الخاصة، يقول روسو: "إنّ أول من سيّج أرضاً، وقال: هذا ملك لي، ووجد أناساً يصدّقونه كان المؤسس الحقيقيّ للمجتمع المدني" لكن ليس المجتمع المدني بالمعنى الذي نتداوله حاليّاً، لكن التجمع الإنساني.

يذهب روسو إلى اعتبارا الملكية عاملاً سلبيّاً في تاريخ الإنسانية، إذ أنّ ملكية الأرض تولد اللامساواة ويؤدي إلى صراع المصالح والاستغلال والعبودية.

والحقيقة أن كتاب روسو في "أصل التفاوت بين البشر" يدعو، وإن بشكل ضمني إلى التملك العام للأرض وبشكل جماعي وليس بشكل فردي، فالحالة المدنية أو الحق الوضعيّ المكتسب عن الحالة الطبيعية لا تتعارض مع التملك العام للملكية، والمفكرين والفلاسفة الماركسيين قد تقاربت أفكارهم مع فلسفة روسو فيما يخص أصل الملكية، وفي التفاوت والصراع الطبقي، وتحديد العامل الاقتصادي (الملكية الخاصة نموذجاً) كعامل مؤثّر للحياة، والعلاقات الاجتماعية.

وقد تمّت الإشارة إلى أنّ روسو قد وجّه انتقادات لاذعة إلى العلاقات الاجتماعية القائمة في كتابه (في اللا مساواة)، لكن يمكن القول: إنّ موقفه السياسي بقي في النهاية واحداً، فهويقول في مطلع كتابه (في اللا مساواة): "لقد ولد الإنسان حرّاً، لكنه كبل بالأصفاد في كل مكان

"وينهي هذا الكتاب بإقامة معارضة بين العقد الاجتماعي وقوانين اللا مساواة القائمة فعلاً.

تتمحور فلسفة روسو الأساسية في كتابه العقد الاجتماعي، ويرى أنّ الحرية هي أساس الحق، وأنّ أيّ تجمع بشريّ مدنيّ، أو أية سلطة ناشئة عن هذا التجمع يمكن أن تكون شرعية بقدر محافظتها على الحرية الفردية والحرية المجتمعية، وضمان السلم والأمن إلى جانب الحرية. فالإنسان في الحالة الطبيعية يكون حرّاً بشكل لا محدود بسبب عدم وجود المسؤوليات والالتزامات في الحالة الطبيعية، وما إن انتقل الإنسان من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية أو الاجتماعية أو الوضعية خسر تلك الحرية، وربح الحرية المدنية، وضمن هذه الحرية من خلال ميثاق عام، واتفاق عام ينشأ من خلاله المجتمع، وينتظم وفق الميثاق المعهود اللاحق للاجتماع، وفحوى العقد الاجتماعي الناشئ تجعل السلطة وفق روسو شرعية.

يقول روسو في العقد الاجتماعي: "يضع كلّ واحد منّا شخصه، وكامل طاقاته تحت الإمرة العليا للإرادة العامة، ويعامل كلّ عضو على أنّه جزء لا يتجزّأ من الكلام، وكلّ قانون لم يصادق عليه الشعب شخصيّاً، هو بحكم اللاغي، وما هو بقانون"

بيّن روسو في أكثر من موقع له أنّ الاقتراع العام شكلٌ متقدّمٌ، لكن ليس وحيداً عن الإرادة العامة، وأن القانون هو تعبير مكثّف عن الإرادة العامة، والتي تشكّل نوعاً مسؤولاً عن الحرية العامة في المجتمع المدني، ومن خلال الحرية التشاركية يصون المجتمع وفقه ويتحصن، والسلطة الناجمة وفق القانون لا تتجزّأ عن الحرية المجتمعية التي اتفقت على هذه السلطة الإدارية للمجتمع ذاته.

وفي هذا الإطار ينتقد روسو نظرية مونتسكيو في الفصل بين السلطات، فالإرادة العامة هي التي تتخذ القرارات ذات الأثر العام، أي القوانين. ويتجلى عمل السلطة التنفيذية في كونها المتصرفة بالقوة العامة، وهي التي تتكفّل تنفيذ القوانين، إذ أن كل عقد يحد من سلطة الشعب المطلقة يقوض أساس الميثاق الاجتماعي. فروسو يضع ثقته الكاملة في الأفراد الذين لا تحرّكهم سوى المصلحة المشتركة والرؤية المجتمعية المتحدّدة والمتفاعلة مع الإرادة العامة للمجتمع الذي اختاره بنفسه.

وتبرز قيمة وراهنية العقد الاجتماعي عند جان جاك روسو في كونها فتحت أفقاً جديداً للتفكير في الشؤون السياسية للمجتمعات، فنلاحظ أنّ روسو يحدّد في كتابه "أسس ميتافيزيقا الأخلاق" مجموعة من القواعد الأخلاقية المجتمعية المؤسسة للفعل السياسي والقانوني، يركز فيها أن الفرد الذاتي والحر والمثالي والمسؤول والمنتمي إلى قضايا مجتمعه يستطيع أن يكوّن مجتمعاً كاملاً، ويمكن تجميلها في ثلاث صيغ:

- "اعمل دائماً بحيث يكون في استطاعتك أن تجعل من قاعدة فعلك قانوناً كلّيّاً للطبيعة"

- "اعمل دائماً بحيث تعامل الإنسانية في شخصك وفي شخص الآخرين كغاية لا كمجرد وسيلة"

- "اعمل دائماً بحيث تكون إرادتك باعتبارك كائناً ناطقاً هي الإرادة المشرّعة الكلية"

الإنسان الكلّيّ الذي يحاول إيجاده وفق هذه القواعد (قوانين ثابتة) يعتبر بمثابة الاستدلال على مبدأ العدالة الاجتماعية في العقد الاجتماعي، والعدالة تتكون عندما تكون لاحقة للفعل المجتمعي المنعقد عليه، ومن أجله تمّ واجتمع واتفق وعقد "مبدأ أو قانون الحرية" و"طاعة القانون الذي يعينه الإنسان لنفسه".

خامساً- رؤية أوجلان في العقد الاجتماعي

يعتقد أوجلان وفي كل مرافعاته وخاصة في الجزأين الأول والثاني من مجلد (من دولة الكهنة السومرية نحو الحضارة الديمقراطية) أنّ ذهنية الإنسان الثائر وحاجته إلى إدراك حريته، قد كانت وراء تطوّره، وليس فقط من المجتمع الطبيعي إلى

المجتمع النوعي positive" وإنما كان السبب وراء تشكل أولى نويّات الحضارة في الميزوبوتاميا والتي سماها أوجلان (مجتمع الكلان) والذي تطوّر إلى القبيلة والعشيرة، حتى ظهور المجتمعات البسيطة، والمعقدة الحالية.

إن تقسيم المجتمع بشكل عام والمجتمع الطبقي بشكل خاص (الملكية كانت السبب والشاهد في الوقت نفسه على ظهور المجتمع الطبقي) إلى مراحل تتضمن تكاملاً منتظماً داخل المجتمع، رغم كونه ضرورياً لما يقتضيه الجوهر، فإنه يجلب معه محذورات هامة، وهناك جدل يتعلق بالنهج الذي يتم فيه تناول هذه الظواهر، وجدل حول المعايير الأساسية الواجب الاعتماد عليها أثناء إجراء هذا التقسيم، إذ من الممكن أن يؤدي الاعتماد على العوامل المختلفة إلى إجراء تقسيمات متنوعة، بل متناقضة فيما بينها.

الذهنية الثائرة التي لم ترتضِ عن حالتها الموجودة تمكّنت وبعد سلسلة إخفاقات، وهذه الإخفاقات ظهرت في الحروب التي عاشها الإنسان في المجتمع الطبيعي، وأدّت إلى وجود احتراب بين المجتمعات المسيّرة ذاتيّاً، لكن دون وجود نظام دفاع ذاتيّ يضمن لها الدوام، وهذا بدوره يعود إلى عدم اختمار وتشريب الذهنية بالتجربة المطلوبة، الانتقال نحو المجتمع الوضعي، سببته عدمية الموجودات النفعية والمتعلقة بتأمين الحاجات الأنسية والمتعلقة ذاتها إلى علة عدم وجود "ضامن الاستقرار الجمعي" والمقصود منه بالعقد الاجتماعي، فنشوء العقد الاجتماعي والوصول إليه سبّبتها الذهنية العضوية، أو الثائرة، من حالة عدم الاستقرار إلى استقرار جزئي يتبعه كلّي، فآلية الانتقال تكمن في الأمة الديمقراطية، والتي يعتبرها أوجلان بمثابة العقد الاجتماعي الكبير للشرق الأوسط المختل توازنه، وبحثه الدؤوب عن الحل الديمقراطي في تأكيده من خلال: (..... الحل الديمقراطي في صُلبِه يُدَلِّلُ على كينونة الأمة الديمقراطية، وعلى ظاهرة إنشاءِ المجتمعِ لذاتِه كمجتمعٍ وطنيٍّ ديمقراطيّ.) أي أنّه لا يعني التحولَ إلى أمةٍ أو الخروجَ منها على يدِ الدولة. بل يعني انتفاعَ المجتمعِ بذاتِ نفسِه من حقِّه إنشاءِ نفسِه كأمّةٍ ديمقراطية. والحالُ هذه، يتعينُ إعادةُ تعريفِ الأمة.

يتوجبُ أولاً الإشارةُ إلى عدمِ وجودِ تعريفٍ واحدٍ فقط للأمة. فلدى إنشائِها بِيَدِ الدولةِ القومية، فإنّ أعمَّ تعريفٍ للأمةِ هوأنها أمةُ الدولة. وإذا كان الاقتصادُ هوالعاملُ المُوَحِّدُ لصفوفِها، فبالمقدورِ تسميتُها بأمةِ السوق. في حين أنّ الأمةَ التي يَسُودُ فيها القانون هي أمةُ القانون. كما وبالمستطاعِ إطلاقُ تسمياتِ الأمةِ السياسيةِ والأمةِ الثقافيةِ أيضاً. أما المجتمعُ الذي يُوحِّدُه الدين، فيُسمى بالأساسِ مِلّة. والأمةُ هي مجموعُ المِلَلُ المنضويةُ تحت شمسيةِ الدينِ عينِه الذي يُوَحِّدُها. أما الأمةُ الديمقراطية، فهي المجتمعُ المشتركُ الذي يُكَوِّنُه الأفرادُ الأحرارُ والمجموعاتُ الحرةُ بإرادتِهم الذاتية. والقوةُ اللاحمةُ والمُوَحِّدةُ في الأمةِ الديمقراطية، هي الإرادةُ الحرةُ لأفرادِ ومجموعاتِ المجتمعِ الذي قرَّرَ الانتماءَ إلى نفسِ الأمة.

بينما المفهومُ الذي يربطُ بين الأمةِ والاشتراكِ في اللغةِ والثقافةِ والسوقِ والتاريخ، فهو يُعَرِّفُ أمةَ الدولة، والتي لا يُمكنُ تعميمُها، أي طرحُها كمفهومٍ وحيدٍ ومطلقٍ للأمة. ومفهومُ الأمةِ هذا، والذي يتبنى الاشتراكيةَ المشيدة؛ هو مضادٌّ للأمةِ الديمقراطية. ونخصُّ بالذِّكرِ أنّ هذا التعريفَ الذي صاغه ستالين بشأنِ روسيا السوفييتية، هو أحدُ أهمِّ الأسبابِ الكامنةِ وراء انهيارِ الاتحادِ السوفييتيّ. وإذ ما لَم يتحققْ تخطّي تعريفِ الأمةِ هذا الذي صبغَته الحداثةُ الرأسماليةُ بالطابعِ المطلق، فإنّ حلَّ القضايا الوطنيةِ سيستمرُّ في المعاناةِ من حالةِ تأزمٍ لا مخرجَ منها بكلِّ معنى الكلمة. وكونُ القضايا الوطنيةِ لا تنفكُّ مستمرةً حتى الآن، وبكلِّ وطأتِها طيلةَ سياقٍ يمتدُّ إلى أكثر من ثلاثةِ قرونٍ بأكملِها، إنما هوعلى علاقةٍ كثيبةٍ بهذا التعريفِ الناقصِ والمطلق.

وهذا النمطُ من المجتمعاتِ الوطنيةِ التي قُدِّرَ لها الخضوعُ لحدودِ الدولةِ القوميةِ الصارمة، والتي تغلغلَت السلطةُ حتى أدقِّ خلاياها؛ كادت

تصبحُ ساذجةً ومغفلةً بقصفِها بالأيديولوجياتِ القوميةِ والدينويةِ والجنسويةِ والوضعية. أي أنّ موديلَ الدولةِ القوميةِ بالنسبةِ إلى المجتمعات، هو مصيدةٌ أو شبكةُ قمعٍ واستغلالٍ بكلِّ معنى الكلمة. في حين أنّ مصطلحَ الأمةِ الديمقراطيةِ يَقلبُ هذ التعريفَ رأساً على عقب. فتعريفُ الأمةِ الديمقراطيةِ غيرِ المرسومةِ بحدودٍ سياسيةٍ قاطعة، وغيرِ المنحصرةِ بمنظورٍ واحدٍ فقط للُّغةِ أو الثقافةِ أو الدينِ أو التاريخ؛ إنما يعَبِّرُ عن شراكةِ الحياةِ التي يَسُودُها التعاضدُ والتعاونُ فيما بين المواطنين والمجموعاتِ على خلفيةِ التعدديةِ والحريةِ والمساواة. هذا ويستحيلُ تحقيقُ المجتمعِ الديمقراطيّ، إلا من خلالِ هكذا نموذجٍ للأمة. في حين أنّ مجتمعَ الدولةِ القوميةِ منغلقٌ على الديمقراطيةِ بِحُكمِ طبيعتِه. حيث إنّ الدولةَ القوميةَ لا تُعبِّرُ عن واقعٍ مناطقيٍّ ولا كونيّ. بل على النقيض، فهي تعني إنكارَ كلِّ ما هو كونيٌّ أو مناطقيٌّ محليّ. ذلك أنّ مواطَنةَ المجتمعِ النمطيِّ دليلٌ على موتِ الإنسان. ومقابل ذلك فالأمةُ الديمقراطيةُ تُمَكِّنُ من إعادةِ إنشاءِ المناطقيِّ والكونيّ، وتُؤَمِّنُ للواقعِ الاجتماعيِّ فرصةَ التعبيرِ عن نفسِه)*

سادساً- هل يمكن اعتبار الدستور عقدا اجتماعيا؛ على أساس أن كل عقد اجتماعي هو دستور؟

في تعريف كلمة الدستور؛ وهي كلمة مشتقة من اللغات الآرية ظهرت لأول مرة في عهد الامبراطورية الميدية. وتتألف من مفردتين: (ده ست) وتعني اليد، و(وار) وتعني الحيز أو المكان، وتعني اصطلاحاً الحيز الاجتماعي الفاضل، والمستند إلى قاعدة يُبنى عليه الحيز، وتنتظم وفقه كل قوة. ويمكن بأنها قد استخدمها الأوائل في العصر الميتاني الأوّل، والذي أثّر في الحضارة البشرية، وكانت دلالات استخدام الدستور في ميتان الإمبراطورية متداولاً عند مجلس الحكماء في الإمبراطورية الميتانية، وكان مجلساً مكوناً من عدد من رجال الدين الميثرائي، وممثلين عن طبقة المحاربين، ونواباً عن طبقة التجار، إضافة إلى الإمبراطور نفسه، فكان يلجأ الإمبراطور لهم، خاصة عند اتخاذ قرارات تهم مصير الأمة الميتانية. لكنها كانت موجودة أيضا في الأدبيات الإدارية للأمة الميدية، وأخصها الجانب المتعلق بالحروب. ويعتقد في هذا المجال أن الفراعنة الذين واكبوا الحضارة الميتانية وتأثروا بها وخاصة في استبدال عبادتهم بعبادة الإله الشمس فقط، وزواج فرعونهم «أخناتون» الأميرة الميتانية «نفرتيتي» قد أثر في التبدل في حيواتهم الدينية، وفي سياسات الحوكمة وقتها، فأقاموا بالتأسيس لمجلس يشابه المجلس الميتاني الأعلى.

وبالرجوع إلى الفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين أسهبوا في الفهم والمفهوم لنظرية العقد الاجتماعي كما بيّنا سابقاً، وأنّ نظرية الاجتماع، وبشكلها الأساس من أجل ترسيخ فكرة الحرية والتأكيد على الإنسان الكلّيّ، والديمقراطية الشاملة في المجتمع الذي ينعقد من أجلها. وعلى إثره يمكن اعتبار الدستور عقداً اجتماعيّاً بين كل المكونات الاجتماعية من أجل انتظام أمورها وتوضيح أفعالها وممارساتها بشكل غير مؤذٍ، إنما إيجابي ضمن اجتماع بشري معين ومحدد.

وعُدَّ الدستور عقداً اجتماعياً تتفرع عنه نتائج إيجابية ومهمة تؤكد الحق الطبيعي للفرد المضمونة في الحياة الاجتماعية الوضعية والمتعلّقة بجوانب الديناميكا الاجتماعية هذه من ناحية ومن ناحية أخرى أنّ السلطة الناشئة وفق رغبة وحاجة الاجتماع، وبالتالي وفق عقد اجتماعي يُعَبِّر عنها المفوض الاجتماعي لتلك السلطة في اعتبار موصوف بدقة متناهيّة، أي أنّ شخصاً ما ضمن مجتمعٍ ما ينوب عن أعداد غفيرة، يكون ممثلاً عن الشعب الذي اختاره، ممّا تنتج عنه حالة توافق ناجمة عن التعاقد الاجتماعي «الحالة الأسمى» وهي عدم اعتبار التمثيل المتوافق له، امتيازاً شخصيّاً له ولعائلته وعشيرته، أو مدرجاً ضمن الفئة المناطقية العليا. وهنا يحقّ للطبقات والفئات المجتمعية التي اختارته دوام المراقبة للحاكم وضمان مساءلته، وعزله، إنْ دعا الأمر، أو إن خالف العقد

الاجتماعي، والاتفاق المبرم بينه وبين الشعب، وعليه فإنّ العقد الاجتماعي أو الدستور من حيث القيمة الاجتماعية والطبيعية أسبق وأرفع شأنا من الحاكم الذي يحكم وفق العقد، وبالنتيجة يكون الدستور (العقد الاجتماعي) أرفع شأناً من الحكم أو الحاكم، فلا سلطان على العقد الاجتماعي سوى العقد نفسه.

ووفقا لمقترحات نظرية العقد الاجتماعي، فالعلاقة بين الحاكم أو الممثل للشعب أو النائب عن الشعب، فتكون العلاقة ذات طابع تعاقدي ناشئ على هامش العقد الاجتماعي (الدستور)، ولا ينشأ من أنّ الحكم أو الحاكم يتمثل أو يمثل الدستور نفسه، من المهم أن ندرك أنه تنشأ من العقد مجموعة قوانين ناظمة للعلاقة بين المجتمع ومن كل نواحيه وبين المجتمع نفسه والإداريين الذين حازوا الإدارة كنتيجة انتخابات نزيهة – مثلاً- وتنافس نزيه يحده عقد بمنتهى النزاهة.

إلّا أنه من المهم أيضا الانتباه إلى ممارسات قد تنشأ عن عملية التفويض والاتفاق المبرم، خرقاً يعمده الحاكم أو الإداري أو النائب عن طريق تصرّفات فرديّة خاطئة، وتطبيقات تنتج بالأخذ الخاص للناحية التطبيقية، وهذا لا ينفي تأكيد الدستور عقداً اجتماعيّاً، والتحصل السلبي الحادث ما هو إلا خرق للعقد وتجاوز مشين بحق الدستور نفسه، ولعل مثال الرئيس المصري المنقلب عليه بعد انقلابه على الدستور أو العقد الاجتماعي المصري، والذي انتخب بشكل نزيه أوصلته الانتخابات إلى سدة الرئاسة، لكنّ الممارسة التي فوضها لنفسه ولم يفوضه أحد بها، كانت محاولة فئوية منه كي يرضي جهوية متوحّدة مع أفكارها وأيديولوجيتها فحاول تقويض إرادة المجتمع المصري إلى تلك الجهة وتلك الفئة، ما فعله الرئيس السابق محمّد مرسي يعتبر خرقاً ونكثاً بالعهد الاجتماعي، والعقد الذي أوصله كي يكون حاكماً انقلب بنفسه على الدستور، ويعتبر تجاوزاً للتأسيس الطبيعي للعقد الاجتماعي المصري الذي يسبقه ويعلو عليه، محاولته سنّ وتمرير قوانين إلى الدستور المصري أوقعه وطرحه عند أقدام الدستور مرة أخرى.

فلا يجوز لحاكم أن يستبدل محله بمحل إحدى الثابتين: الثابت الأول: الحق الطبيعي (حرية الشعب)، والثابت الثاني: الحق الوضعي (العقد الاجتماعي أو الدستور)، تفاعل الثابتين الطبيعي والوضعي ينشأ بالضرورة عنه متحرّك: وهو الحاكم. وفي الدول التوليتارية يحاول الحاكم إيجاد محل ثابت له، وإن لم يكن فبتغيير الثابتين الأساسيين، من محل ناشئ على هامش العقد إلى نص مقدس ثابت مستمد حاكميته من الإرادة الإلهية. ربما يستمدّ من هذه الفكرة فكرة أخرى هي الأصعب؛ المتمثلة بسؤال معرفي بنيوي سياسي سيتردّد لعشرات السنوات القادمة التي مفادها: - لماذا يتحول المحرّر إلى مستبد في الشرق الأوسط؟ سؤال قد يحتمل وينجم عنه مبحث آخر.

وفق ما تقدم فإن كلّ عقد اجتماعي هو دستور توافقي وديمقراطي؛ لكن لا يمكن الجزم بأن كل دستور هو عقد اجتماعي.

لائحة المراجع

-1 إبراهيم أبراش؛ تاريخ الفكر السياسي من حكم ملوك الألهة إلى نهاية عصر النهضة؛ شركة بابل للطباعة والنشر الطبعة الثانية 1998.

-2 محمد عبد الله عنان؛ المذاهب الاجتماعية الحديثة، عناصرها السياسية والاقتصادية والدستورية، مطبعة لجنة التأليف للترجمة والنشر القاهرة 1959 الطبعة الرابعة

-3 مصطفى حنفي؛ النزعة الإنسانية وإرث الأنوار .

-4 كرين برينتون؛ تشكيل العقل الحديث، ترجمة شوقي جلال مراجعة صدقي حطاب، عالم المعرفة المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت1984

-5 يوسف كرم؛ تاريخ الفلسفة الحديثة، دار العلم بيروت، لبنان.

-6 عبدالله أوجلان؛ من دولة الكهنة السومرية نحوالحضارة الديمقراطية، منشورات صوت كردستان، السلسلة العربية الخامسة، الطبعة الا 2002.

مكانة العقد الاجتماعي في تنظيم المجتمعات وإدارتها

وليد بكر

العَقْد هو اتّفاقٌ بمثابة ميثاقٍ وعهدٍ يوقّع (أو يتعهَّد) عليه شخصٌ بينه وبين نفسه أو مع مجموعة بشأن ما يُلزَم به ويُتَّفق عليه حسب ما جاء في متنه وحيثيّاته ولا يجوز مخالفته

المجتمع:

(هو الطبيعة الثّانية التي أبدعها الإنسان عبر نضاله بملايين السّنين، وهو عبارة عن مجموعة من العلاقات التي تؤمّن للفرد أن يعيش كإنسانٍ مع الآخر، وهو البيئة "الوسط" التي تؤمّن له بقاءه عندما يكون عاجزاً، والقوّة اتّجاه ضعفه، وهو الوسط الذي يبنيه الإنسان بوعيه وعواطفه وأفكاره ليعيش مع الآخرين، وهو العشُّ الذي يبنيه الإنسان بيديه لكي يحسَّ فيه بإنسانيّته، وينشئ وينظّم علاقات ماديّة ومعنويّة مع الإنسان الآخر.

فالمجتمع الإنسانيّ هو عبارة عن نتاج تشكيل الأخلاق والسّياسة.(١) وكذلك عُرِّفَ المجتمع بأنَّه (عبارة عن مجموعة من النّاس يقطنون رُقعةً جغرافيّة معيّنة تعيش سويّة في شكلٍ منظّمٍ تربطهم شبكة من علاقات اجتماعيّة وثقافيّة ودينيّة وقواعد اجتماعيّة تسودها المحبّة والوئام، ولهم طموحاتٌ واهتماماتٌ مشتركة ومشكلاتٌ عامّة يُعانون منها، ويشعرون بأنّهم ينتمون إلى بعضهم البعض ويتفاعلون فيما بينهم)(٢).

في المجتمع الطبيعيّ كانت العلاقات بين أفرادها تربطه قواعد شفهيّة ومتوارثة (بمثابة عقد أخلاقيّ) يدافع فيها الفرد عنها لأنّه يرى في المجتمع وجوده وبقاءه وقوّته لمواجهة مصاعب الحياة. لذلك وبعد تطوّر الحياة وتأثير الأفكار والثّقافة الرّأسماليّة المتمثّلة بالأنانيّة والمنفعة الشّخصيّة التي دمّرت المجتمعات وجعلته ضعيفاً والفرد فيه تائهاً بلا سند. ويَرِدُ عن بعض الفلاسفة تأكيداتٌ حول أهميّة المجتمع (يعتقد أرسطو أنَّ الإنسان بطبعه اجتماعيّ وبحاجة دائمة للعيش مع غيره، أمّا أفلاطون فيرى أنَّ المجتمع والدّولة هما من يتحكّمان بالفرد، ويؤكّد على أهميّة المسؤوليّة الاجتماعيّة في النّطاق الاجتماعيّ، وركّزت نظريّته على الجماعة أكثر من الفرد على عكس أرسطو)(٣).

أهميّة العقدِ الاجتماعيّ:

لأجل تكوين علاقات اجتماعيّة متينة؛ لا بُدَّ من عقدٍ اجتماعيٍّ مكتوبٍ يُنظّمُ العلاقات بين أفرادها وتدير شؤونهم ومتطلّباتهم وحاجاتهم. (لا يمكن للمجتمعات البقاء إذا لم تتوفّر قواعد تُنظّم شكل حياة الأفراد في صورتها العامّة، وطبيعة الواجبات المفروضة عليهم اتّجاه أنفسهم والآخرين وعناصر البيئة التي يعيشون فيها وطبيعة حقوقهم، وإلا أصبحت تلك التجمّعات البشريّة مجرّدَ فكرة عبثيّة ليس لها دور وأهميّة ولا يعرفها الآخرون من خلالها، حيث تضع المجالس السّياسيّة أو البرلمانات الوجه القانونيّ الرّسميّ أي القوانين والدّساتير في المجتمعات لتنظيم الحياة فيها).(٤)

ما هو العقدُ الاجتماعيّ:

العقدُ الاجتماعيُّ (هو فكرة تعود إلى الإغريق القدماء، ويقصد به الاتّفاق الضُمنيُّ بين أفراد المجتمع حول تحديد علاقاتهم مع بعضهم البعض ومع الدّولة التي يعيشون فيها)(٥). وكذلك يُعَّرف بـ(جملة الاتّفاقات الأساسيّة في الحياة الاجتماعيّة، والتي بمقتضاها يضع الإنسان نفسه وقواه تحت إرادة المجتمع)(٦). أمّا الفلاسفة فقد فسّروه كالتالي (هو نظريّة تَبلوَرَت في عصر التنوير، وتُنادي بأنَّ الأفراد يتبنَّون بشكل ضمنيٍّ أو صريح أن يتخلّوا عن بعض حُرّيّاتهم ويخضعوا لسلطة الحاكم أو «لقرار الأغلبيّة» مقابل حماية بقيّة حقوقهم.

إنَّ العلاقة بين الحقوق الطبيعيّة والشرعيّة، هي في العادة مَبحثٌ من مباحث نظريّة "العقد الاجتماعيّ". وقد أخذ المصطلح اسمه من كتاب "العقد الاجتماعيّ" لـ«جان جاك روسو". يقول «توماس هوبز": «بأنَّ الحكومة ليست طرفاً في العقد الأصليّ، وأنَّ المواطنين ليسوا ملزمين بالخضوع إلى الحكومة»، ويرى آخرون أنَّه عندما تفشل الحكومة في تأمين أهمّ احتياجات المجتمع وكما يُسميّها روسو «الإرادة العامّة»، يمكن للمواطنين حينها أن يمتنعوا

عن طاعة الحكومة. ويقول «جون لوك»: «بأنَّ الحقوق الطبيعيّة غير قابلة للمصادرة». بينما آمن «روسو» بأنَّ الدّيمقراطيّة "الحكم الذّاتيّ» هو الطريق الأمثل لضمان الرّفاهيّة مع إبقاء الحُرّيّة الفرديّة خاضعة لحكم القانون.

يرى "هوبز" في الأصول الاجتماعيّة البشريّة بأنَّ المجتمع سينهار باتّجاه «حربٍ الجميع ضُدَّ الجميع" دون وجود حكومة قويّة. إذاً يعتقد «هوبز» أنَّه من المستحيل تشكيل المجتمع قبل تأسيس الدّولة. لكن يشير عالم الآثار البريطانيّ «كولن رينفرو» أنَّ الدّولة لم تظهر إلَّا بعد فترة طويلة من تطوّر الإنسان العاقل. فيما يناقش عالِم الإنسان اللا سلطوي «بير كلاسر» فكرة مناقضة لفكرة «هوبز» تماماً. فيرى أنَّ «الدّولة والمجتمع متنافرين بصورة متبادلة. فالمجتمع الحقيقيّ يكافح دائماً للانتصار على الدّولة». (٧).

جاء في ديباجة ميثاق العقدِ الاجتماعيّ الصادر عن الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة: «نحن شعوب مناطق الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة... وبإرادتنا الحُرّة نعلن هذا العقد لتحقيق العدالة والحُرّيّة والدّيمقراطيّة وفق مبدأ التوازن البيئيّ والمساواة دون تمييز على أساس العرق والدّين أو العقيدة أو المذهب أو الجنس. بهدف البلوغ بالنسيج السّياسيّ والأخلاقيّ للمجتمع الدّيمقراطيّ إلى وظيفته المتمثّلة بالتّفاهم المتبادل والعيش المشترك ضمن التعدّديّة. واحترام مبدأ حقّ الشُّعوب في تقرير مصيرها. وضمان حقوق المرأة والطفل. وتأمين الحماية الذّاتيّة والدّفاعيّة المشروع واحترام حُريّة الدّين والمعتقد»(٨).

لماذا (العقد الاجتماعيّ) بديلاً عن قانون الدّولة:

إنَّ القانون الذي تضعه السُّلطات الحاكمة (ومنذ سومر قبل»٥٠٠٠عام») إلى الآن هو بمثابة مواد تُقيّد الأفراد والمجتمعات بضوابط لتحمي نفسها (أي الطبقة الحاكمة) منهم.

"في المجتمع الطبيعيّ كانت العلاقات بين أفرادها تربطه قواعد شفهية ومتوارثة (بمثابة عقد أخلاقيّ) يدافع فيها الفرد عنها لأنه يرى في المجتمع وجوده وبقاءه وقوته لمواجهة مصاعب الحياة. لذلك وبعد تطور الحياة وتأثير الأفكار والثقافة الرّأسمالية المتمثلة بالأنانية والمنفعة الشخصية التي دمرت المجتمعات وجعلته ضعيفاً والفرد فيه تائهاً بلا سند، ويرد عن بعض الفلاسفة تأكيداتٍ حول أهمية المجتمع."

وكُلَّما زادت مواده كُلَّما فرض قيوداً أكثر على حُرّيّتهم. وليس كما تدَّعي تلك السَّلطات أنَّها – أي القوانين – لتنظيم المجتمع وتسيير أمورهم وتخليصهم من الفوضى.

«إنَّ الوظيفة الأوّليّة للقانون هي زيادة سلطة الدّولة. وبالتالي تُحَجِّم الميدان الاجتماعيّ أكثر فأكثر. وتُعرّي ذاك المجتمع من الأخلاق. وهي لا تُمثِّل قوّة الحقّ والعدل. بل تعكس مصالح واحتكارات القمع والاستغلال المُشفَّرة بانتظام. القانون هو أداة الشَّرعنة الأساسيّة للحداثة الرَّأسماليّة. فهي تقوم بمواراة الباطل باسم الحقّ. وإخفاء الرِّياء باسم الواقع الاجتماعيّ. وحجب وتكبيل الحياة باسم الحياة المنضبطَّة. المهم هنا هو عدم التخلّي عن دور الأخلاق المضمَّنَة بالقانون في حماية المجتمع وتأمين سيرورته. كما استرداد القُدرة على الإدارة المجتمعيّة المُضمَّنة بالسُّلطة. له أهميّته"(٩).

إنَّ مضمونَ العقد الاجتماعيّ هو مجموعة من القوانين والمواد والتي يَتَّفِق عليها النّاس من

أجل تنظيم مجتمعهم بالشَّكل الأمثل بعيداً عن الفوضى أو الاختراقات، ولتوفير حياة آمنة وسالمة وعادلة للجميع. كما يُوضِّحُ العقد الاجتماعيّ طبيعة وعلاقة المجتمع مع المجتمعات المجاورة، ويُحدِّدُ حقوق وواجبات كُلَّ فرد من أفراد هذا المجتمع، على حَدٍّ سواء.

ولأجل تنظيم المجتمع والعلاقات والحقوق بين كافّة فئاته (المرأة، الشبيبة، الأطفال، العمال والكادحين) ولتسهيل تأمين أموره المعيشيّة؛ لابُدَّ من أخذ العبر ودراسة أوّل خليّة للمجتمع، عندما كانت تعيش معاً في مجموعة دُعيت بـ(الكلان) تسودها المَحَبّة والوئام والتّعاون والتّشارك بروح أخلاقيّة عالية، لا يعتدي على الطبيعة والحيوان إلا بقدر حاجته. يُشارك الجميع في العمل ويتمتّعون بذات الحقوق بشكل متساوٍ، يَعُمُّ فيها الأمان والسَّلام.

أمّا اليوم ونتيجة انهيار وتفسُّخ المجتمع تحت ضربات الإيديولوجيّة الرّأسماليّة (اللّيبرالية الحُرّة) والتي لا تَجِدُ فيها الأخلاق؛ بل المصالح الشَّخصيّة والآنيّة، فلابُدَّ من إعادة بناء المجتمع من خلال تجمُّعاتهم، يمكن أن نطلق عليها اليوم في نظام الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة (تَجَمُّع كومين)، حيث يُعَرَّف الكومين بأنَّه: (مؤسَّسة اجتماعيّة اقتصاديّة سياسيّة خدميّة، تُؤسَّس على مبدأ الدّيمقراطيّة المباشرة وحُرّيّة المرأة، ويُنظِّمُ نفسه بعيداً عن السُّلطة، بغية الوصول إلى مجتمع أخلاقيّ وسياسيّ. وهو أصغر وحدة اجتماعيّة في المجتمع وأكثرها فعّاليّة، لتنظيم ومعالجة الأمور اليوميّة والمعيشيّة للمجتمع، عن طريق لجان مختصّة بذلك قادرة على حَلّ كُلّ القضايا المجتمعيّة، وتسعى لبناء الدّيمقراطيّة الاجتماعيّة وتبني وتنشر فلسفة التَّعايش المشترك بين جميع المكوّنات والشَّرائح الاجتماعيّة والثَّقافات والأديان. وتتّخذ القرارات المتعلّقة بحدود جغرافيّتها، وتشكّل مجلسها التَّنفيذيّ بمثابة (حكومة مصغَّرة) وتكون تحت الرَّقابة الشَّعبيّة، فلابُدَّ من تنظيم جميع السُكّان، فالإنسان بلا تنظيم إنسان ضعيف بلا قوّة وبلا تأثير)(١٠). جاء في المادّة الثّامنة من العقد الاجتماعيّ: «لكافّة مقاطعات الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة الحقَّ في إدارة شؤونها المحلّيّة وتشكيل إداراتها ومجالسها بإراداتها الحُرّة، وتمارس كافّة الحقوق بما لا يتعارض مع مواد العقد الاجتماعيّ لمناطق الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة»(١١).

لذا نرى أنَّه لا بُدَّ من كتابة عقد اجتماعيّ تسوده الثّقافة والقيم والمُثُل والأخلاق المجتمعيّة التي كسبتها عبر صراع آلاف السنين وبقائها لليوم، ويستطيع تنظيم شؤون النّاس وتعاملهم معاً لما فيه خيرٌ للجميع، ويدير أمورهم بالشكل الأمثل ليكون بمثابة دستور (مجتمعيّ لا دولتي) وبروح العصرانيّة الدّيمقراطيّة.

المراجع:

الأمّة الدّيمقراطيّة — منشورات مؤسّسة العلم والفكر الحُرّ في روج آفا.. مطبعة روكسان — عفرين — 2016.

الدّين والعقيدة — لجنة بحوث العلوم الاجتماعيّة في أكاديميّة المجتمع الدّيمقراطيّ/2018

موقع موضوع الإلكترونيّ — سناء الدويكات — mawdoo3.com

موقع موضوع الإلكترونيّ — فاطمة مشعلة — مفهوم المجتمع ومكوّناته — mawdoo3.com

الموقع الإلكترونيّ — مدوّنات البنك الدّوليّ — ما هو العقد الاجتماعيّ ولماذا يحتاج العالم العربيّ لتجديده — شانتا ديفاراجان.2015 ar|blogs.worldbang.org

الموقع الإلكترونيّ — معجم المعاني الجامع /almaany.com -ar/dikt/ar

الموقع الإلكترونيّ — ويكيبيديا ar.m.wikipedia.org/wiki

العقد الاجتماعيّ — تَمَّت المصادقة عليه في الجلسة رقم/1/ تاريخ 2014/1/6

عبد الله أوجلان — مانيفيستو الحضارة الدّيمقراطيّة المجلّد الخامس — الطبعة الثّالثة — يناير/ كانون الثّاني 2018 ص (30).

الأمّة الدّيمقراطيّة — منشورات مؤسّسة العلم والفكر الحُرّ في روج آفا.. مطبعة روكسان — عفرين — 2016.

العقد الاجتماعيّ — تَمَّت المصادقة عليه في الجلسة رقم/1/ تاريخ 2014/1/6.

من أين يَستمِدُّ العقدُ الاجتماعيّ في شمال وشرق سوريّا شرعيّته؟

سليمان جعفر

الرّئيس المشترك للمجلس التّشريعيّ في مقاطعة عفرين

مع بداية الأزمة السُّوريّة عام 2011؛ شعر السُّوريّون بأنَّ هناك أموراً ستتغيّر قياساً لما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن، ومعظم السُّوريّين قالوا بأنَّ كُلَّ شيء سيتغيّر خلال مدّة قصيرة. إلا أنّنا توقّعنا بأنَّ الأزمة في سوريّا ستطول أكثر من الدّول التي اندلعت فيها ثورات الرّبيع العربيّ، نظراً لمعرفتنا بخصوصيّة سوريّا التي تحتوي فسيفساء غنيّاً من الشّعوب والأديان والطوائف، وإدراكنا بأنَّ من يشرب ماء سوريّا يتشرّب بثقافة ذاك الفسيفساء ويزداد معرفة.

بدأت الأزمة في سوريا كمسرحيّة؛ أبطالها أطفالٌ أبرياء كانوا يُقلّدون الشَّعب التّونسيّ الذي كان أوّل من طرح شعار: «الشَّعب يريد إسقاط النّظام، دون أن يدركوا ماذا تعني تلك الجملة. ولكنَّ الأجهزة الأمنيّة في سوريّا هالَها ما سمعت، كيف يتجرّأ أطفال على إطلاق شعارات غير مألوفة في دولة لا تستطيع البعوضة من التنفّس، فهذا شيء جديد ويجب وأده فوراً.

الأجهزة الأمنيّة هي السَّبب فيما جرى ويجري في سوريّا، معظم قادة الأمن كانوا ضبّاط شرطة لم يدخلوا معارك الدِّفاع عن حدود سوريّا، والأغلبيّة وصلت إلى المراتب العالية عن طريق ممارسة العنف وكَمِّ الأفواه والنَّظر إلى الشَّعب كأنَّه قطيع عليه أن يأكل ويشرب ممّا تقدمه له تلك الأجهزة، دون السَّماح له بالاعتراض على أيّ شيء، ويرفع أولئك القادة تقاريرهم الدّوريّة إلى الجهات الأعلى بأنَّ الوضع تحت السَّيطرة، وبناءً على تلك التّقارير؛ كان النِّظام يبني مخطّطاته، ولكنَّ الجهات المسؤولة لم تكن تعلم أنَّ الجمرة كانت متوقّدة تحت الرَّماد، ما لبثت أن توهَّجت أن هبَّت عليها الرِّيح وأزالت الرّماد الذي يغطّيها.

نعم كان الشَّعب كجمرة متوقّدة تَمَّ طمسها تحت الرَّماد ليخبو وهجها، وكانت الأجهزة الأمنيّة هي الرَّماد الذي يخفي تلك الجمرة. وعندما طاف الكيل، وتحوّلت الحكومة وأجهزتها إلى غولٍ، وتحوّل قادتها إلى وحوش تأكل الأخضر واليابس غير عابئين بالوضع الذي يعيش فيه الشَّعب، وحيث ساعدته الظروف الموضوعيّة والذّاتيّة، انتفض الشَّعب مؤيّداً لأطفال درعا، ومنادياً بنفس الشِّعارات التي كان أطفال درعا يتغنّون بها، وكانت فرصة ينتظرها العديد من المتربّصين أيضاً.

كان حراكاً سلميّاً قام به أطفال درعا الأبرياء، ولكن عنجهيّة الأجهزة الأمنيّة (وقد يكون بعض الشَّخصيّات المتنفّذة في تلك الأجهزة كانت تتقصَّد ذلك لغاية في نفس يعقوب) تحوّل الحراك إلى نقمة على الشَّعب السُّوريّ.

"حاولت الإدارة الذّاتية القيام بواجبها الوطنيّ بمّا يخدم الشّعب وليس كمعظم الأطراف التّي هرولت خلف مصالحها وكيفية الوثوب على السلطة، وبعضّ الأطراف رضخت للُقوى المهيمنة على مقدّرات البلد كروسيا (على سبيل المثال) التي أعطت نفسها صلاحية سِن دستورٍ لسوريا وكأن سوريّا جزءٍ من روسيا، رغم أنّه ولد ّميتاً، حيث رفضته جميع الأطرّاف الداخلية والخارجية، من المعارضة والدّول الفاعلة فيّ الأزمة السوريّة"

الأجهزة الأمنية في سوريّا أظهرت عبقريّتها في فنون التَّعذيب الذي قلَّ مثيله في العالم؛ ظنّاً منها أنَّ الشَّعب يمكن أن يركع ويستسلم لها. ولكن هيهات؛ فقد خرج المارد من القمقم. وبسرعة كبيرة امتدّت أيادي الصيّادين في الماء العكر، فظهر تجّار الحروب، وما لبثت أن تحوَّلت براءة أطفال درعا إلى بداية دمار سوريّا، ودخلت تركيّا كأوّل طرف خارجيّ حرَّفت مسار الثّورة من حراكٍ سلميٍّ إلى عمليّات عسكريّة امتدّت إلى كافّة المناطق السُّوريّة، وضاع الحابل بالنّابل، وبدأت رحلة البحث عن الحَلِّ الذي قد يوقف نزيف الدم السُّوريّ، وكثرت المؤتمرات واللّقاءات والندوات، وبدأت تظهر على السَّطح دساتير وعقود اجتماعيّة داخل سوريّا وخارجها.

في هذه المعمعة؛ حاولت الإدارة الذّاتيّة القيام بواجبها الوطنيّ بما يخدم الشَّعب وليس كمعظم الأطراف التي هرولت خلف مصالحها وكيفيّة الوثوب على السُّلطة، وبعض الأطراف رضخت للقوى المهيمنة على مقدّرات البلد

كروسيا (على سبيل المثال) التي أعطت نفسها صلاحيّة سَنّ دستورٍ لسوريّا وكأنَّ سوريّا جزء من روسيّا، رغم أنَّه ولدٌ ميّتاً، حيث رفضته جميع الأطراف الدّاخليّة والخارجيّة، من المعارضة والدّول الفاعلة في الأزمة السُّوريّة.

لا يمكن غضُّ النَّظر عن بعض الإيجابيّات التي يتضمّنها الدّستور الذي طرحته روسيّا، ولكن يُعتبر دستوراً مفروضاً على الشَّعب السُّوريّ، وكتب بأيادي غير سوريّة، لهذا السَّبب فلا يخدم أحداً سوى واضعه وكاتبه ولغاية في نفسه.

من بين تلك الإيجابيّات: توسيع صلاحيّات البرلمان السُّوريّ بقدر كبير على حساب صلاحيّات الرَّئيس السُّوريّ. وأيضاً بمنح البرلمان المزيد من الصلاحيّات كانت حكراً على الرّئيس، منها: إقرار مسائل الحرب والسِّلم، تنحية رئيس الجمهوريّة من المنصب، تعيين أعضاء المحكمة الدّستوريّة العليا، تعيين رئيس البنك الوطنيّ السُّوريّ وإقالته من المنصب. ولكنّه يبقي على تثبيت الولاية الدّستوريّة للرّئيس لمدّة سبع سنوات، كما منحه صلاحيّة حَلّ البرلمان أو تعطيله، مع إمكانيّة الترشُّح لولاية واحدة تالية.

كما اعتبر اللّغتين العربيّة والكُرديّة متساويتين في أجهزة الحكم الذّاتيّ الثَّقافي الكُرديّ ومؤسَّساته.

وتُشير المُسوَّدة الرّوسيّة إلى ضرورة مراعاة التمثيل النِّسبيّ لجميع الأطياف الطائفيّة والقوميّة لسُكّان سوريّا في التعيينات الحكوميّة، مع تخصيص بعض المناصب لتمثيل الأقليّات.

أمّا في المناطق الكُرديّة: ومع تفاقم الأوضاع التي ظهرت على السّاحة السُّوريّة إثر انحراف الثّورة عن مسارها الذي أعطى السُّوريّين حينها بصيصَ أمَلٍ في الحُرّيّة. وبعدما تحوَّلت من الحراك السِّلميّ إلى القتل على الهُويّة وتحوّل إخوة الأمس الى أعداء، وغدت سوريّا ساحة لتصفية الخلافات. بعد كُلّ هذا، حدث فراغٌ إداريٌّ وسياسيٌّ وأمنيٌّ في المناطق الكُرديّة، وتصدَّت حركة المجتمع

"بدأت الأزمة في سوريا كمسرحية؛ أبطالها أطفال أبرياء كانوا يقلّدون الشّعب التّونسيّ الذي كان أوّل من طرح شعار: "الشّعب يريد إسقاط النّظام"، دون أن يدركوا ماذا تعني تلك الجملة. ولكن الأجهزة الأمنيّة في سوريا هالَها ما سمعت، كيف يتجرأ أطفال على إطلاق شعارات غير مألوفة في دولة لا تستطيع البعوضة من التنفّس، فهذا شيء جديد ويجب وأده فوراً."

الدّيمقراطيّ (DEM – TEV) لملء هذا الفراغ، فأقامت المؤسَّسات واللّجان لإدارة شؤون المناطق الكُرديّة والمكوّنات التي تتعايش معها، استناداً إلى مشروع الأمّة الدّيمقراطيّة الذي أطلقه المفكّر عبد الله أوجلان في عام ١٩٩٣.

وإذا قارنا بين "مشروع الشَّرق الأوسط الجديد" الذي أطلقته الإدارة الأمريكيّة عام ١٩٩٢ والأمّة الدّيمقراطيّة؛ نجد بأنَّ الأوّل يَهدُف إلى تشتيت العديد من دول الشَّرق الأوسط، بينما كان هدف القائد أوجلان (ولايزال) توحيد الشُّعوب بغضّ النَّظر للقوميّات والدّول.

وبناءً على مشروع أوجلان، قدَّمَ حزب الاتّحاد الدّيمقراطيّ مشروع تشكيل الإدارة الذّاتيّة، ومن ثُمَّ ميثاق العقد الاجتماعيّ، الذي نَصَّ على إحداث ثلاثة مقاطعات، هي: «الجزيرة، كوباني، وعفرين». وأعطى لكُلّ مقاطعة مساحة للحُرّيّة تصدر تشريعاتها وقوانينها بما يتواءم مع خصوصيّاتها وطبيعة المكوّنات الموجودة في كُلّ

مقاطعة، مع التّشارك بالخطوط العريضة التي تلتزم بها المقاطعات الثّلاث.

كانت ولادة مقاطعة الجزيرة في ٢١ يناير/ كانون الثّاني ٢٠١٤، تلاها ولادة مقاطعة كوباني في ٢٧ يناير/ كانون الثّاني ٢٠١٤، ومقاطعة عفرين في ٢٩ يناير/ كانون الثّاني ٢٠١٤.

وكان الميثاق/ العقد الاجتماعيُّ الذي اتّفقت عليه المقاطعات الثّلاث يتألّف من ستٍّ وتسعون مادّة، وتسعة أبواب لتنظيم حياة الأهالي بأجواء آمنة وعيش كريم.

تَضمَّنَ الباب الأوّل على المبادئ العامّة، والذي يتمحور حول هيكليّة وشكل الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة ورؤيتها لسوريّا المستقبل، والمحاكم واللّغات وشعار ونشيد الإدارة الذّاتيّة.

والباب الثّاني يحتوي على المبادئ الأساسيّة، ويتضمَّن الباب الثّالث الحقوق والحُرّيّات. والباب الرّابع يشرح هيكليّة المجلس التّشريعيّ، والباب الخامس يوضّح هيكليّة المجلس التنفيذيّ، فيما الباب السّادس يتطرّق إلى المجلس القضائيّ، والباب السّابع يشرح ماهيّة المفوضيّة العليا للانتخابات وعملها وهيكليّتها، والباب الثّامن يشرح مهام المحكمة الدّستوريّة العليا وكيفيّة تشكيلها، والباب التّاسع والأخير يتضمَّن أحكاماً عامّة.

واعتماداً على هذا الميثاق الذي أجمعت عليه كُلُّ المكوّنات في المقاطعات الثّلاث؛ استطاعت الإدارة الذّاتيّة تسيير أمور الشَّعب والحفاظ على أمنه داخليّاً والتصدّي لكُلِّ من حاول المساس بأمن مناطق الإدارة الذّاتيّة.

بعد تشكيل قوّات سوريّا الدّيمقراطيّة في ١٠ أكتوبر/ تشرين الأوّل عام ٢٠١٥ وانضمام كافّة المكوّنات الموجودة في شمال وشرق سوريّا إليها، وبما أنَّ نظام الإدارة الذّاتيّة يُعَدُّ نظاماً مرناً يواكب التطوّرات والمتغيّرات والمستجدّات، أي ليس جامداً، كان لابُدَّ من كتابة عقد اجتماعيّ جديد يتماشى مع التوسّع في المساحة والتنوّع، ولكي تُفسح المجال أمام جميع المكوّنات للمشاركة في عمليّات

"وبناءٍ على مشروع أوجلان، قدّم حزب الاتّحاد الدّيمقراطيّ مشروع تشكيل الإدارة الذّاتيّة، ومن ثُم ميثاق العقد الاجتماعيّ، الذيّ نصّ على إحداث ثلاثة مقاطعات، هيَ: "الجزيرة، كوباني، وعفرين"، وأعطى لكُلِ مقاطعة مساحة للحُريّة تصدر تشريعاتها وقوانينها بما يتواءم مع خصوصياتها وطبيعة المكونات الموجودة في كُلِ مقاطعة، مع التّشارك بالخطوط العريضة التي تلتزم بها المقاطعات الثّلاث."

التّحرير والبناء، ولكي يتمتَّع كُلّ مكوّن بلغته الأم وبثقافته، كان لابُدَّ من تلبية رغبات وآمال الشُّعوب في هذه المنطقة الشّاسعة من سوريّا، وعندما رأت هذه المكوّنات مصداقيّة الإدارة الذّاتيّة في الأفعال وليس فقط في الأقوال، انخرطت في صفوف قوّات سوريّا الدّيمقراطيّة لتحرير ما تبقّى من مناطق من شمال وشرق سوريّا، واتّفقت رؤاهم لوضع عقد اجتماعيّ جديد، لايزال يُعرض على الشَّعب عبر اجتماعات جماهيريّة في كُلّ منطقة بمشاركة كافّة المكوّنات فيها، لتقدِّم ما لديها من آراء ومقترحات لإغنائه ليكون مرجعاً لكُلِّ سُكّان شمال وشرق سوريّا، ولاحقاً لكُلّ سوريّا.

العقد الاجتماعيّ الجديد أبقى على العديد من الأبواب والمواد، وأجرى تعديلات في بعضها بما يتماشى مع الفترة الحالية، والتي تختلف عن فترة كتابة ميثاق العقد الاجتماعيّ عام ٢٠١٤.

يتألّف العقد الاجتماعيّ الجديد من ثمان وتسعون

مادة. وأوّل ما يبدأ به العقد. هي: «نحن شعوب شمال وشرق سوريّا»، ولم يقل نحن «شعب».

ويفرد للمرأة مواداً وأبواباً خاصّة: إيماناً من المشرّعين بدور المرأة.

ويتضمَّن العقد الاجتماعيّ الجديد أربعة أبواب رئيسيّة، هي:

الباب الأوّل: حول المبادئ الأساسيّة.

الباب الثاني: يتحدّث عن الحقوق والحُرّيّات الأساسيّة.

الباب الثّالث: يُسهب في الحديث عن النّظام المجتمعيّ، وهو بدوره يتألّف من ستّة فصول:

الفصلُ الأوّل: حول شكل ومهام الكومين – المجلس – الحي – البلدة – المدينة – المقاطعة – وصولاً إلى مجلس الشُّعوب.

الفصلُ الثّاني: يشرح هيكليّة مجلس الشُّعوب الدّيمقراطيّ لشمال وشرق سوريّا (الذي يوازي البرلمان في الدّول الأخرى) وآليّة تشكيله وتنظيمه ومهامه. وأيضاً المجلس التنفيذيّ وآليّة تشكيله ومهامه وصلاحيّاته.

الفصل الثّالث: يتحدّث حول الحماية والدِّفاع الذّاتيّ – ومنسّقيّة المرأة – مجلس التربية والتعليم – المؤسَّسة العامّة للرَّقابة الماليّة والمحاسبة – مكتب النقد. وآليّة تشكيل وتنظيم ومهام كُلّ جهة من هذه الجهات.

الفصل الرّابع: يوضِّح حول مهام وهيكليّة محكمة العقد الاجتماعيّ ومهامها في حَلِّ النّزاعات والإشكالات والفصل في الخلافات التي قد تظهر في سياق تطبيق بنود العقد الاجتماعيّ. وتفسير مادة قد يُثار حولها الشكوك.

الفصل الخامس: يُسهب في شرح آليّة عمل نظام العدالة الاجتماعيّة ودوره في استقرار مناطق شمال وشرق سوريّا وغيرها من الجغرافية السُّوريّة لاحقاً. وكيفيّة التنظيم. وأسس عمل أجهزة نظام العدالة.

يولي مشرّعو العقد الاجتماعيّ المرأة الأهميّة التي تستحقُّها. فها هو العقد يُفرد في هذا الفصل الحديث عن مجلس العدالة الاجتماعية للمرأة. لكي تشارك المرأة بفعّاليّة في جميع نواحي الحياة والإدارة وتنصفها مع الرَّجل. وتثبت لمن لايزال ينظر للمرأة على أنَّها مجرَّد آلةٍ لتفريخ الأطفال. بأنَّها قادرة على الخوض في كُلّ مجالات الحياة السِّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والعسكريّة.

الفصل السّادس: يتحدَّثُ عن المفوضيّة العليا للانتخابات. وضرورة حياديّتها ونزاهتها. وصلاحيّاتها ومهامها. وعدم خضوعها لأيّ ضغوط.

الباب الرابع والأخير يتضمّن أحكاماً عامّة.

كُلّ ما ذُكِرَ أعلاه يعتبر مسوَّدة العقد الاجتماعيّ الذي يشارك الشَّعب في إغنائه. والمجلس العام (البرلمان) بانتظار الملاحظات والآراء التي يطرحها الشَّعب. ليُصار إلى المصادقة عليه من قبل المجلس. لتبدأ بعد ذلك خطوة أخرى للوصول إلى النَّجاح. وهي التحضير للانتخابات العامّة لتشكّل إدارات ومجالس وهيئات تدير مناطق شمال وشرق سوريّا (وسوريّا لاحقاً) وتوصلها إلى بَرِّ الأمان. في ظلّ تلاطم الأمواج التي تعصف بها منذ أكثر من عشر سنوات.

ملاحظة: العقد الاجتماعيّ يُبقي باب الانضمام إليه مفتوحاً لمن يرغب لكُلّ المناطق السُّوريّة.

العَقْدُ الاجتماعيّ..
بين الفلسفة والدّين والقانون

جميل رشيد

تمهيد

يُعَدُّ العَقدُ الاجتماعيّ أساس بناء وتكوّن المجتمعات البشريّة، والسَّبيل لإنشائها أنظمتها السّياسيّة والإداريّة المُستنِدة إلى الدَّساتير والقوانين والتَّشريعات المختلفة، بعد أن مرَّت بمرحلة من الفوضى وسيادة العُنف والأزمات التي خلقتها.

ولا يختلف اثنان بأنَّ غياب الوضوح والشَّفافيّة في أيّ عقد اجتماعيّ، هو أحدُ الأسباب الرَّئيسيّة التي أدّت إلى دخول الدّول والمجتمعات مرحلة الحروب الدّاخليّة، وانقسامها ما بين نفسها، ما أودى بها إلى أن تتخلَّف عن ركب الحضارة الإنسانيّة، وتسير رويداً رويداً نحو الاضمحلال والذّوبان والخروج من التّاريخ بشكل مطلق.

تأتي أهميّة العقد الاجتماعيّ في تاريخ الشُّعوب والمجتمعات، في كونه النّاظم الأساس للعلاقات بين الدّولة وأفرادها، الحاكم والمحكوم، الرّاعي والرَّعيّة، وفق المفهوم الدّينيّ. وأيّ عقد اجتماعيّ إن لم يَضمنْ الحقوق الأساسة لأفراد المجتمع وحُريّاتهم ويحميها من عَسف وبطش الدّولة ومؤسَّساتها وكذلك الحُكّام؛ فلا قيمة له من النّاحية العمليّة.

كذلك فإنّ شرعيّة أيّ عقدٍ اجتماعيٍّ وقانونيّته، إنّما تنبع من مدى حفاظه على حقوق أفراد المجتمع وضمان أمنه وسلامته، لطالما أنّ أفراد المجتمع هم بالذّات من ساهموا في كتابة وتدوين العقد، وتنازلوا عن جزء من حقوقهم وإرادتهم، ووضعوها بين يدي فئة صغيرة تدير الدّولة أو المجتمع.

سياسيّاً؛ يُحدِّدُ العقد الاجتماعيّ شكلَ نظامِ الحكم والإدارة، بما يتوافق مع مصالح أفراد المجتمع، ولا يترك فيه ثغرات يمكن أن يستغلّها «الحاكم» في فرض إرادته على المجتمع، بل يرسم الخطوط الأساسة لشكل الدّولة ومؤسَّساتها وإداراتها، ويُعيدُ بناء النِّظام في كُلِّ فترة تعصف به الأزمات المصيريّة.

إنَّه لمن الخطأ الفادح إطلاق ثنائيّة «الحاكم – المحكوم» على العلاقة التي تربط أفراد المجتمع بمن يديرون أمورهم، وهي ثنائيّة تحمل الكثير من الجدل، خصوصاً إذا ما قيست بميزان العدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات. إنَّ حصر الفئة الحاكمة جميع الحقوق والصلاحيات بنفسها والتصرُّف بمصير المجتمع وفق أهوائها ومصالحها، إنّما يحوّل المجتمع إلى «رعاع»، ويسلبهم إرادتهم، وتنقلب حينذاك الفئة الحاكمة، أي السُّلطة، إلى ديكتاتوريّة تُصادِرُ الحُرّيّات والحقوق.

يجب تفكيك هذه العلاقة – بين الحاكم والمحكوم – التي شابَها الكثير من التشويه والتَّحوير، وفق منهجٍ علميٍّ عادل، غير خاضع للاعتبارات الأيديولوجيّة والسِّياسيّة، بحيث يكون مُتحرِّراً من القيود والضّوابط، ويُعبِّرُ عن إرادة المجتمع الحُرّة، دون إرغام أو إكراه أو إملاءات من أيِّ جهة. كما أنَّ إطلاق تلك التسمية «الحاكم والمحكوم» بحدِّ ذاتها تحريفٌ للحقائق المجتمعيّة، فمتى ما تحوّل الشَّخص إلى «حاكم»؛ تحوَّل إلى كائن آخر يمارس سلطته على أفراد المجتمع بمنتهى الضَّلف والعنجهيّة إن لم يخضع للرقابة من قبل المجتمع نفسه، ولن يكترثَ لحقوق مجتمعه. الأصَحُّ في هذه الحالة إطلاق صفة «إداريّ أو مسؤول» يخدم مجتمعه، وليس الحاكم. للأسف الشديد غابت هذه العبارة – التي نرى أنَّها هامَّة – عن أغلب العقود الاجتماعيّة أو الدّساتير التي سُنَّتْ في عدّة بلدان، بل على العكس، نظَّمت حياة المجتمعات وفق مصفوفة سلطويّة تنتفي فيها العلاقة الودّية الأخلاقيّة، بل في كثير منها أسقطت منها الأخلاق السِّياسيّة، لتتحوّل إلى قوانين وتشريعات جافّة لا روح اجتماعيّة فيها.

فإنْ كان استقرار أيّ شعب أو دولة مرهونٌ بعقدها الاجتماعيّ ومواءمته مع التطوّرات في ميادين القانون والتَّشريع والتِكنولوجيا والفكر الإنسانيّ والفلسفة؛ فإنَّه حَرِيٌّ بتلك المجتمعات المكوّنة لكيان ما، أن تشرع خلال مراحل مفصليّة من تاريخها إلى إعادة كتابة عقد اجتماعيّ جديد يُعيدُ تنظيم مجتمعاتها، بما يواكب التطوّر الإنسانيّ ولا يتخلّف عن رَكب الحضارة. مثلاً، فرنسا منذ ثورتها التي اندلعت عام ١٧٨٩ أعادت كتابة عقدها الاجتماعيّ ما لا يقلُّ عن خمس مرّات، وعلى ضوئها أسَّست خمس جمهوريّات متلاحقة، منها الفترة الدّيغوليّة، المُستمرّة، بشكل أو بآخر إلى يومنا.

إنَّ التشبُّث بالعقد الاجتماعيّ وكأنَّه كتابٌ محفوظٌ ومُنزَّلٌ، إنّما يجعله بسويّة الكتب الدّينيّة التي لا يأتيها الباطل لا من خلفها ولا من أمامها، وهذا يتعارض مع المنهج الفلسفيّ والعلميّ للعقد الاجتماعيّ والغاية الأساسة منه، لجهة أنَّه يعبر عن إرادة أفراد في مجتمع ما.

سنحاول في دراستنا هذه أن نتناولَ مفهوم العقد الاجتماعيّ وفق ما طرحه علماء الاجتماع والنظريّات الفلسفيّة التي مهَّدت الطريق

لولادته، وخاصّة من الفلاسفة الغربيّين إبّان عصر التنوير في أوروبا، والجدل الذي دار حينها حول أشكال العقد الاجتماعيّ، الذي تطوَّر مع الزَّمن، ليأخذ صيغاً مختلفة ويتطوّر، ليصل إلى عصرنا الحالي ويُعبِّر عن تمسّك نسيج المجتمعات ويتلاءم مع تطوّر النظريّات الاجتماعيّة والفلسفيّة والفكريّة، وينسجم مع حاجات المجتمعات في التقدُّم وتحقيق الرَّفاه الاجتماعيّ ومعاصرة أحدث الابتكارات والاختراعات.

لعلَّ تعريف العقد الاجتماعيّ من حيث كونه وثيقة أخلاقيّة – سياسيّة بين أفراد المجتمع، يحظى بأهميّة بالغة لمعرفة الحدود الفاصلة بين مهام الحاكم، كمسؤول مفوَّضٍ من قبل المجتمع الذي اختاره طواعية لخدمته، وقيامه بواجباته على الشَّكل الأمثل تجاه من اختاروه وفق إرادتهم الحُرّة، وتنظيم تلك العلاقة بين الطرفين هي الشُّغل الشّاغل لكُلِّ المُشرّعين والفلاسفة على مدى التّاريخ، من أفلاطون وأرسطو حتّى الفلاسفة في العصر الحديث.

كما سنبحث في علاقة الدّين بالعقد الاجتماعيّ، ونحاول الإجابة على الأسئلة المتعلّقة بماهيّة العقود الاجتماعيّة المبنيّة على الشَّرائع الدّينيّة وتقاطعها مع العقود الوضعيّة، وتعارضها، استناداً إلى البنى الثَّقافيّة والاجتماعيّة السّائدة في كُلّ مجتمع، وخاصّة في المجتمعات الشَّرق أوسطيّة.

وسنتطرّقُ إلى قضيّة المرأة في العقد الاجتماعيّ، والتي تحظى بأهميّة بالغة، لجهة فاعليّتها كنصف المجتمع، ولإحقاق العدالة الاجتماعيّة بين الجنسين، والتساوي في الحقوق والواجبات. سنحاول دراسة هذه القضيّة من كُلِّ جوانبها السِّياسيّة والثَّقافيّة والقانونيّة والاجتماعيّة.

إلا أنَّ المحور الأساس الذي سنتوقّف عنده مطوّلاً ونتناوله بشيء من التفصيل، هو التطوّر التّاريخيّ للعقد الاجتماعيّ، والتغيّرات التي طرأت عليه عبر المراحل المختلفة من عمر البشريّة، والسّجالات التي دارت بين الفلاسفة

"من الخطأ إطلاق ثنائية "الحاكم – المحكوم" على العلاقة التي تربط أفراد المجتمع بمن يديرون أمورهم، وهي ثنائية تحمل الكثير من الجدل، خصوصاً إذا ما قيست بميزان العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات. فحصر الفئة الحاكمة جميع الحقوق والصلاحيات بنفسها والتصرُّف بمصير المجتمع وفق أهوائها ومصالحها، إنما يحوّل المجتمع إلى "رعاع"، ويسلبهم إرادتهم، وتنقلب حينذاك الفئة الحاكمة، إلى ديكتاتورية."

وعلماء الاجتماع حول نظريّات العقد الاجتماعيّ، كذلك تأثير الثّورات التي اندلعت في أوروبا عليه، خاصّة مع بداية عصر النَّهضة والتنوير مع بداية القرن الخامس عشر وحتّى اندلاع الثَّورة الفرنسيّة عام ١٧٨٩.

تَعريفُ العقد الاجتماعيّ (social contract)

تعدَّدتْ تعريفات العقد الاجتماعيّ؛ نظراً لاختلاف المرجعيّات الفكرية والأيديولوجيّة لكُلِّ جهة حاولت أن تضع تعريفاً يتناسب مع مجتمعاتها والظروف التّاريخيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة التي مرَّت بها.

فيرى الكاتب والباحث «محمّد مروان» في مقالة له عن العقد الاجتماعيّ بأنَّه «مصطلح يشيرُ إلى ذلك العقد المُبرم بشكل فعليّ أو افتراضيّ بين طرفين؛ كالحكومة والشَّعب، أو الحاكم والمحكوم، تُحَدَّدُ بموجبه الحقوق الخاصَّة بكُلِّ

فئة والواجبات المفروضة عليه».

ويضيف «مروان» بأنَّ «نظريّة العقد الاجتماعيّ تدلُّ على مجموعة من الأسس والالتزامات الأخلاقيّة التي تكون مشتركة بين مجموعة من الأشخاص كي يشكّلوا المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث تكون هذه الالتزامات ضمن اتّفاقٍ بين هؤلاء الأشخاص، مع تحديد الملامح التي يتشكّل عليها محيطهم».

يمكن القول بأنَّ النظريّة التي يُبنى عليها العقدُ الاجتماعيّ؛ هي «نظريّة سياسيّة تعاقديّة تتعلّق بالأشخاص والمجتمع»، كونها تتعلّق بإدارة المجتمع والحفاظ على حقوقه.

كما لا يمكن أن نُجرِّدَ أيَّ عقدٍ اجتماعيٍّ من جانبه الأخلاقيّ، على اعتبار أنَّ المعايير التي يتّخذها الأفراد في كتابة العقد؛ غير خاضعة لإملاءات أو أنَّ تأتي عبر قوّة جبريّة مفروضة من أحد الأطراف، بل هي طوعيّة نابعة من إرادة حُرّة لأفراد المجتمع في تنظيم أمورهم، عبر التّنازل عن جزء من حقوقهم لصالح فئة تدير مصالحهم وتوفّرُ لهم الحماية الكاملة.

ويُعرِّفُ الباحث العراقيّ «عصام حاكم» في بحثه «العقدُ الاجتماعيّ والسُّلطة.. مقاربة عراقيّة بعد عام ٢٠٠٣» العقدَ الاجتماعيّ بأنَّه «عبارة عن نظريّة علميّة تنظيميّة للحقوق والواجبات بين طرفين بشكل افتراضيٍّ أو واقعيٍّ».

إنَّ الفكرة الأساس من العقد الاجتماعيّ هي أنّ الالتزام الأخلاقيّ – السّياسيّ هو الجانب الأهمّ فيه، فأيُّ عقدٍ يُكتب تحت الضغوط وخارج إرادة المجتمعات؛ إنَّما يكون بمثابة مصادرة لإرادة المجتمع وفرض فئة صغيرة أو مجموعة أفراد إرادتها عليه.

فالأفراد يقبلون «بشكل ضمنيٍّ أو صريحٍ» التخلّي عن بعض حقوقهم ويقبلوا الخضوع لسلطة «الحاكم» أو لقرار «الأغلبيّة»، مقابل حماية حقوقهم.

وعلى ضوء «الصلاحيات» الممنوحَة للسُّلطات التي تحمي حقوق أفراد المجتمع أو الشَّعب؛ فإنَّ للسُّلطة شرعيّة الرَّدع واستخدام القوّة في ضبط المجتمع، بعد أن انتخبها الأفراد بحُرّيّة وطواعية، للحفاظ على النّظام العام والقانون والسّيادة العامّة وتضمن الحقوق الأساسة للأفراد وحُرّيّاتهم.

وفي هذه الحالة يُفترض وجود طرفين في معادلة العقد الاجتماعيّ: الحاكم (السُّلطة) والمجتمع. كذلك تَمُرُّ الشَّرعيّة الممنوحة للسُّلطة، حسب الباحث «عصام حاكم»، عبر مرحلتين أساسيّتين: «شرعيّة القبول وشرعيّة الإنجاز».

وهي تُفسِّرُ العلاقة بين من انتخبهم الشَّعب ليحفظ حقوقهم، وبأنَّ أيَّ شذوذٍ أو تحريفٍ في المهام والواجبات التي أوكلها المجتمع للسُّلطتين التَّشريعيّة والتَّنفيذيّة، التي تعمل بموجب دستور يتُمُّ وضعه ويجري الاستفتاء عليه من قبل الشَّعب، فحينها يكون من صلاحيات أفراد المجتمع، بل من واجبهم، عزل من يمثّلهم في السُّلطتين، واستبدالهم بآخرين. فبموجب العقد الاجتماعيّ، السُّلطات الثّلاث «التَّشريعيّة، التَّنفيذيّة، والقضائيّة» خاضعة لرقابة المجتمع، عبر آليّات مُحدَّدة وديمقراطيّة، وإن لم يتمكّن المجتمع من تغيير تلك السُّلطة، أو رفضت الأخيرة التّنازل والخضوع لإرادة أفراد المجتمع؛ فإنَّها حينئذ تتحوّل إلى ديكتاتوريّة تفرض نفسها بالحديد والنّار على رقاب مجتمعاتها، وبحاجة إلى ثورة لتغييرها.

ويمكننا أن نوردَ مثالاً هامّاً في هذا الصدد، حول كيفيّة تداول السُّلطة وإشراف المجتمع عليها. ففي تجربة الثَّورة المصريّة على نظام حسني مبارك في عام ٢٠١١ ورحيله، ومن ثُمَّ إجراء الانتخابات التَّشريعيّة التي فاز فيها جماعة الإخوان المسلمين.

فما إن وصلت جماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى السُّلطة، سرعان ما استأثرت بها، وحيّدت الشَّعب المصريّ وأدارت الظهر لمطالبه، ما حدا بالشَّعب المصري إلى أن يخرج إلى السّاحات ويطالب بإسقاط حكم الإخوان «المرشد، كما يطلق عليه المصريّون». فرفض الإخوان التّنازل

عن السُّلطة، وادّعوا أنَّهم وصلوا إليها عن طريق «الانتخابات» وأنّهم أهل الشَّرعيّة الدُّستوريّة. وهذا صحيح إلى حَدٍّ ما. لكن ما هو أصَحّ أيضاً، أنَّ الشَّرعيّة الدُّستوريّة والقانونيّة تنتهي عندما تبدأ الشَّرعيّة الثّوريّة، والتي ظهرت بجلاء في ساحات المدن المصريّة رافضة حكم الإخوان.

نظريّاتُ العقدِ الاجتماعيّ

ظهرت نظريّة العقد الاجتماعيّ، بمعناها التَّنظيميّ والحقوقيّ قديماً في الفلسفة الإغريقيّة والرّواقيّة، وكذلك في القانون الرّوماني والكنسي. وتطوّرت مع الزَّمن لتبلغ أوج تطوّرها وأهميّتها في منتصف القرن السّابع عشر وحتّى بداية القرن التّاسع عشر. إلا أنّ بداية طرح أفكار تنظيم المجتمعات والدّول، وبالتّالي ظهور الفكرة الجنينيّة للدّولة القوميّة المرتبطة إلى حَدٍّ ما في العقد الاجتماعيّ، كانت في معاهدة فيستفاليا التي وقّعتها الأطراف المتصارعة حينها في ١٥ مايو/ أيّار عام ١٦٤٨ بهولندا، والتي أقرَّت – ولأوّل مرة في التّاريخ – بفصل الدّين عن الدّولة، وإنهاء الحروب الدّينيّة، والأخذ بمبدأ علمانية الدّولة، وألا تحكم الكنيسة الدّولة، ما دشّنَ لمرحلة جديدة في تاريخ البشريّة، لتتطوّر بعدها وتُمهِّدَ لنشوء نظريّات العقد الاجتماعيّ.

إنَّ الانتقال من الحالة المشاعيّة البدائيّة إلى حالة التنظيم الرّاقي المعتمد حفظ الحقوق والواجبات، بالتّوازي مع ظهور الطبقيّة في التّاريخ البشريّ، والاستغلال الذي مارسته الطبقات الحاكمة التي استأثرت بالثّروات والسُّلطات، والتي حوَّلت الحُكّام إلى آلهة، أو أشباه آلهة أو ممثّلين لهم على الأرض؛ دفع الفلاسفة وعلماء الاجتماع إلى البحث في وضع نظريّات تُحُدُّ من سلطات الحُكّام وتعيدها إلى أفراد المجتمع.

فالعقد الاجتماعيّ يُقيِّدُ سلطات الحُكّام، ويضع كُلّ السُّلطات في النِّهاية بيد أفراد المجتمع، بعد أن تنازلوا طواعيةً عن جزء من حقوقهم للحُكّام، وأيّ تفريط بها، يجعلهم موضع تساؤل من قبل المجتمع.

”لا يمكن أن نُجرِّدَ أيّ عقدٍ اجتماعيّ من جانبه الأخلاقيّ، على اعتبار أنَّ المعايير التي يتّخذها الأفراد في كتابة العقد؛ غير خاضعة لإملاءات أو أنّ تأتي عبر قوّة جبريّة مفروضة من أحد الأطراف، بل هي طوعيّة نابعة من إرادة حُرّة لأفراد المجتمع في تنظيم أمورهم، عبر التّنازل عن جزء من حقوقهم لصالح فئة تدير مصالحهم وتوفِّرُ لهم الحماية الكاملة.“

والعقد الاجتماعيّ – وبالضرورة – مقرونٌ بظهور النِّظام السِّياسيّ والإداريّ، والذي تختلف أشكاله من دولة ومجتمع إلى آخر. فالنُّظم السِّياسيّة تولد من أحشاء العقد الاجتماعيّ، ودونه فوضى وعودة إلى حياة المشاعيّة.

شهد القرن السّابع عشر والثّامن عشر بروز العديد من منظِّري العقد الاجتماعيّ والباحثين عن كيفيّة الحفاظ على الحقوق الطبيعيّة للمجتمعات، منهم هوغو غروتيوس (١٦٢٥)، توماس هوبز (١٦٥١)، صموئيل فون بوفندروف (١٦٧٣)، جون لوك (١٦٨٩)، جان جاك روسو (١٧٦٢)، وإيمانويل كانط (١٧٩٧).

سعى منظِّرو العقد الاجتماعيّ إلى حَلِّ مسألة السُّلطة السِّياسيّة والإشكالات المتعلّقة بها بشكل متباين. فقد افترض «غروتيوس» أنَّ للبشر «حقوقاً طبيعيّة»، فيما قال «توماس هوبز» قوله الشَّهير بأنَّ «الحياة الإنسانيّة في «الحالة الطبيعيّة» ستكون منعزلةً وفقيرة ومقرفة وبوهيميّة وقصيرة».

واعتبر «هوبز» أنَّ «غياب النِّظام السِّياسيّ والقانون، سيحوِّلُ المجتمع إلى حالة «قطيعيّة»، حيث ستغدو لدى الجميع حُرّيّات طبيعيّة لا حَدَّ لها، بما في ذلك حَقّ الوصول إلى كُلّ شيء، ممّا يعني أيضاً حُرّيّة النَّهب والاغتصاب والقتل، فستكون هنالك «حرب الكُلّ ضُدَّ الكُلّ» والتي لا نهاية لها.

واقترح «هوبز» من أجل تجنُّب الوقوع في تلك الإشكالات، أنَّه على «الرِّجال الأحرار» في المجتمعات «التَّعاقد لإنشاء مجتمع سياسيّ (مجتمع مدنيّ) بعقد اجتماعيّ ينعمون من خلاله بالأمان». لكنَّه يشترط خضوع «الرِّجال الأحرار» والمجتمع برُمَّته لـ»سلطة مطلقة لرجل أو مجلس من الرِّجال» حصراً، ولم يأتِ على ذكر النِّساء مطلقاً. ولم يستبعد «هوبز» أن تكون السُّلطة «استبداديّة ومتعسِّفة» في أوامرها وقراراتها، لكنَّه وجد فيها بديلاً مناسباً وواقعيّاً «للأناركيّة المُرعبة».

وأكَّدَ «هوبز» مثل باقي فلاسفة العقد الاجتماعيّ أنَّ «البشر بفطريّتهم وطبيعتهم يوافقون على التَّنازل عن حقوقهم لصالح سلطة الحكومة المطلقة «مَلكيّةً كانت أم برلمانيّةً». وهو ما عارضه «بوفندروف» عندما قارنَ معادلة «هوبز» عن الحالة الطبيعيّة والحروب، فيما قدَّم كُلٌّ من «جون لوك» و»جان جاك روسو» بديلاً مغايراً، بأنَّنا «نحصل على حقوقنا المدنيّة مقابل قبولنا بالالتزام بمراعاتها والدِّفاع عن حقوق الآخرين، وهو ما يعني في النِّهاية بأن نتخلّى عن بعض حُرّيّاتنا وحقوقنا».

في حين ذهب «جان لوك» إلى اعتبار «القانون والنِّظام السِّياسيّ ليسا فعلين طبيعيّين؛ بل هما من اختراع البشر». فالقوانين والدَّساتير والعقد الاجتماعيّ وُضِعَت لخدمة الإنسان وتنظيم حياته والحفاظ على حقوقه، دون المسِّ بحُرّيّاته الفرديّة ولضمان رفاهيّته أيضاً، على أن تخدم القوانين الإنسان وليس العكس. وقد طُبِّقَت رؤية «لوك» هذه عن العقد الاجتماعيّ في إعلان وثيقة الاستقلال الأمريكيّ في ٤ يوليو/ تمّوز عام ١٧٧٦، والتي تضمّنت المبادئ الأساسيّة التّالية: «خلق كُلّ النّاس على قدم المساواة، ولديهم حقوق حباهم بها الخالق لا يجوز التصرُّفَ بها، منها «حَقُّ الحياة والحُرّيّة والسعي وراء السعادة»، و»أنَّ النّاس لديهم الحَقّ في اختيار حكوماتهم»، وأنَّه «تأميناً لهذه الحقوق؛ فقد أنشئت الحكومات مستمدّة سلطاتها العادلة من موافقة المحكومين».

النظريّة التي طرحها «هوبز» في ضرورة الخضوع للقوانين وإيجاد آليّة معيّنة لفرضها عن طريق سلطة حاكمة، يُبرِّرُ لها ما قد يصدر عنها من «انحرافات»، ويَرُدّها إلى «غلبة العاطفة على المنطق»، معتبراً أنَّ «السُّلطة هي الشيء الوحيد الذي يقف بيننا وبين العودة للهمجيّة".

غير أنَّ هذا الرَّأي انعكس مع تطوّر النُّظم السِّياسيّة والسُّلطات إلى استئثار الأخيرة بالصلاحيّات الممنوحة لها من قبل مجتمعاتها، لتتحوَّلَ إلى ديكتاتوريّات مطلقة تمارس شتّى أنواع القمع ومصادرة الحقوق والحُرّيّات، وربَّما دفاع "هوبز" عن الملكيّة الإنكليزيّة دفعه إلى تبنّي هذا الموقف المتناغم معها إلى حَدٍّ ما.

غير أنَّ "لوك" اختلف مع "هوبز" عندما أقحم الأخلاق في صُلبِ القوانين والعقد الاجتماعيّ، وعارضه في فكرة "السُّلطة المطلقة" للحُكّام، بل رأى أنَّ "للفرد حَقُّ مقاومة السُّلطة الغاشمة؛ انطلاقاً من مبدأ الدِّفاع عن النَّفس".

إلا أنَّ "جان جاك روسو" خالف سابقيه "هوبز ولوك" عندما عَدَّ أنَّ الحالة الأصليّة للمجتمعات ما قبل النُّظم السِّياسيّة "حالة مليئة بالمشاكل والظروف السيّئة"، ولكنَّه لم يستبعد أنَّ النّاس في تلك الحالة "كانوا يعيشون حالة اكتفاء ذاتيٍّ وسلامٍ في ظِلِّ مبادئ أخلاقيّة".

ويذهب "روسو" بعيداً في تصوّراته، وتتقاطع في بعض نقاطها مع التَّحليل الماركسيّ في تكوين المجتمعات البشريّة على أسس ماديّة، ليربطها مع العوامل الاقتصاديّة مثل الاختراعات وتطوّر عوامل الإنتاج وتقسيم العمل، الأمر الذي

أفضى إلى نشوء ما أطلق عليه اسم "قيم جماهيريّة" جديدة مثل (الخجل والحسد والفخر)، وأنَّها تُكرِّسُ وتُمهِّدُ لظهور مبدأ "المُلكيّة الخاصَّة"، وهي نقطة فاصلة في التّاريخ البشريّ.

يعتبر "روسو" أنَّ "المُلكيّة الخاصّة" التي أوجدت معها أوَّلَ فرز طبقيٍّ في التّاريخ (وجود مُلّاك أراضٍ وعُمّال يعملون لديهم)، وأنَّ طبقة المُلّاك أدركت أنَّ من مصلحتهم إنشاء "حكومة" تحمي ملكيّاتهم من الذين لا يمتلكونها. ويعتقد أنَّ تكريس "اللامساواة" إنَّما هي نتاج "المُلكيّة الخاصَّة" وأنَّها هي سبب البلاء، وللتخلُّص منها يجب وضع "عقدٍ" يَنُصُّ على توفير المساواة والحماية لجميع أفراد المجتمع.

شَرعيَةُ العَقدِ الاجتماعيّ

يدرس «روسو» في كتابه «العقد الاجتماعيّ» حالةَ الإنسان وانتقاله من الحالة «الطبيعيّة/ البدائيّة» إلى الحالة المجتمعيّة والتي ترافقها تغييرات واضحة في سلوكه وتصرُّفاته، ويؤكِّدُ أنَّ أفعاله تصبح «أخلاقيّة وعقلانيّة» بحكم التزامه بالمبادئ وقواعد جديدة، بدلاً من الغريزة التي كانت تقوده سابقاً، ويحكم عقله ولا ينجرف إلى الانقياد وراء ميوله وأهوائه. ويصل «روسو» إلى نتيجة منطقيّة مفادها «أنَّ ما يخسره الإنسان في العقد الاجتماعيّ هو حُرّيّته الطبيعيّة، ويربح مقابلها حُرّيّةً مدنيّة، وبالتّالي سيَفقد حُرّيّته الذّاتيّة الأنانيّة، لكي يحصل على الحُرّيّة المعنويّة العاقلة».

هذا المبدأ يقود إلى «قنْوَنَةِ" الحياة البشريّة ووضعها ضمن ضوابط وقواعد معيّنة تحكم تصرّفات الأفراد. فقد غدا من البديهيّ في وقتنا الرّاهن أن نجد الإنسان في أيِّ بلد أو مجتمع محكوم ومرتبط بجملة من الأحكام والقيم المجتمعيّة، التي شكّلت عرفاً قانونيّاً واجتماعيّاً في ذات الوقت، لا يستطيع المرء التحرّر منه بأيِّ شكل من الأشكال، وهو ما أطلق عليه المُشرِّعون تسمية "الشَّرعيّة" التي تسمو فوق حقوق الفرد، وتلتزم بالنّواميس العامّة للمجتمع، لتصل إلى وضع القوانين والتّشريعات النّاظمة للحياة، ومن كُلِّ جوانبها.

ويعتقد مدير مركز المستقبل للدّراسات الإستراتيجيّة في العراق "عدنان الصالحي" في مقالة له بأنَّ أصل العقد الاجتماعيّ لدى السُّلطة هي قضيّة مُبهمة.

كما أنّ الدُّكتور "علاء إبراهيم الحُسيني"، المُدرِّس في كُليّة القانون بجامعة كربلاء، والباحث في مركز آدم" يربط بين العقد الاجتماعيّ والنظريّة الإلهيّة، من خلال ادّعاء بعض الحُكّام عبر التّاريخ بأنَّهم آلهة أو أنَّهم أبناء الآلهة أو ممثّلين لهم على الأرض؛ كي يبرِّروا سلطتهم.

ويُفنِّدُ «الحُسيني» الأسس التي استند إليها كُلٌّ من "هوبز، لوك، وروسو" في تبرير الهيمنة المُطلقة للحاكم، حيث يعتبرها أنَّها جاءت وفق "اعتبارات شخصيّة"؛ كون الفلاسفة الثّلاث كانوا مُقرَّبين من الملوك في بريطانيا.

ويسرد "الحُسيني"، متوالية منطقيّة من المصادر القانونيّة في كيفيّة إدارة السُّلطة للمجتمعات والشُّعوب، والتي تعود في جوهرها إلى الصلاحيات الممنوحة لها من صلب العقد الاجتماعيّ، فيقول إنَّ «القرار الفرديّ يستمدُّ من التّعليمات (القرارات)، والتّعليمات من النِّظام، والنِّظام من القانون والقانون يَستمِدُّ قانونيّته وشرعيَّته من الدُّستور"، ثُمَّ يتساءل "إذاً الدُّستور ممَّن يَستمِدُّ قُوَّته؟"، ليصل في النتيجة أنَّ فقهاء القانون حاولوا أن يجدوا تبريراً لهذا الموضوع، ولكنَّهم لم يجدوا التبرير الحقيقيّ".

إنَّ قضيّة "الشَّرعيّة" لا تزال تنطوي على عدّة مفاصل ونقاط مبهمة، فهل هي وليدة عقلٍ فرديٍّ، أم تُمثِّلُ إرادة جمعيَّةً؟ بعد أن فوَّضت الجماعة فرداً أو عدَّة أفراد لسَنِّ القوانين والتَّشريعات النّاظمة لكُلّ مناحي الحياة، لكنَّها مشروطة بألا تتجاوز أو تصادر الحقوق والحُرّيّات الفرديّة، أو تخلق معها أجهزتها وأدواتها القمعيّة، فتتحوَّل إلى نقمة بدلاً من أن تكون نعمة فوق رؤوس الجميع، وتغييرها قد يتطلّب "ثورة".

> **”إن الانتقال من الحالة المشاعية البدائية إلى حالة التنظيم الراقي المعتمد حفظ الحقوق والواجبات، بالتوازي مع ظهور الطبقية في التاريخ البشري، والاستغلال الذي مارسته الطبقات الحاكمة التي استأثرت بالثروات والسلطات، والتي حولت الحكام إلى آلهة، أو أشباه آلهة أو ممثلين لهم على الأرض؛ دفع الفلاسفة وعلماء الاجتماع إلى البحث في وضع نظريات تحد من سلطات الحكام وتعيدها إلى أفراد المجتمع.“**

يُفسِّرُ "الحُسيني" السرَّ في "قوَّة وإلزاميّة الدُّستور»، ويعتبر أنَّه على ضوئها يمكن فهم ماهيّة "إلزاميّة القواعد القانونيّة"، التي يتمسّك بها الحاكم، أي القانون، ويشرح آليّة عمل الحاكم بتلك القوانين وفق أهوائه، معتقداً أنَّه – أي الحاكم – يستطيع "أن يبطش ويحكم ويُسيِّر الدّولة ويعترف للشَّعب بالحقوق والحُرّيّات". ويُفرِّقُ بين "الدُّستور" و"العقد الاجتماعيّ"، ويؤكِّد أنَّ "الدُّستور في طبيعته القانونيّة هو ليس عقداً اجتماعيّاً"، ووفق تحليله القانونيّ والفقهيّ أنَّ العقد الاجتماعيّ مسألة تعاقديّة وليست تنظيميّة، أي يوجد فيه طرفان متكافئان، الأوَّل هو الشَّعب والثّاني هو الحاكم، وكلاهما خاضعان لإرادة الآخر، والشرط الأوَّل والأخير في العقد هو "قبول الطرفين بمضمون العقد"، وإلا يصبح باطلاً لا قيمة اعتباريّة له.

وإن كُنّا نسلم بأنَّ العرف هو مجموعة القواعد والقيم المتَّفق عليها بين مجموعة بشريّة ما؛ فإنَّه يفرض نفسه بقوَّةٍ في العقد الاجتماعيّ، لطالما شكَّلَ الوعاء الذي تختزن فيه تلك الجماعة أو الشَّعب تلك القيم التي ولدت مع تطوّرها التّاريخيّ وراكمتها عبر صراعها مع قوى الطبيعة، أو لتثبيت وجودها وكينونتها المؤطَّرة ضمن تبنّي تلك القيم وتحديثها ضمن قواعد وقوانين مدنيّة حضاريّة.

أُثيرت العديد من التخرُّصات ومحاولات الطعن بضرورة ومصداقيّة العقد الاجتماعيّ من قبل المدافعين عن السُّلطات، إن كانت سُلطات الملوك أو السُّلطات الدّينيّة، حيث اعتبر البعض أنَّ الملوك "سلطة مقدَّسَة في التّشريع" ولا يجوز المساس بها، فيما عارض "روسو" هذا الرَّأي وأكَّدَ أنَّ "الشَّعب فقط، في صيغة حاكم سيِّدٍ، وله كُلُّ الحَقّ والسُّلطة" ولا ينازعه فيها أحد.

قضيّة على قدْرٍ كبيرٍ من الأهميّة تطرح نفسها بقوّة في العقد الاجتماعيّ، هي قضيّة "الإرادة العامّة"، فهل المقصود بها إرادة جميع المواطنين ضمن المجتمع، أم إرادة الأغلبيّة فقط؟ ويُحدِّدُ منظِّرو العقد الاجتماعيّ الحدود القانونيّة والشَّرعيّة لحَلِّ هذه الإشكاليّة على ضوء مفهوم "الأغلبيّة والأقليّة". فليس بالضرورة أن يُعبِّرَ العقدُ عن إرادة الجميع، بل يمكن أن تظهر إرادات فرديّة تناقضه وتعارضه، بالتّالي العقد في هذه الحالة يُمثِّلُ "إرادةَ الأغلبيّة" والتي يُطلق عليها تسمية "الإرادة العامّة" أو "روح الجماعة".

ويقسّم "روسو" أجهزة الدّولة أو الإدارة في العقد الاجتماعيّ بشكل دقيق، حيث يطرح فكرة وجوب "انتخاب الممثّلين في المناصب الإداريّة والقضائيّة من قبل الشَّعب، وأنَّ وظيفتهم تنفيذ وتطبيق التَّشريعات والقوانين لا تشريعها، ويجب أن تُشرَّعَ جميع القوانين بواسطة الشَّعب في جمعيّة عامّة" أو ما نطلق عليه اليوم اسم البرلمان، وأنَّه للجمعيّة سلطة إقالة الموظَّفين المنتخَبين، ليصل إلى نتيجة أنَّه "كُلَّما اتَّسعت الدّولة تقلَّصت الحُرّيّة".

عَلاقَةُ الدّينِ بالعَقدِ الاجتماعيّ

عارضت الكنيسة الكاثوليكيّة أوَّلَ عقدٍ

اجتماعيّ طُرِحَ في الغرب، بحكم فقدانها لوظيفتها ومكانتها ومصالح القائمين على الدّين. ولكن لم يتمكّن منظّرو العقد الاجتماعيّ الأوائل التَحرُّرَ بشكل كامل من تأثير الكنيسة عليهم، حتّى أنَّ البعض اعتبر أنَّ "العقد الاجتماعيّ جعل من الإيمان فوق الطبيعة أداةً للدَّولة"، فيما عَدَّ البعض أنَّ القساوسة ما هم إلا "شرطة سماوية" تحكُم وتراقب سلوكيّات وتصرُّفات البشر من السَّماء. وهذا التَّفكير مَرَدُّهُ أنَّ الكنيسة كرَّست لمفهوم أنَّها فوق الدّولة وكُلّ الاعتبارات الأخرى. حتّى أنَّها رسَّخت في أذهان النّاس بألا يقاتل أحدٌ دفاعاً عن وطنه، لأنَّها تعتبر أنَّ الكنيسة وحدها هي وطنه.

تقاطعت أفكار "روسو" مع "ديدرو" في إظهار العداء للكاثوليكيّة وبدرجة أقوى من "فولتير"، فطرح فكرة "الدّين المدني" على غرار القوانين المدنيّة.

فقال "روسو" في كتابه «إنَّ عقائد الدّين المدنيّ يجب أن تكون قليلة؛ بسيطة؛ دقيقة العبارة؛ دون شروحٍ أو تعليقاتٍ. فوجود إله قادر؛ ذكيٍّ؛ خيّرٍ؛ ذي بصيرة وتدبُّرٍ؛ ثُمَّ حياة أخرى؛ وسعادة الأبرارِ؛ وعقاب الأشرارِ؛ وقداسة العقد الاجتماعيّ والقوانين؛ تلك هي عقائد الدّين الإيجابيّة".

وذهب إلى أبعد من ذلك، ليعتبر بأنَّه "لا خلاص خارج الكنيسة" وأنَّ كُلَّ من يعتقد خارج هذه المنظومة يجب طرده من الدّولة، ليصل إلى نتيجة بأن "تكون الدّولة هي الكنيسة، والملك هو حِبْرُها الأعظم".

غير أنَّ النظريّات اللّاحقة لبناء العقد الاجتماعيّ، وكذلك التي قبلها الصادرة عن دعوات بعض رجال الدّين مثل الدُّكتور والكاهن مارتن لوثر ومطالبه الـ/٩٥/ لإصلاح الكنيسة ورفضه لـ"صكوك الغفران"، قد مَهَّدت لفصل الدّين عن الدّولة، ولعَلَّ مقولة "الدّين لله والوطن للجميع" قد تَمَّ إقرارها في العقد الاجتماعيّ في الغرب مع بداية عصر التَّنوير الذي فجَّرَهُ "مارتن لوثر وكالفن وجون هس" وغيرهم، لتنتهي الحقبة الهامَّة والدَّمويّة في تاريخ الكنيسة الرّومانيّة وتضع نهايةً للحروب الدّينيّة في أوروبا بعد التّوقيع على اتّفاقيّة "فستفاليا" عام ١٦٤٨ ويَتُمّ الاعتراف بشكل رسميّ بالمذهب "اللّوثري/ اللوثريّة/ البروتستانتيّة" وكذلك "الكالفنيّة"، وتَشُقُّ أوروبا طريقها نحو النَّهضة والقطع مع الدّين كسُلطة.

كما أنَّ ماركس أيضاً أضاف إلى نظريّة العقد الاجتماعيّ مفاهيمَ جديدة، تمثَّلت في تضمينه حقوق الطبقة العاملة وامتلاكها لأدوات الإنتاج في المجتمع، وأن تصبح هي صاحبة السِيادة في الدّولة والمجتمع وتقودهما. فسبغ نظريّته وصاغها وفق مفهوم «الصراع الطبقيّ» بمعزِلٍ عن الدّين وتأثيراته، ليخرجَ عن إطار المألوف ويطلق عبارته المشهورة "الدّين أفيون الشُّعوب».

غير أنَّ "روسو" ورغم ميله لدعم الحُكّام؛ إلا أنَّه دعا دون موارَبَةٍ أنَّه "من حقِّ الشَّعب أن يطيح بحكومة تُصِرُّ على مخالفة الإرادة العامّة". وربَّما هذا المفهوم ينطوي على تشعُّبات فكريّة وسياسيّة عديدة، وكان السَّبب في إطلاق الشُّعوب الثَّورات لتغيير أنظمتها السِّياسيّة التي لا تُلبّي مطالبها، بعد أن استفردت بالسُّلطة لصالحها.

إنَّ قوّة وديناميّة أيّ عقد اجتماعيّ؛ إنَّما ترتبط على نحوٍ وثيق بقدرته على تمثيل رغبات وطموحات من منحوه إرادتهم، لا معارضتها. وفي حال افتقاده لتلك الميّزة والرّوحيّة؛ يتحوّل إلى نَصٍّ لا قيمة له في الحياة العمليّة، أو تَتُمُّ مصادرة تلك الإرادة التي تنازلت عن حقوقها للصالح العام.

تُعتبر مقولة جان جاك روسو "وُلِدَ الإنسان حُرّاً، وهو في كُلّ مكان مكبَّلٌ بالأغلال" الأقوى والأشهر في كتابه "العقد الاجتماعيّ". قال هذه الجملة في خضمِّ النِّقاشات الدّائرة حول كيفيّة تنظيم المجتمعات بعيداً عن المؤثّرات الدّينيّة وتَسلُّط الطبقات الحاكمة، التي سلبت الإرادة الحُرّة لمجتمعاتها وللأفراد، وكبَّلتها بقيود الدّين وفرضتها عليها كنواميس لا قدرة لهم على تغييرها، ولا يمكن التَمَرُّدَ عليها. كما أنَّها

تعكس فهمه لطبيعة وبنية المجتمعات والدّول آنذاك.

تتجاوز المسألة رُبَّما في بُعدها الإنسانيّ مسألة الاستغلال الفاحش للسُّلطة من قبل الفئات الحاكمة، وتخصّنُ المجتمعات والشُّعوب من أيّ هدر لإرادته. كما أنَّ العقد الاجتماعيّ، وفي بداية طرحه ونقاشه من قبل الفلاسفة وعلماء الاجتماع، نَزَعَ الصفة الألوهيّة عن السُّلطات الحاكمة المُستمدَّة من الأديان، والتي تَحَوَّلت مع الزَّمن إلى طبقة أوليغارشيّة تحكم بموجب تشريعاتها وأحكامها الميتافيزيقيّة، بل كان قانوناً وضعيّاً يُحصّنُ الفردَ ضمن المجتمع والدّولة ويَضَعَها في خدمته.

ولا يُقلِّلُ أحد من شأن الأديان في تهذيب الإنسان وتقويم سلوكه، ولا يمكن نسفها بالمُطلق؛ إنَّما الطبقات التي استغلّت الدّين في خدمة مصالحها وتمسُّكها بتلابيب السُّلطة ومصادرتها لحقوق شعوبها ومجتمعاتها؛ دفعت مُنظّري العقد الاجتماعيّ إلى الابتعاد عن إقحام الدّين في بناء وصياغة العقد الاجتماعيّ، ولتسقط معها المقولة المتعارف عليها "إنَّما النّاس على دين ملوكها".

العقد الاجتماعيّ والقانون

إنَّ القانون يُنظِّمُ حياة المجتمعات ضمن قواعد ثابتة، يحفظ الحقوق، ويضع الضوابط الكفيلة بردع كُلّ من يعتدي على الحقوق العامّة، وفق متوالية منسجمة مع العرف السّائد، ولا تعارض الإرادة التي منحتها القوّة في تشريعها، أو تمنح القائمين على تنفيذها أيَّ ميّزات إضافيّة مغايرة لباقي الأفراد، وفي المحصلة تحقّق العدالة الاجتماعيّة، والتي هي الهدف الأسمى للإنسان.

فالقانون يَستمِدُّ روحيّته وقوّته من العقد الاجتماعيّ، بموجب التَّفويض الجماعيّ الممنوح للمُشرِّعين لوضع تلك القواعد، مقروناً بأخلاقيّة سياسيّة إنسانيّة لا تنزَع الصفة الدّيناميكيّة عنه، وأنَّ نقيضَ ذلك؛ يُحوِّل القوانين إلى آليّة جامدة لا روح فيها، وتُكبِّل الإرادة الحُرَّة للمجتمعات والأفراد، وبالتّالي تُقوِّضُ مفاهيمَ الحُرّيّة والحقوق، بدلاً من أن تكون الحامية والمحافظة لها.

وتُقسّم الدّكتورة صباح الفتلاوي في كتابها "قراءة في عقد روسو" تاريخ الإنسان إلى مرحلتين؛ مرحلة سابقة على وجود الحكومة، ومرحلة لاحقة بها. وتعتبر أنَّ "الإنسان في حالته الطبيعيّة غير مُقيَّد بقوانين وضعيّة، ولا خاضع لغير أحكام القانون الطبيعيّ المتولّدة في نفس كُلّ إنسان بالفطرة». وتشرح «الفتلاوي» كيفيّة نشوء المجتمعات وفق منظومةٍ تنازَلَ فيها الفرد عن حُرّيّته وحقوقه للمجموع، مقابل قيام المجموع بحمايته، وتطلق عليها مبدأ "التَّعاقد".

تعرض "فتلاوي" في كتابها السِّجالات الفكريّة التي دارت بين كُلّ من "توماس هوبز" و"جون لوك" و"جان جاك روسو" حول تفاصيل نظريّة العقد الاجتماعيّ وشرعيّته القانونيّة، لتتوصّل في النِّهاية إلى نتيجة بأنَّه وفق رأي "روسو" العقد الاجتماعيّ هو "أداة إراديّة تنازل به الأفراد عن حُرّيّتهم الطبيعيّة وأذابوا إرادتهم الفرديّة في إرادة عامّة مشتركة، وهذه الإرادة العامّة هي السُّلطة صاحبة السِّيادة، والسِّيادة التي تتكوّن من هذا التَّعاقد يكون لكُلِ فرد نصيب فيها مساوٍ لنصيب الآخر، وهذا الجزء الذي يخصُّه من السِّيادة لا يمكن انتزاعه منه. وتتولّى السُّلطة صاحبة السِّيادة حماية هذه الحقوق، والسِّيادة لا تتجزأ ولا توكل ولا تنتقل ولا يتصرَّف بها وتقبل التَّفويض أو الإنابة؛ لأنَّ السِّيادة ليست جزءاً من العقد بل هي وكيلة تابعة للإرادة العامّة، وأنَّها لا تستطيع أبداً التَّنازل عن ذاتها، وأنَّ السُّلطة يمكن أن تُنقل أمّا الإرادة فلا تُنقل".

في حين تورد المحاميّة ورود فخري في مقالها (مفهوم العقد الاجتماعيّ في القانون) بأنَّ الغرض من نظريّة العقد الاجتماعيّ يتمثّل في "تشكيل الدّولة التي تتولّى إدارة شؤونها كافّةً، وحماية أمنها الخارجيّ والدّاخلي، وحَلّ النّزاعات بين أفرادها".

وتسهب "فخري" في شرح وجهة نظر "روسو" في العقد الاجتماعيّ حول العلاقة الثُّنائيّة المتبادَلة بين المجتمع والحُكّام، استناداً إلى التَّعاقد الطوعيّ الحاصل بينهما. فحسب "روسو" الحاكم ليس طرفاً في العقد؛ وإنَّما هو وكيلٌ (مفوَّضٌ) يُباشر السُّلطة نيابة عن الأفراد الذين تتكوَّن منهم الجماعة. وفي حالة تجاوز الحاكم حدود التَّفويض، أو أساء استخدامه لتحقيق مصالحه الشَّخصيّة؛ فإنَّ للأفراد حَقَّ عزله متى أرادوا.

يُحدِّدُ "روسو" مهام ووظائف الحكومة في العقد الاجتماعيّ، بالقول: "الحكومة؛ هيئة وسيطة بين الرَّعايا وصاحب السِّيادة، من أجل الاتّصال المتبادَل بينهما، وهي مكلَّفةٌ بتنفيذ القوانين والمحافظة على الحُرّيّة المدنيّة والسِّياسيّة على السَّواء".

يبقى القانون والدُّستور بصفته الاعتباريّة، وليدَ العقد الاجتماعيّ، ومنبثقٌ من النُّصوص والمواد التي تضع حدود تلك القوانين، بشكل لا يتعارض مع المضامين الإنسانيّة التي أجمع عليها أفراد المجتمع بإراداتهم الحُرّة والطوعيّة دون إكراه. ولايزال هذا المبدأ غير الخاضع للاعتبارات السِّياسيّة أو الإيديولوجيّة أو الدّينيّة، ساريا في معظم الدّول الدّيمقراطيّة التي تعمل دائماً على تحديث عقودها الاجتماعيّة، لتتماشى مع التطوّر الحضاريّ، وتغدو تعبيراً حقيقيّاً عن إرادة شعوبها ومجتمعاتها.

وينبغي في هذه الحالة، إن سلمنا بأنَّ العقد الاجتماعيّ يُمثِّلُ في جوهره الشّكل الأمثل للعدالة الاجتماعيّة، أن يأخذ مسألة حقوق الأقليّات، وعلى مختلف تسمياتها، القوميّة، الدّينيّة، المذهبيّة.. بعين الاعتبار، وألا يُهمّش أحداً أو يغمط حقوق أيٍّ منها على أساس الأغلبيّة والأقليّة العدديّة، أو الاختلاف في اللّون واللُّغة والثَّقافة.

حضورُ النِّساءِ وحقوقُهُنَّ في العَقْدِ الاجتماعيّ

من أكثر الأمور اللّافتة للانتباه في العقد الاجتماعيّ، ومنذ ظهور أوّل نسخة منه، هو غياب المرأة ودورها وحقوقها في المجتمع والدّول النّاشئة. فإن كان العقد الاجتماعيّ هو بمثابة وثيقة تعاقديّة بين جميع أفراد المجتمع؛ فإنَّ إسقاط نصفه وإبعاده عن التمثيل وإبداء الرَّأي، يفضي إلى بطلان شرعيّة العقد ولا قانونيته من خلال استبعاد المرأة كفرد مكوِّن في ذاك المجتمع، فضلاً عن لا عدالته. لعَلَّ سيادة الفكر البطريركيّ الأبويّ كان له تأثيره على الفلاسفة الأوائل بدءاً من أرسطو وأفلاطون، ومروراً بالثُّلاثيّ "هوبز، لوك، وروسو"، وحتّى كارل ماركس وإنجلز نوعاً ما، وصولاً إلى المنظّرين في العصر الحديث، حيث لم يتمكّن هؤلاء التحرُّر من تمحور أفكارهم ونظريّاتهم حول الذُّكوريّة، حتّى الأديان لم تتحرَّر من تبعات ذاك الفكر، بل كانت أكثر من رسَّخت فكرة الذُّكوريّة، حتّى في طقوسها المتَّبعة. حتّى تمكّن الفيلسوف والمفكّر عبد الله أوجلان أن يزيل

> **"ذهب «جان لوك» إلى اعتبار «القانون والنِّظام السِّياسيّ ليسا فعلين طبيعيّين؛ بل هما من اختراع البشر». فالقوانين والدّساتير والعقد الاجتماعيّ وُضِعَت لخدمة الإنسان وتنظيم حياته والحفاظ على حقوقه، دون المسّ بحُرّيّاته الفرديّة ولضمان رفاهيّته أيضاً، على أن تخدم القوانين الإنسان وليس العكس. وقد طُبِّقَت رؤية «لوك» هذه عن العقد الاجتماعيّ في إعلان وثيقة الاستقلال الأمريكيّ في عام ١٧٧٦."**

كُلّ الملابسات حول قضيّة تحرُّر المرأة وإعادتها إلى الحياة السّياسيّة والمجتمعيّة، وبكُلّ قوّة.

في دراسة للكاتبة "هوازن خدّاج" بعنوان "العقد الاجتماعيّ والنِّساء" تعتقد أنَّ «الشَّرعيّة التَّعاقديّة تُمثِّلُ حاجةً ورغبةً في دخول عصر الحداثة السِّياسيّة والدّولة المدنيّة". ثُمَّ تنتقد غياب البُعد النَّسويّ في الشّكل الأوّل من العقد الاجتماعيّ من خلال "تغييب النِّساء بوصفهن فاعلات سياسيّات"، لتصل إلى استنتاج أنَّ الغرب وإبّان عصر النَّهضة والتَّنوير، تمكّن من هدم البُنى والأسوار الأبويّة حول المرأة، ويطلق حركات تحرُّر المرأة، على عكس ما حصل في بلدان ومجتمعات الشَّرق التي لاتزال تنظر إلى حقوق المرأة من خلال "النَّوع والجنس" ويقنونها الدّين والعرف والعادات، ما يجعلها مُكبّلَةً بأغلالها ولا تستطيع الفكاك منها.

شكَّلت البُنى المجتمعيّة ما قبل الدّولة الإطار الطبيعيّ لحركة الأفراد، وعكست نفسها من خلال انعدام الفوارق الطبقيّة بينهم، لتُمثِّل مرحلة من المساواة الخارجة عن الإرادويّة الفرديّة التي ولدت فيما بعد مع نشوء المعابد والكهنوت القائم بالأساس على فكرة الاستغلال والاستعباد.

فحالة التَّجانس التي سادت المجتمعات البدائيّة القائمة على الدّم والجنس والقرابة، وكذلك التَّحالفات والاتّحادات والانقسامات، وضعت آليّات التَّنظيم ضمن المجتمعات الواحدة "العشيرة، القبيلة" من خلال الانصياع لحكم الآلهة أو وكلاء الآلهة.

ويعتبر الكاتب "جورج بالانديه" في كتابه "الأنثروبولوجيا السِّياسيّة»، أنَّ وكلاء الآلهة المفوَّضين؛ منحوا أنفسهم مُطلق الصلاحيّة لتنظيم العلاقة بين "المحكومين والحاكم"، لتغدو لاحقاً "قانوناً كنسيّاً وأصلاً للقانون والتَّشريع" حتّى في دولة روما. هذه الرؤية وجدت تعبيراتها الفظَّة في الشَّريعة الإسلاميّة التي عُدَّت أساساً قانونيّاً لتنظيم الحياة الاجتماعيّة والمؤسَّسية وحتّى السِّياسيّة. ورأينا هذا الفكر يسود «ثورات الرَّبيع العربيّ»، بعد أن صادرتها الحركات الإسلامويّة المتطرّفة، لتدَّعيَ أنَّ "الإسلام والشَّريعة الإسلاميّة هما الحَلُّ في مجتمعات الشَّرق" وليس الدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان وبناء دولة المواطنة والقانون، وفق عقد اجتماعيّ جديد لا يُغبن أحداً.

توازي "هوازن خدّاج" بين المرأة والعبيد في تفكير أفلاطون وأرسطو المستندة إلى فكرة كراهية المرأة واحتقارها، من خلال نسب كُلّ الفضائل إلى الرَّجل، وهو ما وجد بعض التعبيرات لدى فلاسفة العقد الاجتماعيّ الثّلاثة "هوبز، لوك، وروسو"، رغم دعوتهم الصَّريحة إلى المساواة بين النّاس والمطالبة بتضمين العقد الاجتماعيّ حقوق النِّساء. فعندهم السُّلطة "ليست مذكَّرة ولا مؤنَّثة".

يبدو أنَّ «جون لوك» كان متقدِّماً على عصره مقارنة بأقرانه الآخرين من الفلاسفة، لجهة نقده البطريركيّة الأبويّة، حيث يرى أنَّ المرأة ليست "ناقصة عقل ودين" بل تمتلك العقلانيّة الكاملة، وتستطيع مشاركة الآباء في السُّلطة الأبويّة على أطفالهم، ليذهب بعيداً في طرحه ويعتبر أنَّ عقدَ الزَّواج بين الطرفين يُفترَض أن يكون طوعيّاً، وشروطه قابلة للتَّفاوض بينهما على قدم المساواة.

تؤكِّدُ "هوازن" أنَّ ما طرحه "لوك" من أفكار لم يكن مسموحاً به في بريطانيا وأمريكا حتّى منتصف القرن العشرين، أي المساواة في الحقوق بين المرأة والرَّجل حتّى على مستوى التَّشريع والقوانين المعمول بها.

تجد الفوارق الطبيعيّة بين المرأة والرَّجل أقوى تعبيراتها من خلال علاقتها بالقوّة، وتُفكّك "هوازن" طلاسمها، ولتؤكِّدَ بأنَّ «علاقات القوَّة بين الرّجال تتغيّر، لكن علاقة المرأة بقوّة الرَّجل لا تتغيّر، وهذا العقد ينطوي في جزء منه على وجود سُلطة على النِّساء لا تسمح بإنهاء النِّظام الأبويّ بالكامل، بل استبدل بشكل مختلف، فوُزِّعت سُلطة الذّكور بين عدد أكبر من الرِّجال، بدلاً من أن يحتفظ بها رجلٌ واحدٌ".

وتدخل "هوازن" في ثنايا التّشريعات والأعراف والقوانين التي أقرّتها الشّعوب والمجتمعات على مَرّ التّاريخ. فهي تعتقد أنّ مجرد احتفاظ الرّجل بكامل حقوقه في عقود "الزّواج، الدّعارة، والأمومة" فإنّها بمثابة شرعنة للسّيطرة الفعليّة للرّجل على المرأة، وهو ما ضمّنته القوانين المدنيّة في معظم الدّول حتّى في عصرنا الحديث.

الدّولةُ السُوريّة والعَقْدُ الاجتماعيّ

تعيشُ سوريّا حرباً أهليّة، وصراعات عميقة بين مكوّناتها الدّينيّة والإثنيّة والمذهبيّة، وأيضاً صراعاً عليها، ومنذ أكثر من إحدى عشر سنة، أحدثت شروخاً مجتمعيّة واسعة بين الأطياف المكوّنة للشّعب السُوريّ.

لقد مَرّت سوريّا منذ تأسيسها، وإلى ما بعد نيلها استقلالها وجلاء الاحتلال الفرنسيّ عن أراضيها، ومرورها بفترة الانقلابات العسكريّة، وتجربة الوحدة مع مصر (١٩٥٨ – ١٩٦١)، ومن ثمّ سيطرة حزب البعث على مقاليد البلاد في انقلاب ٨ مارس/ آذار عام ١٩٦٣، وفرضه اللّون الواحد في نظام الحُكم المتمثّل بسيادة العنصر العربيّ على البلاد، وسَنّه دستوراً يتماشى مع رؤية البعث القوميّة العروبيّة التي ألغت الموزاييك السُوريّ الحضاريّ الجميل. كُلّ هذا فتح الآفاق أمام صهر كُلّ مكوّنات الشّعب السُوريّ في بوتقة الفكرة العروبيّة للبعث، والتي زرعت بذورَ صراعات مجتمعيّة كارثية، نعيش تفاصيلها منذ تفجُّر الاحتجاجات التي كشفت عن حجم الغلّ والحقد الهائل المكبوت طيلة عشرات السّنين من حكم الأنظمة المتعاقبة على سوريّا.

لا شَكَّ أنّ غياب الدّولة الوطنيّة السُوريّة بكُلّ تجلّياتها الحقوقيّة والدُستوريّة والإنسانيّة، كانت السّببَ الأوّل وراء المآسي التي نمرُّ بها الآن. ويمكن تفسير تلك الحالة الهلاميّة للدّولة من خلال الاعتقاد الذي ترسّخ لدى الكثير من السُوريّين منذ بداية الاحتجاجات أنّ تدمير "الدّولة" هو "إسقاط للنّظام"، على عكس ما حصل في بولونيا أثناء انطلاق التظاهرات المطالبة بإسقاط النّظام الاشتراكيّ أواخر ثمانينات القرن الماضي، حيث طالب المتظاهرون بالحفاظ على مؤسّسات الدّولة، لأنّها نتاج كدحهم وتعبهم. إنّ انعدام الثّقافة الوطنيّة الجامعة، وكذلك حواملها السّياسيّة والاجتماعيّة من أحزاب وقوى تحمل مشاريع وطنيّة لا أيديولوجيّة، تناضل من أجل دولة المواطنة الحقّة، وحصر مهام الدّولة والمجتمع في نفسها واختصارها في الحزب الواحد، أوصلت سوريّا إلى هذا النّفق المظلم، وسبّبت كوارث لا نهاية لها إلى الآن.

فإنْ كُنّا نؤمن بأنّ العقد الاجتماعيّ هو تعبيرٌ واضحٌ وطوعيٌّ عن الإرادة الحُرّة للأفراد والمجتمعات، ويُنظّمُ العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بالمعنى الحقوقيّ والدُستوري؛ فإنّ سوريّا بحاجة ماسّةٍ إلى كتابة عقد اجتماعيّ جديد، يُعيدُ لها لُحمتها المجتمعيّة ووحدتها الجغرافيّة، بعد أن عصفت بها أهوال الحرب والانقسامات والاصطفافات الإقليميّة والدّوليّة.

فالعقد الاجتماعيّ ليس ترفاً فكريّاً في الحالة السُوريّة الرّاهنة، بل هو ضرورة وطنيّة، ليعيد ترميم بنيتها المجتمعيّة ويحفظ حقوق جميع مكوّناتها، ويقطع مع مرحلة الاستبداد وسيادة اللّون الواحد على السُلطة، ويطلق الحُرّيّات ضمن الحدود والقواعد الأخلاقيّة التي يُحدّدها دستور منبثق عنه، ويضعها على الطريق نحو الدّيمقراطيّة.

إنّ أيّ تحوّل ديمقراطيّ في سوريّا المستقبل مرهونٌ بصياغة عقد اجتماعيّ يكفل الحقوق، وينظّم من جديد – وعلى أسس العدالة الاجتماعيّة والسّياسيّة المتكافئة – العلاقة بين المجتمع والسُلطة، على أن يكون الأوّل صاحب السّيادة وله الكلمة الفصل في كيفيّة إدارة الدّولة والمؤسسات المنبثقة عنها وشكلها، لا أن تؤسّس على أسس طائفيّة ومذهبيّة وعرقيّة، ويبتعد عن المحاصصة الطائفيّة والعرقيّة والسّياسيّة على غرار اتّفاق الطائف الذي كرّسَ الطائفيّة في لبنان، وكذلك الحال في العراق (رئيس كردي، رئيس وزراء شيعيّ، ورئيس برلمان سُنّي).

هناك قضيّة على قَدْرٍ كبيرٍ من الأهميّة تطرح نفسها بقوّةٍ في العقد الاجتماعيّ، هي قضيّة «الإرادة العامّة»، فهل المقصود بها إرادة جميع المواطنين ضمن المجتمع، أم إرادة الأغلبيّة فقط؟ ويُحدِّدُ منظّرو العقد الاجتماعيّ الحدود القانونيّة والشّرعيّة لحَلِّ هذه الإشكاليّة على ضوء مفهوم «الأغلبيّة والأقليّة». فليس بالضرورة أن يُعبِّرَ العقدُ عن إرادة الجميع، بل يمكن أن تظهر إرادات فرديّة تناقضه وتعارضه.

إنَّ التجربة التي تَمُرُّ بها مناطق شمال وشرق سوريّا من خلال الإدارة الذّاتيّة الدّيمقراطيّة ومؤسَّساتها وإداراتها، جديرة بالوقوف عندها. فلقد أدركت القوى السِّياسيّة والثَّوريّة فيها، ومنذ بداية الأزمة السُّوريّة، أنَّ الوصول إلى الدّولة الوطنيّة يَمُرُّ عبر إجماع سوريٍّ على عقد اجتماعيّ جديد يشارك في صياغته كُلّ السُّوريّين، وعلى مختلف انتماءاتهم القوميّة والمذهبيّة والسِّياسيّة، ويتجاوز عقد "الأغلبيّة والأقليّة"، ويضع أسس بناء دولة سوريّة حديثة علمانيّة وديمقراطية تواكب العصر، وتقطع مع الماضي المُحمَّل بالأحقاد والصراعات.

فرغم أنَّ الإدارة قطعت شوطاً لا بأس به في صياغة مسوَّدة عقد اجتماعيّ يُمثّل إرادة مكوّنات وشعوب شمال وشرق سوريّا، فهو يعتبر – أي العقد الاجتماعيّ – من حيث التوجّه والأهداف؛ ثورة في المعمعة التي تَمُرُّ بها سوريّا، وأنَّها تفتح الطريق نحو عقد اجتماعيّ لسوريّا برمَّتها.

الخاتمة

يُعَدُّ العقد الاجتماعيّ البوصلة الرَّئيسيّة للشُّعوب والمجتمعات في التحوّل من حالة الفوضى، إلى وضعٍ أرقى أشكال التَّنظيم المجتمعيّ والسِّياسيّ والاقتصاديّ. فالغرب لم يحقِّق نهضته، وعلى جميع المستويات، إلا من خلال الثَّورة الحقوقيّة والدّستوريّة والفكريّة، والتي فتحت الطريق أمام ثورات علميّة لا حدود لها. ويعتبر العقد الاجتماعيّ المُنطَلَق في إحداث تلك التغييرات في بنية المجتمعات. ولا يمكن لأيّ شعب أن ينتقل من حالة "البداوة"، كما يصفها ابن خلدون في مقدِّمته، إلا من خلال وضع عقد اجتماعيّ حضاريّ يرتقي بالفرد والسُّلطة إلى مراحل متقدّمة.

المراجع:

1 – الكاتب والباحث "محمّد مروان" بحث له بعنوان "العقد الاجتماعيّ".

2 – الباحث العراقيّ "عصام حاكم" في بحثه "العقدُ الاجتماعيّ والسُّلطة.. مقاربة عراقيّة بعد عام 2003".

3 – جان جاك روسو في كتابه "العقد الاجتماعيّ".

4 – الباحث العراقي ومدير مركز المستقبل للدّراسات الإستراتيجيّة في العراق "عدنان الصالحي" في بحث عن له بعنوان "العقد الاجتماعيّ".

5 – محاضرة الدُّكتور "علاء إبراهيم الحُسيني"، المُدرِّس في كُليّة القانون بجامعة كربلاء، والباحث في مركز آدم".

6 – الدّكتورة صباح الفتلاوي في كتابها "قراءة في عقد روسو".

7 – المحاميّة ورود فخري في مقالها (مفهوم العقد الاجتماعيّ في القانون).

8 – دراسة للكاتبة "هوازن خدّاج" بعنوان "العقد الاجتماعيّ والنِّساء".

9 – الكاتب "جورج بالانديه" وكتابه "الأنثروبولوجيا السِّياسيّة".

الحرب العالمية الثالثة

أنواع الحروب الحديثة بعد انهيار بُرجَي التجارة العالميَين ولماذا تقتات الدول على الحروب؟

أحمد دالي

تمهيد

من خلال نظرة مثالية إلى العالم من حولنا، يستبعد المرء للوهلة الأولى قيام حروب واسعة النطاق، نظراً لما تتشدّق به المنظمات الدولية من مفاهيم ومصطلحات فضفاضة مثل حقوق الإنسان وشرعة حقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وحقوق الطفل ومنظمات حماية الطفولة، وما إلى ذلك من هذه الألفاظ البرّاقة، ثم لا يغيبنّ عن ذهن أحدِنا وجود المنظمة الأمميّة الوحيدة من نوعها على مستوى الكرة الأرضية (الأمم المتحدة)، ومنظمات أخرى قارّية مثل منظمة الدول الإفريقية أو عرقية مثل جامعة الدول العربية، أو إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي، أو على قائمة على أساس الدين كمنظمة الدول الإسلامية، وغير ذلك الكثير الكثير، وجميعها متمسكة بشعارات متشابهة أقصى غاياتها حماية الإنسان والبيئة والكوكب.

ثم إنه كيف يمكن للعالم أن يشهد حروباً عالمية وهو الذي بالأمس القريب قد خرج من حربين عالميتين؟ ولكن عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ألم يكن العالم قد ذاق من قبل ويلات الحرب العالمية الأولى عام ٢٠١٤؟ فإذاً لماذا لم تكن الحرب الأولى رادعةً للثانية؟ وهل أمام إطلاق صافرات الحروب تتعطّل لغة السياسة والدبلوماسية؟ وهل مع الإرهاصات الأولى لأي حرب واسعة النطاق والجغرافية يُعمى على بصر وبصيرة قادة العالم؟

هذه أسئلة مشروعة يطرحها من ينظر إلى البشرية والعالم من خلال مرآة شفافة ولغة مثالية ومشاعر رقيقة. ولكن هل واقع الحال بهذه الصورة؟ وهل الدول التي تعلن الحروب أو تدخلها أو لنَقُلْ تنجرّ إليها: هي بالفعل سيدة نفسها وصاحبة قرارها؟ ثم من قال إن الدول المعلنة للحرب تخوض حربها بنفسها وتموّلها من ميزانية وأموال شعوبها؟ ألم يخرج إلى العلن في السنوات الأخيرة مصطلح "الحرب بالوكالة" ومصطلح "الحرب المموّلة"؟.

لا نستطيع الدخول في موضوع قاسٍ يحمل عنوان الحرب من منظور أنّ العالم تحكمه القوانين والأخلاق الرقيقة. نعم صحيح أنّ هناك قوانين تنظّم الاتفاقات والبروتوكولات بين الدول. ولكن ما هي درجة المحافظة على الحقوق المشروعة للدول والشعوب المستضعفة في تلك الاتفاقيات والمعاهدات؟ وإلى أي حدّ يمكن أن يؤخذ برأيها على الأقل في المسائل المصيرية التي تتعلق بمصير ومستقبل تلك الشعوب؟

الحرب... قيل قديماً **"لا رابح في الحرب"**. لكن على ما يبدو أن تلك المقولة تجانب الصواب في عصر الصراعات والحروب الحديثة. فثمة عالم حديث مختلف عن القديم. وهو بحداثته هذه يحتلّ جميع الميادين والمجالات البشرية على هذا الكوكب. فافتعال الأزمات بات من المسائل التي تُجهد بعض الدول نفسها فيها إن لم نقل تتخصص فيها. واختلاق الحروب أصبح أمراً يتطلب ذكاءً لا تتوانى كذلك بعض الدول عن استخدامه. لقد بات العالم في مساحة جغرافية واسعة منه وبالتوازي في فضاءات فكرية واسعة أيضاً: بات مصنعاً لصناعة الموت وتصديره. بات مختبراً لتجربة أنواع الأسلحة. حتى أصبح في بحث دائم ومستمر عن أسواق لتصديرها. وأين تكمن هذه الأسواق؟ أينما وُجدت الحرب ووقع الصراع: فُتحت الأسواق أمام تجّار الحديد (تجّار الأسلحة).

مخطط البحث

- أنواع الحروب الحديثة
- تأثير انهيار برجَي التجارة العالميَين على شكل المنافسة الدولية
- لماذا تقتات الدول على الحروب؟
- مستقبل البشرية في ظل استمرار الحروب

وسنختتم بحثنا ببعض الأمثلة الحية عن الكوارث التي جرّتها الحروب على البشرية.

١ـ أنواع الحروب الحديثة

منذ الأزل وإلى يومنا هذا كانت الحرب ومازالت إحدى الأدوات الرئيسة لممارسة العلاقات الدولية. فهي مثل الدبلوماسية والإعلام والدعاية. لذلك فإنّه من الجدير فهم مسائل الحرب والسلام إذا أردنا أن نفهم العلاقات الدولية. وبالنتيجة تُعتبر الحرب أداة مهمّة لتنفيذ سياسات الدول على طريق تحقيق مصالحها وزرع برامجها الإستراتيجية وتثبيت مخططاتها القريبة والبعيدة. وعلى ذلك تحتلّ الحروب أهمية بالغة في العلاقات الدولية.

ولقد أخذ مصطلح الحرب أشكالاً متعددة. فالعالم يتحدث عن تسميات مختلفة ولكن كلها في النهاية تعني الحرب. سمعنا بالحرب الباردة. الحرب الساخنة. الحرب الشاملة وكذلك الحرب المحدودة. وهناك مصطلح الحرب التقليدية والحرب غير التقليدية. وثمة الحرب الأهلية والحروب

الداخلية والحرب الخارجية. منذ نهاية الحرب الباردة وحتى اليوم مايزال النقاش يدور بين المتخصصين في علوم الحرب حول تحوّل وتغيّر شكل الحروب. إذا يرى كثير من علماء الحرب أنه ينبغي إدخال الحداثة العلمية التي توصّل إليها العالم في مجال العولمة والتكنولوجيا إلى ميدان الحرب. بحيث يكون من الممكن رؤية ساحات الحروب من منظور جديد يختلف عن ميادين الحروب التقليدية. وبالإضافة إلى التقسيمات سابقة الذكر فإن الحرب من ناحية نطاقها الجغرافي أو حيّزها المكاني تنقسم إلى حروب جوية وبحرية وبرية. هذا إذا كنا نتحدث عن الحرب المسلحة.

من هذا المنطلق يمكننا القول: إنّ سيرورة الحياة لا تسمح بثبات شيء في مكانه. وكذا الأمر بالنسبة لشكل الصراعات والحروب والأزمات بين الدول. وعلى ما يبدو أن عالم اليوم يواجه مصادر ووجوهاً جديدة للحروب والنزاعات لم تكن معروفة من قبل. أو على الأقلّ لم تكن بهذا الشكل. ومن بينها الحرب الإعلامية أو الحرب الكلامية. وإشاعة الأخبار والمعلومات الخاطئة والمضللة. بالإضافة إلى استخدام الخطاب المتطرّف والتعبوي. إلى جانب إقحام القصّر وصغار السنّ في دائرة النزاعات. ولهذا اندفع بعض المحللين إلى تفسيرٍ مآله أنّ الصراعات والحروب المسلحة التي نشبت منذ نهاية القرن الماضي وخاصة في العقد الأخير منه. توحي بأنّ شكلاً جديداً للحروب والنزاعات قد أخذ يظهر على الساحة. وهذا الشكل الجديد يمكن اعتباره سمة من سمات الحرب ما بعد حقبة الحرب الباردة. وأن عصر حرب الدول الكبرى والقوى العظمى بشكله التقليدي قد تم تجاوزه.

لم تعد حروب زماننا هذا ونحن في بوّابة القرن الحادي والعشرين حروباً تقليدية. ما عاد المحارب في كثير من المعارك يحمل سيفه بيده. بل بات السيف في يدٍ مأجورة. أخذ الارتزاق في الحروب يشقّ طريقه واسعاً. وبرزت إلى الوجود ما يشبه شركات تأمين وتوفير المرتزقة. وصار هناك مكاتب ودوائر عالمية متخصصة في إنشائهم وتدريبهم ثم توزيعهم. لقد أصبح العامل البشري بهذا الشكل عاملاً جديداً لم يكن متوفراً ولا موجوداً

> **كيف يمكن للعالم أن يشهد حروباً عالمية وهو الذي بالأمس القريب قد خرج من حربين عالميتين؟ ولكن عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ألم يكن العالم قد ذاق من قبل ويلات الحرب العالمية الأولى عام ٢٠١٤؟ فإذاً لماذا لم تكن الحرب الأولى رادعةً للثانية؟ وهل أمام إطلاق صافرات الحروب تتعطّل لغة السياسة والدبلوماسية؟**

في أشكال وأنماط الحروب قديماً. فقديماً كانت الحرب تُدار من أهلها. وكان خوضها يقع على عاتق أبناء البلد المعنيّ بها. وفي تلك الحالة لن تكون العقيدة الحربية والعسكرية مغيّبة. لأن الجندي أو المحارب على يقين أنّه يحارب من أجل بلده أو قضيته. على عكس الارتزاق.

ذلك نوع جديد للحرب من ناحية العنصر البشري. أما من جانب ساعة الصفر وإعلان الحرب فقد تغيّرت تلك القواعد أيضاً. فباتت الحروب الحديثة تعتمد على عنصر المباغتة والمفاجأة. وقد يسبق كل ذلك الأخبار والمعلومات المضلّلة التي قد توجّه أنظار الخصم إلى أماكن وزوايا أخرى. فيما تأتي الضربة الاستباقية في أماكن بعيدة عن كل التوقعات والتحليلات.

ومن الصور الأكثر فتكاً في عالم الحرب ظهور أنواع جديدة من الأسلحة توجّه ضرباتها القاتلة نحو الأهداف دون أيّ تحكّم بشري بها. فهذه الأسلحة تتميز بدرجة كبيرة من الاستقلالية

”لم تعد حروب زماننا هذا ونحن في بوابة القرن الحادي والعشرين ّ حروباً تقليدية، ما عاد المحارب في كثير من المعارك يحمل سيفه بيده، بل بات السيف في يدٍ مأجورة، أخذ الارتزاق في الحروب يشق طريقه واسعاً، وبرزت إلىّ الوجود ما يشبه شركات تأمين وتوفير المرتزقة، وصار هناك مكاتب ودوائر عالمية متخصصة في إنشائهم وتدريبهم ثم توزيعهم“

والخروج عن تحكم الإنسان بها في اختيار أهدافها والقيام بمهامها. وهذا النوع من الأسلحة هو مثار قلق دولي متزايد بسبب الطفرة التقنية غير المسبوقة واستفحال تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي. وهذا ينذر بظهور وسائل وجيل جديد من أساليب الحرب. حيث لا يقتصر أثر ذلك وخطره على خرق قواعد القانون الدولي الإنساني فحسب. بل يتعدّى الخطر إلى احتمال استبعاد الإنسان من التحكم بميدان وأسلحة الحرب. لتصبح في يد الآلة الحديثة والروبوتات. فيكون العالم حينها في ورطة كبيرة حين تتحول الحرب من حالة بشرية إلى مؤتمتة.

ذكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي أنها تفهم مصطلح منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل على أنه: ”مصطلح شامل من شأنه أن يشمل أي نوع من أنواع الأسلحة سواء كانت تعمل في الجو أو على البرّ أو في البحر بتلقائية في وظائفها الحساسة. وهذا يعني وجود سلاح يمكنه أن يختار وأن يهاجم أهدافاً دون تدخل بشري....».

وبهذا يمكن الحديث عن منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل والتي تتمتع باستقلالية عالية في أداء وظائفها واختيار أهدافها ومهاجمتها؛ على أنها منظومات تحكّم تعمل بناءً على الاحتمالات النموذجية المبرمجة مسبقاً من قبل المبرمِج أو المشغّل الآلي. فهي بذلك لا تستجيب للأوامر البشرية. وإنما تستجيب وفق توليفة القرارات والتعليمات المبرمجة مسبقاً والتي هي في نهاية الأمر من صنع البشر ولكن في مرحلة زمنية سابقة.

٢ـ تأثير انهيار برجَي التجارة العالميَين على شكل المنافسة الدولية

من الواضح أن الحوادث الكبيرة تتبعها تغيّرات كبيرة بحجمها أو لا تقل عنها. فحادثة انهيار برجَي التجارة العالميَين وفي عقر دار القوة الأولى في العالم اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً. كانت حادثة خارج النص أو خارج سياق سيناريو العالم بأجمعه. ولسنا هنا بصدد التحقيق الجنائي أو التوثيق التاريخي لتلك الواقعة الضخمة. ولكن ما يهمّنا من الموضوع برمّته هو التأثير على مدّ النفوذ الخارجي. وولادة أشكال جديدة للمنافسة العالمية على مختلف الأصعدة. ومنها المنافسة التجارية. وتوسيع مناطق النفوذ والهيمنة وعقد التحالفات الجديدة. وإيجاد المبرّرات والمسوّغات للزحف إلى أي منطقة في العالم تحت غطاء وذريعة استهداف البرجَين.

كان الصراع على الأرض والتوسع الجغرافي ومايزال الهدف الأقصى والمنشود من افتعال الأزمات واختلاق الحروب. وعندما نقول الصراع على التوسع في الأرض. فليست جميع الأراضي متساوية القيمة في نظر الساعي والباحث عن هذا التوسع وتلك الهيمنة. فثمة خبراء في هذا المجال يدرسون القيمة الفعلية لكل منطقة يُراد التوغل فيها. وماذا يمكن أن تحقق أو أن تضيف هذه المنطقة من شيء جديد بالنسبة للدولة الراغبة بذلك الامتداد المكاني في رقعة جغرافية معينة؟! فالثروات الباطنية كانت ومازالت

وبشكل تقليدي سبباً رئيسياً للحروب والسيطرة على الأرض، وإلى جانب ذلك المياه؛ فالمياه العذبة ومناطق تواجد الأنهار هي الأخرى من المناطق المرغوب فيها، إضافة إلى المناطق الإستراتيجية من النواحي العسكرية أو التجارية، مثل الممرات والمضائق والطرق التجارية، لأن مثل هذه الطرق تكون دائماً ورقة ضغط في يد من يملكها أو يسيطر عليها، والتاريخ يشهد بالعديد من الأمثلة على ذلك، مثل مضيق البوسفور وقناة السويس.

إن شكل المنافسة الدولية قد تغيّر بعض الشيء بعد انهيار البُرجَين ليتّخذَ شكلاً مختلفاً عن الأشكال والوسائل الكلاسيكية المعروفة التي سبق سردُها، فالعالم اليوم وخاصة الدول العظمى باتت تتسابق في الفضاءات الافتراضية الرحبة وليس على الأرض فحسب، لقد تغيّر شكل الحروب حتى من حرب مواجهة إلى حرب بالوكالة، وأخذ الصراع على مدّ النفوذ لا يُمارس بطريق الضغط بالآلة العسكرية بشكل مباشر، وإنما أخذت الصفقات والاتفاقات التجارية والمصالح المتبادلة والمقايضات هي التي تلعب دورَها المفصليّ والحاسم في كثير من الأحيان، هذا إلى جانب خلق وصناعة جماعات أو ميليشيات موالية في بؤرة معينة لتعمل على تحقيق أجندة القوة التي صنعتها، وبهذا الشكل تجاوز العالم اليوم شكل المنافسة التي كانت بالحرب الساخنة ثم الحرب الباردة إلى الحرب بالوكالة، وبالتالي يمكن أن نرى أنّ الحرب العالميّة الثالثة قد بدأت مع بداية الألفيّة الثالثة، لكن بشكل جديد.

٣ـ لماذا تقتتل الدول على الحروب؟

قد يقول البعض إن الجشع طبيعة بشرية فردية، ولكن تكمن المصيبة الحقيقية عندما يتحول هذا الجشع إلى طبيعة مجتمعية أو دولية، بحيث تشرّع الدول القوية لنفسها إدخال أنفها في كل شاردة وواردة، فتجدها تفتعل أزمة هنا وتختلق حرباً هناك، فتبيع الأسلحة الهجومية للفريق الأول، ثم تنصح الفريق الثاني بشراء الأسلحة الدفاعية، وإلزام أطراف الصراع بشراء تلك الأسلحة منها.

”قد يقول البعض إن الجشع طبيعة بشرية فردية، ولكن تكمن المصيبة الحقيقية عندما يتحول هذا الجشع إلى طبيعة مجتمعية أو دولية، بحيث تشرع الدول القوية لنفسها إدخال أنفها في كل شاردة وواردة، فتجدها تفتعل أزمة هنا وتختلق حرباً هناك، فتبيع الأسلحة الهجومية للفريق الأول، ثم تنصح الفريق الثاني بشراء الأسلحة الدفاعية، وإلزام أطراف الصراع بشراء تلك الأسلحة منها.“

الأسلحة الدفاعية، وقد يصل بها الأمر إلى حدّ إلزام أطراف الصراع بشراء تلك الأسلحة منها، ثم تراها تساند بطريقة ما طرفاً ضدّ آخر حتى تميل الكفة لمصلحة هذا الطرف، وإذا ما رأت أنّ الانتصار النهائي لفريق على آخر قد ينهي الحرب، فقد تلجأ الدولة أو الدول واضعة سيناريو الصراع إلى إرجاء ذلك الانتصار لتمديد أجل الأزمة.

والسؤال هو: **ترى ماذا ربحت تلك الدول أو الجماعات أو الفصائل المتصارعة المتحاربة؟ وماذا خسرت؟ وماذا كسبت الدول الفاعلة المفتعلة لتلك الحروب؟.**

لنكن منطقيين وبدون أي تجنٍّ على أحد، فعلى صحة فرضية أن بعض الأطراف من الدول هي التي تفتعل الحروب والصراعات والأزمات، وأنها هي التي ترسم الخطوط الحمراء والخضراء لامتداد وسير تلك الصراعات، وهي مَن تعيّن الشخصيات في أماكنها حين الطلب ومن ثم تزيلهم عند إنتهائهم من المهامّ المحددة الموكلة إليهم؛ على فرض صحة كل ذلك، هل يقع كل الحقّ والذمّ على

”يعتبر التعليم من الحلقات الضعيفة في الظروف الاستثنائية مثل الصراعات والنزاعات، وبالتالي يكون عرضة للانحراف والتلاعب به إن لم نقل زواله، وكذا الثقافة بشكل عام تتعطل أدواتها في هكذا ظروف، بل قد يصل الأمر إلى بروز طبقة يمكن تسميتها بـ "طبقة مثقفي الحرب" على غرار طبقة "أثرياء الحرب"، وهذه الطبقة قد لا تكون أقل ضرراً على المجتمع من بندقيّة الحرب نفسها“

تلك الدول؟ أليس من الجدير التفكير مليّاً في تلك الجماعات أو الفصائل أو حتى الدول التي تنفّذ ما يُطلب منها؟.

من الواضح أن الحالة السيكولوجية ـ النفسية لتلك الجماعات تتمّ دراستها بشكل دقيق، ومن ثم يتمّ التأكد من قابليتها لتكون أدوات في أيدي الآخرين، فهي بالتالي مستعدّة لتنفيذ ما يُطلب منها بذرائع ودوافع مختلفة، منها مالية وأخرى مذهبية وغير ذلك.

بهذه الصورة تضع الدول المهيمنة سيناريوهات امتدادها وبسط نفوذها حتى يكون هناك دائماً بؤرٌ للتوتر والصراع في بقع متعددة من العالم، وبذلك تدخل إلى ميادين وضع الاتفاقات ورسم السياسات، وتقسيم الثروات إن لم نقل نهبها واستغلالها بالكامل، فتخرج من افتعال الصراع بمكاسب وأرباح ليس للأخلاق والقوانين العادلة يدٌ فيها، بينما تبقى بقعة الأرض التي كانت مسرحاً للحرب بمن عليها من أهلها؛ تبقى ساحة خالية من الأمان والاستقرار وجميع أسباب العيش والحياة بما فيها التعليم والقضاء والصحة والاقتصاد لعشرات وربما مئات السنين، باختصار؛ يُقضى على البنية التحتية في البلاد، ناهيك عن تدمير الإنسان نفسه من الداخل.

٤ـ مستقبل البشرية في ظل استمرار الحروب

إن حكّمَ الإنسان عقله فسيرى أنه لا مستقبلَ جميلاً ينتظر البشرية والعالم بأسره في ظلّ حالة سباق التسلّح واستمرار التعبئة الحربية، وكما ورد من قبل فإن حالة الخروج من حرب والدخول في أخرى، تجربةٌ سبق وأن خاضتها البشرية على مرّ الأزمان ولكن دون أن تأخذ عبرة منها، ولذا تجدها لا تبالي أحياناً في إشعال فتيل حرب جديدة، أو ربما لا تحاول بجدّية تامة نزع ذلك الفتيل أو الحيلولة دون اشتعاله.

في دراسة أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ستة عشر بلداً وإقليماً يعيش نصفها في حالة الأمن والسلم والرخاء، بينما يعيش نصفها الآخر في حالة الحروب والنزاعات، فإنه وعلى وجه التقريب نصف عدد الأشخاص الذين شاركوا في الدراسة يرجّحون اندلاع حرب عالمية ثالثة خلال فترة حياتهم، بينما ٥٤٪ منهم يتوقع حدوث هجوم أو حرب نووية خلال العقد المقبل، كما تظهر الدراسة عدم الارتياح تجاه القانون الدولي لعدم احترامه القيم الإنسانية المكرّسة فيه، إلا أن قسماً منهم مازال متمسكاً ببارقة أمل اعتقاداً منهم أنه يمكن تجنب قيام معظم الحروب وأنه هناك حاجة ماسّة إلى فرض القيود على طرق ووسائل خوض الحروب. وفي النهاية يمكن القول إن الحفاظ على القيم الأساسية التي ترتكز عليها قواعد وقوانين الحرب، أمر بالغ الأهمية لمستقبل البشرية.

ولكن ومن جهة ثانية قد يكون سباق التسلّح مانعاً لقيام الحروب الكبرى، إذ أنّ تلك الأسلحة المتطورة قد تكون عامل ردع لا أداة حرب، ذلك أنّ الدول الكبرى تدرك تماماً معنى أن تندلع حربٌ

بالأسلحة الحديثة الفتّاكة، فهي عند ذلك لا تقف عند حدود معينة ولا يمكن السيطرة عليها إذا ما حصل شيءٌ من ذلك، لأن الأمور سوف تخرج عن السيطرة وستحرق صاحبها قبل عدوّها، ثم إن الردّ الدفاعي لن يكون أقلّ ضراوة من الضربة الهجومية.

وعلى ما يبدو فإن القانون الدولي الإنساني غير قادر على كبح جماح الحروب بالمستوى المطلوب، وخاصة من ناحية حماية المدنيين، إذ لم يعد خافياً على أحد أن ساحات الحرب تنتقل بكل سهولة إلى داخل المدن والتجمعات السكانية، خاصة وأنه قد وصل الأمر في الكثير من المواقف إلى استخدام السكان كدروع بشرية.

خاتمة البحث

في المنطق: المقدمات الصحيحة تؤدي إلى نتائج صحيحة، والمقدمات الخاطئة حكماً ستؤدي إلى نتائج ونهايات خاطئة، ولطالما كانت الحرب وتحت جميع مسمّياتها (العسكرية، الاقتصادية، الإيديولوجية، السيبرانية، الدينية والمذهبية، إلخ....) لا يُنتظر منها إلا الدمار والخراب سواء على مستوى (البنية الاقتصادية أو الفكرية أو العسكرية أو التعليمية أو....)، فإنه من الطبيعي أن تكون نتائج تلك المقدمات التي تنبئ بدمار الإنسان والبيئة والطبيعة؛ أن تكون تلك النتائج والنهايات خراباً ووبالاً على البشرية برمّتها، إذ لا يمكن لأي طرف في الحرب منتصراً أو مهزوماً أن ينأى بنفسه عن الخسائر التي تصيب بنية الأرض والأجواء والطبيعة والبيئة.

ـ الهجرة الطوعية والتهجير القسري: هي نتائج طبيعية لأعمال الحرب والصراعات وأي نزاع مسلّح، فحتى الهجرة في هذه الحالة قد تكون طوعية ولكن تحت ظروف إكراهية.

ـ التغيير الديموغرافي: إن أعمال النزوح والهجرة والتهجير تترك فراغاً بطبيعة الحال في موقع النزوح أو الهجرة الأصلي، وعند إذٍ يلجأ الطرف الذي قام بأفعال التهجير بملء ذلك الفراغ من أنصاره وأتباعه، وحينها نكون أمام التغيير الديموغرافي وما قد ينتج عن ذلك التغيير مستقبلاً من حيث حقوق الملكية والتصرفات القانونية وحق العودة.

ـ الآثار السلبية على البيئة والصحة: لا يُخفى على أحد الآثار المدمّرة للأسلحة بجميع أنواعها وأصنافها على البيئة وعلى صحة الإنسان، فالإشعاعات الصادرة عن انفجار تلك الأسلحة قد تكون كفيلة بانعدام الحياة في بقعة ما لعشرات السنين، ناهيك عن خلق أزمات صحية وأوبئة.

ـ الآثار النفسية وما يتبع ذلك من أمراض: الأمراض والآلام النفسية الناجمة عن الصراعات والأعمال المسلحة لا تصيب الناس الذين يعيشون تلك الحالة فقط، بل هناك الكثير من الجنود والعسكريين الذين تصل بهم الحال إلى تلك الأمراض، ومنهم من يخضعون لدورات وجلسات نفسية مطوّلة بعد انتهاء الحرب أو بعد خروجهم من تلك الدائرة.

ـ الآثار السلبية على الاقتصاد والتنمية: ما من حرب وقعت ودارت رحاها في مكان ما إلا وجلبت معها دماراً لاقتصاد تلك المنطقة، فالعملة تدخل في موت سريري والقوة الشرائية تضعف، وتُفقد المنتجات من الأسواق ويصيب الغلاء كل شيء.

ـ الآثار الثقافية والتعليمية: يُعتبر التعليم من الحلقات الضعيفة في الظروف الاستثنائية مثل الصراعات والنزاعات، وبالتالي يكون عُرضة للانحراف والتلاعب به إن لم نقل زواله، وكذا الثقافة بشكل عام تتعطّل أدواتها في هكذا ظروف، بل قد يصل الأمر إلى بروز طبقة يمكن تسميتها بـ "طبقة مثقّفي الحرب" على غرار طبقة "أثرياء الحرب"، وهذه الطبقة قد لا تكون أقلّ ضرراً على المجتمع من بندقية الحرب نفسها.

المؤامرة: تاريخيّاً – كُرديّاً.. الأسباب والتداعيات

أحمد بيرهات

مدخل

لضرورة استيعاب الذّهنية الفلسفيّة والسّياسيّة للمؤامرة التي استهدفت المفكّر عبد الله أوجلان، أحد أبرز قادات حركات التحرّر الكُردستانيّة والعالميّة؛ كان لابُدَّ من الدّراسة والبحث عبر عناوين متعدّدة ومكثّفة، سوف نذكرها تباعاً في هذا البحث.

المؤامرة

«هي ظاهرة ترتبط بشكل وثيق بالمجتمع الطبقيّ، وتهدف إلى إحداث الشلل في الأساليب الفجّة والنّاعمة، للقوى الاجتماعيّة التي تحارب القمع والاستغلال الطبقيّ. وهناك منهجان ساريان دائماً في نهج المؤامرة.

المغالطة الأيديولوجيّة وطرق القمع الفجّة:

حيث يَتُمُّ استخدام كُلّ منهما حسب الوضع، وغالباً ما يَتُمُّ استخدامهما معاً. وفي حال استطاع النّظام الأيديولوجيّ مواصلة نفسه عن طريق الدّور المخادع وكان مقنعاً؛ عندها يَتُمُّ تفضيل هذه الطريقة بالدّرجة الأولى. وعندما لا يعود كافياً مع ظهور المعارضين الذين يحاولون فرض نظامهم العقائديّ، عندها يَتُمُّ استخدام منهج القمع في كثير من الأحيان من أجل الوصول إلى نتيجة".

الهدف هو تصفية خطِ العدل والمساواة بطريقتين:

عن طريق الرّهبان في الزّيغورات والمعابد، وجيش حماية السُّلطة.

«أي أنَّ التآمر هو حركة تتوحَّدُ فيها القوى التي تعتبرها قريبة منك مع القوى المضادّة، عن معرفة أو بغفلة، في المراحل الاستثنائيّة للأحداث الاجتماعيّة، للقيام بإسقاط الشّخص أو المجموعة أو الحزب أو القوّة الشّعبيّة، من خلال توجيه الضربة ووضعه في موقع غير شرعيّ".

«إنَّ التآمر ممارسة أصعب من أيِّ حربٍ خاصَّة أو قذرة، لأنَّ في داخلها أناسٌ يدَّعون الصداقة ورفاقٌ غافلون" يساهمون في إيصال مخطّطات الأعداء إلى النَّجاح.

إنَّ الجانب الأخطر للتآمر هو عدم تنفيذ الذين يدَّعون أنّهم أصدقاءه ورفاقه لمهامهم في الوقت المحدَّد وحسب القرارات والوعود، ويشكّلون الأرضيّة الحرجة في إيصال مخطَّطات المتآمرين إلى النَّجاح من خلال موقعهم هذا، مهما كانوا أصحاب نوايا حسنة وجهود.

نُشير هنا إلى دور النوّاب اليونانيّين الذين دعوا أوجلان إلى اليونان ولم يحضروا إلى المطار لاستقباله، كان المتواجد رئيس المخابرات اليونانيّة ستافراكاكيس فقط.

جذور المؤامرة.. سردٌ تاريخيٌّ

«إنَّ الحضارة السّومريّة التي تأسَّست عام ٤٠٠٠ ق.م تقريباً، هي التي ابتدعت المؤامرة عبر المعبد السّومريّ ويعتبر كأوّلِ مقرٍّ للمؤامرات عبر كيفيّة جعل الإنسانيّة تقبل بالنّظام الاستغلاليّ كأفضل نظام، وقد تكون المثيولوجيا السّومريّة التي خلقها الرُّهبان هي من أكبر المؤامرات. لقد خلقوا نمطاً فكريّاً إلى درجة جعل البشر عبيداً بالفطرة منذ ولادتهم من أمَّهاتهم، وثُمَّ جعل أكبر مغالطة اجتماعيّة عرفها التّاريخ والتمايز الطبقيّ ساريين، عن طريق جعل الآلهة التي أحاطت بكُلّ مكان مسيطرة على ذهن الإنسان وجعل البشر خدماً للآلهة بشكل طوعيّ. قام الكهنة السّومريّون بتحويل آلهة النّظام السَّماويّ إلى نظام جعلوا أنفسهم ممثّلين له على الأرض، وأعلنوا أنفسهم فيما بعد كملوك آلهة، وعكسوا سيادتهم كحقيقة إلهيّة في إطار أكبر حصانة وجعلوها مُسيطرة على الأذهان.

إنّ التّاريخ قد أخذ شكل تطوّره على أساس تحويل هذه المؤامرات والخدعة الكبيرة حسب الواقع الملموس".

– الإنقاص من شأن المرأة أهمُّ جزء من المؤامرة التي تَمَّ تحقيقها في المعابد بتطوير التمايز الطبقيّ والتمايز الجنسيّ بشكل متداخل.

ثُمَّ اُستخدم جنس المرأة كإحدى أدوات السُّقوط الأساسيّة في مواصلة النّظام، وتدريبهُنَّ للدّور الثّاني الأكثر تأثيراً في اصطياد رجال النّظام، والدّين اليهوديّ رائدٌ في ذلك.

تطوير أوّل ممارسة خارجيّة للمؤامرة السّومريّة ضدَّ المجموعات الإثنيّة الكُرديّة

إنَّ متابعة هذا الموضوع من خلال ملحمة جلجامش التي تعتبر أوّل ملحمة في التّاريخ، مثيرٌ جدّاً.

سوف نسرد هذه الملحمة والأسطورة لأهميّتها التّاريخية واعتبارها مدخلاً لفهم سُبُل وكيفية تشكّل مفهوم المؤامرة.

إنَّ جلجامش نفسه كان الملك البطل لـ"أوروك" التي كانت من أولى دول المدن السُومريّة، وحاجته لخشب الغابة من أجل المدينة والمعادن قد أرغمته على القيام بحملة إلى الغابة، ولذلك كان بحاجة إلى مساعدة من يعرف الغابة جيّداً، وبذلك وجد أنكيدو في الجبل لهذا الغرض واصطاده كدليلٍ وعميلٍ له، وذلك عن طريق استخدام عاهرة المعبد. لقد تمَّ اصطياد العميل عن طريق أنوثة المرأة، وبذلك أُنزل أنكيدو من الجبل، وعودته على المدينة في فترة قصيرة.

جلجامش عند سيره نحو جبال زاغروس كأقرب الجبال إليه في سفره الجبليّ المشهور، أخذ معه أنكيدو الذي روَّضَه.

نفهم ونلاحظ بشكل جيّد أنَّ أنكيدو يمثّل أوّل عميلٍ كُرديّ من خلال سير الملحمة، كان أنكيدو يأخذ جلجامش إلى أصحاب الجبل، أي أنَّه كان سيصطاد قومه، كان "خمبابا" أوَّلَ من وجدوه في الجبل، والذي قالوا له إنَّه حارس الغابة وأظهروه كالمارد الوحش، لقد كان زعيماً للعشيرة، يدافع عن وطنه ولم ينجُ من الهزيمة أمام جلجامش الذي كان يمتلك أسلحة منظَّمة وأكثر تأثيراً، وهكذا تَمَّ أسر أوّل مناضلي الحُرّيّة للكُرد.

يمكن هنا تشبيه كُلَّ مدافع عن الحُرّيّة بـ"خمبابا» بعكس ما يَتُمُّ تداوله في كثير من السرديّات التّاريخيّة.

أراد جلجامش أن يترك خمبابا كعميلٍ له، إلا

> **"التآمر هو حركة تتوجّد فيها القوى التي تعتبرها قريبة منك مع القوى المضادة، عن معرفة أو بغفلة، في المراحل الاستثنائية للأحداث الاجتماعية، للقيام بإسقاط الشخص أو المجموعة أو الحزب أو القوة الشعبية، من خلال توجيه الضربة، فهو ممارسة أصعب من أيّ حرب خاصة، لأن في داخلها أناس يدعون الصداقة ورفاق غافلون" يساهمون في إيصال مخططات الأعداء إلى النجاح.**

أنَّ أنكيدو أقنع جلجامش بقتله، لأنَّه خاف أن يأخذ مكانه كدليل، وكيلا يفقد سيادته، فقتل جلجامش خمبابا وبدأ بذلك المسار الدَّمويّ.

هذه الملحمة الأليمة والمدوّنة منذ ٤٠٠٠ عام تقريباً تشير إلى أنّ:

التّاريخ بدأ بالمؤامرة، وحيث لا يمكن الدُّخول إلى وطن الكُرد دون إيجاد عملاء من بينهم، ويَتُمُّ إسقاط هذا الوطن من خلال العملاء، والمثل المتداول عندنا "kurmê darê ne ji darê be" أي «أنَّ ما يُحطِّم الشَّجرة هي الديدان الموجودة في داخله"، مَثَلٌ يُعبِّر عن ذلك.

سقوط طروادة عام ١٢٠٠ ق.م تقريباً، والتي لعبت دوراً أساسيّاً في وصول القيم الحضاريّة إلى القارّة الأوروبيّة عبر الأناضول بالمؤامرة أيضاً، كان البطل "هيكتور" يدافع عن طروادة ولم تسقط المدينة بأيّ شكل من الأشكال، تقنّعت "أثينا"

في شكل شقيق «هيكتور» واسمه "ديقوبو" وحرَّضت «هيكتور» في مكان وزمان غير ملائمين على الحرب، من خلال إقناعه بأنَّه سينتصر ضُدَّ "أخيلوس"، وبذلك يَتُمُّ قتل «هيكتور» وتسقط طروادة وتنفتح أبواب الأناضول على مصراعيها أمام الهيلينيّين.

ولعبت المؤامرات التي اعتمدت على استخدام أنوثة المرأة في تفوّق الغرب على الشَّرق.

إنَّ أكبر مؤامرة عرفها العصر الكلاسيكيّ هي قتل يوليوس قيصر عام ٤٤ق.م، الذي مَثَّلَ دور من يُقتل على يد أقرب المقرّبين إليه، على أساس إنقاذ روما من ديكتاتوريّة قيصر، عند قيام ابن أخته (بروتوس) بدور أليم في المؤامرة مع مجموعة من المقرَّبين بقيادة كاسيوس وقتله طعناً.

والقول المشهور ليوليوس قيصر (حتّى أنت يا بروتوس) آتٍ من عدم تصديق ما حصل من قبل أقرب المقرَّبين له. فالقاعدة هنا هي: "أنّه لا يمكن أن تنجح أيّة مؤامرة دون تجنيد بعض الأفراد القريبين إلى الشَّخص أو الشَّعب أو الحزب المُستهدف». وتجارب الكُرد وحركاتهم التَّحرّريّة واضحةٌ، سوف نأتي ونمرُّ عليها لاحقاً.

إنّ التّلميذ الثّاني عشر يهوذا الإسخريوطيّ الذي أخبر عن النبيّ عيسى (مقابل حفنة من المال)، كان تابعاً للكاهن الأوّل، أي (مخترقاً) بالمصطلح المتداول المعروف.

إنَّ العقيدة الدّينيّة الدّوغمائيّة، دائماً تُطوِّرُ نظام المؤامرات لا سيما في مرحلة تخلّفها، ومثال استلام سلالة معاوية والعباسيّين في الإسلام عبرة، لقد أوقف معاوية الحرب في معركة "صفّين" مع "علي بن أبي طالب"، عندما شعر بقرب الهزيمة بوضع القرآن على أسنّة الرِّماح، وتَمَّ قتل ثلاثة من الخلفاء الرّاشدين الأربعة نتيجة مؤامرات، وكذلك ما جرى للأئمة الاثني عشر كانت مؤامرات على الأغلب، وقد قام الإسلام بتحديد قواعد ذلك، فالمهادنة والدّسيسة هي المؤامرة من حيث المصطلح، وقد تمّ اقتراف جرائم كثيرة من خلال تطبيق هذا المبدأ.

إنَّ تناول الفولكلور الكُرديّ هذه الخيانات والضعف (المأساة) على شكل ملاحم وأساطير مؤلمة لم يأتِ من فراغ.

كما استخدم الفرس الحثيّين العميل المحلّي الكُرديّ خرباك (خورباكوس) ومعروف باسم هرباكوس، والمسمى باختصار "خربو" و"الأمير ماتي زاوا"، كدليلٍ على الشَّخصيّة السّاقطة من أجل فتح القلعة الميديّة من الداخل، وبالتالي الاستيلاء على دولة ميديا الكُرديّة في أكباتان عام ٥٥٠ ق.م، وهذا الاسم متداول عند الكُرد بكثرة كنايةً عن الشَّخص الشاذ وقليل المروءة.

وبنفس الطريقة تَمَّ استخدام وسحب الشّيخ «إدريس البدليسي» من قبل السلطان «سليم ياووز/ سليم الأوّل» في عام ١٥١٤-١٥١٥م لوضع الإمارات الكُرديّة تحت خدمة العثمانيّين في صراعهم مع الصفويّين، مقابل حفنة من المال والذّهب والاحتفاظ بمكاسب كلا الطرفين دينيّاً ومذهبيّاً.

كذلك لعب «يزدان شير» نفس الدور في إنهاء انتفاضة بدرخان بك عام ١٨٤٨م ضُدَّ العثمانيّين، مؤامرة الألوية الحميديّة، مؤامرة قتل الملا سليم في انتفاضة بدليس عام ١٩١٤، وكما لعب «ربر» ابن أخ قائد انتفاضة ديرسم «سيّد رضا» عام ١٩٣٨م ضُدَّ السُّلطات التركيّة باستهداف «علي شير» أحد قادة الثَّورة.

كما لعب «محمود موكرياني» دوراً مشابهاً في إسقاط مقاومة «قلعة دمدم» عام ١٦١٠م ضُدَّ الشاه «عبّاس الصفويّ".

المؤامرة ضُدَّ الكُرد كانت مستمرّة في انتفاضة آغري ١٩٣٠ وقضيّة "٤٦" عام ١٩٥٩ وقضيّة "٤٠٠" عام ١٩٦٠، وبعدّة سُبُل وطرق ووسائل.

كما لعبت الطريقة النقشبنديّة والقادريّة والنّورجيّة نفس الدّور في فتح القلعة الكُردستانيّة من الدّاخل، أثناء مطالبة الكُرد

بحقوقهم الوطنيّة والثّقافيّة.

إنَّ المفهوم القوميّ الرَّأسماليّ والفاشيّ الذي ظهر بشكله الواضح بعد «معاهدة ويستفاليا» بألمانيا عام ١٦٤٨، واختراع الحدود ومفهوم الدّولة القوميّة الضيّقة المقيتة، هو تآمرٌ أكثر تطوّراً. وهنا بالطبع وبالتأكيد يجب التَّفريق بينها وبين الوطنيّة وحُبِّ الثّقافة من أجل فهم منشأ هذه الأيديولوجيّة.

هناك أشكال عدّة للسَّيطرة على الطبيعة والمجتمعات، منها:

أوّلاً: الفرز الطبقيّ.

ثانياً: الدّين بشكله المتطرّف (المُستحدَث بين الفينة والأخرى).

ثالثاً: سحقُ المرأة وإلغاء دورها التقدّميّ.

الرّابطة قويّة بين المجتمع الطبقيّ وهذه الظاهرة الملعونة (المؤامرة)، وهي آليّة سُلطة مرتبطة ببنية المجتمع الطبقيّ كالتحام الظُفر باللّحم.

مقابل هذه الأشكال؛ تَمَّ تطوير طراز وآليّات في المجتمع للدِّفاع عن نفسه على هيئة طُرُق ومذاهب وشخصيّات كثورة العبيد في روما بقيادة «سبارتكوس» عام ٧٣ ق.م ضُدَّ ظلم الإمبراطوريّة الرّومانيّة، وثورة الزّنج والعبيد عام ٨٦٩ م في البصرة، وثورة القرامطة عام ٨٩٩ م في الكوفة ضُدَّ الحكم العباسيّ الظالم.....وغيرها الكثير من الثّورات.

من ثُمَّ تطوّرت الثّورات التَّحرّريّة كالثَّورة الفرنسيّة التي بدأت باقتحام سجن باستيل عام ١٧٨٩م بقيادة روبسبير التي قضت على الإقطاع بشخص لويس السّادس عشر، وقدَّمت مفاهيم عظيمة واتّخذت كشعار للثّورة وهي: "الحُرّيّة، المساواة، والإخاء".

كذلك ثورة أكتوبر في روسيّا عام ١٩١٧م بقيادة

"أكبر مؤامرة عرفها العصر الكلاسيكيّ هي قتل يوليوس قيصر عام ٤٤ق.م، على يد أقرب المقربين إليه، على أساس إنقاذ روما من ديكتاتورية قيصر، عند قيام ابن أخته (بروتوس) بدور أليم في المؤامرة مع مجموعة من المقربين بقيادة كاسيوس وقتله طعناً. والقول المشهور ليوليوس قيصر (حتى أنت يا بروتوس) آتٍ من عدم تصديق ما حصل من قبل أقرب المقربين له."

لينين طرحت مفاهيم الاشتراكيّة العلميّة والعدالة الاجتماعيّة والتي انحرفت للأسف فيما بعد تحت قيادة ستالين وخروتشوف وغورباتشوف.

التآمُرُ القوميّ وتجرِبَةُ الكُرد

نتيجة الشّكل الإداريّ للحُكُم المتّبع من قبل الإمارات الكُرديّة وشكلها الإقطاعيّ والدّينيّ؛ عملت القوى الرَّأسماليّة والصّناعيّة وعلى رأسها الإنكليز على إيجاد أنظمة عميلة لها وفق سياسة «فَرِّقْ تَسُدْ» التي تحمل ماركة بريطانيّة خالصة.

عملت بريطانيا جاهدةً للوصول إلى تبعيّة الأقليّة المسيحيّة والعرب وجنوب إيران لها، وكانت الإمارات الكُرديّة المذكورة تتعرَّضُ دائماً للتَّحريض، للضغط على العثمانيّين ونظام إيران، إضافة إلى إرغام الأرمن والآشوريّين على تنفيذ سياساتها في المنطقة، وتمكَّنت بريطانيا من الاستفادة من هذا الوضع بربط العثمانيّين

والنِّظام الإيرانيّ بنفسها بشكل أوثق وأظهرت نفسها حامية للأرمن والسُّريان وكان الكُرد ضحيّة لهذا الوضع.

لخلق توازن بين الأطراف لمصلحتها الإستراتيجيّة وعلى حساب إضعاف كُلّ الأطراف، وقفت مع الأنظمة الحاكمة في تلك الدّول ضُدَّ مطالب الشُّعوب، وهذه السِّياسة مستمرّة في وقتنا المعاصر، وتتمثّل بجلاء في مواقفها من القضيّة الكُرديّة بشكل خاص.

فقد كان ازدياد التمرُّد (الثّورة) يعني ازدياد الاحتلال والاستيلاء والنَّفي، حيث يَتُمُّ قتل وإنهاء الثُّورات أو إخضاعها لشروطها، بينما الشَّعب لا يدري بما يدور حوله، يرى نفسه وسطَ حصارٍ ونهبٍ من كُلّ الأطراف. هذه المؤامرة تجلّت بدءاً من تمرُّد/ ثورة آل بابان زادة عبد الرّحمن باشا عام ١٨٠٦ في باشور كردستان وحتّى انتفاضة سيّد رضا في ديرسم بباكور كردستان عام ١٩٣٨، وقد كلّفت الشَّعب الكُرديّ ثمناً باهظاً، ولكن لم يَتُّم حساب الخسائر، لم تستند الثّورات/ التمرّدات والانتفاضات لأيّ مفهومٍ إستراتيجيّ أو تنظيميّ أو خطط عملٍ، بل كان يَتُمُّ إعداد المؤامرات حولها، في حين كانت كُلّ قوّة ذات علاقة تلهث وراء مصالحها و"ليس هناك عقلٌ كُرديّ في الميدان، له بيكوات وآغوات كثيرين، لكنّهم فاقدي العقول".

عند البحث عن أسباب التمرّدات الكُرديّة آنذاك؛ يتبيّن لدينا سببان رئيسان: التجنيد الإجباري، وجباية الضرائب وفرضها على الولايات والإمارات الكُرديّة مما أضعف دور الأمراء الكُرد. وهنا تكمن الأهميّة الفكريّة والسِّياسيّة والتنظيميّة والعسكريّة للحركة الكُرديّة المعاصرة.

التمرّدات/ الثّورات والانتفاضات الكُرديّة مليئة بالمؤامرات والخيانات، وقد ذكرنا دور الخيانة في مقاومة قلعة دمدم وإسقاط ثورة "خان لب زيرين" ودور «ريبر» ابن أخ «سيّد رضا» باستهداف أحد قادة الثّورة «علي شير»...الخ.

وقد تَمَّ الكشف عن دور «ستالين» في انهيار جمهوريّة كردستان الحمراء في لاتشين عام ١٩٢٨م إرضاءً لإيران وتركيّا، وكذلك المؤامرة الثّلاثيّة بين إيران وإنكلترا والسّوفييت والتي تمخّضت عن انسحاب الجيش الأحمر من ولاية أذربيجان وإسقاط الجمهوريّة الفتيّة في مهاباد عام ١٩٤٦م، وكذلك المؤامرة الدّوليّة بإفشال ثورة الكُرد في باشور كردستان في اتّفاقيّة الجزائر المشؤومة عام ١٩٧٥.

قد عمل الثّالوث «إنكلترا، أمريكا، وإسرائيل» للاستفادة من الكُرد بما يتناسب مع مصالحها في الشَّرق الأوسط، وتَمَّ إعطاء هذه المهمَّة للحزب الدّيمقراطيّ الكُردستانيّ بعد الحرب العالميّة الثّانية وتَمَّ فرض الرَّقابة على القضيّة الكُرديّة لكيلا تفلت من يدها، فالمؤامرة هنا في هذه الحيثيّة، هو الإشراف على الكُرد من خلال الأسياد البرجوازيّين الذين تَمَّ اصطناعهم، أي حرمان الشَّعب الكُرديّ من قيادة شعبيّة تمثّله.

على ضوء هذه الإستراتيجيّة؛ استهدف القادة المناضلون الكُرد مثل "سليمان معيني" من روجهلات/ شرق كردستان و"فايق بوجاق" و"سعيد قرمزي توبراق/ الدّكتور شفان" من باكور كردستان و"علي عسكر" من باشور كردستان، وغيرها المئات من المؤامرات الأخرى التي حيكت خيوطها في الخفاء ونفّذت علانيّة.

قامت هذه التيّارات وهؤلاء الأسياد البرجوازيّين والإقطاعيّين بدور التجسّس في كُلّ أجزاء كردستان، وساهمت في عدم قدرة واستطاعة أنصار هذه التيّارات تشكيل قيادة كُرديّة وطنيّة ثوريّة. وبسبب المؤامرة التي لعبت فيها قيادتهم الدّور الأوّل؛ فقد كان الهدف الأساسيّ للمؤامرات والألاعيب هو جعل الشَّعب الكُرديّ خاضعاً لسيادة المنتمين لمدّعي القوميّة الكُرديّة «المزيّفة» وإبقاء الخطّ الثّوري مشلولاً. «فالمؤامرة بمنزلة الرّوح في فنّ السُّلطة ويعتبر فنّاً سلطويّاً مرتّباً، وبحذاقة".

*كاتب وباحث – منتدى حلب الثّقافيّ

الرأسمالية العنكبوتية ومصير حضارتنا

(نذير الحرب الروسية – الأوكرانية)

صالح بوزان

كتبت كارين آرمسترونغ في كتابها « تاريخ الأسطورة»: إنّ التاريخ عملية عدمية، حيث يتطلّب كلّ تطور جديد دماراً وفناء لما كان قبله. والدمار يعني أنّ الحضارة التي تم بناؤها بشقاء وتعب تحتاج إلى أن يعاد بناؤها وتأسيسها من جديد. [1] وقد كان ابن خلدون (1332-1456م) من أوائل الذين تعرّضوا لمسألة تعاقب الحضارات. يقول الأكاديمي المغربي خالد طحطح: إنّ حركية التاريخ عند ابن خلدون هي حركة انتقالية مستمرة من البداوة إلى الحضارة على شكل دورة، وهذا الانتقال يتم عبر خمس مراحل، في المرحلة الأولى تنشأ الدولة على أنقاض دولة سابقة لها، وفي المرحلة الثانية ينفرد صاحب السلطان بالحكم بعد أن يكون قد تخلّص ممن اشتركوا معه في تأسيس الدولة، وفي المرحلة الثالثة تزدهر الدولة وتسود الدعة والسكينة، وفي المرحلة الرابعة تتحول الراحة والطمأنينة إلى قناعة وسكون ومسالمة، وتأتي المرحلة الخامسة تتمة للمرحلة السابقة ونتيجة لها حيث تفقد الدولة هيبتها فتتحلل وتزول.

مرت الحضارات القديمة بهذه المراحل على شكل ما. ولم يكن الكتاب والمؤرّخون عندئذ يتوقعون انهيارها. بل اعتبرها معاصرو الحضارة الرومانية خالدة. كما لم يتوقع جيلنا أن الاتّحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية سينهاران.

لا شك أنّ الإنسان يبني الحضارة ولا توجد وراءها قوى غيبية. كما هو الذي يقوم بتدميرها. وفي الحالتين تجري أنهار من الدماء. وبالتالي تقوم الحضارات على جماجم البشر، وتنهار فوق جماجمهم. اهتم المؤرخون في كتبهم بدور الحكام والقادة والملوك في الحضارات السابقة، لكننا لا نجد في كتبهم الكثير عن حال الناس في التاريخ، وما عانوا من الحروب والغزوات وصراع الملوك فيما بينهم. كما أنّ الفلاسفة والمفكرون لم يستطيعوا تفسير ظاهرة القتل في سيرورة المجتمع البشري بوضوح. فهناك علاقة حميمية بين الإنسان والقتل منذ أسطورة قابيل وهابيل.

إذا نظرنا إلى هذه الظاهرة بالمنظار الديني فستصبح الآلهة متهمة بالقتل عبر التاريخ. وإذا وضعنا الفكر الديني جانباً، ستصبح المسألة أكثر تعقيداً. قد نفهم الإنسان البدائي أنه قتل أخاه من أجل أن يعيش. لكن ما سر الإنسان المعاصر؟ فهو يدرك من خلال علومه الحديثة أن الخيرات المادّية المتوفرة على الكرة الأرضية تكفي البشرية أن تعيش في بحبوحة إلى أبد الآبدين. كل ما في الأمر أنّ المجتمع البشري يحتاج إلى حسن التنظيم وشيء من العدل. غير أن الإنسان المعاصر يتصرف بهمجية لا تقل عن همجية الإنسان البدائي. بل إنه يهدّد دمار الطبيعة ودمار ذاته. والسؤال الذي لا بد منه: - هل حضارتنا الراهنة أيضاً على أبواب الانهيار؟

من الناحية الظاهرية قد يكون هذا السؤال ساذجاً. أما إذا أعدنا النظر إلى الأسباب التي أدت إلى انهيار الإمبراطوريات السابقة سنجد ثمة أسباب تراكمت في جسم تلك الإمبراطوريات عبر تاريخ طويل حتى وصل هذا الجسم إلى مرحلة الشيخوخة كما يقول ابن خلدون. وبالتالي ماتت الإمبراطوريات كما يموت أي إنسان عجوز.

ما قصدت مما تقدم، يجب النظر إلى الحرب الروسية - الأوكرانية على أنها نذير سقوط الحضارة المعاصرة. فهي تعكس المأزق الكبير الذي تعيشه المنظومة الفكرية والسياسية والأخلاقية التي تسود في هذه الحضارة. يسير الفكر البشري المعاصر باتجاه بينما سلوك الإنسان يسير باتجاه آخر. هذه السمة ظاهرة في جسم حضارتنا على مستوى الأفراد والمجتمعات والدول. فعلى سبيل المثال يتكلم الجميع عن الإنسانية، لكنهم جميعاً يتصرفون ضد الإنسانية بنسب مختلفة.

ما سبب هذه الإشكالية؟ أين يكمن الخطأ؟ هل هو في تفكير الإنسان أم في مسعاه؟ إذا كان فكرنا الإنساني الذي أنتجته عقول نيرة غير قابل للتطبيق، وأن جميع المنظمات الإنسانية والدولية التي تأسست على أساسه لم تحقق السلم الاجتماعي والعدالة الدولية، فهل كان هذا الفكر مجرد ترف عقلي وخربشات التلاميذ على دفاترهم؟

لننظر إلى المجتمعات الرأسمالية المتطورة. فهي التي أنتجت أرقى فكر بشري في مختلف المجالات، وفي الوقت نفسه نجد أن كل الحروب الكبيرة في عالمنا وراءها هذه الدول الأكثر تحضراً؛ بدءاً من الحرب العالمية الأولى والثانية وانتهاء بالحرب الروسية - الأكرانية الراهنة.

ثمة تناقض فاضح بين سلوك حكومات الدول المتحضرة في مجتمعاتها وبين علاقاتها الدولية. تسود في المجتمعات الأوروبية، على سبيل المثال، علاقات إنسانية فريدة. فهناك العدالة والقانون وحرية الفرد والجماعات إلى جانب وفرة المعيشة. بينما نجد في علاقات هذه الحكومات الخارجية الكثير من الاستبداد والدوس على حقوق الإنسان والشعوب وخرق القوانين الدولية التي كان لهذه الدول الدور الأساسي في إصدارها وتأسيس المؤسسات الدولية على ضوئها.

إن المأزق الذي أتحدث عنه يشمل جميع دول العالم، كبيرها وصغيرها. فهو مأزق، كما سبق القول، فكري، وسياسي، واجتماعي، واقتصادي، وأخلاقي. والأهم من ذلك هو مأزق سلوكي. فمن مظاهر هذا المأزق التنمّر الذي يسود العلاقات بين الدول. لم تعد الدول الكبرى تكتفي بابتلاع الدول الصغيرة والمتخلفة كما حدث منذ ثلاث قرون على شكل الاستعمار القديم والمتجدد. بل وصل الأمر إلى أن هذه الدول الكبرى تريد اليوم ابتلاع بعضها بعضاً.

صحيح أن مرحلة عبودية الإنسان للإنسان ولّى من زمان. لكن ثمة عبودية ظهرت بديلاً عنها. فجميع الدول الصغيرة والضعيفة واقعة تحت عبودية عدد محدود من الدول الكبرى. نجد زعماء هذه الدول الضعيفة والمتخلفة طغاة على شعوبهم، وفي الوقت نفسه هم عبيد للدول الكبرى. لا تقف هذه العبودية عند الطاغي فحسب، فهو من خلال عبوديته لدولة كبيرة يجعل هذه العبودية تشمل وطنه وشعبه. هؤلاء الطغاة الصغار في العالم الثالث على قناعة أنهم لن يستطيعوا البقاء على هرم السلطة شهراً واحداً بدون هذه العبودية. وبالمقابل نجدهم يتنمّرون على شعوبهم وعلى الشعوب الأضعف في محيطهم. بل نلاحظ حتى الدول الأوروبية المتحضرة واقعة في شكل من أشكال العبودة لسياسات أمريكا الدولية.

تملك الدول الكبرى اليوم جيوشاً هائلة، ومسلحة بأحدث الأسلحة الفتاكة القادرة ليس على تدمير بعضها بعضاً فحسب، بل هي قادرة على إبادة البشرية عن بكرة أبيها. لدينا ثلاث دول مرشحة للقيام بتدمير الحضارة البشرية المعاصرة وهي أمريكا وروسيا والصين. لا يفكر زعماء هذه الدول بمصير البشرية، وإنما يفكرون فقط بصراعاتهم. وقد وصلت التناقضات بين هذه الدول إلى مستوى أن كل دولة من تلك الدول تعتبر بقاءها مرهوناً بالقضاء على الأخرى أو تفتيتها.

لندخل في بعض التفاصيل حول أزمة

"ما سر الإنسان المعاصر؟ فهو يدرك من خلال علومه الحديثة أن الخيرات المادِية المتوفرة على الكرة الأرضية تكفي البشرية أن تعيش في بحبوحة إلى أبد الآبدين. كل ما في الأمر أنّ المجتمع البشري يحتاج إلى حسن التنظيم وشيء من العدل. غير أن الإنسان المعاصر يتصرف بهمجية لا تقل عن همجية الإنسان البدائي. بل إنه يهدِد دمار الطبيعة ودمار ذاته."

حضارتنا. لا تريد أمريكا حل أي مشكلة في العلاقات الدولية إذا لم تكن النتيجة لصالحها. ولعل تعاملها مع الأزمة السورية خير مثال على ذلك. تعاملت أمريكا مع هذه الأزمة بدم بارد. ونستطيع القول: إنها تتحمل الجزء الأكبر من مسؤولية نزيف الدم السوري. وهذا ما فعلته في أفغانستان، والعراق، واليمن، وليبيا.. إلخ. وبالمقابل تفعل روسيا الشيء نفسه. فقد ناصرت روسيا النظام السوري بكل الوسائل، ومكنته على البقاء لمواصلة ارتكاب أفظع الجرائم بحق شعبه. يدرك حاكم روسيا أن النظام السوري نظام ديكتاتوري نادر في العالم الثالث، ومع ذلك وقف إلى جانبه وناصره بالتدخل العسكري المباشر. هل كان هدف بوتين الحفاظ على سيادة الدولة السورية واحترام القانون الدولي كما يزعم؟ بالتأكيد لا. فهجومه على دولة أوكرانيا المستقلة تفضح أقواله. ما أراده بوتين هو الصراع مع أمريكا على الأرض السورية. وهدف هذا الصراع لدى الطرفين من يُضعف الآخر في الشرق الأوسط. وإذا كانت الصين لم

تدعم النظام السوري مباشرة كما فعلت روسيا وإيران، لكنها لم تبادر إلى تقديم حل عادل لوقف نزيف الدم السوري، ولم توافق على أي حل آخر ينهي هذه الأزمة ما دامت النتيجة ستكون لصالح أمريكا.

تدافع أمريكا عن حقوق الإنسان في المكان الذي تريد إحداث تغيير فيه. فتبدأ بخلق صراعات داخلية أو تسعير صراعات موجودة أصلاً. تسلط ماكينتها الإعلامية على أبسط خرق لحقوق الإنسان في الصين، وروسيا، وإيران، وغيرها. وعندما يتعلق الأمر بحلفائها الذين يرتكبون أفظع خرق لحقوق الإنسان والشعوب، فإنها تصمت صمت القبور. للتأكيد على ذلك سأورد مثالاً واحداً. منذ قرن تنتهك الجمهورية التركية حقوق الشعب الكردي. وبات سجل هذه الدولة مليئاً بأفظع الجرائم ضد هذا الشعب. لكن أمريكا تجاهلت وتتجاهل ذلك بوقاحة. لأن المجرم هنا حليفها وهو عضو في حلف الناتو.

بالمقابل قام كرد سوريا بدور أساسي في القضاء على أفظع منظمة إرهابية دولية معاصرة، وبمساعدة أمريكا نفسها ودول أوروبية أخرى ضمن التحالف الدولي ضد داعش. إلا أن أمريكا لا تقف معهم ضد الاعتداءات التركية على المناطق الكردية في سوريا. بل سحبت قواتها من بعض المناطق الكردية بناء على طلب تركيا التي تسعى للقضاء على الحلم الكردي بحكم ذاتي في إطار الدولة السورية. لم تكتف أمريكا عند هذا التواطؤ، بل قدمت ثلاث مدن من خارطة الإدارة الذاتية هدية لحليفها التركي الكبير باتفاق رسمي على حساب حليفها الكردي الصغير. وهذا ما فعلته روسيا قبلها في عفرين.

إن عدم اعتراف أمريكا رسمياً حتى الآن بالإدارة الذاتية في شمال سوريا، وعدم السعي الفعلي لإشراك هذه الإدارة في المؤتمرات الدولية حول الأزمة السورية مرتبط بإرضاء الحكومة التركية في سياساتها العنصرية ضد الأمة الكردية. وبالمقابل نجد أنها تشن مع أوروبا حملة إعلامية شعواء ضد الصين بحجة اضطهادها الأقلية الأويغورية المسلمة. لا شك أن خرق حقوق هذا الشعب من قبل الحكومة الصينية مدان. لكن النظام السياسي السائد في الصين هو نظام شيوعي. وبالتالي يمنع منعاً باتاً استخدام الدين في السياسة. كما يمنع ربط حقوق هذه الأقلية المسلمة بالإسلام العالمي. لا توجد مشكلة بين الحكومة الصينية والقومية الأويغورية. فالصين تعترف دستورياً بهذه الأقلية القومية التي تؤلف مع القوميات الأخرى جمهورية الصين الشعبية. الأويغوريون يمارسون طقوسهم الإسلامية كالعادة. لكن أمريكا غارقة في الرياء الأخلاقي والسياسي الدولي. فهي لا تنتقد الممارسات العنصرية التي تقوم بها الحكومة التركية تجاه الشعب الكردي. هذه الحكومة التي لا تعترف بوجود شعب كردي ليس في تركيا فقط وإنما في كامل الشرق الأوسط. تقوم الحكومة التركية منذ سنوات بتتريك الكرد بالقوة، وتمارس تغييراً ديمغرافياً ممنهجاً

”إنّ حدوث أزمة في أي مركز من مراكز الرأسمالية الراهنة، سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية، ستمتد إلى المراكز الأخرى وستشمل العالم كله. هذه هي الرأسمالية العنكبوتية في قرننا. صحيح أنّ الأنظمة الرأسمالية في القرن الماضي كانت تخرج من جميع أزماتها وحروبها وهي تجدِّد نفسها وتدخل في طور جديد من التطور. لكن الأمر مختلف اليوم“

من أجل تمزيق أوصال هذا الشعب ودفعه إلى الانقراض. تقوم باعتقال ساسته، بما في ذلك البرلمانيين منهم. كل ذلك يجري تحت أنظار الحكومة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي. أما حقوق الأيغوريين فهي مقدسة لدى هذه الدول. لأن الهدف ليس هو حقوق هذه الأقلية، وإنما الهدف هو تفتيت الصين من خلال الصراعات القومية والدينية.

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي تسعى أمريكا لتفتيت روسيا. وتحاول محاصرتها بقوات حلف الناتو. فالضجة التي أثارتها أمريكا وكل أوروبا ضد روسيا بسبب المعارض الروسي أليكسي نافالني فيها الكثير من النفاق. صحيح أن قيصر كرملين أوعز بتسميم هذا المعارض، وتم اعتقاله ووضعه في السجن. وهذا السلوك غير مستبعد من القيصر الروسي الجديد الذي أسس نظامه السياسي على عقليته المخابراتية. وبالتالي يتصرف ضد معارضيه في الداخل كأعداء كما يفعل بشار الأسد. وبالتوازي لم نجد أمريكا وأوروبا تقومان بضجة مماثلة عندما قامت الحكومة التركية باعتقال زعيم حزب الشعوب؛ صلاح الدين دمرداش عضو البرلمان التركي والذي صوت له في انتخابات الرئاسة التركية أكثر من ستة ملايين مواطن. وقد أقرت المحكمة الأوروبية أن اعتقال دمرداش هو اعتقال سياسي غير قانوني. ومع ذلك لم يطالب زعماء أوروبا وأمريكا رسمياً من الحكومة التركية بإطلاق صراح دمرداش، ولم تفرض عليها عقوبات اقتصادية كما تصرفت تجاه روسيا في قضية نافالني.

لماذا هذه الازدواجية الفجة؟

سيأتي الجواب أبسط مما نتوقعه. فمشروع نافالني للإطاحة ببوتين يخدم استراتيجية أمريكا وأوروبا تجاه روسيا، بينما مشروع دمرداش هو مشروع وطني خارج هذه الاستراتيجية.

لا شك أن ما تقوله أمريكا وأوروبا عن الحكومة الروسية والصينية فيه الكثير من الحقائق. وبالمقابل أن ما تقوله روسيا والصين عن أمريكا وأوروبا أيضاً فيه الكثير من الحقائق. الملفت

> **"لن تقدم أمريكا والدول الأوروبية السلاح والدعم الكافيين لأوكرانيا كي تنتصر على روسيا. وإنما ستقدم لها ما يكفيها لاستمرار الحرب أطول مدة بهدف استنزاف روسيا ماديا وعسكريا كي تخسر كل مقومات تطاولها على الاستراتيجية الأمريكية العالمية. لا يوجد أي مؤشر حتى الآن أن هذه الحرب ستنتهي قريبا. وما هو مؤكد أن العالم بعد هذه الحرب لن يكون نفس العالم الذي كان قبلها."**

للانتباه أن لا علاقة لهذه الحقائق بالعدل وحقوق الإنسان والشعوب وفي سبيل إقامة سلم عالمي مستدام. بل خلف هذه الحقائق شيء واحد؛ وهو أن كل طرف يريد تحطيم الآخر وتفتيته.

تدخل الحرب الروسية - الأوكرانية في صلب هذا الصراع الدولي. فهي ليست مجرد حرب بين دولتين، وإنما هي إحدى مظاهر الأزمة العميقة في جسم الحضارة المعاصرة وتناقضاتها.

عندما نعيد النظر في استراتيجيات الدول الكبرى تجاه بعضها بعضاً نجدها تتناقض مع ما أنتجته خيرة العقول البشرية الحديثة في الفكر والقانون والعدالة الاجتماعية والقيم الإنسانية. فقد برر بوتين، زعيم الرأسمالية الروسية الجديدة، حربه على أوكرانيا باعتبارها تهدف إلى «تصحيح التاريخ». والتصحيح الذي يقصده هو إعادة كل الأراضي التي يزعم بأنها روسية لضمها إلى روسيا من جديد. إذن نحن أمام أيديولوجيّة جديدة اسمها ,,تصحيح التاريخ". وإذا تبنّى زعماء كل دولة في العالم

هذه الأيدولوجية ونفّذها بالحرب على الجيران بهدف تصحيح التاريخ. فماذا سيحدث في العالم حينذاك؟

أي تاريخ يريد بوتين تصحيحه والعودة إليه باعتباره تاريخ روسيا الطبيعي؟ هل هو تاريخ الإمبراطورية القيصرية التي كانت تستعمر شعوب آسيا الوسطى وأكرانيا وبولونيا؟ أم هو تاريخ الاتحاد السوفيتي الذي كان يشمل كل الدول التي كانت في إطاره؟

نعلم أن الخرائط السياسية لدول العالم تعرضت إلى تغيرات كبيرة. وبالتالي يحق لأي زعيم دولة قوية في هذه الحالة أن يختار مثل بوتين مرحلة تاريخية معينة تعجبه. ويعتبرها التاريخ الطبيعي لبلاده. وبذلك يبرر حروبه على الدول الجارة. لا شك ستشمل هذه الإستراتيجية حتى دول الاتحاد الأوروبي كلها تقريباً.

ألا يحق لأردوغان. حسب هذه الأيدولوجية البوتينية. تصحيح التاريخ باستعادة أراضي الإمبراطورية العثمانية؟ ويطالب ملالي إيران باستعادة أراضي الإمبراطورية الفارسية. والزعماء العرب باستعادة أراضي الإمبراطورية الإسلامية العربية؟ فأي أيدولوجية همجية يقدمها قيصر كرملين إلى البشرية؟ إنه يقدم تبريراً أيديولوجياً لتكون حرب الجميع ضد الجميع.

يقدم بوتين نفسه للأمة الروسية على أنه المسؤول عن أي روسي ولغته في أي مكان في العالم. حتى وإن كان مواطناً في دولة أخرى. ألا ينسف هذا التوجه أحد أهم بنود الأمم المتحدة بعدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى؟ ما الفرق في هذه الحالة بين بوتين وهتلر؟ ألم يعلن هتلر الحرب على التشيك وبولونيا بحجة وجود أقلية ألمانية في هذين البلدين. فمن هو النازي الحقيقي: بوتين أم زيلينسكي؟

صرّح بوتين أنه لن يتوانى عن استخدام القنبلة الذرية إذا سعت أمريكا وأوروبا التدخل في حربه ضد أوكرانيا. إنه يريد ابتلاع أوكرانيا. ويجبر العالم على الوقوف مكتوف اليدين. إذا

"يجب النظر إلى الحرب الروسية - الأوكرانية على أنها نذير سقوط الحضارة المعاصرة. فهي تعكس المأزق الكبير الذي تعيشه المنظومة الفكرية والسياسية والأخلاقية التي تسود في هذه الحضارة. يسير الفكر البشري المعاصر باتجاه بينما سلوك الإنسان يسير باتجاه آخر. هذه السمة ظاهرة في جسم حضارتنا على مستوى الأفراد والمجتمعات والدول. فعلى سبيل المثال يتكلم الجميع عن الإنسانية، لكنهم جميعاً يتصرفون ضد الإنسانية بنسب مختلفة"

قارنّا الحرب الروسية الأوكرانية بالحرب العالمية الثانية فسنجد أنها في واقع الأمر تكرار لها. فهي حرب سياسية وعسكرية واقتصادية. إنها استعادة لحالة الدول الكبرى في الحرب العالمية الثانية. فروسيا والصين وكوريا الشمالية ونسبياً إيران تشكل دول المحور (ألمانيا- إيطاليا- اليابان). كما أنّ أمريكا وكافة دول أوروبا هي بمثابة دول الحلفاء (بقية الدول التي دخلت الحرب ضد ألمانيا النازية). يشارك الجميع عملياً في هذه الحرب بنسب مختلفة. فلو لم تقدّم أمريكا وأوروبا المساعدات العسكرية والاقتصادية بسخاء لأوكرانيا وتستقبل اللاجئين الأوكرانيين بحفاوة. لانهارت الدولة الأوكرانية خلال أسبوع.

صحيح أنّ روسيا هي الدولة المعتدية. لكن الجهة التي تدير هذه الحرب من وراء الكواليس هي أمريكا. هناك العديد من الساسة في العالم يصرّحون بأنّ بوتين قائد استراتيجي ذكي. وحقيقة الأمر مخالفة لهذه التصريحات.

فهو أقل ذكاء من الساسة الأمريكيين. يدعي أن هدف حربه هو التحرر من الهيمنة الأمريكية على العالم وفي سبيل تعديل العلاقات الدولية الراهنة. لكنه في واقع الأمر قدّم خدمة كبيرة لأمريكا في هذه الحرب. أعادت هذه الحرب الهيمنة الأمريكية الكاملة على أوروبا. كما أنّها دفعت العلاقات الدولية نحو الانفجار. فلا يدري قيصر الكرملين أنّ هذه الحرب العدوانية وضعت بلاده وشعبه في مواجهة العالم. فكل دول العالم بدأت تتضرر اليوم من هذه الحرب سواء على صعيد الطاقة أو على صعيد الغذاء.

لن تقدم أمريكا والدول الأوروبية السلاح والدعم الكافيين لأوكرانيا كي تنتصر على روسيا. وإنما ستقدم لها ما يكفيها لاستمرار الحرب أطول مدة بهدف استنزاف روسيا مادياً وعسكرياً كي تخسر كل مقومات تطاولِها على الاستراتيجية الأمريكية العالمية. لا يوجد أي مؤشر حتى الآن أن هذه الحرب ستنتهي قريباً. وما هو مؤكد أن العالم بعد هذه الحرب لن يكون نفس العالم الذي كان قبلها. لقد دمرت هذه الحرب الكثير من قيم الحضارة المعاصرة من حيث لا ندري. لم يكن الذين دمروا الحضارات السابقة يقصدون ذلك عن سابق تصميم. بل تفاجؤوا أنّ النتيجة جاءت عكس ما كانوا يتوقعون. ونحن أيضاً لا نستطيع توقّع النتيجة التي ستؤول إليها الحرب الروسية - الأكرانية.

أريد القول في الخاتمة: إنّ ثمّة خلاف جوهري بين الحروب القديمة والحروب التي فجّرها النظام الرأسمالي في تاريخه الحديث. كان الهدف الأساسي للحروب القديمة التوسع والنهب. بينما حدثت الحروب الرأسمالية نتيجة الأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي من الداخل. الجديد في الأمر أن النظام الرأسمالي تطور في عصرنا بحيث تحول إلى شبكة عنكبوتية تمتد جذروها في كلّ أنحاء العالم. فبالرغم من أن دول العالم حصلت على استقلالها السياسي، لكنها من الناحية الاقتصادية غير مستقلة. فهناك نظام رأسمالي واحد في العالم. هذا النظام له مراكز وله أطراف كما يقول الاقتصادي العالمي الدكتور سمير أمين (١٩٣١- ٢٠١٨). كانت الأزمات التي تحدث في الأنظمة الرأسمالية في القرن الماضي تبقى محصورة في بلد المركز ولا تمتد إلى المراكز الأخرى إلّا قليلاً. بل كانت دول أطراف الرأسمالية لا تشم حتى ريحها. غير أنّ حدوث أزمة في أي مركز من مراكز الرأسمالية الراهنة، سواء كانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية، ستمتد إلى المراكز الأخرى وستشمل العالم كله. هذه هي الرأسمالية العنكبوتية في قرننا. صحيح أنّ الأنظمة الرأسمالية في القرن الماضي كانت تخرج من جميع أزماتها وحروبها وهي تجدّد نفسها وتدخل في طور جديد من التطور. لكن الأمر مختلف اليوم.

كان الرأسمال الكبير في أزماته السابقة لا يرحم الرأسمال الصغير، بل يقضي عليه قضاء مبرماً. أما على صعيد الرأسمالية الراهنة فإن رأسمال المركز الأقوى سيسعى لتحطيم الرأسمال الأضعف في العالم. وبما أن هذه المراكز الرأسمالية في شبكتها العنكبوتية كلها تملك الأسلحة النووية، فقد لا يكون خروج الرأسمالية المعاصرة من أزمتها على شاكلة رأسمالية القرن العشرين. وإنما قد تكون على طريقة شمشون الجبار: «عليّ وعلى أعدائي يا رب". وقد لمح بوتين إلى هذا التوجه في تصريحه أن العالم الذي لا تكون فيه روسيا لا قيمة له .

المراجع

تاريخ الأسطورة. كارين آرمسترونغ. ترجمة وجيه قانصو. الدار العربية للعلوم الناشرون. الطبعة الأولى 2008. الصفحة 56.

/https://hiragate.com/12491

الحرب الروسية على أوكرانيا، وتأثيراتها على الشرق الأوسط

شرفان مسلم

مدخل

قبل الغوص في عمق الصراع العصري القائم بين كلّ من روسيا وأوكرانيا، وتشريح أبعاد هذا الصراع والأطراف المشاركة بصورة مباشرة وغير مباشرة وما سينتجه هذا الصراع من قلب الموازين، وكذلك الأضرار التي سيتسبب بها هذه الصراع، لابدّ لنا من معرفة تاريخ الحروب وعلاقتها بالبنية التكوينية للإنسان.

سؤال لطالما راودني وأخذ حيّزاً واسعاً من تفكيري؛ ألا وهو: هل الصراعات والحروب متلازمة مع ظهور البشرية؟ وهل بالفعل الإنسان شرير بطبعه على حد تعبير "كانط" أو أنّ الإنسان يولد وهو صفحة بيضاء كما قال "سيغموند فرويد" تغيره وتؤثر عليه المحيط والبيئة التي يعيش فيها. لابد لنا أن نغوص في عمق التاريخ ونبحث عن التأويلات والاحتمالات المتوقعة لسبل وطريقة عيش الإنسان البدائي، وهل كانت الصراعات والحروب جزءاً من حياته اليومية أو لا؟

بالطبع لا نستطيع أن وصف الحقبة الأولى من الزمن أي مرحلة المجتمع الطبيعي على أنها مرحلة مثالية وخالية بشكل كامل من الصراعات والنزاعات والحروب، لكن نستطيع أن نقول إنّ موضع الشاهد يكمن في أهداف تلك الصراعات التي لم تكن تتجاوز النزاعات بغرض تأمين الكلأ وقوت اليوم، لم تكن الأهداف أيديولوجيّة، أي بغاية فرض أفكار على الآخر، وتطورت هذه النزاعات مع تطور البشرية، وتطور وسائل العيش، خاصة بعد اكتشاف الحديد وصناعة الأسلحة، أما الحدث المهم الذي كان له تأثير كبير على زيادة حدة النزاعات فهو ظهور مفهوم الملكية الخاصة، وفائض الإنتاج، وأتى ذلك بعد الاستقرار وإنشاء أولى القرى بين نهري دجلة والفرات والتي كانت النواة الأولى لتشكيل الحضارة السومرية.

بما أنّ الحروب القائمة حاليّاً تكون على الأغلب لأسباب اقتصادية، وجب علينا التذكير بأنّ النزاعات الأولية أيضاً كانت للأسباب ذاتها، لكنّ الظروف والوسائل هي التي اختلفت، منذ ظهور أول حضارة قبل ٥٠٠٠ عام، وتشكيل النظام الطبقي، واحتكار قوت الشعب والسيطرة عليها، وحتى يومنا الحالي ما تزال الحروب والصراعات مستمرة لأهداف إمّا أيديولوجيّة أو اقتصادية.

والحرب الروسية الأوكرانية القائمة حاليّاً جزءٌ لا يتجزّأ من الصراعات والحروب القديمة، لكن كما ذكرنا سابقاً الشروط والظروف تختلف، إضافة الى ذلك الوسائل أيضاً تختلف نظراً لتطور التكنولوجيا وآلات الحرب، فبعد الحرب العالميتين غيّرت أغلب الدول العظمى من وسائلها، وأصبحت تعتمد مفهوم الحرب عن طريق العملاء أو الحرب بالوكالة، وباتت تحقق مصالحها عن طريق دعم الحلفاء أو التنظيمات غير الشرعية، لكنّ مسألة روسيا وأوكرانيا تجاوزت هذا المنحى، وأصبحتا تتصارعان بشكل مباشر وبطريقة مباشرة.

هنا لابد لنا من شرح جذور هذا الصراع وأسبابه التاريخية، كما أنّه يتوجب علينا وإن بشكل مبسّط التعرف على تاريخ كلّ من روسيا وأوكرانيا، والمراحل التي مرّتا بها، إذ أننا سنكتشف أنّ معظم أسباب هذا الصراع له جذور تاريخية.

هذا الصراع سيكون له تأثير بصورة مباشرة على الشرق الأوسط، وبالأخص على سوريا، ذلك لكوننا على أعتاب تطبيق مخطط الشرق الأوسط الجديد الذي لطالما كان ساحة لتصفية الحسابات وساحة للحروب والصراعات، في أي بقعة من هذه الأرض تحدث مشكلة تكون لها نتائج سلبية على الشرق الأوسط، وذلك لكثرة الأيادي المتداخلة في هذه المنطقة وعدم قدرة حكامها على رسم مستقبل مشرق لها، إضافة الى الفقر العلمي وعدم مواكبة التطور لأسباب لسنا بصدد ذكرها الآن.

نبذة عن تاريخ روسيا

طبعاً من الصعب جدّاً حصراً أو تلخيص تاريخ دولة بدأت منذ آلاف السنين ببضع كلمات، لكن وجب علينا ذكر بعض المحطات الرئيسية التي مرت بها هذه الدولة، فتاريخ روسيا بدأ من سلاف الشرقيين، أول دولة شرق سلافية، كييف روسيا، أنشئت دولة الروس في الشمال عام ٨٦٢ م، وحكمها Varangians، وتبنّت الدولة المسيحية من الإمبراطورية البيزنطية والسلافية التي حدّدت الثقافة الروسية للألفية القادمة.

في القرن الثالث عشر أصبحت موسكو مركزاً

سياسيّاً وثقافيّاً، كما أنّها أصبحت مركزاً لتوحيد الأراضي الروسية، بحلول نهاية القرن الخامس عشر وحّدت موسكو الإمارة الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من روسيا.

وفي عام ١٤٨٠ أطاحت أخيراً بالنير المغولي، وأصبحت أراضي موسكو الكبرى قيصرية لروسيا في عام ١٥٤٧، وفي عام ١٧٢١ أعاد القيصر بطرس الأكبر تسمية دولته باسم الإمبراطورية الروسية.

وأصبحت روسيا قوة عظمى، وسيطرت على أوروبا بعد الانتصار على نابليون، وألغى الإمبراطور ألكسندر الثاني القنانة الروسية في عام ١٨٦١.

وقّعت روسيا السوفيتية إلى جانب أوكرانيا السوفيتية وبيلاروسيا السوفيتية والاتحاد السوفييتي عبر القوقاز معاهدة إنشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، التي دمجت رسميا جميع الجمهوريات الأربع لتشكيل الاتحاد السوفييتي كدولة بين عامي ١٩٢٢ و١٩٩١، وأصبح تاريخ روسيا أساس تاريخ الاتحاد السوفييتي، وهو فعليّاً دولة قائمة على أساس أيديولوجي، ومتوافقة تقريباً مع الإمبراطوريّة الروسية.

استندت الحكومة في الاتحاد السوفييتي إلى حكم الحزب الواحد للشيوعيين، وكان الاتحاد السوفييتي أحد المنتصرين في الحرب العالمية الثانية بعد أن تعافى من غزو مفاجئ في عام ١٩٤١ من قبل شريكته المتعاونة في السابق ألمانيا النازية، وأصبحت دولة عظمى تنافس الولايات المتحدة، والدول الغربية الأخرى في الحرب الباردة.

نبذة عن تاريخ أوكرانيا

كانت أوكرانيا جزءاً من منطقة سيكثيا في العصور القديمة، والتي استوطنها الغيثيون، وكانت منطقة للتوسع السلافي المبكر خلال موسم الهجرة، ودخلت التاريخ بشكل لائق بعد

"بما أنّ الحروب القائمة حاليا تكون على الأغلب لأسباب اقتصادية، وجب علينا التذكير بأن النزاعات الأولية أيضا كانت للأسباب ذاتها، لكن الظروف والوسائل هي التي اختلفت، منذ ظهور أول حضارة قبل ٥٠٠٠ عام، وتشكيل النظام الطبقي، واحتكار قوت الشعب والسيطرة عليها، وحتى يومنا الحالي ما تزال الحروب والصراعات مستمرة لأهداف إما أيديولوجية أو اقتصادية."

تأسيس دولة روس الكيفية والتي برزت كدولة قوية في العصور الوسطى، إلّا أنها تفككت في القرن الثاني عشر.

بعد منتصف القرن الرابع عشر سيطرت ثلاث قوى رئيسية على حكم المناطق الأوكرانية:

1- القبيلة الذهبية.

2- دوقية ليتوانيا الكبرى، ومملكة بولندا.

3- خانية القرم.

وبعد تقسيم بولندا عام ١٧٧٢-١٧٩٥ وغزو روسيا لخانية القرم، سيطرت كل من الإمبراطورية الروسية والامبراطورية النمساوية على كل الأراضي التي تشكل أوكرانيا الحالية واستمرت هذه السيطرة لمدة مئة عام.

اندلعت مجموعة من الحروب الفوضوية في الفترة التي تلت الثورات الروسية في عام ١٩١٧، انبثقت جمهورية أوكرانيا الشعبية بعد حرب

الاستقلال الأوكرانية التي استمرت لمدة ما بين ١٩١٧ و١٩٢١، تلا ذلك اندلاع الحرب الأوكرانية السوفييتية والتي فرض فيها الجيش الأحمر البلشفي سيطرته المطلقة في نهايات عام ١٩١٩، فأسس الأوكرانيون البلشفيون أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية.

توسّعت الأراضي المسيطر عليها من قبل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفييتية نحو الغرب، وذلك بعد احتلال الجيش النازي الألماني.

أصبحت أوكرانيا مستقلّة مرة أخرى بعد انحلال الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١، دفع هذا التغيير بداية مرحلة من التحول نحو الاقتصاد الحر، والذي عانت خلاله أوكرانيا من ثماني سنوات من الركود الاقتصادي، لكن في النتيجة شهد الاقتصاد زيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

بدأت الأزمة الأوكرانية المطولة في ٢١ نوفمبر من عام ٢٠١٣ عندما ألغى الرئيس فيكتور يانوكوفيتش تحضيرات تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، تسبب هذا القرار من احتجاجات واسعة من قبل أشخاص مواليين للاتحاد الأوروبي.

أسباب الصراع الروسي الأوكراني

دائماً كانت للحروب التي تقام عبر التاريخ أسباب قريبة أو مباشرة، والمقصود منها الأحداث التي تتسبب أو تتّخذ ذريعة للقيام بالحروب، وأسباب بعيدة أو أسباب غير مباشرة وتعني مجموعة من الأحداث التاريخية المتراكمة التي تنتظر الفرصة المناسبة أو الحجة الشرعية كي تقام هذه الحروب، والحرب الروسية الأوكرانية أيضا لديها أسباب مباشرة وغير مباشرة وتلعب الكثير من الدول الإقليمية دوراً بارزاً في تأجيج هذا الصراع وزيادة حدّته، فالسبب المباشر هو مخاوف الدولة الروسية من استخدام الغرب لأوكرانيا ودعمها ضد روسيا، أما الأسباب غير المباشرة فتكمن في عدم اعتبار روسيا لأوكرانيا على أنها دولة مجاورة لها، بل تعتبرها جزءاً لا يتجزّأ من تاريخ روسيا وثقافتها، وتعطي أهمية لصلات الدم بين الروس والأوكرانيين قبل أن تتأسس جمهورية أوكرانيا على يد البلاشفة.

إضافة الى ذلك تعتبر محاولة أوكرانيا الانضمام الى حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومحاولتها الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، وإعلان أوكرانيا نيّتها امتلاك سلاح نووي، وهناك وضع إقليم الدونباس وإعلان جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك استقلالهما، واستعادة روسيا شبه جزيرة القرم من أسباب هذا الصراع، وهناك أسباب دينية تتعلق بانفصال الكنيسة الأرثوذوكسية الأوكرانية عن مرجعيتها الروسية.

تأثير الصراع الروسي الأوكراني على الشرق الأوسط

جميع دول الشرق الأوسط دون استثناء تتأثر، وستتأثر بهذه الحرب القائمة بين كل من روسيا وأوكرانيا، ربما يختلف شكل وآلية هذا التأثير من دولة إلى أخرى وعلى درجات محددة؛ ولكنه موجود، وما لاحظناه في الآونة الأخيرة من ارتفاع أسعار معظم المواد الغذائية، وكذلك النقص الكبير الذي شهدته الأسواق بالنسبة لمادة القمح إلا دليل على ذلك.

فمصر مثلاً التي تعدّ كبرى دول الشرق الأوسط، وتمتلك كثافة سكانية كبيرة، وهي أكبر مشتري للقمح في العالم، وبحسب الإحصائيات فهي تعتمد ٨٠٪ من وارداتها على روسيا وأوكرانيا، والجدير بالذكر أنّ أسعار الخبز ارتفعت منذ بداية الأزمة، وحتى الآن نسبة ٥٠٪ علاوة على ذلك ضرر السياحة؛ فالروسيون والأوكرانيون كانوا يشكلون ثلث السواح الذين يزورون مصر سنويّاً، على الرغم من محاولة كل من السعودية وقطر والإمارات بطرق مختلفة الاستثمار في مصر إلا أنّ الوضع ما يزال متأزّماً، وسيتعقّد أكثر مع استمرار الحرب، أما على الصعيد الساسي فقد بقيت مصر في موقف محايد، إلّا أنّها ونتيجة للضغط الأمريكي أدانت الهجوم الروسي،

وبعدها اتفق كلّ من السيسي وبوتين على استمرار العلاقات فيما بينهما.

أما بالنسبة لإيران فقد شكل هذا الصراع منعطفاً غير متوقع في المفاوضات التي كانت تهدف الى إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني للعالم الذي قام عام ٢٠١٥. وذلك باعتبار أنّ موسكو كانت وسيطاً أساسيّاً بين واشنطن وطهران خلال العام المنصرم. ونتيجة للضغوطات العالمية الشديدة على موسكو فقد هدّدت الأخيرة بضرب الاتفاق النووي الإيراني. وذلك تحقيقاً لمصالحها. بالرغم من بعض الخلافات التاريخية بين روسيا وإيران. وفقدان الثقة وخاصة بعد سيطرة روسيا على مساحات شاسعة كانت تابعة لإيران. إلّا أنّ مصالحهم حاليا تضعهم في خانة تحالف واحد. ويستبعد أن يؤثر هذا الصراع على علاقة روسيا وإيران الاستراتيجية.

أمّا بالنسبة لإسرائيل فقد لوحظ ميولها نحو روسيا. حيث امتنعت عن تقديم الأسلحة لأوكرانيا. كما أنّها رفضت التصويت لقرار مجلس الأمن الدولي بإدانة الغزو الروسي. كما أنها لم تدلِ بأيّة تصريحات علانية منددة بروسيا. لكن لا نتوقع أن يستمر هذا الموقف المحايد. إذْ ستضطر إسرائيل إلى اتّخاذ قرارات جديدة نزولاً عند رغبة الولايات المتحدة الأمريكية. خاصة إذا تحوّل الصراع في أوكرانيا إلى صراع بين روسيا وحلف الناتو بشكل مباشر.

هذا صراع سيكون له تأثير على فلسطين أيضاً. إذ أنها اقتربت من الموضوع بشكل عاطفي وتضامنت مع الأوكرانيين. ويتفاءل الشعب الفلسطيني بميول المجتمع الدولي إلى قضيتهم الشرعية أسوة بدعم مقاومة الشعب الأوكراني التي يرونها مقاومة شرعية. كما أنّ ضعف روسيا في وجهة نظرهم يعني ضعف موقف إسرائيل أيضاً.

وستضع السعودية في موقف محرج: فهل ستميل إلى صديقتها روسيا؟ أو إلى أصدقائها في واشنطن؟ وخاصة بعد نية السعودية في توسيع علاقاتها الدولية. وخاصة بعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق. فالمملكة العربية السعودية لديها مصالح متقاطعة مع موسكو. ومواقف متقاطعة. ومن أهمّ هذه المصالح اتفاق "اوبل بلس" الذي تقوده الحكومتان فهو يعزز أولا التعافي من التداعيات الاقتصادية لوباء كوفيد-٩. ويشكل ثانيّاً الورقة الأبرز في يده السعودية في علاقاتها غير المريحة مع بايدن.

وفقاً لمنظوري الشخصي أعتقد أنّ المملكة العربية السعودية ستعمل على خلق توازن في علاقاتها. حتى تتبيّن معها نتائج هذا الصراع. وإلى أيّ طرف سيميل المجتمع الدولي بشكل عام؟ وخاصة نظراً لمصالحها المتقاطعة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الظل الأوكراني في صراعها الحالي.

أمّا سوريا التي تحوّلت إلى ساحة للصراعات الدولية. وتصفية الحسابات. فتشاهد الكثير من التغييرات بعد الصراع الروسي الأوكراني على كافة الأصعدة. فمن الناحية الاقتصادية شهدت ضرراً كبيراً لفقدان المواد الغذائية. وتوافق هذا الصراع مع قانون قيصر. أمّا الولايات المتحدة الأمريكية. أو التحالف الدولي. وتشكّل شرق الفرات بالرغم من الانسحاب من بعض منها وتركها لصالح روسيا. مناطق تابعة للنفوذ الروسي. ولا ننسى أنّ لإيران أيضاً دوراً بارزاً في سوريا. فمصالح روسيا وتركيا وإيران تتفق في سوريا إلى حد ما. الأمر الذي يغضب التحالف وإسرائيل. لكن بعد الصراع الروسي الأوكراني وعدم قدرة تركيا على الحفاظ على التوازن مع روسيا وأمريكا ستنقلب الأوراق. ومن المحتمل أن يحدث صراع بين روسيا وتركيا. كما أنّ السيناريو المتوقع أيضاً هو انسحاب روسيا في بعض المناطق التي تسيطر عليها في سوريا. لكن ليس لمصلحة تركيا كما حدث في عفرين. بل لمصلحة إيران التي يشكل وجودها تهديداً لإسرائيل وأمريكا.

ففي شمال وشرق سوريا تتزايد التهديدات والأطماع التركية يوماً بعد يوم. ولا يخفى على

أحد فوبيا الإدارة الذاتية لدى تركيا. لكنّ المعطيات الجيوسياسية لا توحي بمنح الضوء الأخضر لتركيا من أي طرف دولي لاحتلال مساحات أخرى من الأراضي السوريّة. بل على العكس. فمن المحتمل أن تعاد المناطق التي تدار الآن من قبل المرتزقة التابعة لها الى أصحابها الأصليين.

أما تونس فقد أثرت عليها الحرب الروسية في أوكرانيا على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي. فتونس وبحسب الإحصائيات تعتمد على أوكرانيا في تأمين احتياجاتها من القمح بنسبة ٨٠٪. كما أنّها اضطرت إلى رفع المحروقات بعد أن ارتفع برميل النفط من ٧٥ دولار الى ١٠٠ دولار ممّا شكّل ارتفاعاً حادّاً لكافة المواد. ولقت احتياجاً شعبيّاً واسعاً. وتونس أيضاً من الناحية الدبلوماسية امتنعت عن إدانة الغزو الروسي بشكل شديد ممّا أثارت سخط وغضب الغرب. إضافة الى ذلك وبعد تأييدها قرار الجمعية العامة للأمم المتّحدة بإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا في ٢ آذار شدّد وزير الخارجية التونسي "عثمان الجرندي" على أهمية العلاقات الثنائية بين روسيا وتونس.

إذا استمر الصراع أكثر ستتضرّر المنطقة برمّتها. ومنها تونس أكثر فأكثر.

بالنسبة لتركيا؛ بات واضحا للعيان أنّ استراتيجية موسكو في ظل غزوها أوكرانيا هو السيطرة على الخطّ الساحلي للبحر الأسود. وبذلك ستلعب روسيا دوراً عسكريّاً قويّاً. وخاصة في البحر الأسود. على تركيا اتّخاذ موقف صريح وواضح في ظل هذه الأزمة الاقتصادية. وانهيار الليرة التركية. فهل ستقف إلى جانب روسيا التي يشهد التاريخ على المواجهات العسكرية فيما بينهما في ظل الإمبراطورية العثمانية؟ أو أنّها ستميل الى أوكرانيا إرضاء لأمريكا. وحلف الناتو. وتركيا تشكل بذاتها الركيزة الأساسية بداخلها؟

تعتبر التداخلات التركيّة في الدول المجاورة بدعم روسي رهينة الآن ببيان تركيا لموقفها. فهي الآن بين خيارَين؛ أحلاهما مرّ. ففي الحالتين ستخسر الكثير. ناهيك عن الظروف الاقتصادية السيئة التي ستشهد في الفترة المقبلة إذا استمر الغزو الروسي الأوكراني.

وبالنسبة للدول المتبقية التي لم نستطع ذكرها أيضاً. فلكل منها نصيب من هذا الصراع. وبالأخص من الناحية الاقتصادية. فمعظم الدول العربية أدانت الغزو الروسي لأوكرانيا. لكنّهم يتساءلون أيضاً: - لماذا لم ينتفض المجتمع الدولي أثناء دخول أمريكيا إلى العراق؟ وكذلك التوغّل الإسرائيلي في فلسطين.

إنّ للغزو الروسي على أوكرانيا أبعاداً أخلاقية أيضاً. فبعد أن توجه الأوكرانيون نحو أوروبا أصبحت المعاملة مع لاجئ الشرق الأوسط مغايراً. وأصبح هناك تمييز واضح وصريح. وتحوّل اللاجئ القادم من الشرق الأوسط إلى درجات متدنيّة جدّاً. والأولوية هي للشعب الأوكراني.

وفي النهاية أضحى العالم بأكمله ومن ضمنه دول الشرق الأوسط شاهداً تغييرات كثيرة. ومن كافة الأصعدة. وسيتحول هذا الصراع إلى مرحلة مفصلية. حيث سينقسم التاريخ إلى مرحلة ما قبل الصراع الروسي الأوكراني. وبعد الصراع الروسي الأوكراني. باعتبار أنّ التحالفات الموجودة والاتفاقيات الموجودة جميعها ستتغير. ناهيك عن تأزم الوضع الاقتصادي ووصول الكثير من الدول إلى حد المجاعة. باعتبار أنّ الصراع يهدّد الأمن الغذائي العالمي بأكمله.

المصادر والمراجع:

-1الجنرال كارل فون كلاوفيتز، الوجيز في الحرب، ط510، ط21988م.

-2محمد صبيح، روسيا، دار الثقافة العامة، 2018.

-3د.أمل عبدالله الهدابي.النزاع الروسي-الأوكراني.. ودروس التاريخ

-4أسباب الصراع الروسي الأوكراني، الأزمة بدأت بسد مائي، .https://www.almasryalyoum.com/news/details/2533555 ، 28/5/2022

-5الصراع الروسي الأوكراني تأثير كبير على الشرق الأوسط، تغيير كبير في التحالفات،

الأزمة الروسية الاوكرانية والأمن الغذائي ودور المنظمات في تأمين الغذاء

اسماعيل خالد محمد

مخطط البحث

مقدمة

اولاً :مفهوم الأمن الغذائي

الأمن الغذائي

التنمية والقضايا الرئيسية في قطاع الزراعة

ثانياً: دور الحكومات والمنظمات في تحقيق الأمن الغذائي

كيانات التسويق

ملكيات الأراضي الزراعية

الاستثمار في إنتاج السلع الغذائية الأساسية ،

ثالثاً: الغزو الروسي لاوكرانيا ومضاعفة الأزمة

ارتفاع أسعار السلع الغذائية الحبوب والزيوت

الخطوات البديلة الغذاء المحلي والزراعة المحلية

الخاتمة

المراجع المستخدمة في البحث

مقدمة

منذ الحرب الروسية الأوكرانية في بدايات مارس ٢٠٢٢ ظهرت عدة ظواهر أثّرت وبشكل كبير ومباشر على العالم والشرق الأوسط بشكل خاص، وارتبطت هذه الظواهر ارتباطاً مباشراً ووثيقاً فيما بينها، واعتبرت جزءاً من اقتصاد سياسي جديد للأمن الغذائي العالمي وهذه الظواهر تجسدت فيما يلي:

تنامي أزمة تأمين الغذاء

ظهور أزمة الطاقة والوقود

ظهور أزمات مالية حيث تضاعفت الأسعار أضعافا خاصة فيما يتعلق بموضوع بحثنا وهو الغذاء والسلع الأساسية كالحبوب والزيوت حيث سجلت مؤشرات أسعار الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو ارتفاعاً بلغ مستويات قياسية .

وساهمت هذه الحرب في عوامل الطلب على الغذاء والتغيير في النظام الغذائى في بلدان مثل الصين والهند والبرازيل وبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبات القلق واضحاً بسبب الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية كما في مصر وتركيا وإيران ودول الخليج العربي .

وأدت أزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية إلى تحول جذري في وجهات النظر بشأن أسعار الغذاء والسياسات الزراعية في البلدان المنتجة و المصدرة لها.

اولاً- مفهوم الأمن الغذائي

١- الأمن الغذائي

إنّ الحق في الغذاء منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ وكذلك في الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٦٦ م وقد حاز التعريف الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما عام ١٩٩٧ م قبول المنظمات الدولية وهي :

«يتحقق الأمن الغذائي عندما يمتلك جميع الناس في كل الأوقات إمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى الغذاء الكافي والأمن والصحي والذي يعمل على تلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة مفعمة بالنشاط و الصحة".

إنّ الأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، أمّا الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليّاً أو جزئيّا.

يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي: مطلق ونسبي.

فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي، ومن الواضح أنّ مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي، توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنّه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصّص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.

أمّا الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليّاً أو جزئيّاً، ويعرّف أيضا بأنه قدرة قطر ما أو مجموعة أقطار على توفير احتياجات مجتمعهم أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وبناء على هذا التعريف السابق فإن مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية, بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي ينبغي أن يؤسس على ثلاثة مرتكزات:

- وفرة السلع الغذائية.
- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم.

- أن تكون أسعار السلع في متناول الجميع

٢. القضايا الرئيسية في قطاع الزراعة

إن ارتفاع فواتير استيراد المواد الغذائية وتقلب الأسواق يؤدي حكماً إلى تأجيج الاهتمام بزيادة إنتاج الحبوب الغذائية في المنطقة. حيث تسعى العديد من بلدان المنطقة حالياً إلى التوسع في إنتاجها من الحبوب الغذائية باعتبار ذلك وسيلة لتقليل تعرضها لمخاطر أسواق المواد الغذائية الدولية. وبينما تبدو هذه الاستراتيجية مبرراً منطقياً. وتبدو زيادة الإنتاجية أمراً ممكناً. فإن ذلك يقتضي التغلب على قيود شديدة فيما يتعلق بتوافر الأراضي الزراعية والموارد المائية. وقد تكون تكلفة اعتماد هذه الاستراتيجية باهظة. ولعل هناك استراتيجيات أفضل تستند إلى السوق لتأمين الإمدادات الغذائية والحد من التعرض لمخاطر تقلب الأسعار السائدة في الأسواق الدولية للمواد الغذائية.

الإنفاق الحكومي على الدعم الشامل بدلاً من الاستثمار الموجه: تقدم أغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كالعراق والمغرب وتونس ومصر وسوريا. لمزارعيها أسعاراً مضمونة للمحاصيل الأساسية والصناعية. فضلاً عن مجموعة كاملة من الدعم للمستلزمات الزراعية. ويتمثل الهدف السياسي من ذلك في تدعيم أساليب الزراعة التقليدية. واسترضاء طبقة ملاك الأراضي. والحد من الاعتماد على الإمدادات الخارجية. كما أن دعم السماد والمبيدات والوقود (لأغراض المضخات) والري من الأمور الشائعة أيضا في المنطقة. غير أن هذا الدعم غير الموجه لا يركز على الفقراء. ويمثل عبئا على المالية العامة. ويكافئ زراعة المحاصيل المنخفضة القيمة. ويشجع الإفراط في استهلاك المياه.

و ينصب تركيز الحكومات على بناء السدود بدلاً من مساعدة المزارعين على استخدام المياه بكفاءة. ويشجع المستوى الحالي لرسوم استهلاك المياه والدعم المقدم لإنتاج الحبوب والوقود والمستلزمات. الذي أصبح باهظ التكلفة في ظل أزمة الطاقة. على استخدام المياه في أنشطة منخفضة القيمة. غير أن بعض البلدان

"يعني الأمن الغذائي المطلق إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة، بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضاً بالأمن الغذائي الذاتي، وتوجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية."

تقوم حالياً بتجربة بعض النهج الهادفة لإدارة المياه (سياسة الرسوم. ودعم معدات توفير المياه. والتخطيط المتكامل للموارد المائية).

ثانياً: دور الحكومات والمنظمات في تحقيق الأمن الغذائي

كيانات التسويق

أفرزت الحرب الروسية الأوكرانية عدة أزمات دولية لعل من أبرزها حدوث أزمة غذاء عالمية بسبب توقف عمليات تصدير الحبوب ومنها القمح والزيوت وغيرها مما أدى إلى حدوث زيادات كبيرة في تضخم أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية وبدوها تضررت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد أثارت هذه الأزمة شواغل تتعلق بالرغبة في تحسين الأمن الغذائي. بل وفي قيام بعض بلدان المنطقة باستطلاع إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق تأمين الحصول على مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة في بلدان لا تتبع المنطقة. مثل السودان لأغراض الإنتاج الزراعي.

وتشكل كيفية معالجة الأمن الغذائي وضمان الحصول على إمدادات غذائية بصورة متّسقة ويمكن التعويل عليها في قضايا بالغة الأهمية بالنسبة للحكومات في بلدان هذه المنطقة. فواردات المنطقة من الأغذية المستهلكة تشكل أكثر من خمسين في المئة، مما يضعها على قمة البلدان المستوردة للأغذية في العالم. وتشير معدلات النمو السكاني المرتفعة في المنطقة، مقترنة بالقيود البالغة المتعلقة بنقص الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية، إلى أن اعتماد المنطقة على الواردات الغذائية مرشح للزيادة أو أنه سيظل عند مستوياته الحالية في المستقبل المنظور. الجدير بالذكر أن أسواق الحبوب الغذائية في العالم تُعتبر محدودة التعامل، إذ أن صادرات القمح لا تمثل، على سبيل المثال، سوى ١٨ ٪ من الإنتاج العالمي للقمح، فضلاً عن سيطرة ستة بلدان على جانب العرض في الأسواق العالمية تشكل معاً ٧٥ ٪ من صادرات القمح في العالم. وقد تمثل أسعار المواد الغذائية المرتفعة فرصة أمام المنتجين الصافين للأغذية في المناطق الريفية في بلدان هذه المنطقة، حيث يعيش ثلاثة وأربعون ٪ من سكان المنطقة في المناطق الريفية، إلا أن معدلات الفقر تزداد بشكل عام في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، فضلاً عن تخلف المناطق الريفية من حيث التنمية والخدمات. ويعد القطاع الريفي بمثابة مستودع للعمالة، إلى جانب كونه منتجاً للمواد الغذائية التي يحتاجها القطاع الحضري. وتعتبر صور التباين بين الريف والحضر أحد الأسباب الهامة وراء الهجرة إلى المناطق الحضرية والبلدان الأخرى. ويقي نظام معقد للدعم وحماية التجارة المزارعين، في أحوال كثيرة، من ارتفاع أسعار تسليم المزرعة، ويساعد على تعزيز الوضع الراهن.يتمثل أحد الأركان الأساسية لاستراتيجية قطاع الزراعة والتنمية الريفية في البنك الدولي الخاصة بالمنطقة في مساعدة البلدان على تحسين الأمن الغذائي وإدارة تعرّض الأسواق للتقلب. ومن الضروري العمل على تحسين مستوى كفاءة الأساليب الزراعية بشكل أساسي، وعلى سكان المناطق الريفية الانتقال نحو زيادة الإنتاجية، ورفع معدلات الدخل، والقيام بالأنشطة ذات الأجور الأعلى. كما تهدف هذه الإستراتيجية إلى مساندة سكان الريف ممن يقررون الهجرة، وذلك لاستغلال الفرص الجديدة المتاحة لهم أفضل استغلال. ويمكن أن يتحقق هذان الهدفان عن طريق تهيئة الظروف اللازمة للزراعة ذات القدرات التنافسية، وظهور أنشطة غير زراعية تدر دخلاً وذلك بهدف تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية، وكذلك تسليح سكان الريف بمقوّمات الأصول البشرية الحاسمة الأهمية كالتعليم والصحة والمعلومات، وهو ما من شأنه أن يزيد الفرص الاقتصادية المتاحة لهم إلى الحد الأقصى، سواء في موطنهم أو في أماكن أخرى.**الأهمية الإستراتيجية للقطاع الريفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لها جوانب أربعة:**

الأمن الغذائي: تشكل واردات المنطقة من المواد الغذائية ما نسبته خمسين ٪ من استهلاكها، ويعني ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتقلب الأسواق الدولية أن الزراعة المحلية قد اكتست أهمية استراتيجية في جميع البلدان المنتجة للأغذية في المنطقة، وتنظر حالياً البلدان غير المنتجة للغذاء، مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي، في سبل لتأمين أراضي زراعية في بلدان أخرى بغرض إنتاج جزء من احتياجاتها الغذائية.

الفقر:

يعيش ٧٠٪ من الفقراء في هذه المنطقة في مناطق ريفية، ولا يعتبر الفقر المزمن في الريف سمة عامة في هذه المنطقة (باستثناء اليمن)، ويتركز الفقر في فئات اجتماعية بعينها، كالأسر المعيشية التي تعيلها المرأة والمعدمين والعمال الزراعيين، وفي مناطق بعينها مثل محافظات الوجه القبلي في مصر أو منطقتين محددتين في العراق أو منطقة الجبال وسهول الإستبس في المغرب أو شمال غرب تونس، ومن ثم، فإن ذلك يتيح الفرصة لحكومات بلدان المنطقة لاتباع برامج للتنمية الاجتماعية والريفية واضحة الهدف بوصفها

أدوات للقضاء على الفقر.

البطالة

يرى زعماء بلدان المنطقة أن البطالة بين شباب الحضر تمثل تحدياً سياسياً ذا أولوية: إذ بلغ معدل البطالة في المنطقة ١٣ ٪ مقابل ٦ ٪ في جميع البلدان المتوسطة الدخل. وفي حين يمثل ضعف التنمية في الريف دافعا قويا للهجرة إلى المدن، لا يستطيع القطاع الحضري تهيئة ما يكفي من الوظائف لاستيعاب قوة العمل المتنامية.

النمو والتحرّر من اللوائح. تتمتع الزراعة في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإمكانيات التي تؤهلها كي تصبح ذات قدرات تنافسية كبيرة في كل من سوق الصادرات والأسواق المحلية، مما يساعد على تنويع مصادر التشغيل. كما تتمتع بلدان المنطقة بميزة نسبية في إنتاج الفاكهة والخضراوات – شريطة أن تتيح المؤسسات واللوائح المحلية إمكانية تحقيق الكفاءة في سلاسل التسويق. وفي شتى أنحاء المنطقة، أضحى قطاع البستنة الحديث قوة رئيسية في إصلاحات تركز على اعتبارات السوق. ففي منطقة غرب الدلتا في مصر، على سبيل المثال، يطبق المزارعون الذين يزرعون محاصيل تصديرية نظاماً للري يقوم على استرداد الكلفة الكاملة.

المياه

يعتمد حسن إدارة الموارد المائية على سياسات الري الجيدة، وتمثل المياه المستهلكة في بلدان المنطقة ما نسبته ٦٧ ٪ من الموارد المائية المتجددة، مقارنةً بحوالي ٨ ٪ فقط في البلدان المتقدمة بشكل عام، وتوجه ٨٥ ٪ من استخدامات المياه في المنطقة لأغراض الري، لذا فإن أمن المياه يعتمد على كيفية استهلاك الزراعة للمياه. فاستخدام المياه بمزيد من الكفاءة في الممارسات الزراعية سيعمل على توفير المياه بحيث يمكن استخدامها في أماكن أخرى. كما أن تغير المناخ الذي أدى إلى انخفاض معدل هطول الأمطار بنسبة ٢٠ ٪ يزيد من أهمية كفاءة استخدام المياه لأغراض الزراعة.

”تقدم أغلب بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كالعراق والمغرب وتونس ومصر وسوريا، لمزارعيها أسعاراً مضمونة للمحاصيل الأساسية والصناعية، فضلاً عن مجموعة كاملة من الدعم للمستلزمات الزراعية. ويتمثل الهدف السياسي من ذلك في تدعيم أساليب الزراعة التقليدية، واسترضاء طبقة ملاك الأراضي، والحدِ من الاعتماد على الإمدادات الخارجية. كما أن دعم السماد والمبيدات والوقودّ (لأغراض المضخات) والري من الأمور الشائعة أيضا في المنطقة.“

ضعف كيانات التسويق

تقتصر عملية التسويق إلى حدٍ كبير على مجرد توصيل السلع الأولية الأساسية إلى الهيئات الحكومية، غير أن تسويق منتجات الألبان والفاكهة والخضر، وخاصة في الخارج في حالة الخضروات، يستلزم تجميع جهود المزارعين وجمعياتهم وشركات تجهيز المنتجات الزراعية وتجّار الجملة وشركات النقل والحكومة، وذلك بغرض ضمان الجودة والقدرة على التنبؤ وسرعة الإمداد.

حيازة الأراضي

يتسبب النمو السكاني وقوانين الميراث في تفتيت ملكية الأراضي والترتيبات غير الرسمية لحيازتها. علاوة على ذلك، فإن التقاليد المتوارثة في كثير من بلدان المنطقة تعارض تقسيم الأرض الموروثة، مما يؤدي إلى قيام المزارعين بالعمل في إطار ما يعرف باسم «الملكية المشتركة» مع الورثة الآخرين، مما يمثل عائقاً هائلاً يعترض سبيل الاستثمار الزراعي. فهذا الوضع يتسبب

في استبعاد الميكنة وفرص حصول العديد من المزارعين على الائتمان الرسمي، فضلاً عن الاستثمار في المستلزمات.

القدرة على الحصول على الائتمان

إن المخاطر التي تنطوي عليها أنظمة الزراعة المعتمدة على الحيازات الصغيرة، والقروض المعدومة، وعدم كفاءة القطاع المصرفي، وانعدام الأمن كلها عوامل تحرم عددا كبيرا من المزارعين من الائتمان الرسمي، ولا تنظر الحكومة في العادة إلى سياسة الائتمان إلا من حيث تحديد سقف لسعر الفائدة، مما يفيد المزارعين الذين يستطيعون بالفعل الحصول على الائتمان ولكنها تثبط البنوك عن إقراض العملاء الأكثر فقراً.

زيادة مستوى الوعي لدى المزارعين

غالباً ينتمي المزارعون «التقليديون» إلى شرائح المجتمع الأقل تعليماً والأكبر سناً، لذا يتعين على الحكومات في بلدان المنطقة أن تستثمر في التعليم والتدريب المهني في المناطق الريفية، سواء الرسمي أو غير الرسمي، لمساعدتهم على التكيف مع جوانب التعقيد الإداري والفني لعملية الإنتاج من أجل الأسواق الحضرية الحديثة، وأيضاً لمساعدة أفراد الأسرة الآخرين على تحقيق دخل من أعمال غير زراعية، أو ليصبحوا أفضل تأهيلا للهجرة إلى المدن.

توريد الحبوب الغذائية من الأسواق الدولية: تعاني الكثير من الحكومات في المنطقة من وجود أنظمة بدائية للغاية لتوريد الحبوب الغذائية في أسواق دولية محدودة التعامل، وينبغي على حكومات بلدان المنطقة تحديث الأساليب المستخدمة في عملية التوريد بغرض الحد من التعرض لمخاطر تقلب الأسعار السائدة في الأسواق الدولية، وتعزيز إمكانية الاعتماد على الإمدادات.

ضعف الكيانات المؤسسية والمنظمات في المناطق الريفية

يحتاج المزارعون إلى أبحاث وخدمات إرشاد تتسم بسرعة الاستجابة، وغالبا ما تكون جمعيات المزارعين والتعاونيات بمثابة ذراع الحكومة وليست قناة حيوية ذات اتجاهين تربط بين المزارعين والقطاع الخاص أو الحكومة، ولكن كي يتمكن أصحاب الحيازات الصغيرة من التنافس والاستفادة من الأسواق المزدهرة، فهم بحاجة إلى مؤسسات خاصة بهم تتسم بالكفاءة.

تناقض الأهداف

عادةً ما تُكلف وزارة الزراعة بتحديث القطاع من ناحية، وبالحفاظ على المجتمعات المحلية الزراعية التقليدية من ناحية أخرى، وفي أغلب الأحوال تؤدي السياسات الرامية إلى حماية سبل كسب الرزق (حماية التجارة، واللوائح التنظيمية للأسواق، ودعم المستلزمات والمياه والحبوب الغذائية) إلى تثبيط جهود التحديث.

ويتيح فصل مساندة الزراعة عن الإنتاج، كما هو الحال في تركيا والمكسيك والاتحاد الأوروبي، لأدوات السياسة الزراعية التركيز على أهداف تحديث القطاع.

انعدام الموطن المؤسسي للتنمية الاقتصادية الريفية

تُعدّ سبل كسب العيش في المناطق الريفية الشغل الشاغل لوزارات الزراعة، إلّا أنّ مساندة التنمية المكانية تستلزم المشاركة أيضا من وزارات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، علاوة على ذلك، فإن سياسات دعم الإنتاج الزراعي وتعزيز الإنتاجية لا تشمل بفعالية الفقراء في المنطقة، الذين هم في الغالب إمّا من المعدَمين أو العمال أو النساء، ومن ثمّ فهم يعتمدون عادةً على الفرص المتاحة في القطاع الريفي غير الرسمي وغير الزراعي، لذا، فمن التحديات الرئيسية تحديد جهة مؤسسية للتنمية في المناطق الريفية، وقد اتضح من التجارب التي جرت في مصر والمغرب وتونس أن القيادة القوية التي تمارسها السلطات دون الوطنية والمحلية، والتي ترتبط بمستوى معين من اللامركزية، تعد نهجا إستراتيجيا هاما لتحسين التنمية في المناطق الريفية.

ثالثاً: الغزو الروسي لاوكرانيا ومضاعفة الأزمة

١ـارتفاع أسعار المواد الغذائية

نتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مؤخراً وبسبب الحرب الروسية الأوكرانية أن تصدَّر قطاع الزراعة السياسات الاقتصادية والخطاب السياسي، وهذا هو الحال بشكل خاص في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعد في معظم الأحوال من المستوردين الصافين للمواد الغذائية، إذ تستورد حصة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية كالقمح الطري، وتراوحت ردود الأفعال التي اتسمت بالذعر من جانب صانعي القرار من إجراءات لمنع ارتفاع الأسعار المحلية إلى حظر التصدير أو فرض لوائح تنظيمية على الأسواق المحلية، وينبغي أن تمثل الأسعار المرتفعة للمنتجات الزراعية حافزاً للمزارعين لزيادة الإنتاج التي يُستحسن أن تحدث عن طريق زيادة الإنتاجية، غير أن التدخل الحكومي الخاطئ قد يؤدي أحياناً إلى نتيجة عكسية، فالإصرار على منع ارتفاع الأسعار المحلية لن يحول دون ارتفاع دخول المزارعين فحسب، بل قد يدفعهم بالفعل إلى إنتاج قدر أقل من السلع المقصودة، ومع مضي الوقت، ومن خلال أثر الإحلال، فإنّ الأسعار المرتفعة لبعض السلع الأولية ستؤدي غالباً إلى زيادة أسعار أغلب السلع الزراعية، فمن المهم أن تسمح الحكومات للمزارعين بالاستجابة لمؤشرات السوق، مما قد يصبح أفضل السبل للتصدي لندرة المواد الغذائية الأساسية على المدى الأطول، وللتصدي للمخاوف القصيرة الأجل، على الحكومات تحديث استراتيجيات الأمن الغذائي، إمّا من خلال تحسين إدارة المخزونات، أو بالاعتماد على آليات السوق كأسواق المعاملات الآجلة أو العقود طويلة الأجل.

غزو أوكرانيا يفاقِم انعدام الأمن الغذائي

لقد كشف الغزو الروسي لأوكرانيا أشكال الضعف والفساد والعنف في منظومة الطاقة، لكنّه يفاقِم أيضًا أزمة الغذاء العالمية، ويطال هذا الأثر بعض المناطق بصورة أشدّ بكثير من سواها، فكما هي حال أزمة جائحة كوفيد-١٩، تؤثر هذه الحرب في الزراعة وإنتاج الغذاء، وتهدّد الأمن الغذائي مباشرة.

تتضاعف التفاوتات القائمة نتيجة هذه الحرب، ففي غرب أفريقيا مثلًا، حيث تتعرّض سُبُل المعيشة للخطر نتيجة صيد الأسماك المفرط وصناعتَيْ زيت السمك ودقيق السمك المدمّرتَيْن، بلغت معدّلات الجوع مستويات غير مسبوقة، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث أعيش، وحيث نجد بلدانًا هشّة أساسًا كسوريا ولبنان واليمن، تعاني الأُسر بشدّة نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

ما الذي يحدث؟

بحسب الأمم المتّحدة، بلغت أسعار المواد الغذائية العالمية أعلى مستوياتها على الإطلاق في شهر آذار/مارس ٢٠٢٢ نتيجة الغزو الروسي لأوكرانيا، ومن المتوقع أن تستمرّ في الارتفاع عالميًا.

تعتمد بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل أساسي على أوكرانيا و/أو روسيا لاستيراد المواد الغذائية، وخصوصًا القمح والحبوب، كما أنّ روسيا وأوكرانيا هما من أبرز مصدّري الحبوب حول العالم، ففي العام ٢٠٢٠، بلغت حصّة روسيا من إجمالي صادرات القمح العالمية ١٨,٧٪، فيما بلغت حصّة أوكرانيا خلال العام نفسه ٩,١٪، كذلك، فإنّ ٤٠٪ من صادرات أوكرانيا من القمح والذرة تستفيد منها بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

يسبّب النزاع الدائر حاليًا خللًا في سلاسل توريد الحبوب والبذور الزيتية، ويزيد من أسعار المواد الغذائية، ومن المتوقع أن يزيد من تكاليف الإنتاج المحلّي في القطاع الزراعي إلى حدّ بعيد، فتفوق حصّة روسيا وأوكرانيا من تجارة القمح العالمية ٣٠٪، و٣٢٪ من الشعير، و١٧٪ من الذرة، وأكثر من نصف زيت دوار الشمس والبذور وعلف الحيوانات.

على سبيل المثال، يعتمد لبنان بشكل كبير على واردات القمح من أوكرانيا وروسيا لإنتاج

”كشفت الحرب في أوكرانيا – تمامًا كما فعلت جائحة كوفيد-١٩ قبلها – هشاشة منظومة الغذاء الحالية واعتمادها الشديد على المدخلات الكيميائية المُنتِجة بواسطة الوقود الأحفوري وعلى تجارة السع العالمية، ما يسلّط الضوء على ضرورة اعتماد منظومة غذائية محلية ومتنوعة وأكثر قدرة على التأقلم. إذ ينبغي على الحكومات الوطنية تصميم وتمويل سياسات عامة تبني القدرة على الصمود على المدى البعيد، وتعزز السيادة الغذائية للمجتمعات المحلية.“

الخبز العربي التقليدي الذي يُعدّ من مصادر الغذاء الأساسية في البلد.

لماذا يُعدّ ذلك مهمًا؟

عانى ملايين الناس في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الآثار الشديدة للجوع وسوء التغذية قبل تفشي جائحة كوفيد-١٩ بفترة طويلة وإخلالها بسلاسل التوريد وتسبّبها بانكماش الإنفاق العام، وتؤدّي الحرب في أوكرانيا حاليًا إلى مفاقمة مشكلة انعدام الأمن الغذائي .

بحسب البنك الدولي، بلغت حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من إجمالي من يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في العالم ٢٠٪ في العام ٢٠٢٠، وهي نسبة مرتفعة للغاية عند اعتبار أن المنطقة لا تضمّ سوى ٦٪ من سكان العالم.

ونظرًا إلى أنّ ملايين الناس ما زالوا يعانون من الفقر المدقع في هذه المنطقة التي تشهد أعلى معدلات انعدام المساواة في العالم، من المرجّح أن يؤدّي أيّ ارتفاع في أسعار المواد الغذائية إلى آثار كارثية.

لقد أثبتت التجارب التاريخية مرّة تلو الأخرى أنّ الاستقرار السياسي يعتمد على قدرة الناس على تحمّل كلفة الغذاء، فهناك علاقة سببيّة متبادلة بين انعدام الأمن الغذائي والنزاعات، إذ يمكن لانعدام الأمن الغذائي الشديد أن يفاقم النزاعات، في حين أنّ النزاعات العنيفة هي من أبرز مسبّبات انعدام الأمن الغذائي.

موقف منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي تجاه المسألة كما يُظهِر أحدث تقرير للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فإنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي واحدة من أكثر الأماكن تأثرًا بالمناخ حول العالم.

تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أساسًا من ضغوط بيئية مثل نُدرة المياه، وتلوّث الهواء، والإدارة السيّئة للنفايات، وتراجع خصوبة التربة والتنوّع البيولوجي والحياة البحريّة، وترزح مجتمعات المنطقة تحت وطأة تدهور الأمن الغذائي والمائي نتيجة التغيّرات المناخية.

من شأن تراجع غلّة المحاصيل والمداخيل، خصوصًا في حالة المزارعين الصغار، أن يؤثر سلبًا على سُبُل العيش، وقد يطال الأثر الأشدّ الأُسر الأكثر فقرًا والأكثر ضعفًا التي تعتمد على الزراعة لتأمين معيشتها، في الوقت نفسه، وُصِف الوضع في اليمن على أنه أسوأ أزمة إنسانية في العالم، إذ يحتاج ٨٠٪ من السكان إلى مساعدات إنسانية، ولا ينفكّ الوضع يزداد سوءًا، وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعربت الأمم المتّحدة عن خيبة أملها بعدما جمع مؤتمر للمانحين أقل من ثلث المبلغ الذي تعتبر أنه ضروري لمنع وقوع كارثة إنسانية في هذا البلد الذي مزّقته الحرب، وبحسب تقديرات الأمم المتّحدة، قد يبلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات غذائية في اليمن ١٩ مليونًا في النصف الثاني من العام ٢٠٢٢

فضلًا عمّا سبق، يهدّد الوقود الأحفوري أيضًا الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مباشرةً: فملايين الأشخاص معرّضون لخطر تسرّب نفطي أو انفجار في خزّان

صافر العائم المهجور، ففي حال وقوع حادثة مماثلة، قد تتضرّر مجتمعات الصيادين المقيمة على ضفاف البحر الأحمر بشدّة، كما أنّ مفارخ الأسماك قد تبقى ملوّثة لفترات طويلة.

ما الخطوات الواجب اتّخاذها؟

كشفت الحرب في أوكرانيا – تمامًا كما فعلت جائحة كوفيد-١٩ قبلها – هشاشة منظومة الغذاء الحالية واعتمادها الشديد على المدخلات الكيميائية المُنتَجة بواسطة الوقود الأحفوري وعلى تجارة السع العالمية، ما يسلّط الضوء على ضرورة اعتماد منظومة غذائية محلّية ومتنوّعة وأكثر قدرة على التأقلم.

فينبغي على الحكومات الوطنية تصميم وتمويل سياسات عامّة تبني القدرة على الصمود على المدى البعيد وتعزّز السيادة الغذائية للمجتمعات المحلّية، وعلى وجه التحديد، ينبغي الابتعاد عن الإنتاج الصناعي للغذاء والتركيز مجدّدًا على مصادر محلّية للأغذية الصحّية لكلّ من البشر والنُظُم الإيكولوجية التي نعتمد عليها.

الغزو الروسي لأوكرانيا ومضاعفة الأزمة

ارتفاع أسعار السلع الغذائية الحبوب والزيوت:

أظهرت مؤشرات منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الغذاء، والتي تقوم بقياس التغيّرات الشهرية في الأسعار الدولية لسلّة من السلع الغذائية الأساسية، وهو يتألّف من متوسط مؤشرات أسعار خمس مجموعات من السلع الأساسية مرجّحة بحصة كل مجموعة من المجموعات من الصادرات>

حيث كشفت منظمة (الفاو) أن أسعار السلع الغذائية العالمية بلغت "أعلى المستويات على الإطلاق" في مارس/ آذار ٢٠٢٢ بسبب الصراع في أوكرانيا وإيقاف صادرات القمح والحبوب.

إنّ مؤشر أسعار السلع الغذائية لديها ارتفع بنسبة ١٢.٦٪ بين فبراير/ شباط ومارس/ آذار "في قفزة عملاقة إلى أعلى مستوى جديد منذ بدء العمل به في عام ١٩٩٠".

وعزت الفاو الزيادة بشكل أساسي إلى مؤشر الفاو لأسعار الحبوب الذي سجل ارتفاعًا بنسبة ١٧.١٪ مقارنة بشهر فبراير مدفوعًا بالزيادات الكبيرة في أسعار القمح وجميع الحبوب الخشنة.

كما ارتفعت أسعار المواد الغذائية أيضًا بسبب الزيوت النباتية التي قفز مؤشرها في منظمة الأغذية والزراعة بنسبة ٢٣.٢٪ مدفوعًا بارتفاع أسعار زيت دوار الشمس الذي تعد أوكرانيا أكبر مصدر له في العالم.

وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار زيوت النخيل والصويا واللفت بشكل حاد نظرا لزيادة الطلب العالمي على الواردات بسبب الاضطرابات في المعروض من زيت دوار الشمس، بحسب المنظمة.

وكانت تحذيرات قد تصاعدت من أن يتسبب التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في تقلب وارتفاع أسعار المواد الغذائية، مما قد يعرض شعوب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مجاعة شديدة.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أعلى مستوياتها منذ ١٠ سنوات، حيث وصلت إلى مستويات مماثلة لتلك التي شهدتها فترة الربيع العربي، وفقًا لوزارة الزراعة الأمريكية.

ثمة العديد من المؤشرات على مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي، منها أن أوكرانيا تلعب دوراً أساسياً في نظام الغذاء العالمي، فوفقاً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية تساهم روسيا وأوكرانيا معاً بنحو ١٢٪ من السعرات الحرارية الغذائية التي يتم استهلاكها في العالم.

وتذهب نحو نصف صادرات أوكرانيا (٤٠٪) من القمح والذرة إلى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، التي تعاني بالفعل من مشكلات الجوع.

ووقد يؤدي نقص الأغذية أو ارتفاع أسعارها إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية في المنطقة، ومن ثم يمتد تأثير الحرب الروسية على أوكرانيا إلى الكثير من الدول.

وقد ارتفعت بالفعل أسعار المواد الغذائية

العالمية في فبراير بنسبة تزيد على ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

ويحدد تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠٢١ ثلاثة أسباب رئيسية وراء زيادة الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم، ويتضمن ذلك الصراعات السياسية، والتغير المناخي والظواهر المتطرفة، والتباطؤ والركود الاقتصادي (والذي تفاقم بسبب جائحة كورونا).

تُعد الأنظمة الغذائية الصحية والمستدامة والشاملة للجميع بالغة الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للعالم، وتعد التنمية الزراعية من أقوى الأدوات لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك وتوفير الغذاء لنحو ٩,٧ مليارات شخص بحلول عام ٢٠٥٠، وتزيد فاعلية النمو في القطاع الزراعي بواقع مرتين إلى أربع مرات عن القطاعات الأخرى من حيث زيادة مستوى الدخل فيما بين الفئات الأشدّ فقرا، حيث أفادت تحليلات أجريت عام ٢٠١٦ أن ٦٥٪ من الفقراء العاملين البالغين يكسبون قوتهم من الزراعة.

وتعدّ الزراعة أيضاً بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي: ففي عام ٢٠١٨، كانت تشكل ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وفي بعض أقل البلدان نمواً، يمكن أن تشكل أكثر من ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي، لكنّ أنشطة النمو، والحدّ من الفقر والأمن الغذائي، التي تقودها الزراعة، باتت معرضة للخطر: وتؤثر الصدمات المتعددة - من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كورونا إلى الأحوال الجوية بالغة الشدّة والآفات والصراعات - على الأنظمة الغذائية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتزايد الجوع.

ويمكن لتسارع وتيرة تغيّر المناخ أن يزيد من انخفاض غلة المحاصيل، وخاصة في أكثر مناطق العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، وتتسبب أساليب الزراعة والحراجة وتغيير استخدام الأراضي في نحو ٢٥٪ من انبعاثات غازات الدفيئة؛ ومن ثم، من الممكن حل جزء من مشكلة تغير المناخ من خلال جهود التخفيف في قطاع الزراعة.

ويهدد النظام الغذائي الحالي أيضاً صحة الإنسان والكوكب ويتسبب في مستويات غير مستدامة من التلوث والنفايات.

فثلث الغذاء المنتج على مستوى العالم إما يتعرض للفقد أو الهدر، وتعد معالجة الفاقد والمهدر من الأغذية أمراً بالغ الأهمية لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي، فضلاً عن المساعدة في تحقيق الأهداف المناخية والحد من الضغوط على البيئة.

كما أنّ المخاطر المرتبطة بالنظم الغذائية السيئة هي أيضا السبب الرئيسي للوفاة في جميع أنحاء العالم، فهناك الملايين من البشر الذين لا يتناولون ما يكفي من الطعام أو يتناولون أنواعا خاطئة منه، مما يتسبب في عبء مزدوج لسوء التغذية الأمر الذي قد يؤدي إلى الإصابة بالأمراض والأزمات الصحية، وتوصل تقرير لعام ٢٠٢١ إلى أن هناك ما بين ٧٢٠ إلى ٨١١ مليون شخص قد عانوا الجوع في عام ٢٠٢٠، أي أكثر من ١٠٪ من سكان العالم.

ويمكن أن يتسبب انعدام الأمن الغذائي في تردي نوعية النظام الغذائي وزيادة مخاطر مختلف أشكال سوء التغذية، مما قد يؤدي إلى نقص التغذية وكذلك زيادة الوزن والبدانة، وتشير التقديرات إلى أن ٣ مليارات شخص في العالم لا يستطيعون تحمل تكاليف نظام غذائي صحي.

ويضيف تأثير الحرب في أوكرانيا مخاطر على الأمن الغذائي العالمي، مع احتمال أن تظل أسعار الغذاء مرتفعة في المستقبل المنظور.

هناك دول عديدة من دول الشرق الأوسط تضررت بشكل أو بآخر بتوقف وارداتها من القمح الأوكراني وتأتي إيران وتركيا ومصر أولها أما بالنسبة للبدائل فقد تنتهج الحكومة المصرية آلية لتوزيع مخاطر تطور الأزمة الروسية الأوكرانية، تشمل تنويع مصادر القمح والاعتماد على دول بديلة مثل لاتفيا كمصدر جديد يمد مصر بالقمح.

من جهتها وضعت المغرب حلولاً، وخيارات جديدة لتفادي أي أزمة تؤثر على أمنها الغذائي باعتبار أوكرانيا المورد الرئيسي للقمح إلى المغرب، بحجم قياسي بلغ ٦,٥ ملايين طن خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠ ـ ٢٠٢١، لكن حسب بعض

المحللين فإن استيراد القمح توقف بسبب الأزمة الأوكرانية، لا يطرح إشكالاً كبيراً بالنسبة إلى المغرب بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي للمغرب في البحر الأبيض المتوسط، حيث تستورد المغرب ٢٠٪ من قمحه تقريباً من أوكرانيا، بينما تستورد الكميات المتبقية من الأرجنتين وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لكن يبقى الإشكال الوحيد في ارتفاع الأسعار في حال اللجوء إلى أسواق بديلة.

أما لبنان فهي تشهد قبل حرب أوكرانيا أزمة قمح ووقود، لذلك فإن هذه الأزمات أثرت على أمنها الغذائي، حيث بدأت باتخاذ إجراءات وقائية، وبدأت في البحث عن فرص جديدة للاستيراد من أوروبا.

أما تونس، تتطلع إلى أوروغواي وبلغاريا ورومانيا للحصول على إمدادات القمح الناعم لحماية نفسها من الاضطرابات المحتملة في الإمدادات، كما أنّ هناك خيارات للتوجه إلى الأرجنتين وفرنسا وبولندا، كندا وأستراليا.

لقد تسبّبت الحرب الروسية الأوكرانية بفجوة كبيرة تقدر بحوالي ٥٠ مليون طن من القمح في الموسم الزراعي ٢٠٢١، وثمّة بدائل للدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعويض النقص في القمح الأوكراني، وتتمثل في الهند والصين ودول أوروبيا أخرى واستراليا وكندا والأرجنتين.

أما ليبيا فهي تبحث عن بدائل لاستيراد القمح من ألمانيا وإيطاليا واليونان للتعويض عن أوكرانيا.

أما تركيا، رغم أن الإنتاج يوازي الاستهلاك، لكن ٢٠٪ من حاجة تركيا تستوردها من روسيا، إن متوسط إنتاج القمح في تركيا يصل لنحو ٩ ملايين طن سنوياً، وهي كمية الاستهلاك الداخلي، لكن بلاده تستورد أقماحاً من روسيا وغيرها، لأنها تعيد التصنيع (دقيق ومعكرونة وصناعات غذائية) وتصدرها، بل صادرات تركيا من الدقيق تصل لنحو ١٥٠ دولة حول العالم.

وفي المستوى الثاني من خلال استيراد القمح من كندا، وتفعيل الاستثمارات الزراعية التركية في السودان.

> **"يمكن أن يتسبب انعدام الأمن الغذائي في تّردي نوعية النظام الغذائي، وزيادة مخاطر مختلف أشكال سوء التغذية، مما قد يؤدي إلى نقص التغذية، وكذلك زيادة الوزن والبدانة، وتشير التقديرات إلى أن ٣ مليارات شخص في العالم لا يستطيعون تحمل تكاليف نظام غذائي صحي، مع احتمال أن تظل أسعار الغذاء مرتفعة في المستقبل المنظور.**
>
> "

أما إيران فيعتبر القمح من أهم أنواع الحبوب في إيران.

حيث يشكل هذا المنتج ٧٠ ٪ من إجمالي إنتاج الحبوب بشكل عام، وبحسب الأرقام الرسمية، غطى الإنتاج المحلي من القمح كامل احتياجات البلاد عام ٢٠٠٦، لكن وبسبب الانخفاض الذي شهده الإنتاج بعد حالة الجفاف التي ضربت البلاد عام ٢٠٠٨، تم اتخاذ قرار بالبدء مجدداً باستيراد القمح، في عام ٢٠٠٨، ضربت البلاد موجة برد قاسية ولحقتها حالة جفاف الأمر الذي أدى إلى ضرب إنتاج الحبوب والبقوليات وخاصة القمح، ولم تتمكن إيران من تحقيق نفس المستوى من الإنتاج فيما بعد.

وتأثرت بالحرب الروسية الأوكرانية أما بدائلها تعتمد إيران، التي تواجه صعوبات مادية في الحصول على منتجات الحبوب الأساسية والتي يزيد عدد سكانها تدريجياً، بدرجة كبيرة على الاستيراد لتلبية احتياجاتها، في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ ، تمت تلبية ٢٣ ٪ من استهلاك القمح و٢٩ ٪ من الشعير و٥٢ ٪ من الأرز و٧١ ٪ من الذرة من

الخارج. تستورد إيران الذرة من البرازيل والأرجنتين وأوكرانيا. واردات الأرز كلها تقريبا من الهند.

الخطوات البديلة الغذاء المحلي والزراعة المحلية

الغذاء المحلّي، الزراعة المحلّية:

ينبغي علينا إعادة النظر في أساليبنا الزراعية وفي الأغذية التي نتناولها. فقد فضحت الحرب الروسية-الأوكرانية مكامن الخلل في منظومة الغذاء والزراعة الصناعية والقائمة على التسليع. وهي منظومة غذاء عالميّة غير سليمة وترزح تحت وطأة أنماط الغذاء غير المستدامة للطبقة الفاحشة الثراء وتحت آثار تغيّر المناخ وفقدان التنوّع البيولوجي. وتراجع خصوبة التربة نتيجة الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية.

لذا. فمن الضروري الانتقال نحو منظومة غذائية مستدامة قائمة على السيادة الغذائية والزراعة الإيكولوجية لضمان صحّة البشر والكوكب.

تسعى عدّة مبادرات زراعية تقودها منظمات المجتمع المدني أو الحركات الشعبية إلى تعزيز السيادة الغذائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فعلى سبيل المثال. يحوّل الناس في الأردن الأراضي الحضريّة غير المستغلّة إلى حقول قمح مُنتِجة. وفي لبنان. عملت المجتمعات المحلّية. التي عانت بشدّة من آثار الجائحة. على تنظيم جهودها لتعزيز الزراعة الحضرية والحدائق المجتمعيّة.

العدالة الاجتماعية

تستطيع المجتمعات والحكومات في دول الجنوب إيقاف دورة التبعيّة الناجمة عن الاستعمار الجديد عبر اعتماد مسارات بديلة للتنمية. تعطي الأولوية للناس بدلًا من أرباح الشركات. وتضمن الملكية المجتمعيّة والتوزيع العادل لأصول كالبذور والأراضي والأدوات. ولا بدّ لأيّ نهج مستدام أن يشمل مساعي التكيّف مع الاحترار العالمي وأن يكون قائمًا على حقوق الإنسان.

ينبغي على معظم دول العالم أن تبادِر إلى المشاركة في المفاوضات المتعلّقة بآثار التغيّر المناخي. ويشمل ذلك إعداد خطط التخفيف والتكيّف. وعلى الأخص ضمان وفاء الدول الثرية الملوّثة بالتزاماتها عبر التعويض عن الآثار والأضرار المدمّرة الناجمة عن الأزمة المناخية.

التنوع البيولوجي للبذور: وسيلة للتأمين على إنتاجنا الغذائي

حماية التنوع البيولوجي للأغذية وصونه من أجل تحقيق نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود.

لقد انقرضت بالفعل آلاف الأنواع والأصناف النباتية التي تغذّى عليها أسلافنا. ونحن نفقد المزيد منها كل يوم. والتنوع هو وسيلة للتأمين على أغذيتنا.

يعتمد البشر على عدد قليل جدًا من النباتات من أجل تأمين معظم السعرات الحرارية التي نستهلكها يوميًا. وفي الواقع. من بين آلاف أنواع الفاكهة والخضروات التي تزرع من أجل توفير الغذاء. يشكّل أقلّ من ٢٠٠ نوع منها جزءًا كبيرًا من الأغذية المنتجة عالميًا. ولكن ماذا لو تسبّب تغيّر المناخ أو الأنواع الغازية أو التلوث أو زحف المدن أو الاستخدام المفرط للأراضي في إضعاف هذه الأنواع وتقليل قدرتها على الإنتاج أو البقاء في المستقبل؟ وقد انقرضت بالفعل آلاف الأنواع والأصناف النباتية التي تغذّى عليها أسلافنا. ونحن نفقد المزيد منها كل يوم. والتنوع هو وسيلة التأمين على أغذيتنا. فالتنوع البيولوجي للمحاصيل يحافظ على بقاء أنظمتنا الغذائية قوية وقادرة على الصمود في وجه هذه التهديدات الحقيقية والخطيرة.

وتمثل مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم الجهات الرئيسية التي تحافظ على التنوع البيولوجي الزراعي. ولدى هذه المجتمعات معارف تقليدية عميقة بأصناف المحاصيل المختلفة وطريقة زراعتها. ومع ذلك. غالبًا ما تكون هذه المجتمعات نفسها معرضة للخطر. إذ تعيش في مناطق معرضة بشكل خاص لتغير المناخ أو أنها عرضة

لتدهور الموارد. ويدعم صندوق تقاسم المنافع، الذي تم إنشاؤه من خلال المعاهدة الدولية للمنظمة بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، هؤلاء المزارعين في البلدان النامية لأجل حماية التنوع الوراثي النباتي واستخدامه من أجل الأمن الغذائي. ويساعد هذه المجتمعات على التكيف مع تغير المناخ. ويُعدّ التعاون أيضًا طريقة بالغة الأهمية من أجل الحفاظ على معارف الشعوب الأصلية وتعزيز النفاذ إلى أنواع المحاصيل القادرة على الصمود والمتكيفة مع احتياجاتهم، وتبادل هذه المحاصيل.

وترد في ما يلي خمسة أمثلة على مشاريع جارية لصندوق تقاسم المنافع وأهمية التنوع البيولوجي للبذور.

التغيرات في أسواق الغذاء العالمية

يمكن ملاحظة مدى السرعة التي يمكن أن تتغير بها السوق العالمية للأغذية في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وعلى مدى العقدين اللذين سبقا الألفية الجديدة، ازداد الطلب العالمي على المواد الغذائية ازديادا مطردا مع النمو في عدد سكان عالم، وسجل المحاصيل، وتحسن المداخيل، وتنويع الأنظمة الغذائية، ونتيجة لذلك، واصلت أسعار المواد الغذائية الانخفاض خلال عام ٢٠٠٠، ولكن ابتداء من عام ٢٠٠٤، بدأت أسعار معظم الحبوب في الارتفاع، وعلى الرغم من وجود زيادة في الإنتاج، إلا أن زيادة في الطلب كان أكبر، واستنزفت المخزونات الغذائية، وبعد ذلك، في عام ٢٠٠٥، تأثر الإنتاج الغذائي بتأثيرا كبيرا بسبب الأعراض الجوية الشديدة في الدول الرئيسية المنتجة للغذاء، وبحلول عام ٢٠٠٦، كان إنتاج الحبوب في العالم قد انخفض بنسبة ٢,١ ٪، وفي عام ٢٠٠٧، أدت الزيادات المتلاحقة في أسعار النفط إلى زيادة أسعار الأسمدة وغيرها من تكاليف انتاجات المواد الغذائية.

وبوصول أسعار المواد الغذائية الدولية إلى مستويات غير مسبوقة، سعت البلدان إلى طرق لحماية نفسها من إمكانية النقص في الأغذية وصدمات الأسعار، وفرضت بعض البلدان المصدرة للمواد الغذائية قيوداً على الصادرات، وبدأ بعض المستوردين الرئيسيين بشراء الحبوب بأي ثمن للحفاظ على الإمدادات المحلية.ومع ذلك، أصبح من الواضح كذلك أن الأزمة الاقتصادية العالمية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ أضعفت مكانة الأمن الغذائي في العديد من البلدان.

النظم الغذائية الصحية

يرى تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم ٢٠٢٠ أنه ما أن تؤخذ اعتبارات الاستدامة في الحسبان، من شأن التحوّل العالمي إلى أنماط غذائية صحية أن يساعد على الخروج من هوّة الجوع مع تحقيق وفورات هائلة، وتشير التقديرات إلى أنه من شأن هذا التحوّل أن يتيح التعويض بشكل كامل عن التكاليف الصحية المرتبطة بالأنماط الغذائية غير الصحية والمقدّرة بحوالي ١,٣ ترليون دولار أمريكي سنويًا في عام ٢٠٣٠، بينما من المتوقّع أن تنخفض الكلفة الاجتماعية المرتبطة بالنمط الغذائي نتيجة غازات الاحتباس الحراري والمقدرة بنحو ١,٧ ترليون دولار أمريكي، بما يصل إلى ثلاثة أرباع هذه الكلفة.

ويحثّ التقرير على إحداث تحوّل في النظم الغذائية لتقليص كلفة الأغذية المغذّية وجعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة، ورغم اختلاف الحلول المحدّدة من بلد إلى آخر، وحتى ضمن البلد الواحد، تكمن الإجابات عمومًا في التدخلات على طول سلسلة الإمدادات الغذائية، وفي البيئة الغذائية، وفي الاقتصاد السياسي الذي يحدّد أشكال التجارة والنفقات العامة وسياسات الاستثمار، وتدعو هذه الدراسة الحكومات إلى تعميم التغذية في النُهج التي تتّبعها في مجال الزراعة؛ والسعي إلى تقليص العوامل التي تزيد تكاليف إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها وتوزيعها وتسويقها - بما في ذلك عن طريق الحدّ من أوجه القصور والفاقد والمهدر من الأغذية؛ ودعم صغار المنتجين المحليين لزراعة كميّات أكبر من الأغذية المغذية وبيعها، وضمان وصولهم إلى الأسواق؛ وإسناد الأولوية لتغذية الأطفال باعتبارهم الفئة الأشدّ

> **ينبغي علينا إعادة النظر في أساليبنا الزراعية وفي الأغذية التي نتناولها، فقد فضحت الحرب الروسية-الأوكرانية مكامن الخلل في منظومة الغذاء والزراعة الصناعية والقائمة على التسليع، وهي منظومة غذاء عالمية غير سليمة وترزح تحت وطأة أنماط الغذاء غير المستدامة للطبقة الفاحشة الثراء وتحت آثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وتراجع خصوبة التربة نتيجة الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية.**

حاجة إليها؛ والتشجيع على تغيير السلوك من خلال التثقيف والتواصل؛ وترسيخ التغذية في نظم الحماية الاجتماعية واستراتيجيات الاستثمار على المستوى الوطني.

الخاتمة

إنّ مشكلة الغذاء والأمن الغذائي في العالم وفي الشرق الأوسط هي مشكلة متعدّدة الجوانب والأوجه وتحمل أكثر من سياسة وتضاف إلى جملة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية التي تعاني منها بسبب سياسات وتدخلات دولية أو إجراءات حكومية أو أنشطة لمؤسسات ومنظمات دولية متداخلة ومؤثرة ويمكن الاستشهاد بما قاله المفكر الأممي عبد الله أوجلان عن حالة الفوضى في الشرق الأوسط بقوله :

إن مجتمع الشرق الأوسط (ودوله) يعبِّر بكل معنى الكلمة عن ركام متكدس من المشاكل العالقة. فالمشاكل المتنوعة المكبوتة والمتراكمة منذ الماضي الغابر، قد تركت المجتمع مقطوع الأنفاس، أما الأنظمة المفروضة عليه من قِبَل النظام الرأسمالي بغرض إيجاد الحلول لها، فقد أضحت بحد ذاتها منبعًا لخلق المشاكل، فلا الدول المعنية قادرة على إيجاد الحل، ولا هي تفسح المجال للقوى المتلكة للحل – الداخلية منها والخارجية – بأن تقوم بدورها.

يشكل مجتمع الشرق الأوسط الخلية النواة لجميع المجتمعات، وهو يستمد قوته من ماهيته هذه. ونظريات الخلية النواة دارجة على المجتمعات أيضًا. وقد أبدى النظام الرأسمالي قدرته على التوسع والانتشار من ثقافة القارة الأمريكية إلى أستراليا الباسيفيكية، ومنها إلى الثقافة الهندية والصينية واليابانية؛ ومن أفريقيا إلى الثقافتين الروسية والسيبيرية الجنوبية. لقد انتصر في حرب هي ضرب من ضروب صراع الحضارات والثقافات، إلا أن النظام نفسه لم يستطع تحقيق فتوحاته تلك في منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من محاولاته العديدة المتعاقبة منذ أعوام ١٨٠٠، ولربما مر فيها بحالات أكثر شحنًا بالمشاكل من الحروب العالمية، حيث ثمة عناصر تتجاوز حروب الصهر والإذابة. ولا شك في أن السبب الأساسي لكل المصاعب المتلقاة ينبع من النسيج الاجتماعي للمنطقة.

المراجع المستخدمة في البحث :

سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية/ محمد علي المقبلي / دار غيداء للنشر والتوزيع / عمان الأردن ،٢٠١٢م

جيو استراتيجية الهضبه الإيرانية، إشكالات وبدائل / طلال عتريس/ مركز الحضارة للنشر/ بيروت ، ٢٠٠٩م

البدائل الآمنة للقمح الروسي الأوكراني / مقال ليلى بن هدنة / مؤسسة البيان / دبي / نيسان ٢٠٢٢م

الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية / عالم المعرفة / جين هاريغان / ترجمة أشرف سليمان / الكويت ،٢٠١٨م

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو / مؤشرات أسعار الأغذية / نيسان ٢٠٢٢م

مجموعة البنك الدولي / الزراعة والأمن الغذائي / نشرة / نيويورك / نيسان ٢٠٢٢م

الأمن الغذائي والزراعة المستدامة / وزارة أوروبا والشؤون الخارجية / باريس / فرنسا / نشرة / نيسان ٢٠٢٢

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو / سيناريوهات جديدة بشأن الأمن الغذائي في ظل الصراع الروسي الأوكراني / مقال / سو دونيو مدير عام منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو / نيسان ٢٠٢٢م

مانيفستو الحضارة الديمقراطية / القضية الكردية حل الأمة الديمقراطية / عبد الله أوجلان / المجلد الخامس / ترجمة زاخو شيار / 2003 م.

الرأسماليّة الشرقيّة والحرب الإعلاميّة

صلاح الدين مسلم

انهيار الاشتراكية المشيّدة (الجناح اليساري للحداثة الرأسماليّة)

كانت الاشتراكيّة تمثّل الجانب الروحي للفكر الشرقيّ، من خلال تلاقيها مع الروحانيّة الشرقيّة الدينيّة، وبالتالي رفضت الاشتراكيّة والدين الاستسلام للثقافة الأوروبيّة، فقوّة التقاليد وعراقتها الشرقيّة كانا سبب الرفض، وبالمقابل لم تستطع الحداثة الرأسماليّة الغربيّة أن تمتلك فنّ الوئام واللانسجام مع الحضارات الشرقيّة، فكانت تفرض هيمنتها بالقوّة، ومن خلال تشويه تلك الروحانيّات الشرقيّة من خلال تطعيمها بالراديكاليّة والتعصّب، فظهرت الصور المشوّهة للإسلام والاشتراكيّة على حدّ سواء، ممّا أدّى إلى حالة فوضى رهيبة.

فقد تحوّل البروليتاريٌّ إلى عبد معاصر، وبما أنّ العبوديّة تتنافى مع الحقيقة، فهو عبد مزيّف أيضاً، بينما يعتبر الفرد في الحداثة الرأسماليّة الغربيّة إلى عبد حرّ معاصر، فبإمكانه أن يترك العمل لكنّه سيموت جوعاً، فتحوّل إلى عبد حرّ في الشكل فحسب.

قد سقطت الاشتراكية المُشيَّدة أو (اشتراكيّة الدولة) في الاتحاد السوفياتي؛ فانهار الجناح اليساري للحداثة الرأسمالية، وتحوّلت الماركسيّة إلى دين، وهذا العقم جعل الاشتراكيّة تسقط، فالدولة الاشتراكيّة تحوّلت إلى دولة رأسماليّة، وابتلعت المجتمع باسم الاشتراكيّة المشيّدة، ولم تبقَ أيّة ظاهرة في اشتراكيّة الدولة إلّا وهم الشيوعيّة النظريّة التي سقطت عمليّاً.

وبما أنّ الدولة القوميّة هي الشكل الأمثل لليبراليّة، فقد تقاربت الرؤى مع الدولة الاشتراكيّة، وهذا ما أدّى إلى أحاديّة النظرة الكونيّة، عبر سيطرة الليبراليّة، فصارت هناك الليبراليّة الاشتراكيّة وهي النظرية الغريبة التي لم تناقضت فيها روسيا على سبيل المثال، فظهر مفهوم جديد وهو الرأسماليّة الشرقيّة والرأسماليّة الغربيّة، وهذا ما أدّى إلى الفوضى الشاملة الحاليّة، وبالمقابل انحازت أوروبا الشرقيّة الاشتراكيّة إلى النظام المهيمن، وصارت أقلام المفكّرين الاشتراكيين الشرقيين تبحث عن طريقة توافق ما بين الاشتراكية والليبرالية، بالمقابل ظهرت أقلام ناهضت هذه الليبرالية ولم ترضخ للهيمنة الليبرالية، وبروز النظام الرأسمالي المالي، وهيمنة الشركات، فصارت دعوات تدمير البيئة، تظهر إلى الساحة، واستطاع مفكّرو ما بعد الحداثة أن يعيدوا التواؤم إلى النظرية الاشتراكية، واستطاع المفكّر عبد الله أوجالان أن يستنبط أسس الحداثة الرأسماليّة (الدولة القومية – فائض الربح – الصناعوية)

الطابع القوميّ لليساريّة

انخرطت الأحزاب اليسارية في الشرق الأوسط ضمن منظومة اشتراكيّةِ الدولة، واعتبرت الاتحاد السوفيتي آنذاك الأساس الأيديولوجيّ والسياسيّ لها، وبالمقابل تسلّلت الأفكار اليمينيّة إليها، وانحرفت عن بنية النظام في الكثير من الأحايين، وحافظت على العلاقات مع الحركاتِ الاشتراكيةِ في البلدانِ الأخرى أيضاً، وقد سيطرت الأفكار الاشتراكيّة على حركات التحرّر، ومن ضمنها القضية الكرديّة في تركيا وإيران وسوريا والعراق وإيران، ونشأت العلاقات مع الاتحاد السوفيتيّ، لكنّ المصالح الدولتية تضاربت فيما بينها، فكيف سيتّخذُ الاتحاد السوفيتي موقفاً متصالحاً مع اشتراكية الدولة في العراق وسوريا على سبيل المثال وبين الحركات المناهضة لها، فقد باتت العلاقات منفعيّة تكتيكية آنية، لم تصل إلى البعد الاستراتيجيّ المأمول، إذْ سيطرت الحرب الباردة فيما بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة على الفكر، لذلك تسلّلت الأفكار القوميّة التطرّفية إلى الطرفين على السواء، ولم تستطع التيارات الاشتراكية سواء المستلمة السلطة أو المناهضة لها من الخروج من بوتقة الهيمنة العالمية الرأسماليّة، لأنّ فكر الدولة القومية هو الذي انتصر، والذي يعتبر دعامة رئيسية من دعامات النظام الرأسماليّ، فكما وقع الاتحاد السوفيتي ذاته في هذا الفخ، وقعت الأحزاب الاشتراكية في هذا الفخ بالضرورة، فطغت القوموية الضيقة على الأممية، فصارت أداة لسيطرة المصالح والهيمنة.

ساد اعتقاد لدى الأحزاب اليسارية والتيارات اليسارية في الشرق الأوسط أنّ التحرّر الطبقيّ

والوطنيّ هو الحلّ والترياق لكلّ مشاكل الشرق الأوسط ولكلّ العالم. وهو الحلّ ضدّ الليبرالية والفاشية الشرقية. وطغت على الثورات مفاهيم الشعارتية. الاشتراكية. الوحدة. الحرية. التحرّر العالمي. انهزام الرأسمالية. حقّ الشعوب في تقرير مصيرها... فتطبَّعت الأحزاب الاشتراكيّة بالطابع القوميّ. وتطلّعت إلى الدولة القوميّة أسوة بالاشتراكيّة المشيّدة في الاتّحاد السوفيتي الذي سيطرت عليه دكتاتوريّة البروليتاريا. واعتمد المنهج التنويري الذي سيطر على الماركسيّة في الاعتقاد بتحقّق وبناء المجتمع الجديد (الشيوعيّة) على أرضيّة الرأسماليّة انطلاقاً من تجاوز المجتمع الرأسماليّ. واعتبار هذا المفهوم اشتراكيّة علمية. وقد سيطرت البيروقراطيّة على مفاصل الدولة الاشتراكيّة. وظلت البيروقراطيّة الأداة المثلى لتحقيق الربح والحفاظ على النظام في كلا النظامَين (الاشتراكيّ والليبرالي) على السواء.

وتحدّث المفكّر عبد الله أوجالان في هذه الناحية: "هذا الموقفُ بذاتِ نفسِه أيضاً يحتوي خطأَين رئيسَين: أولُهما: العجزُ عن رؤيةِ الحقيقةِ التي أُدرِكَت لاحقاً، والتي تنصُّ على عدمِ سَرَيانِ الجزمِ العلميِّ التامِّ والمُطلق، سواءً في العلومِ الفيزيائيةِ أم البيولوجية، سادَ العجزُ عن فهمِ استحالةِ إخضاعِ الطبيعةِ الاجتماعيةِ لمعادلاتٍ علميةٍ قاطعة. فالطبيعةُ الاجتماعيةُ ثقافةٌ بذاتِها. وهي تَطفَحُ كلَّ لحظةٍ بتداعياتِ الذهنيةِ غيرِ القابلةِ للضبط. بناءً عليه، فما يكمنُ وراء الأخطاءِ البارزة، هو مطابَقةُ قوانينِ الطبيعةِ الاجتماعيةِ مع القوانينِ الداروينيةِ الفيزيائيةِ أو البيولوجيةِ تحت اسمِ سلوكِ الموقفِ العلميّ. الخطأُ الثاني متعلقٌ بفلسفةِ التاريخ. حيث لَم يَجرِ الانتباهُ إلى كونِ المجتمعِ بذاتِ نفسِه ظاهرةً تاريخية، ولكنْ مع ضرورةِ تقييمِه كطبيعةٍ ثانيةٍ ومغايرة. بل حتى لَم يُرَدْ فَهمُ أنّ الحاضرَ

"كانت الاشتراكية تمثّل الجانب الروحي للفكر الشرقيّ، من خلال تلاقيها مع الروحانية الشرقية الدينية، وبالتالي رفضت الاشتراكيّة والدين الاستسلام للثقافة الأوروبيّة، فقوة التقاليد وعراقتها الشرقيّة كانا سبب الرفض، وبالمقابل لم تستطع الحداثة الرأسمالية الغربية أن تمتلك فن الوئام واللاانسجام مع الحضارات الشرقية، فكانت تفرض هيمنتها بالقوة، ومن خلال تشويه تلك الروحانيات الشرقية من خلال تطعيمها بالراديكالية والتعصب."

الاجتماعيَّ هو بنسبةٍ كبرى تاريخٌ اجتماعيّ. فالفكرُ التنويريُّ لا يفسحُ المجالَ أمام هكذا إدراك. وما يتبقى هو التقييماتُ الرأسمالية التي صاغتها الآراءُ العالميةُ الوضعيةُ الفظةُ التي أفرَغتها الليبراليةُ من جوهرِها. بالتالي، اعتُبِرَت الرأسماليةُ المجتمعَ الوحيدَ المسيطرَ والتقدميَّ حسبَ عصرِه.»

الصين والرأسماليّة الشرقيّة

كانت اشتراكيّة الدولة السوفيتية نسخة حداثية مشوّهة متطرّفة. بالمقابل كانت حداثيّة الصين والهند نصراً كبيراً للاستشراق. وقد وقع الاتحاد السوفيتي والصين في فخّ الاقتصاد الرأسمالي. الذي ينكر الاقتصاد ويحلّ محله الاحتكار والسيطرة على السوق من خلال حيتان الشركات. ونسف كلّ ما يمتّ إلى الاقتصاد. فوقع الشرق في هذه الأزمة أيضاً. فهذه التغييرات في

المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي قد أثرا على الشرق الأوسط. فتطوّرت الديكتاتوريات وانغلقت وانسابت في أزمات الاقتصاد، وأثّرت على المجتمع. فتطوّرت الحركات المناوئة والتيّارات الدينيّة والقوميّة وحملت التعصّب في طيّاتها. وبالمقابل كانت هناك دول انزلقت إلى الرأسمال المالي ونظام البورصة والاحتكارات، وتطبّع الإخوان المسلمون بالنيوليبرالية، وكذلك الحركات الجهاديّة التي كانت لها ردّة فعل على ناطحات التجارة العالميّة. فكانت بداية القرن الواحد والعشرون هو بداية انهيار برجَي التجارة العالميين، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتصاعد حدّة الخطاب والعنف تجاه الإرهاب، وغزو العراق وأفغانستان، وبداية الصراع الجديد الذي تجاوز مسألة الاشتراكية والرأسمالية والقطبين، من هنا نشأت الرأسماليّة بنسختها الشرقيّة، وهذا ما أدّى بالرأسماليّة العالميّة إلى تقسيمات جديدة لصيرورة الحداثة الرأسماليّة، فصارت الليبراليّة دين العالم الجديد، وإن اختلفت تسميات الرأسماليّة إلى رأسماليّة ذات طابع غربيّ أو رأسماليّة ذات طابع شرقي.

إنّ التخطيط طويل الأمد للسيطرة على الشرق الأوسط من خلال الهيمنة الرأسماليّة قد باء بالفشل، وهذا ما أدّى إلى البحث عن الحلّ فكان الحلّ هو زرع الفوضى أيّ (اللا حلّ) وذلك لأنّ النظام بحدّ ذاته يعيش تلك الفوضى، فنظريّة الفوضى الخلّاقة (للتوسع) التي ابتدعتها هيلاري كلينتون في بداية قرن الحروب قرننا الحالّي، هو السبيل الوحيد لتركيع المنطقة للاستسلام إلى هذا النظام الذي استطاع أن ينجح من الصين حتّى أميركا، وكان مشروع الشرق الأوسط الكبير المرتكز على الدولة القوميّة عبارة عن مشروع لزيادة التعقيد لا أكثر، فكلّ هذه الحروب هي نتيجة الدولة القوميّة التي لم تستسغها معدّة هذه الحضارة الممتدّة إلى آلاف السنين.

إنّ محاربة الرأسماليّة الغربيّة للصين، تقع في بوتقة إصرار الرأسماليّة الغربيّة على إبقاء الصين مهيمنة على الرأسماليّة الشرقيّة فحسب، ولا يجب أن تتغلغل في الرأسماليّة الغربيّة ذهنياً، فكلّ محاولات قادة الرأسماليّة الغربيّة في تحجيم دور الرأسماليّة الشرقيّة، وعدم السماح لها أن تتغوّل وتسيطر على الغرب، فيجب أن يكون هناك قطبان هما الرأسماليّة الغربيّة والرأسماليّة الشرقيّة، وإن لم تُطوَّق الصين فستتغوّل، وتسيطر على العالم، وهذا ليس من مصلحة رأس النظام الرأسمالي المهيمن في الولايات المتّحدة.

بات الاتحاد السوفيتي سليل الإمبراطوريّة الروسية، وظلّت روسيا محافظة على تقاليد الدولة في الهيمنة أوّلاً على شعوبها، وثانياً على الدول الاشتراكيّة، وتحوّلت الشيوعيّة إلى دين الدولة القوميّة، وهذا الأمر لا يختلف عن الصين أيضاً.

وبعد تسلّم الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن مقاليد حكم الولايات المتّحدة، وضع نصب عينيه هدفَين استراتيجَيين وهما: إعادة الهيمنة والهيبة الأمريكية، وتطويق الصين واحتوائها دون مواجهة.

فكان التطويق الأوّل للصين هو إعلان إدارته في ١١ سبتمبر ٢٠٢١ الانسحاب الكامل للقوات الأمريكيّة من أفغانستان، وتركها لقمة سائغة لحركة طالبان التي حاربتها، بعد عشرين يوماً لا غير، وصارت أفغانستان امتداداً للمسلمين الصينيين على حدودها، فاضطرت الصين إلى الحذر من أفغانستان بعد أن كانت القوات الأمريكيّة تحمي حدودها.

الشيوعيّة في فخّ الرأسماليّة الشرقيّة

وقع الاتحاد السوفيتي والصين في فخّ الاقتصاد الرأسمالي، الذي ينكر الاقتصاد ويحلّ محله الاحتكار والسيطرة على السوق من خلال حيتان الشركات، ونسف كلّ ما يمتّ إلى الاقتصاد. فوقع الشرق في هذه الأزمة أيضاً. فهذه التغييرات في المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي قد أثرت على الشرق الأوسط. فتطوّرت الديكتاتوريات وانغلقت وانسابت في أزمات الاقتصاد، وأثّرت على المجتمع، فتطوّرت الحركات المناوئة والتيّارات الدينيّة والقوميّة وحملت التعصّب في طيّاتها. وبالمقابل كانت هناك دول انزلقت إلى الرأسمال المالي ونظام البورصة والاحتكارات، وتطبّع الإخوان المسلمون بالنيوليبرالية، وكذلك الحركات الجهاديّة التي كانت لها ردّة فعل على ناطحات التجارة العالميّة. فكانت بداية القرن الواحد والعشرين مع بداية انهيار برجَي التجارة العالميين، وانهيار الاتحاد السوفيتي، وتصاعد حدّة الخطاب والعنف تجاه الإرهاب، وغزو العراق وأفغانستان، وبداية الصراع الجديد الذي تجاوز مسألة الاشتراكية والرأسمالية والقطبين، من هنا نشأت الرأسماليّة بنسختها الشرقيّة، وهذا ما أدّى بالرأسماليّة العالميّة إلى تقسيمات جديدة لصيرورة الحداثة الرأسماليّة، فصارت الليبراليّة دين العالم الجديد، وإن اختلفت تسميات الرأسماليّة إلى رأسماليّة ذات طابع غربيّ أو رأسماليّة ذات طابع شرقي.

تناقضات الرأسماليّة الشرقيّة

دأبت الحداثة الرأسماليّة ذات القطب الواحد إلى قمع كل الأيديولوجيّات التي تقف عائقاً أمام الأيديولوجيّة الليبراليّة المميّعة التي ستقلب الكون برمّته إلى طبقات ودول أطراف تحوم حول الدولة المركز. فجاءت بمنجزها (الدولة القوميّة)

> **"كانت اشتراكية الدولة السوفيتية نسخةً حداثية مشوهة متطرفة، بالمقابل كانت حداثيّة الصين والهند نصراً كبيراً للاستشراق، وقد وقع الاتحاد السوفيتي والصين في فخ الاقتصاد الرأسمالي، الذي ينكر الاقتصاد ويحل محله الاحتكار والسيطرة على السوق من خلال حيتان الشركات، ونسف كل ما يمت إلى الاقتصاد، فوقع الشّرق في هذه الأزمة أيضاً، فهذه التغييرات في المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي قد أثرا على الشرق الأوسط."**

التي لم تنجح كثيراً، وبعد فشل هذا النظام عادت إلى زرع الفوضى الخلّاقة (اللا أخلاقيّة) بعد ارتباك وفشل السياسة الأميركيّة. فظهرت المصطلحات الخطيرة كإعادة صياغة شرق أوسط جديد ونظام عالم جديد. أي في المحصّلة هدْم كلّ شيء وإعادة بنائه من جديد. وكيف سيتمّ هذا الهدم؟! إذ لا حلّ سوى قتل الروح الشرق أوسطيّة ولا يتمّ ذلك بالتدخّل العسكريّ المباشر. فلا حلّ إلا باللجوء إلا خلق تنظيم يحمل في طيّاته روح الإجرام وجمع كلّ نفايات العالم فيه من خلال تجنيد كلّ صنوف الغوغائيين الهمجيّين الذين لا يحملون في طيّاتهم سوى القتل والدمار والسواد. فكان تنظيم داعش الذي من خلاله سيتمّ تفتيت المنطقة وتهديم الشرق الأوسط وإعادة بنائه من خلال المخلّص الملاك الغربيّ.

كانت اليوتوبيا الاشتراكية الكلاسيكية في

الشرق الأوسط مثل دين جديد ضدّ التفاوت الطبقيّ والتطلّع إلى الحرية والعدالة والمساواة، وكان هذا دأب الثائرين في العالم على مرّ التاريخ، وعلى رأسهم في الشرق الأوسط؛ مهبطِ الروحانيين والقديسين والأنبياء والمتصوفة والدراويش.. فكان الدفاع عن المجتمعية هاجس أولئك المتطلّعين إلى الحرية، فحاربوا الفردية الليبرالية، وصارت الرأسمالية نظام الهيمنة والتسلّط ونظام التفاوت الطبقيّ، فباتت صراعات اليمين واليسار صراع الحرية ضدّ التسلّط، وقد تطبّع كلا اليسار واليمين بالأفكار اللاهوتية الدينية، والأثنية العرقية القوميّة، فظهر اليمين القومي واليسار القومي، كذلك اليسار الديني واليمين الديني، إلى أن وصل إلى التطرّف اليميني القومي الديني، والتطرّف اليساري الديني القومي، وهذه حالات لم نشاهدها إلّا في الشرق الأوسط؛ موطن التناقضات.

أزمات الرأسماليّة الشرقيّة

إنّ أقذر الحروب التي حصلت في التاريخ كانت نتاج الحداثة الرأسماليّة إثر الحربين العالميتين الأولى والثانيّة لكنّهم بعد أن روّضوا المجتمع الغربيّ، حاولوا الانتقال إلى الشرق الأوسط بكثافة، من خلال الانقلابات العسكريّة المتواصلة في تركيا وسوريا والعراق.... وإثر التدخّل العسكريّ في العراق وترويض ثورة الشعوب، وعدم حلّ الأزمة السوريّة، وخلق داعش، والحرب عليها، وبمساعدة أدواتها الترويجيّة في هيئة الأمم المتّحدة أو الجامعة العربية التي تعدّ اتّحاداً للدول القوميّة التابعة للحداثة الرأسماليّة، وكذلك المؤتمر الإسلامي الذي يُعدّ اتّحاداً للدول القوميّة الإسلاميّة، فهذه الدول القوميّة قد شِيدت بالدماء والسجون والمعتقلات والنزاعات والصراعات والتناحرات، وحتّى أنّ الدولة القوميّة بحدّ ذاتها تحتوي في طيّاتها الحرب والنزاع الدائم مع مجتمعاتها التي لم تستطع هضم هذا المشروع الجديد المستحدث الغريب عنها، فمنذ متى كان اسم سوريا يتردّد في ذاكرة المجتمعات التي عاشت آلاف السنين على هذه الأرض، وكذلك العراق ولبنان والأردن...؟!

وقبل خمسة قرون من الآن رأى فرانسيس بيكون أنّ الفلسفة ما عادت نتفع، فنفى الماضي نفياً قاطعاً، وآمن بالعلم وبقدرته إيماناً مطلقاً على تحسين أحوال البشر، فجعل العلم أداة في يد الإنسان، تعينه على فهم الطبيعة، وبالتالي السيطرة عليها، وآمن بسيادة الإنسان على المخلوقات جميعاً، ثم أدّى فساد العلم إلى فقدان هذه السيطرة، ومن هنا كانت غايته مساعدة الإنسان على استعادة سيطرته على العالم، فكانت وسائل العلم والبحث العلميّ هي الأداة الوحيدة للغرب في تحليل أيّة مشكلّة ووضع الأسباب لها، ووضع الحلول قياساً على الاستنتاج الحتميّ لهذه المعادلة الرياضيّة التي تعتمد على وسائل العلم في (الاستنباط، الاستقراء، النظريات والبراهين، الأدلة، العيّنة، التجربة، الاستبيان، الملاحظة، الاختبار...) وكلّ ذلك يعتمد على الإدراك والحواس الخمس، وبات شعار التجربة خيرُ برهان هو الفيصل والحسام الحقيقيّ لكلّ ظاهرة من الظواهر، إذاً أضحى العلم السبيلَ الوحيد للمعرفة، لذلك كان تحليل الأمور ومنها تحليل الشرق الأوسط بهذا المقياس، لذلك ظهرت الأزمة إلى الوجود، ومازالت تلك الأزمة تتجدّد منذ مئة عام على الأقل إلى الآن، لكنّ المجتمع في الشرق الأوسط لم يستسغْ هذه الطريقة الوحيدة للوصول إلى المعرفة، لذلك ظهرت أزمات الشرق الأوسط في الحوار العلمي الروحي أو اللاهوتيّ، فبات الشرق تفريغاً للروحانيّات الغربيّة التي باتت تنقرض.

عجز الرأسماليّة

إذا ما قارنّا بين ثقافة الحداثة الرأسمالية التي سادت العالم خلال القرنين الأخيرين، وبين ثقافة الشرق الأوسط الممتدّة حوالي ثلاثمئة ألف عام على نحو مركزيّ، فيستحيل الإيمان بانتصار هذه الثقافة الوليدة، واستسلام ثقافة الشرق الأوسط لها، وما خيبات الحداثة الرأسماليّة في الشرق الأوسط منذ ولادتها حتّى الآن إلا دلائل على ذلك.

والحرب في الشرق الأوسط قد تفاقمت بعد أن جزّعت أوروبا مساوئ الحداثة الرأسماليّة إثر انهيار المنظومة الاقتصاديّة الدولتيّة التي أقصت الشعب وأدخلته في متاهات الماضي والحاضر والمستقبل والإيديولوجيات والحداثة الرأسماليّة، و حروب الإسلام السياسيّ الراديكاليّ والمتوحّش المسخ المتجسّد في داعش وتوابعه والإسلام المعتدل وصراعه على السلطة والدولة بعيدة عن هذا الموضوع، فالموضوع هو الصراع الذي خلقَه هو التلاقح بين هيمنة الحداثة الرأسماليّة وبين المجتمع الذي لم يتقبّل هذه الحداثة الرأسماليّة لعمق التاريخ الحضاريّ المجتمعيّ في الذهنيّة الشرق الأوسطيّة، وعلى الرغم من الجيش الإعلاميّ والمعلوماتيّ من قبل العلماء المدرّبين في المدرسة التي تروّج لليبراليّة الغربية كلّ الغرابة عن ثقافة المنطقة، لذلك نرى من يتمرّد على هذه الحداثة الرأسماليّة بعد أن تقوى شوكته قليلاً، فيرى نفسه أعلى من أولئك الغربيّين الغريبين الذين أوصلوه في الأساس إلى سدّة السلطة، فيبدأ مشروع إزاحته، أو ترويضه.

تعتبر الرأسمالية الشذوذَ الاجتماعيّ على مرّ التاريخ البشريّ، والمتعارض مع الديالكتيك الكونيّ للطبيعة، وما كانت لتنتصر في أوروبا لولا انزوائها في جزر بريطانيا بعيداً عن صراعات المذاهب وحروب المغول والعثمانيين والصين المنزوية، والشعب الذي لاقى الويلات من حروب السلطة والدولة، فكان هذا الجو هو المناخ الملائم لانزواء الرأسماليين والبحث عن أرض وأرضيّة جديدة تنقل إليها مالها وتؤسس إمبراطوريتها الكونيّة، وعبر التحالف مع الرأسماليين اليهود اليمينين الحالمين بالعالمية للبحث عن آلية وبيئة مناسبتَين يَنشط فيها فكرُها المهيمن على المنطقة، فوصلت إلى نتيجة مفادها (اخلق حالات الفوضى لتستطيع أن تصطاد) وما هذه الفوضى العارمة التي تجري في الشرق الأوسط إلّا المرتع الخصب لنشاط الحداثة الرأسماليّة.

وقد أضحى الشرق الأوسط مستنقعاً تتخبّط فيه الحداثة الرأسماليّة بنسختها الغربيّة، فتخبّطت وانهزمت كثيراً، على الرغم من صولاتها وجولاتها، وما خلْق حالات الفوضى والدمار والهلاك في العالم الذي ترى أنّها سيّدتها الأولى إلا تعبيرٌ واضح لعجزها، حيث صرفت الكثير الكثير من أموالها التي سرقتها من هذا الشرق الدامي وصرفتها على هذه المنطقة، وقد فشلت الحلول الوضعيّة في هذه البقعة، وبات العقم مسارها، سواء الوضعيّة الرأسماليّة أو الاشتراكية العلميّة الوضعيّة أيضاً، فأنتجت نسخة رأسماليّة مشوّهة، يمكن تسميتها الرأسماليّة الشرقيّة.

حرب الحداثة

وكلّما أصبحت الدولة القوميّة ضعيفة في الغرب، فنتجت الحرب بالوكالة، وتصدير الثورة، والابتعاد عن مواجهة الحقيقة من خلال تصدير المشاكل، ومعالجتها في أماكن أخرى، فأصبحت ضحيّة هذه اللعبة القذرة، فكلّ من يقوم بالثورة

”دأبت الحداثة الرأسمالية ذات القطب الواحد إلى قمع كلّ الأيديولوجيات التي تقف عائقاً أمام الأيدّيولوجية الليبرالية المميعة التي ستّقلب الكوّن برمّته إلى طبقات ودول أطراف تحوّم حول الدولة المركز، فجاءت بمنجزها (الدولة القومية) التي لم تنجح كثيراً، وبعد فشل هذا النظام عادت إلى زرع الفوضى الخلاقة (اللاأخلاقية) بعد ارتباك وفشل السياسة الأميركية، فظهرت المصطلحات الخطيّرة كإعادة صياغة شرق أوسط جديد“

يدفع الثمن، وصار هذا الزيف هو العنوان الواضح لهذه الأيديولوجيّة التزيفيّة.

إنّ الشعور بالهزيمة والاستسلام هو الشعور الذي يجب أن يكون سائداً، يجب هزيمة الشعب معنويّاً، إنّها الحرب التي طبّقت على الشرق الأوسط، فعلى الفرد في الشرق الأوسط أن يعيش حالة من انسداد الأفق ليرى الحلّ في الحداثة الرأسماليّة، ليتكوّن الانطباع عن السعادة وفق مفهوم اللذّة والمال، كي يشعر المواطن في الشرق الأوسط في شعور أنّه في العالم الثالث، وعليه أن يفكّر في الهرب إلى المجتمع الأوّل في الغرب، أو أن يقلّد الغرب إن لم يستطع الوصول إلى الجنّة الموعودة عبر ركوب الأهوال، ليكون هذا الهاجس هو الهاجس الوحيد الذي يسيطر على الفرد في الشرق الأوسط، ولكي تكون معايير المقياس العلميّ المنطقي هو المعيار الوحيد للحياة، بعيداً عن الأخلاق والمبادئ والضمير والمجتمع الأخلاقي السياسيّ.

فالحرب التي تخوضها الأيديولوجيا الليبراليّة هي حرب هيمنة وفرض، حرب إبادة، فأيديولوجيا الرأسماليّة الشرقيّة التي صدّرتها إلى الشرق قد جلبت الويلات والدمار على الشعوب الأصيلة في الشرق الأوسط، فهذه الدولة القوميّة هي الركن الرئيس للحداثة الرأسماليّة التي نشأت في الغرب إثر الثورة الفرنسيّة، وهي الأيديولوجية جلبت معها الحروب العالميّة وحملات التطهير والإبادة والأسلحة وكلّ هذا الجنون.

محاربة الأخلاق

لقد كانت نداءات نيتشه غير المسموعة حول تجرّد الإنسان الحداثويّ من الإنسانيّة والأخلاق هي التي ستودي بحياة البشريّة، نيتشه الذي قرأ الإنسان ومسيرته بتاريخ مستقيم وحلزونيّ وبذكاء تحليليّ وعاطفيّ معاً، استطاع أن يومئ إلى الحقيقة من وجهة النظر الرباعيّة (الفلسفة، العلم، الميتافيزيقا، الدين) وهذا ما افتقر إليه علماء الاجتماع العلميين الوضعيين، واستطاع أن يصرخ صرخته المدويّة القائلة: (لقد مات الإله ونحن نريد أن يحيا الإنسان الأعلى) قد يكون قصده بالإنسان الأعلى: النخبة، العرق، الطراز، الأوليغارشيّة... وهو الوجود الأرستقراطيّ الأعلى الذي تقلّده الطبقة الوسطى التي ترى الكمال في هذا الأنموذج الأعلى، فيكدّ باحثاً عن المجد الأكيليّ مستنزفاً كلّ طاقاته للوصول إلى ناطحات السحاب، والوصول إلى الإنسان الأعلى، وكلّ فرد يتسلّق ظهر الآخر ليصل إلى ذاك الإنسان الأعلى ويرتضي أن يتسلّق أحد كتفه، إن كانت تقتضي المصلحة الفرديّة ذلك، ليصل في النهاية حسب مخيلته إلى المجد اللانهائيّ، وكلّ

فرد هو جلجامش في النهاية يبحث عن نبتة الخلود. هذا بتصوّري هو تفسيره للإنسان الأعلى وقد تتناقض مع الكثيرين ممّن ادّعوا أنّهم فهموا معنى الإنسان الأعلى الذي يقصده نيتشه، لكنّهم صوّروا أنّ الإنسان الأعلى هو الخلاص من هذه المعمعة هو تفسير آخر للإنسان الأعلى بمعنى المخلّص.

لقد استطاع أن يصف الحداثويّ أنّه (الحيوان الأكثر مرضاً بين سائر الحيوانات) وينتقد التمثيل بالأخلاق لدى الفرد الحداثويّ (تحبّون فضيلتكم محبّة أمّ لطفلها؛ لكن متى سمعتم بأم تبتغي أجراً على حبّها؟) هو النظام الأجريّ الذي أنتج أفراداً سعداء في هذا النظام البيروقراطيّ الرأسماليّ وأفراداً عبيداً عاطلين عن العمل، وهذا الرأسماليّ غدا صنماً جديداً كما قال في هذا السياق: (سيمنحكم كل شيء ذلك الصنم الجديد إن أنتم عبدتموه: هكذا يبتاع بريق فضيلتكم ونظرة أعينكم الفخورة.) وصار هذا الفرد مبتعداً عن إنسانيته كما عبّر بقوله: (كنتم قردة ذات يوم وإلى الآن ما يزال الإنسان أكثر قردية من أي قرد) ذاك القرد المسخ هو الإنسان الذي تريده الحداثة الرأسماليّة؛ (أعرفهم جيداً أولئك الشبيهون بالآلهة، يريدون أن يؤمن الناس بهم، وأن يكون الشك خطيئة، وفي الحقيقة هم لا يؤمنون لا بالعوالم الماورائية ولا بشيء أكثر من إيمانهم بالجسد، وحتى جسدهم شيء مريض بالنسبة إليهم، وبودهم لو يخرجون من جلدتهم.. لذا استمعوا إلى الجسد المعافى يا أخوتي).

وتعتبر الحوكمة آلية لترسيخ اللنيوليبراليّة، والقضاء على الأخلاق المجتمعيّة، والذاكرة، فهي بديل الجانب المعنوي الذي دمّرته الرأسماليّة، فمع تدمير الذاكرة يتمّ تدمير الجانب المعنويّ للإنسان، فما الحافز للإنسان بالقضاء على الجانب المعنويّ للإنسان والتركيز على الجانب المادّي فحسب؟ وما آليات فرض الحوكمة عبر وسائل الإعلام إلا لسدّ الفراغ في الرأسماليّة الغربيّة، وترويج هذا المشروع في الرأسماليّة الشرقيّة التي تفسّر المصطلحات حسب نظرة الشرق الميتافيزيقيّة.

«ومن جهة يؤكد إغناسيو رامونيه في كتابه الذي يحمل عنوان "طغيان الإعلام" إن أجهزة الأعلام في عصر العولمة قد غدت "أفيون الشعوب الجديد". فتحت ستار "موت الإيديولوجيا" تروّج للإيديولوجيا الوحيدة التي مازالت حية بالفعل، وهي الإيديولوجية الليبرالية المنزوعة عنها صفتها الإيديولوجية، مما يتيح لها أن تتسلل بسهولة أكثر وبلا مقاومة إلى الأذهان لتخدّرها، ولتشلّ طاقتها على التفكير النقدي. وفي نظر رامونيه إن هذه الدعاية الصامتة أشدُّ فاعلية بما لا يقاس من الدعاية الصاخبة في عصر الخطابة الإيديولوجية.

تشوّه المصطلحات

إنّ ما جرى على السّاحة الفكرية في سوريا ومصر والعراق وليبيا وكلّ الدول التي ميّعت ربيع الشعوب، ونسبتها إلى العرب فحسب، كأنّها قالت للشعوب الأخرى: - لا تثوروا حتى نصفّي حساباتنا مع العرب، فتخبّطت الرؤى والنّظرة للحضارة، وبات تراكم الوعي فيها تراكما عشوائيّاً متخبّطاً، فمن خلال مجتمع كرديّ إسلاميّ عشائريّ إقطاعيّ، إلى نظرة الأحزاب العلمانيّة اللاديمقراطيّة، أو النّخبويّة، أو الماركسيّة أو الليبراليّة التي لم تحدّد هويّتها بعد، فأيّة نظرة للكون تنظر إليها الطبقات هي نظرة فسيفسائيّة تجمع بين التراكمات الثقافيّة التناقضيّة، فحتّى أنّ مفهوم الثورة قد

تشوّه. وكأنّها فرز طبقيّ جديد. لذلك تشكّلت الآن النظرة الهروبيّة في الابتعاد عن الحضارة المجتمعيّة (الثورة الزراعيّة النيوليتية). فصار الهروب من التاريخ هو قمّة الحضارة. واللجوء إلى أوربا هو الحضارة عينها. لذلك ترى تهشّم الرّؤى وتضارب الأفكار والآراء وعدم نضوج الوعي. وعدم وصول الوعي السّياسيّ المجتمعيّ الأخلاقيّ إلى القدرة على حلّ المشكلات السّياسيّة. والوصول إلى بذور وجذور المشكلة. فإنّك تجد هذه الحالة الاستثنائيّة في مصير شعوب الشرق الأوسط من خلال صعود تيارَين رئيسين. هما تيار (المع أو الضّدّ). وهذا ما انتهجته الأقلّيّات والأثنيّات والطّوائف الآن. وهي ميزة من ميزات الرأسماليّة الشرقيّة.

الحرب الناعمة الليبرالية

تكمن الحرب الناعمة لليبرالية من خلال هذا البريق الذي يلمع. والذي يسحر. والذي يدمّر. ويفتك بالمجتمعات والفرد. فيجعله رقماً في هذه الماكينة. ويجعل أيّ شخص يعتقد بأيّ شيء حسب الصورة المرسومة مسبّقاً له. فهناك من يرسم لكَ طريق السعادة. ومعنى الحياة. فعندما تكمن قمّة السعادة في أنّ شخصاً اشترى لحبيبته وردة حمراء فهذا قمّة السعادة. وقمّة الحياة المثاليّة.

عندما يتمّ تصوير الخير في إنقاذ عائلة صغيرة في عيد الشكر. ودعوتها إلى الطعام. فهذا يعني قمّة الفرديّة في معالجة الأزمات الإنسانيّة. كما تحاول المنظمات الموجودة في شمال وشرق سوريا أن تطرح القضايا بطرائق فرديّة. وليست بطرائق جماعيّة.

هل يمكن اختزال الفرح العالميّ في ليلة واحدة؟ والجمال والألفة العالميّة في ليلة واحدة؟ فالثقافة المسيحيّة فرضت نفسها على العالم. لكنّ كلّ حضارة تعبّر بطريقتها. وهنا يكمن الجمال التآلفي ما بين الحضارات.

قداسة الفكرة الرأسماليّة

وفي كلّ حضارة سائدة ترى المقدّس. والآن بعد سيطرة الدولة الرأسمالية على الكون. وفشل الدولة الاشتراكيّة. باتت الرأسماليّة فكراً مقدّساً. ومن يعادي هذا الفكر المقدّس فإنّه يعادي الديمقراطيّة وحقوق الإنسان والتكنولوجيا وهذا التطوّر المادّي الخرافيّ في هذا الكون.

حتّى بات الإعلام يسيطر على العقول. فأيّة نظريّة تعادي الرأسماليّة فليست عملة دارجة. ولا يُسوّق لها. فبالتالي: - أيّة أفكار تعادي الرأسماليّة هي اشتراكيّة بالضرورة. وكلّ ما هو اشتراكيّ بات سلعة غير طازجة. وغير معدّة للبيع. وبالتالي لا تلاقي الترويج. فأصبح الكاتب والمفكّر سلعةً بيد الإعلام. فيبتعد عن الفكرة غير الدارجة لأنّها سلعة ميّتة بالضرورة.

وبالمقابل كلّ من ينقد الرأسماليّة يروّج الاشتراكيّون له على أنّه نتاج من نتاجاتهم للثورة على هذه الرأسماليّة. فالعدوّ الوحيد للرأسماليّة هي الاشتراكيّة بالضرورة حسب الترويج الإعلاميّ. وأصبحت هذه الفكرة مقدّسة أيضاً. كما هي الفكرة المناقضة لهذه الفكرة أن كلّ ما هو نقد للاشتراكيّة هو بالضرورة رأسماليّ.

وهذا التابو كان موجوداً في السابق أيضاً. فكلّ من ينقد الدين هو علمانيّ بالضرورة. وكلّ من ينقد السنّة هو شيعيّ. ومن ينقد الدولة هو معارض. ومن ينقد الجماعة الفلانيّة هو عدوّ. فبالتالي صارت هذه النظريّة هي النظريّة

السائدة. وهذا ما يخالف الفكر العظيم الذي توصّلت إليه الثورات الفكريّة في التاريخ منذ أوّل ثورة (الثورة الزراعيّة) حتّى وصول الثورات إلى تمييع لا معنى له من الترسانة الإعلاميّة التابعة للمصفوفة الرأسماليّة العالميّة.

الاغتراب الشرقيّ

من المحال تحليل الشرق الأوسط بالأسلوب العلميّ الوضعيّ الدوغمائيّ. فهذا الأسلوب لا يأخذ بالحسبان الميثولوجيّات والأديان التي انبثقت من لدن هذا الشرق ولا التصوّف ولا الأدب.... فذاتانية الشرق المثالية تتميّز بتفوقها اللامحدود على موضوعانية الغرب الشيئية بمعالجتها الأخلاقيات الموجودة في المجتمع والطبيعة على السواء، وعلاقة الإنسان الشرقيّ بالطبيعة. وهناك يكمن موطن الاغتراب التحليليّ اللامحدود.

إنّه الاغتراب الشرقيّ تجاه الحضارة الغربيّة. فالشرقي الضعيف يرى أنّه لا يمتلك شيئاً مشرّفاً، ويريد أن ينسلخ عن هذه الحضارة الديمقراطيّة التاريخيّة في المجتمع الزراعيّ الشرقيّ، ليلبس لبوس الغرب الرأسماليّ البعيد عن الحضارة. وكلّ ذلك يحدث تحت سطوة الإعلام.

الحداثة في كردستان

على الرغم من أنّ الكرد من أقدم شعوب المنطقة. وعلى الرغم من أنّ الكرد أصحاب الأرض الحقيقيّون، أصحاب التاريخ واللغة، والحضارة النيوليتيّة المجتمعيّة. فكيف ستخرج ثورة في أيّ بقعة من بقاع الدول التي تهيمن على جغرافيّة كردستان دون أن تعترف بأكثر شعب مظلوم في التاريخ العالميّ؟!

لم يكره الكرد اللغة العربيّة أو الفارسيّة أو التركيّة، بل تعلّموها ومارسوها في حياتهم. وقد

> **"تعتبر الرأسمالية الشذوذِ الاجتماعيّ على مر التاريخ البشري، والمتعارضّ مع الديالكتّيك الكونيّ للطبيعة، وما كانت لتنتصر في أوروبا لولا انزوائها في جزر بريطانيا بعيداً عن صراعات المذاهب وحروب المغول والعثمانيين والصين المنزوية، والشعب الذي لاقى الويلات من حروب السلطة والدولة، فكان هذا الجو هو المناخ الملائم لانزواء الرأسماليين والبحث عن أرض وأرضية جديدة تنقل إليها مالها وتؤسّس إمبراطوريتها الكونيّة."**

استطاعوا التأقلم مع الشعوب التي من الأوْلى أن تكون ضيفاً على أراضي كردستان حسب منظورهم، لا أن ينظروا إلى الكرد على أنّهم الأقليّة أو نظرة دونيّة إقصائيّة.

وكلّ هذا التوسّع والحروب التي خاضها أولئك المستعمرون الدولتيّون عبر مئات وآلاف السنين، كانت غزواً فكريّاً، كما يفعل داعش الآن من خلال محو كلّ الآثار التي تدلّ على الحضارات التي مرّت على أرض بابل وواشو كاني...

فمازالت أذرع الرأسماليّة الشرقيّة في كردستان تتسلّل إلى الذهنيّة المجتمعيّة، بل باتت تتوضّح نواياها يوماً بعد يوم، فلم يكتفِ الذراع الواضح لليبراليّة التركيّة المتجسّد في المجلس الوطنيّ الكرديّ الذي يتبنّى الرأسماليّة الشرقيّة، وبعض المثقّفين الذين يروّجون لليبراليّة على أنّها الحلّ لكلّ هذه المشاكل والأزمات في المنطقة، ولم

تتوقف دعواتها الخفيّة، إنّما باتت تتوضّح على الملأ بوضوح تامّ، فصارت تتحرّك بمنهجيّة مدروسة، إذْ لا شيء عفويّ بتاتاً.

فمن خلال تحليل بعض الظواهر التي تطفو إلى سطح الإعلام، ويتّفق التيار المناهض للمجتمعيّة في الترويج لها، وكأنّ هناك اتّفاق منهجيّ مدروس في إثارة بعض الحالات الدعائيّة التي تظهر بين الفينة والأخرى، والتي تصبّ في بوتقة مناهضة مشروع الإدارة الذاتيّة في غربيّ كردستان، من خلال التلفيقات وتغيير الوقائع والمسمّيات الافتراضيّة والإثارات غير المنطقيّة وغير الواقعيّة بل المغلوطة؛ والتي تُدحَّض كلّها بعد فترة من الزمن، ولا يتمّ تقديم الاعتذار عن هذه الأغلاط حتّى بعد نفيها الواضح بعد فترة من الزمن.

فبعض من يطرحون أنفسهم على أنّهم مثقّفون، يتحرّكون وفق المجلس الوطنيّ تارّة، وطَوراً وفق منظّمات حقوق الإنسان، وطوراً وفق الائتلاف، إذْ لا منهجيّة واضحة ولا مرجعيّة ثابتة، وكأنّها أدوات وبنادق تُدار حسب الذاكرة الأمّ التي تقود هذه المنهجيّة اللامنهجيّة، لكنّهم في النهاية يتحرّكون وفق تيّار الحداثة الرأسماليّة التي تنمو وفق مفهوم الطبقيّة والهرميّة.

تكمن قوة الأيديولوجيا الليبراليّة في أنّها عامل جذب لكلّ الأيديولوجيات، فالاشتراكيون أيضاً انصاعوا لهذا السحر الليبراليّ في جذب الطبقة والنخبة إليها في المدنية الحديثة (المتروبول[1]) التي تزيد من شهوة أولئك المتدينين والإسلامويين وحلّت مقدّسات الوطن والأمّة والسوق بديلاً عن الإله القابع في السماء.

فالليبراليّة أو النيوليبراليّةُ الأيديولوجيّةَ المحوريّة للرأسماليّة، هي الدين والوثن غير الرسميّ لها، وتعرضها أمام الناس على أنّها العلميّة أو الوضعيّة الجافّة القولبيّة النمطيّة، والدعايّة الإعلاميّة لها على أنّها الخلاص والحرّيّة المنشودة في عبادة الفرد وترسيخ الفردانيّة الإباديّة على أنّها الدواء الناجع لكلّ الحلول في كلّ الأزمنة، فهي ماء الحياة، والحياة حياة الليبراليّة فحسْب، بل وصلت مرحلة بدأت ترى في نفسها أنّها نهاية التاريخ.

ومن يرى في الليبراليّة الانفتاح والحرّيّة فهو يعيش حالة وهم وهذيان، فالليبراليّة قمّة الانغلاق، والدوغمائيّة، وتحوّل الدولة القوميّة إلى وثنٍ وإله يُعبَد، فكلّ هذا الكمّ الهائل من الطغاة المتجبّرين هم من لدن الدولة القوميّة صنيعة الحداثة الرأسماليّة.

الأمّة الديمقراطيّة والإدارة الذاتيّة

لا يمكن الحديث عن الحلّ بعيداً عن التآلف الاجتماعيّ، ويعدّ أنموذج (الأمّة الديمقراطيّة) البديل عن الدولة القوميّة، ويمكن أن تتعايش هذه النظرية مع الدولة، في دستور وعقد وقانون تتوافق فيه الشعوب مع الدول التي تعيش في كنفها، من خلال الدولة التي تقتات على القانون، والأمة الديمقراطيّة التي تقتات على الأخلاق.

إنّ الحقيقة الأساسيّة في الكون هو الديمقراطيّة الأخلاقيّة السياسيّة، من خلال العلاقات الأخلاقيّة ما بين الشعوب، وهذه الحقيقة قد شوّهت من خلال التاريخ المزيّف للدولة، فالكونفدراليات في التاريخ لا نهائيّة، وفي كلّ بقاع العالم، والشرق الأوسط منبع أقدم الكونفدراليات التي وقفت أمام الدولة، وما هذه الملاحم والأساطير إلّا مثال على هذا، ففي كل تنقيب عن التاريخ نصل إلى الحقيقة الكونفدراليّة، وقد كانت

١ أي المدينة الأمّ، أو المنطقة المركزيّة للإمبراطوريّة الاستعماريّة.

أراضي كردستان مهد بزوغ الحضارة المجتمعيّة الديمقراطيّة، وفي شمال وشرق سوريا تعاد إحياء هذه الكونفدراليات الديمقراطيّة، عبر العودة إلى الذاكرة المجتمعيّة، والاستفادة من نظريّة الأمّة الديمقراطيّة للمفكّر عبد الله أوجالان، وكأنّ كلّ شيء ينمو على جذره، فالحلّ الكونفداليّ في اتحادات ما بين الشعوب في الشرق الأوسط والتي نواتها شمال وشرق سوريا هي الحلّ للوصول إلى الحداثة الديمقراطيّة للوقوف أمام الحداثة الرأسماليّة.

إنّ السلطة قد حاولت دائماً وأبداً، ومازالت تحاول إقحام المجتمع تحت إرادتها من خلال القانون أحاديّ الجانب، وطمس الأخلاق المجتمعيّة من خلال تهديم السياسة والإرادة الذاتيّة، ويتميّز إنشاء الأمّة الديمقراطيّة بتحقيق التواؤم بين المهام الأخلاقيّة والسياسيّة، والتطلّع إلى الحرّيّة ضمن المجتمع الأخلاقيّ والسياسي وذلك من خلال العيش بالذهنيّة الديمقراطيّة على مدار الساعة.

فمن خلال تحليل بعض الظواهر التي تطفو إلى سطح الإعلام، ويتّفق التيار المناهض للمجتمعيّة في الترويج لها، وكأنّ هناك اتّفاق منهجيّ مدروس في إثارة بعض الحالات الدعائيّة التي تظهر بين الفينة والأخرى، والتي تصبّ في بوتقة مناهضة مشروع الإدارة الذاتيّة في غربيّ كردستان، من خلال التلفيقات وتغيير الوقائع والمسمّيات الافتراضيّة والإثارات غير المنطقيّة وغير الواقعيّة بل المغلوطة؛ والتي تُدحَّض كلّها بعد فترة من الزمن، ولا يتمّ تقديم الاعتذار عن هذه الأغلاط حتّى بعد نفيها الواضح بعد فترة من الزمن.

وأضحت براديغما الأمّة الديمقراطيّة في صراع فكريّ مع الرأسماليّة الشرقيّة، وما زال الصراع محتدماً في شمال وشرق سوريا، فما هو المبرّر لكلّ هذا الكمّ الهائل للمنظّمات الدوليّة في الرقة على سبيل المثال إلّا لترسيخ الحرب الفكريّة الضروس مع الإدارة الذاتية التي لا تنتهج نهج الرأسماليّة الشرقيّة؟ ما هو المبرّر لعدم دعم الرأسماليّة الغربية الإدارة المدنيّة الذاتية في الرقّة مباشرة وليس عن طريق منظّمات ترسّخ مفاهيم التنمية والحوكمة...؟ فصمود الإدارة الذاتيّة في شمال وشرق سوريا دليل على عظمتها، فما زالت صامدة أمام القوّة الصلبة المتجسّدة في تركيا والإسلامويّة، والقوّة الناعمة المتجسّدة في المنظّمات والإعلام المشوّه وسياسات النظام العالمي المتجسّدة في الأمم المتّحدة، واقتصاديّاً في حصر التمويل في المنظّمات التي تسرق معظم الخبرات المحلّيّة، وتفرّق بين الأفراد من خلال الرواتب الضخمة مقارنة برواتب الإدارة القليلة.

أثبتت الإدارة الذاتيّة في شمال وشرق سوريا أنّها تستطيع أن تكون البديل لنظرية الرأسماليّة الشرقيّة التي لم تثبت نجاحها حتّى الآن، فقد ظهر الفساد في الائتلاف السوري المدعوم من الرأسماليّة الغربيّة، فقد نهب أعضاء الائتلاف كلّ أموال المساعدات التي تلقّاها، ولم يتلقَ الشعب إلا الفتات، ولم تستطع الإسلامويّة أن تثبت نفسها في هذا الصراع، فقد أنتجت الإرهاب، وصارت ثورة مضادة، وخرجت عن إطار السيطرة، وفشّلت قوّات سوريا الديمقراطيّة هذه الإسلاموية التي أرادت أن تنتج الرأسماليّة الشرقيّة.

حاولت الرأسماليّة الغربيّة أن تدمج الإدارة الذاتيّة في شمال وشرق سوريا بالرأسماليّة الغربيّة، لكنّها لم تنجح، فلم تستطع أن تخترقها عبر الرأسماليّة الشرقيّة، وظلّت في صراع فكريّ، وإن كان العقاب هو السماح للذئب التركيّ أن يحتلّ مساحات شاسعة من شمال وشرق سوريا.

> **تكمن الحرب الناعمة لليبرالية من خلال هذا البريق الذي يلمع، والذي يسحر، والذي يدمّر، ويفتك بالمجتمعات والفرد، فيجعله رقماً في هذه الماكينة، ويجعل أيّ شخص يعتقد بأيّ شيء حسب الصورة المرسومة مسبّقاً له، فهناك من يرسم لكَ طريق السعادة، ومعنى الحياة، فعندما تكمن قمّة السعادة في أنّ شخصاً اشترى لحبيبته وردة حمراء فهذا قمّة السعادة، وقمّة الحياة المثاليّة.**

عبر القوّة الصلبة، لكنّ القوى الديمقراطيّة في العالم وقفت أمام هذا اليمين المتهوّر.

وما زال الصراع الفكريّ قائماً، عبر محاولات قوّات سوريا الديمقراطيّة في حصر الصراع مع الرأسماليّة بفرعَيها الشرقيّة والغربيّة في القوّة الناعمة، وعدم استخدام القوّة الصلبة، فهناك محاولات للإثبات لهذا النظام القائم أنّ براديغما الأمّة الديمقراطيّة هي الحلّ الأنجح لهذه المنطقة وإلا ستستمرّ الفوضى الخلّاقة وتظلّ هذه الوسيلة قائمة، دون الوصول إلى حلّ نهائي يستوعب الرأسماليّة ويتصالح معها دون أن يتبنّاها، فلم تنجح القوّة الصلبة في ترسيخ الرأسماليّة الشرقيّة في المناطق الخاضعة تحت سيطرة الدولة التركيّة، وظلّت المناطق التابعة للنظام السوريّ والروسيّ مهّدة للرأسماليّة الشرقيّة.

أفول الرأسماليّة

يرى إيمانويل والرشتاين أنّ القوة الأميركية تنحو نحو الانحدار، والولايات المتحدة في عالم فوضى؛ ولم يعد يجدي خطاب القوة، وأفول نجم الهيمنة الأمريكية قد خلق مجالاً للصراع على الهيمنة، إذْ يؤكّد والرشتاين أنّ صعود الدمقرطة حتميّ في منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره، بعد تراجُع النزعة الليبرالية، حيث أنّ الأساس في ولادة الليبرالية هي حصر وضبط الطبقات الاجتماعية الخطيرة برأيه، أولاً في دول المركز التاريخي ثم في داخل منظومة النظام العالميّ كله، وكان الحلّ الليبراليّ في منح هذه الطبقات منفذاً محدوداً إلى السلطة السياسيّة كما صوّر والرشتاين، وبالتالي لا بدّ من اللجوء إلى الشرق لاستنهاض الرأسماليّة من جديد، من خلال الرأسماليّة الشرقيّة.

كلّ التقسيمات الرأسماليّة تهدف إلى بقاء الحداثة الرأسماليّة مهيمنة على العالم، فلا تهمّها المصطلحات، بقدر ما تهمّها أركان الحداثة الرأسماليّة، ولا تهم الحداثة أيّ نظام سواءً يمين أو يسار أو متطرّف أو غير ذلك سوى في الحفاظ على ديمومة النظام، وهذا النظام قادر على التكيّف مع أيّ نظريّة مناهضة، فالحداثة الرأسماليّة ابتلعت الغرب، واليسار، واليمين والاشتراكيّة، والدين واللادين، وحوّلتها إلى مصطلحات هوياتية، المهم لها أن تنقطع كل المنظومات عن التاريخ، وما هذه الحرب على الرأسماليّة الشرقيّة إلى لإعادة تدوير الحداثة الرأسماليّة، ووضعها في بوتقة النظام العالميّ، فمصطلح الرأسماليّة الشرقيّة هي الرأسماليّة بالطريقة الشرقيّة، وقد ظلّت الرأسماليّة الغربيّة تستفيد من الشرق، وظلّت تقتات على الشرق حتّى فكريّاً وأيديولوجيّاً.

إنّ تدخّل الرأسماليّة الغربيّة في الشرق عبر نظريّة الفوضى الخلّاقة هي قمّة الإرهاب الرأسماليّ، كي ترسّخ الرأسماليّة الشرقيّة. فغاية الرأسماليّة الغربيّة أن تضمّ الشرق الأوسط إلى الرأسماليّة العالميّة من خلال الفوضى الخلاقة والتي تعتبرها الوسيلة للوصول إلى الرأسماليّة الشرقيّة. فمهمّة الرأسماليّة الغربيّة هي صنع سوق شرقيّة مستهلكة. فهذه الرأسماليّة الغربيّة بحاجة إلى سوق كبيرة، وأفضل سوق هي الشرق. فيجب أن يكون النظام رأسماليّاً شرقيّاً بالضرورة. ومن هنا لا يمكن أن نقول إنّ الرأسماليّة الشرقيّة هي منطقة جغرافيّة، بل هي فكرة يجب ترسّخ في العالم الثاني والثالث. فالولايات المتّحدة تعتبر نفسها والدول التابعة لها كبريطانيا وألمانيا واليابان رأسماليّة غربيّة، ويجب أن تحوّلها إلى سوق لها.

الترويج الإعلامي لليبراليّة

لا أحد يجرؤ أن يقول أميركا أسوأ دولة في العالم سوى الأميركي نفسه. وعندما تقول هذه الأطروحة تلقى وابلاً من الانتقادات أقلها: إنّ من يطرح هذه الفكرة أمي، لا يفقه شيئاً، متخلّف، بعيد عن ركب الحضارة، ناقم على الحضارة، شيوعيّ متخلّف، يعيش في الأوهام.

قال لي أميركي ذات مرة: إن نسبة الجرائم في شهر واحد وفي حارة واحدة من حارات تكساس أكبر بكثير من نسبة الجرائم في روج آفا في سنة، لكننا لا نروج لسلبياتنا، إنّما نروج للإيجابيات، ونعلّم الناس كيف تبتعد عن الأخبار السلبية.

بات الحديث عن أميركا بمثابة إهانة لليبراليين، وكأنك تسبهم، وبالمقابل نرى اليساري يمدح الروسي، وكأن روسيا وقائدها خليفة الشيوعيين على الأرض، وأميركا وقائدها خليفة الليبراليين على الأرض.

الحقيقة المزيفة

لا جوهر في الحكم، ولا حكمة، سباب على الهواء وعلى النت، تصريحات لا معنى لها، تلفيقات... فإذا كان القادة هكذا فكيف ستكون مؤسّسات هذا النظام الرأسمالي، فلماذا لا تكذب وسائل الإعلام؟ ولماذا لا يكذب المفكّرون الجدد في عالم الكذب والتلفيق وتزييف الحقيقة، ولماذا لا يختلقون النظريّات التي ستدمّر هذا الكون؟

لا معنى لكلّ هذه التسميات: (الحرب العالميّة الأولى) (الحرب العالميّة الثانية) (الحرب الباردة) (الحرب السيبرانية)... فلم تتوقف الدول عن الحرب أبداً، وان تتوقف، وقد ظلّت تقتات على الحروب، وظلّت هذه الحروب منذ نشوء الدولة، والباحث عن السلم في هذه الفوضى هو الباحث عن الاستسلام فحسب، فعلى الشخص أن يكون بيته متنقّلاً ليهرب إلى المكان الذي ليس فيه حرب، ولا أمان في هذه الدول المتوحّشة، فكلّ الأمكنة مؤقّتة، فهذا النظام المهيمن قادر على خلق حربٍ في أكثر الأماكن أمناً في العالم، فهل يكمن الحلّ في هذا هروب المجتمعات من تهوّرات الدول؟

الباحثون عن الحقيقة

تكمن مشاكل جمّة عند الباحثين عن الحقيقة، سواء عند العلمانيين منهم أم المتدينين أيّ المثاليين، سواء عند الاشتراكيين أم الرأسماليين... ومن المشاكل الواضحة الاهتمام بالغاية قبل طرح الفكرة، أي يضع المفكّرُ الفكرةَ الدوغمائيّة أمامه، من ثمّةَ يبحث عن الأسباب التي تؤدّي إلى هذه النتيجة، فعلى سبيل المثال ستظلّ الاشتراكيّة خيّرةً بالنسبة لليساريّين،

ومن خلالها يريدون أن يثبتوا نظريتهم للوصول إلى هذه الغاية، وكذلك الأمر بالنسبة للمفكّرين المروّجين لليبراليّة أو الرأسماليّة.

يعدّ المفكّر في عصرنا هذا الأفكارَ المطلقةَ حقيقةً كونيّةً غيرَ قابلة للتغيير، وهي إيمان ثابت، وهذا ما يؤثّر على الأسلوب والنسق للوصول إلى الحقيقة، وهذا ما يناقض الأسلوب الذي يتعاملون به للوصول إلى الحقيقة.

سطوة الإعلام

في بحث أو مقال يجب على الكاتب من خلال سطوة الإعلام أنّ يبدي رأيه في هذه الحرب الروسيّة على الأوكرانيّة، مع أو ضدّ، فهناك إجبار أمريكيّ إعلاميّ للعالم على أن يكون مع أو ضدّ (ومن ليس معنا فهو ضدّنا) من خلال هذا الإرهاب الإعلاميّ.

لدرجة أنّ الرئيس التركيّ لم يستطع أن يظلّ على سياسته (سياسة مسك العصا من المنتصف) فلم يكن له حلّ سوى أن يختار موقفاً، وقد اختاره مرغماً بعد مكالمة هاتفيّة أميركيّة.

السيمفونيّة الموحّدة للإعلام

باتت هذه القنوات الإعلاميّة تعزف سيمفونيّة متجانسة، ومكرّرة، منذ اندلاع الثورات في الشرق عبر بوّابة تونس، وتشجّع على المقاومة حتّى تفنى الدولة عن بكرة أبيها دون أن تضع حلولاً نهائيّة، فعلى سبيل المثال الحلّ موجود عند الولايات المتّحدة، فرئيسها كان قادراً على إنهاء هذه الحرب بجملة واحدة وهي (لن نقبل أوكرانيا في حلف الناتو) لكنّه لا ينهي هذه الحرب، وبالمقابل لم يقبل الناتو أوكرانيا في حلف الناتو.

الإعلام وتمييع الشعوب

إنّ كلّ هذا التهريج الإعلاميّ هو تمييع للثورات، كما ميّع الإعلام الثورات السابقة، فترى على الإعلام المنتخبَ الأوكرانيَّ وهو في أبهى حلّته مرتديّاً الزيّ العسكريّ، وترى فتاةً بيدها كلبٌ وهي تجتاز الحدود مبتسمة، وممثّلةً فاتنةً مرتديةً اللباسَ العسكريّ كأنّها في نزهة، والكلّ يضع بروفايلاً لملكة جمال أوكرانية وهي مرتدية الزي العسكريّ في دعاية للحرب والدفاع المشروع، بينما يخجل معظمنا من وضع صورة شهدائه على بروفايلاته.

إرهاب الشعوب

تبدأ الشعوب المتحرّرة من نير الإمبراطوريات من الخوف على مصيرها، إثر تجدّد مفاهيم الحروب الإمبراطوريّة والحربين العالميتين الأولى والثانيّة، في هذه الحرب الروسيّة على أوكرانيا، فهذا القانون الدولي الذي يعتمد على ازدواجيّة المعايير بات وبالاً على الشعوب، والأمم المتّحدة التي تحكمها خمسة دول متناقضة في العالم، فعلى سبيل المثال كيف سيتبنّى مجلس الأمن قراراً ضدّ روسيا وروسيا تمتلك حقّ الفيتو؟

لا تحبّ الشعوبُ الحربَ، لكنّ الدول تعيش على الحرب، وعندما تروّج الدول التي تمتلك ترسانات السلاح لفكرة نزعه، فهي تغري الدول القريبة من الديمقراطيّة لنزع السلاح، ليسهُل القضاء عليها في النهاية، وعندما تختلق حرباً ما فهي تجبر الدولة المحاربة على بيعها الأسلحة، وبالتالي تبدأ صفقات الأسلحة، وكلّ ذلك عبر زيف الإعلام السلطوي.

الإرهاب الإعلامي

ينسى الناس تاريخ الحروب في استقرار بسيط، وكأنّ التّاريخ كلّه سلام، لكنّ عندما تقلّب

صفحات أيّةِ بقعة في هذا الكون ترى الدمار والويلات، وحدوداً صُنعت بالدماء، وإمبراطوريّات شيدت بالجماجم، ومدناً شيدت بالعبيد، ودائماً يحاول الإعلام السلطويّ أن يُنسي المجتمعات تاريخها.

الإعلام والتزييف

منعت الولايات المتحدة من دخول الإعلام إلى عفرين، في الحرب التركية الشرسة عليها، فكان العالم نائماً، غافلاً عمّا يجري في هذه البلدة الكردية الصغيرة من جرائم حرب مروّعة، وحتى الآن يتم التغاضي الإعلامي عن جرائم الحرب الممارسة من الجيش التركي ومرتزقته في عفرين، وسرى كانييه وتل أبيض.

والآن في هذه الحرب الروسية على أوكرانيا نرى استنفار المنظومة الإعلامية من أجل أوكرانيا، وبالمقابل يتم غض النظر عن أيّة انتهاكات للدولة الأوكرانية في جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك اللتين أعلنتا استقلالهما، لكنّه الاستقلال الذي لم يرضَ عنه النظام العالمي، فكلّ تقسيم للدول يجب أن يكون تحت حكم عصبة الدول المتآمرة المتّحدة التي خرجت منتصرة في الحرب العالميّة الثانية، والإعلام يروّج للانفصال على أنّه تحرير أو انفصال.

الحرب الروسيّة الأوكرانيّة

لا شكّ أنّ دفاع الشعب الأوكرانيّ عن نفسه هو دفاع مشروع، لكن لماذا قامت هذه الحرب؟ ومن هو المسبّب؟ وهل كان بإمكان القيادة الأوكرانيّة منع هذه الحرب؟ فهذا الأسئلة وأسئلة أخرى لا تُطرح على الإعلام الممنهج.

آخر سؤال

هناك من يسأل: أهناك مكان آمن على كوكب الأرض؟ بالطبع مع وجود هذا التدمير الذهنيّ، لا يوجد أمان، فمن يبحث عن الأمن فليَعُدْ إلى فطريّة مقاومته، وحقيقة نظرته إلى المواضيع، وعدم الانخداع بالإعلام الدولتي.

المراجع

- الحضارة المادّية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتّى القرن الثامن عشر / تأليف فرنان بروديل / ترجمة مصطفى ماهر / (الجزء الثالث): زمن العالم / المركز القومي للترجمة / العدد 1875 / القاهرة 2013 الجزء 3 / 784.
- الفوضى الخلّاقة / رمزي المنياوي / دار الكتاب العربي / الطبعة الأولى / القاهرة 2012
- انحسار القوّة الأمريكيّة / إيمانويل فالرشتاين / ترجمة: إيزيس قاسم / المركز القومي للترجمة / الطبعة الأولى / القاهرة 2014
- انهيار الرأسمالية — أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحرّرة من القيود / تأليف: أولريش شيفر / ترجمة: د. عدنان عباس علي / عالم المعرفة / الكويت / العدد 371 / يناير / 2010
- أوهام الشرق الأوسط / تأليف: ناعوم تشومسكي / ترجمة: شيرين فهمي / مكتبة الشروق الدولية / الطبعة الثانية / 2006
- أيكولوجيا الحرّيّة / ظهور الهرميّة وفناؤها / موراي بوكتشين / الترجمة عن الإنكليزية: متيّم الصايغ / منشورات نقش - الطبعة الأولى / قامشلي 2020
- تحليل النظم الدولية / تأليف: إيمانويل والرشتاين / ترجمة: علي حمدان / مركز الجزيرة للدراسات في الدوحة / الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم / بيروت 2015
- نظام التفاهة / د. آلان دونو / د. مشاعل عبد العزيز الهاجري / دار سؤال / الطبعة الأولى / بيروت 2020
- نهاية العالم كما نعرفه — إيمانويل فالرشتاين — ترجمة: د. فايز الصيّاغ / هيئة البحرين للثقافة والآثار / الطبعة الأولى / المنامة 2017
- مواقع الكترونيّة.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو الأهداف والأنشطة

جيهان مصطفى

تمهيد

النشأة والأهداف

الهيكل الأساسي للمنظمة

مكاتب المنظمة

الأنشطة الأساسية للمنظمة

المساعدات التنموية

توفير المشورة للحكومات والدول

تقديم وتزويد المهتمّين بالمعلومات

البحث والتدريب

دور منظمة «الفاو» خلال أزمات الغذاء العالمية منذ التأسيس إلى يومنا هذا

قبو سفالبارد العالمي للبذور

الخاتمة مصادر البحث

تمهيد

عرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والمعروفة اختصاراً بـ FAO وقد تأسست عام ١٩٤٥ عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وتأسيس الأمم المتحدة.

والمنظمة عبارة عن وكالة متخصّصة تابعة للأمم المتحدة، تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع.

وهدفها المعلن هو تحقيق الأمن الغذائي لجميع سكان العالم، والتأكد من أنّ البشر يحصلون بانتظام على ما يكفي من الغذاء عالي الجودة، وأيضاً لقيادة حياة نشطة وصحية.

مع ١٩٥ عضواً - ١٩٤ دولة والاتحاد الأوروبي، تعمل المنظمة في أكثر من ١٣٠ دولة حول العالم.

الأولوية المعلنة للمنظمة ترتكز بشكل أساسي على الاستثمار في منع وقوع الأزمات، وبناء الصمود حتى تستطيع المنظمة تحديد المساعدة على تقليص الاحتياجات الإنسانية المستقبلية، فالأمن الغذائي والتغذوي والتنمية المستدامة ومواجهة الأزمات الإنسانية وحل النزاعات وبناء السلام جميعها أوجه مختلفة للتحدي ذاته.

حيث أن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك تعتبر عناصر محورية لضمان الأمن الغذائي وحماية سبل العيش، كما أنها تلعب دوراً رئيسياً في تغيير الطريقة التي تدير فيها المنظمة المخاطر والأزمات بما في ذلك الكوارث الطبيعية الناجمة عن التغير المناخي .

وسبق أن أشار مدير عام منظمة (الفاو) إلى أن المنظمة عملت على مدى عقود في المجالين الإنساني والتنموي من أجل إنقاذ الحياة وحماية سبل العيش والحفاظ عليها، ومكافحة الجوع وسوء التغذية والفقر، وسعت في الوقت ذاته إلى بناء الصمود وأنظمة الغذاء المستدامة، وتقدم منظمة (الفاو) خلال "مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني" العديد من الالتزامات الرئيسية ومن بينها زيادة حجم عمل المنظمة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية وبرامج التحويلات النقدية، من خلال ربطها بالتنمية الزراعية والريفية، وتوسيع المبادرات التي تربط الأمن الغذائي بشكل أقوى مع إجراءات التكيف مع التغير المناخي، كما تلتزم منظمة (الفاو) بالعمل مع عدد من الشركاء الرئيسيين بمن فيهم الحكومات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، من أجل تطوير إطار عمل متكامل للأزمات المستمرة يدعم التنسيق والانسجام بشكل أكبر بين الأطراف العاملة في مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق انضم غرازيانو دا سيلفا إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون وعدد من كبار المسؤولين من ست منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، في التوقيع خلال مؤتمر القمة على وثيقة "الالتزام بالعمل: تجاوز الانقسامات الإنسانية التنموية – تغيير حياة الناس من توفير المساعدات إلى إنهاء الحاجة إليها". وتشتمل وثيقة الالتزام بالعمل على عدة أمور من بينها إيجاد طريقة جديدة للعمل الإنساني كما هو مفصّل في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة خلال القمة بعنوان "إنسانية واحدة، مسؤولية مشتركة". وتدعو الوثيقة إلى تحسين استخدام الموارد والقدرات وتحسين النتائج المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة للسكان المعرّضين للمخاطر، والظروف التي تضعفهم والأزمات من أجل تقليل الاحتياجات الإنسانية على المدى الطويل، كما تدعو وثيقة الالتزام الأطراف الموقعة إلى إبرام شراكات وأطر تعاون جديدة من بينها التعاون من خلال القطاع الخاصّ واللاعبين المحليين أو بنوك التنمية متعددة الأطراف، لتوفير القدرات والموارد الإضافية لدعم تحقيق نتائج ملموسة للسكان والمجتمعات. إضافة إلى ذلك تعهّد الموقّعون على الوثيقة بإحداث تغييرات رئيسية على الطريقة التي يعملون بها ضمن سياقات تضمن وضع مجموعة من البيانات والتحليلات والمعلومات المجمعة، وعمليات تخطيط وبرمجة مشتركة أفضل وقيادة فعالة لنتائج جماعية، ونماذج تمويلية لدعم النتائج الجماعية.

منظمة الأغذية والزراعة (الفاو):
أطلقت الأمم المتحدة هذه المنظمة ضمن جهودها الدولية التي تبذلها سعياً للقضاء على الجوع والفقر في كافة أنحاء العالم. وتعمل هذه المنظمة على تقديم خدماتها للدول المتقدّمة والنامية. كما جعلت من اليوم السادس عشر من شهر أكتوبر (تشرين الأول) يوماً عالمياً للأغذية العالمية. وترفع المنظمة شعار «Fiat Panis» ومعناه باللغة العربية "أوجدوا خبزاً". ويُرمز لاسم المنظمة بالأحرف الأولى من اسمها باللغة الإنجليزية (Food and Agriculture Organization) واختصاراً بـ(FAO). وتتخّذ المنظمة من روما في إيطاليا مقراً لها. وكانت بداية انطلاقتها منذ عام ١٩٤٥ ومازالت نشطة حتى وقتنا الحالي ومستمرّة في نشاطاتها الإنسانية. وانضم إلى عضويتها ١٩٤ دولة إلى جانب دول الاتحاد الأوروبي. وجزر فارو. وتوكلو. ويشار إلى أنّه في عام ٢٠١٤ قد جاء على هامش المؤتمر الدولي الثاني المنعقد في ذلك العام. إعلان روما بشأن التغذية الذي صادق عليه أعضاء الفاو والبرلمانيون وغيرهم من المعنيين بالأمر. وذلك بغية تكريس هذا الإعلان فيما يتعلّق بحق كل إنسان بالحصول على التغذية اللازمة والمأمونة. كما وضعت على كاهل الحكومات مسؤولية مكافحة واستئصال الجوع ومواجهته قبل وقوعه.

هدف منظمة FAO: تحمل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) على عاتقها جملة من المسؤوليات التي تدرجها ضمن أولويات اهتمامها وهي:

- القضاء على الجوع والفقر بتحقيق الأمن الغذائي. ويعتبر هذا الهدف المحوري لعملها وجهودها المبذولة من أجل وضع الغذاء بين يدي الأفراد لتوفير الحياة الصحية لهم.
- المضي قدماً للمساهمة في نمو الاقتصاد العالمي.
- العمل على تحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف وترقيتها.
- تحسين القدرة الإنتاجية الزراعية.
- العمل على تحسين مستويات التغذية والنهوض بها.
- التحقّق من حصول الأفراد على غذاء عالي الجودة.
- الاستفادة من الموارد الطبيعية وتسخيرها لخدمة الأجيال.

"إن الزراعة والغابات ومصايد الأسمّاك تعتبر عناصر محورية لضمان الأمن الغذائي وحماية سبل العيش، كما أنها تلعب دوراً رئيسياً في تغيير الطريقة التي تدير فيها المنظمة المخاطر والأزمات بما في ذلك الكوارث الطبيعية الناجمة عن التغير المناخي، وسبق أن أشار مدير عام منظمة (الفاو) إلى أن المنظمة عملت على مدى عقود في المجالين الإنساني والتنموي."

أنشطة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو:

تشمل أنشطة منظمة الفاو خمسة مجالات رئيسية وهي :

١. إتاحة المعلومات ودعم عملية التحول إلى الزراعة المستدامة: حيث تعمل المنظمة كشبكة للمعارف. حيث تستعين بخبرة موظفيها من المختصين في ميادين الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية

والتغذية وعلم الاجتماع والاقتصاد والإحصاء، وغيرهم من المهنيين، في جمع وتحليل البيانات ونشرها لخدمة التنمية.

٢. تعزيز الإرادة السياسية ومشاركة الخبرات في مجال السياسات: تضع المنظمة خبرتها المديدة تحت تصرف الأعضاء لرسم السياسات الزراعية ودعم التخطيط وإعداد التشريعات الفعالة، وإرساء الإستراتيجيات القطرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الجوع.

والدعوة إلى تنفيذ السياسات والبرامج، وتشجيع إتاحة موارد مالية كافية، وإلى توفير الهياكل التنظيمية، والأهم من ذلك ضمان القدرات البشرية الكافية.

٣. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحسين زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، بوصفها منتدى محايداً، وتهيئ المنظمة فرصة التقاء البلدان الغنية والفقيرة معاً للتوصل إلى تفاهم مشترك، وإشراك قطاع الأغذية والمنظمات التي لا تتوخى الربح لتقديم الدعم والخدمات للمزارعين وتسهيل زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في تعزيز قطاع الأغذية.

٤. نقل المعارف إلى الميدان: توضع معارف المنظمة الواسعة موضع الاختبار في آلاف المشروعات الميدانية في مختلف أنحاء العالم، وتحشد المنظمة وتدير ملايين الدولارات من البلدان الصناعية والمصارف الإنمائية والمصادر الأخرى لضمان نجاح المشروعات في بلوغ أهدافها، وفي أوقات الأزمات تعمل جنباً إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمي والوكالات الإنسانية الأخرى لحماية سبل المعيشة في الريف ومساعدة الناس في إعادة بناء حياتهم.

٥. دعم البلدان لمنع وتخفيف المخاطر: تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تطوير آليات للمراقبة والتحذير بشأن المخاطر المتعددة والتهديدات المحدقة بالزراعة والغذاء والتغذية، حيث تتواجد هناك لإبلاغ البلدان بشأن التدابير الناجحة للحد من المخاطر التي يمكن أن تدرج في جميع السياسات المتعلقة بالزراعة، وعند الضرورة تتأكد بأن تنفيذ خطط الاستجابة للكوارث يتم من خلال التنسيق على جميع المستويات.

تلعب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة دوراً قيادياً هاماً في القضاء على الفقر بتوظيف وتسخير الجهود الدولية لأعضائها، ومن أهم أدوارها التي تؤكّد مدى أهميتها ودورها الفعال هو المنتدى المحايد الذي تشرف المنظمة عليه وتشارك فيه الدول الأعضاء، ويكون مقرّاً للتفاوض فيما يتعلّق بالاتفاقيات ومناقشة سياسات الاتفاقيات والمنظمة، وتعمل هذه المنظمة على مد يد العون للبلدان النامية وللبلدان التي تعمل على إحداث نقلة نوعية في مجال القطاع الزراعي والغابات ومصايد السمك، وذلك سعياً لضمان حصول الجميع على مستوى جيد من التغذية،

وفي هذا السياق فإن المنظمة تتولى زمام الأمور لأربعة أنشطة رئيسية تتمثل بـ:

ـ توفير المعلومات: أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) موقعاً إلكترونياً رسمياً خاصاً بها ليوفّر للزوّار المعلومات التي يحتاجونها والتي كانت هي بالأصل قد استمدتها من خبرة موظفيها المختصين في ميادين الزراعة، والغابات ومصايد الأسماك، والثروة الحيوانية، والتغذية وغيرهم ممّن يعملون لديها، وتعمل على تحليل هذه البيانات ومن ثم نشرها على الموقع لإعانة المزارعين وتوفير البيانات لهم. من الجدير بالذكر أنّ الموقع الإلكتروني الخاص بالمنظمة يسجّل زيارات مليونية شهرياً لغايات التصفّح للوثائق الإلكترونية والاطّلاع على العلاقة التعاونية بين المنظّمة والمزارعين، ولم تكتفِ المنظمة بالمعلومات الإلكترونية بل تعمل أيضاً على إصدار البيانات الصحفيّة والتقارير والكتب والمجلات.

ـ تبادل الخبرات والأفكار في مجال السياسات: تعمل منظمة الأغذية والزراعة

على تسخير وتوظيف ما لديها من خبرات في مجالها تحت تصرّف أعضائها وذلك بغية رسم السياسات الزراعية والعمل على دعم التخطيط وإعداد التشريعات الفعّالة، بالإضافة إلى إرساء وإقرار الإستراتيجيات القطرية الهامة واللازمة لإدخال أهداف التنمية الريفية حيّز التنفيذ، وبالتالي الحد من الجوع والقضاء عليه.

- توفير ملتقى محايد للدول الأعضاء: توفّر المنظمة لواضعي السياسات والخبراء في مختلف مكاتبها الإقليمية الفرصة للقاء في المقر الرئيسي للمنظمة ومكاتبها الميدانية يومياً، وذلك سعياً لصياغة الاتفاقيات المتعلّقة بالقضايا الرئيسية للأغذية والزراعة، ويتم وصف هذه اللقاءات بالمنتدى المحايد، وكما تفتح المنظمة المجال للقاء مشترك بين أعضاء الدول الغنية والفقيرة معاً للوصول إلى حلّ أو تفاهم مشترك بين الطرفين.

- إتاحة الفرصة لتبادل المعارف ونقلها إلى الواقع:

تعمل المنظمة على تنفيذ الآلاف من المشروعات الميدانية في مختلف أنحاء العالم وذلك بتوظيف معارفها الواسعة، كما تعمل على توفير إمداد ماليّ مصدره البلدان الصناعية والمصارف الإنمائية وغيرها، للسعي إلى تحقيق الأهداف المنشودة من النشاطات والمشروعات الميدانية المنفّذة، كما تعمل على توفير المعرفة التقنية اللازمة، وفي حالات استثنائية تعمل بدور متكامل مع برنامج الأغذية العالميّ والوكالات الإنسانية الأخرى سعياً لتوفير سبل عيش وحياة كريمة لأبناء الريف، والعمل على بناء حياتهم مرة أخرى بطريقة أفضل.

مكاتب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو:

تمتلك المنظمة بالإضافة إلى المقرّ الرئيسي في روما، شبكة من المكاتب اللا مركزية واسعة النطاق.

منها مكاتب إقليمية ومكاتب فرعية دولية

"تلعب منظمة الأغذية للأمم المتحدة دوراً قيادياً هاماً للقضاء على الفقر، بتوظيف وتسخير الجهود الدولية لأعضائها، ومن أهم أدوارها دورها الفعال هو المنتدى المحايد الذي تشرف المنظمة عليه، ويكون مقراً للتفاوض فيما يتعلق بالاتّفاقيات ومناقشة سياسات الاتفاقيات والمنظمة، وتعمل هذه المنظمة على مد يد العون للبلدان النامية وللبلدان التي تعمل على إحداث نقلة نوعية في مجال القطاع الزراعي."

١. المكاتب الإقليمية

تقع على عاتق المكاتب الإقليمية مهمة تحديد أنشطة منظمة الأغذية والزراعة ذات الأولوية والتخطيط لها، وتنفيذها في الإقليم، وهي تضمن اتّباع نهج متعدد التخصصات للبرامج، وتحدد مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة للمنظمة في الإقليم، وتسدي المشورة بالتعاون مع الإدارات والشُعب في المقرّ الرئيسي حول دمج هذه الأولويات في برنامج العمل والميزانية للمنظمة، كما تنفّذ المكاتب الإقليمية البرامج التي تمّت الموافقة عليها في الإقليم، وتراقب مستوى تنفيذها، وتلفت النظر إلى أي مشكلة أو ثغرة فيها.

٢. المكاتب الإقليمية الفرعية

إنّ المكاتب الإقليمية الفرعية تعمل بشكل وثيق مع المكاتب الإقليمية المعنية، وهي مسؤولة بشكل أساسي عن التخطيط الشامل لأنشطة منظمة الأغذية والزراعة

في الإقليم الفرعي، وهي تضمن بفضل إرشاد المكاتب الإقليمية ودعمها، اعتماد نهج متعدد التخصصات للبرامج، وتحدّد مجالات العمل ذات الأولوية، وتنفذ البرامج التي أُقرّت، وتراقب مستوى تنفيذها في الإقليم الفرعي، وتلفت النظر إلى أي مشكلة أو ثغرة فيها.

٣. المكاتب الدولية

يتمثل حضور منظمة الأغذية والزراعة حالياً عبرالممثليات التابعة لها في البلدان المدرجة في القائمة المعروضة في هذه الصفحة، وإنّ الهدف الرئيس لهذه المكاتب هو مساعدة الحكومات في إعداد السياسات والبرامج والمشاريع الرامية إلى معالجة الأسباب الأساسية الكامنة وراء الجوع وسوء التغذية ومساعدتها على تنمية القطاعات الزراعية والسمكية والحراجية لديها، وأيضاً على استخدام مواردها البيئية والطبيعية على نحو مستدام.

٤. مكاتب الاتصال

أُنشئت مكاتب الاتصال في مواقع تعمل فيها الكثير من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات أو المنظمات الدولية أو الحكومية الدولية أو غير الحكومية، وهي تسعى إلى إقامة علاقات مع الأعضاء والشركاء الخارجيين في التنمية العاملين في هذه المواقع، كما أنّها تراقب التطورات التي تطرأ على الأغذية والتغذية والزراعة، وتمثل المنظمةَ في الاجتماعات التي تقع ضمن نطاق اختصاصات منظمة الأغذية والزراعة.

٥. مكاتب الشراكة

استجابة لطلب عدد من الدول الأعضاء من أجل إنشاء مكتب لمنظمة الأغذية والزراعة أو تعزيز لممثلية المنظمة القائمة بالفعل في بلادهم، وضعت المنظمة مفهوماً جديداً «مكتب الشراكة والاتصال»، وهذا يمثل نوعاً من المكاتب المناسبة تماماً لاحتياجات الدول الأعضاء، كما أنه يوفر مشاركة البلد بشكل أقوى في عمل وبرامج المنظمة على المستويات الوطنية دون الإقليمية والإقليمية وبين الأقاليم، فضلاً عن تعزيز التعاون من خلال مشاريع الصناديق الاستئمانية من جانب واحد والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

تمويل منظمة الأغذية والزراعة الفاو

يتم تمويل برنامج العمل العام للمنظمة إما من خلال الاشتراكات المقررة أو من خلال التبرعات، ويبلغ إجمالي ميزانية المنظمة المقررة لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ مبلغ ٢,٦ مليار دولار أمريكي. ٣٩ في المئة من هذا المبلغ يأتي من الاشتراكات المقررة التي تدفعها البلدان الأعضاء، في حين أن ٦١ في المئة تُجمع من خلال المساهمات الطوعية من الأعضاء وغيرهم من الشركاء.

المساهمات الطوعية :

يتم استخدام المساهمات الطوعية التي يقدمها الأعضاء وشركاء آخرون في دعم المساعدات التقنية ومساعدات الطوارئ (بما فيها إعادة التأهيل) المقدمة للحكومات لأغراض محددة بصورة واضحة ترتبط بإطار النتائج، إضافة إلى الدعم المباشر لعمل المنظمة الأساسي. ومن المتوقع أن تبلغ المساهمات الطوعية في ٢٠١٨- ٢٠١٩ نحو ١,٦ مليار دولار.

إنجازات منظمة الفاو

عملت المنظمة منذ تأسيسها على تحقيق العديد من المهام ومن أبرز الإنجازات التي توصلت لها ما يلي ذكره:

١. إنشاء الدستور الغذائي بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية عام ١٩٦١م.

٢. إطلاق حملة تيليفود وهي حملة موسيقية وأحداث رياضية وأنشطة أخرى لتسخير قوة الإعلام والمشاهير للمساعدة على مكافحة الجوع.

٣. إطلاق برنامج سفراء النوايا الحسنة للمنظمة عام ١٩٩٩م لجذب اهتمامات الجمهور

والإعلام حول قضايا ملايين البشر ممن يعانون من الجوع وسوء التغذية.

٤. توجيه الدول للحق في الغذاء عام ٢٠٠٤م عن طريق تقديم توجيهات لهم حول كيفية تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحق الغذاء.

٥. إطلاق مبادرة بسبب ارتفاع أسعار الأغذية عام ٢٠١٧م لمساعدة صغار المنتجين على زيادة إنتاجهم وكسب المزيد.

٦. حملات لمكافحة الجوع عبر الأنترنت بدأت منذ عام ٢٠١١م.

٧. نشر أنظمة الوقاية من الآفات وأمراض النباتات العابرة للحدود عام ١٩٩٤م.

دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو في الأزمة الروسية الأوكرانية:

أبرز التوصيات التي طرحتها منظمة الفاو في مجال السياسات الدولية :

١-الإبقاء على التجارة العالمية بالأغذية والأسمدة مفتوحة: يجدر بذل ما أمكن من جهود في سبيل حماية أنشطة الإنتاج والتسويق الضرورية لتلبية الطلب المحلي والعالمي، ويجب أن تواصل سلاسل الإمداد عملها، ما يعني حماية البنى التحتية القائمة لتجهيز المحاصيل والمواشي والأغذية، وسائر النظم اللوجستية.

٢-إيجاد مزوّدين جدد وأكثر تنوعاً للأغذية: يجدر بالبلدان التي تعتمد على واردات الأغذية من روسيا وأوكرانيا البحث عن مزوّدين بدلاء لاستيعاب الصدمة، كما يجدر بها الاعتماد على المخزونات الغذائية الموجودة حالياً وتنويع إنتاجها المحلي بما يضمن حصول الأشخاص على أنماط غذائية صحية.

٣ـ دعم المجموعات الضعيفة بما في ذلك النازحين داخلياً: يجدر بالحكومات توسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعية لحماية الضعفاء، وفي أوكرانيا يجدر بالمنظمات الدولية أن تتدخل للمساعدة في الوصول إلى من هم بأمسّ الحاجة. وعلى نطاق العالم سوف يُدفع الكثيرون إلى دائرة الفقر والجوع بفعل الصراع القائم، ويتعين أن تتوفر لهم برامج للحماية الاجتماعية حسنة التوقيت ومحددة الأهداف.

٤ـ تجنّب ردود الفعل المخصصة على مستوى السياسات: يجدر بالحكومات قبل تنفيذ أي إجراءات لتأمين الإمدادات الغذائية، النظر في تداعياتها المحتملة على الأسواق الدولية، فمن شأن خفض التعريفات الجمركية على الواردات أو استخدام القيود على الصادرات أن يساعد في التصدي لتحديات الأمن الغذائي لبلدان بمفردها على المدى القصير، ولكنهما سيؤديان أيضًا إلى رفع الأسعار في الأسواق العالمية.

٥ـ تعزيز الشفافية في الأسواق وتشجيع الحوار: إنّ ضمان قدر أكبر من الشفافية والمعلومات عن أوضاع الأسواق العالمية كفيل بمساعدة الحكومات والمستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة في ظلّ التقلبات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية الزراعية، ومن شأن مبادرات على غرار نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية التابع لمجموعة العشرين، أن يعزز درجة الشفافية هذه من خلال إتاحة عمليات تقييم موضوعية وحسنة التوقيت للأسواق.

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة / النظام المتعدد الأطراف

« قبو سفالبارد العالمي للبذور »

يأتي دورها في حفظ البذور إلى الأبد من أجل ضمان أمن البشر، حيث يستفيد العالم من مرفق احتياطي آمن ومضمون لبذور النباتات التي تغذي العالم. في عام ٢٠٠٨ أنشأت حكومة النرويج القبو العالمي للبذور

> **"من أبرز التوصيات التي طرحتها منظمة الفاو في مجال السياسات الدولية الإبقاء على التجارة العالمية بالأغذية والأسمدة مفتوحة، إذ يجدر بذل ما أمكن من جهود في سبيل حماية أنشطة الإنتاج والتسويق الضرورية لتلبية الطلب المحلي والعالمي، ويجب أن تواصل سلاسل الإمداد عملها، ما يعني حماية البنى التحتية القائمة لتجهيز المحاصيل والمواشي والأغذية، وسائر النظم اللوجستية."**

في سفالبارد بالمحيط المتجمد الشمالي، وهو يستضيف البذور في بيئة آمنة وخاضعة للرقابة (-١٨ درجة مئوية/ -٠,٤ درجة فهرنهايت) بغية ضمان التوافر المستقبلي، لا سيما في حالة وقوع كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان. بعبارة بسيطة يعتبر قبو سفالبارد العالمي للبذور بمثابة بوليصة تأمين نهائية للإمدادات الغذائية على المستوى العالمي.

اعتبارًا من سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ تم تخزين ما يقرب من ١,١ مليون عينة بذور في سفالبارد، وهي تمثل أكثر من ٦٠٠٠ نوع من النباتات .

يتلقى قبو سفالبارد البذور من المودعين الطوعيين، الذين مايزالون يمتلكون البذور ويتحكمون فيها. يستلزم ما يسمى بنظام "الصندوق الأسود" أن المودع هو الوحيد الذي يمكنه سحب البذور وفتح الصناديق. لمزيد من المعلومات حول كيفية إجراء الإيداع، بما في ذلك الشروط القانونية، يُرجى الاطلاع على صفحة ويب لقبو سفالبارد.

في عام ٢٠٠٧، صادق الجهاز الرئاسي للمعاهدة الدولية على قبو البذور العالمي، ولا يتلقى القبو إلا البذور المشتركة بموجب النظام المتعدد الأطراف أو بمقتضى المادة ١٥ من المعاهدة الدولية، أو البذور التي نشأت في بلد المودع. ولقد شجع الجهاز الرئاسي مراراً بنوك الجينات الوطنية التابعة للأطراف المتعاقدة على إيداع المواد في قبو البذور.

يُدار قبو سفالبارد العالمي للبذور من خلال شراكة بين وزارة الزراعة والأغذية النرويجية ومركز NordGen والصندوق الاستئماني للمحاصيل Crop Trust ، وهو عنصر أساسي في إستراتيجية تمويل المعاهدة الدولية.

الخاتمة :

اذا كانت الأهداف الكبيرة التي رسمتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو تتجسد في القضاء على الجوع، فهذا يعني العمل معاً كمنظمات دولية وحكومات ومؤسسات معنية في كل مكان للعمل على تأمين الغذاء الآمن والصحي والمغذي الذي يحتاجون إليه، ولتحقيق ذلك يجب أن نعتمد أسلوب حياة أكثر استدامة، وأن العمل مع الآخرين وتقاسم المعرفة، تكون رغبة في المساعدة على تغيير العالم – إلى الأفضل.

المراجع :

-1 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو ، المكاتب حول العالم ، روما ، ٢٠٢٢

-2 سيناريوهات جديدة بشأن الأمن الغذائي في ظلّ الصراع القائم بين روسيا وأوكرانيا ، شو دونيو مدير عام منظمة الأغذية والزراعة الفاو ، نيسان ابريل ٢٠٢٢ ، روما

-3 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو ،مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ، نيسان ، ٢٠٢٢

الشرق الأوسط

في ظل العلاقات الدولية والسياسة الدولية والإعلام

عواس علي

يرجع بعض الباحثين سبب تخلف الشرق الأوسط عن ركب التطور العلمي والمعرفي العالمي يعود إلى أهمّية موقع الشرق الأوسط الجيوسياسي وخيراته، والحقيقة ربما يجانبون الصواب بذلك التبرير فالكثير من الدول نجدها وفيرة الخيرات، وموقعها ذات أهمّيّة استراتيجية، ومع ذلك نجدها تساير الركب العالمي في التطور العلمي والمعرفي، ولا يفوتنا أن نذكر أنّ بعض العلماء والمفكرين رجّحوا إسناد ذلك التخلف إلى الأنثروبولوجيا (العلم الذي يدرس الطبيعة البشرية) الخاصة بالناس الذين يعيشون في تلك البقعة الجغرافية، ولا نتجاهل العلماء والفقهاء المسلمين الذين يعزون السبب إلى الابتعاد عن الشريعة الإسلامية السمحاء، ما يجعلنا نتساءل، ما السر وراء تطور تلك الدول والناس الذين لا يعرفون عن شريعتنا السمحاء إلا القليل؟! والبعض منهم من رأى بأن تلك الدول نهلت كل علومها من شريعتنا، والغريب في الأمر كلما اكتشف هؤلاء اكتشافاً او اختراعاً، تم إسناده إلى شريعتنا السمحاء، الأمر الذي يجعلنا نراجع أنفسنا ما السر وراء عدم اكتشافنا أو اختراعنا لما هو منوه عنه في شريعتنا؟! والأمر الآخر الذي يعتبر نوعاً من الطمأنينة الذاتية والنفسية هو التغنّي بالماضي، فأجدادنا هم من اكتشفوا الزراعة، وأجدادنا

هم من اخترعوا العربة ذات العجلات، وهم من وضعوا اللبنة الأولى للقانون، وعلم الفلك، والجغرافية، والطيران، والسؤال: - ما النفع من كل ذلك ونحن من اكتشف الزراعة، والآن نموت من الجوع؟ ونحن من اخترع العربة، ومازلنا نركب الجمل والحمير؟ وكنّا مخترعي الطيران، وما زلنا نزحف على مؤخراتنا؟ والعجيب في الأمر أن جلّ علمائنا يحثّوننا على البحث في الماضي والعودة إليه، والغريب في الأمر حتى الماضي لم نعرف الطريق إليه، لكن الآخرين هم من عملوا على البحث فيه واكتشافه ودراسته، فالطائرة التي تحلّق في السماء نشير إليها بالبنان "أنها من اكتشافنا» لكنّنا لا نملكها ولا نستطيع ركوبها أو قيادتها، كلما ضاقت بنا الدنيا هرعنا اليهم، وبسطنا فروض الطّاعة لهم ليعينونا على ما نحن به.

إلى جانب كل ذلك يجب أن نعلم أنّ هؤلاء السباقون، يقولون الحقيقة ولا يخشون العواقب مهما كانت، يضعون القوانين ويحترمونها.

بداية يجب أن نعلم أنّ الشرق الأوسط من خلال التطوّرات الحاصلة على مستوى النسق الدولي في بداية القرن الثامن عشر، عصر النهوض الصّناعي وحتى في عصر الفتوحات الجغرافية لم يكن له أي دور فعّال بل كان مفعولاً به، ويقتصر دوره على انعكاسات للتطوّرات الحاصلة في النسق الدولية، جل ما قدّمه الشرق الأوسط ، عبارة عن تعاليم دينية للبشرية كانت تقتصر على الروحانية، ولم تقترب من المادّية، فنجده ملعباً لما كان يُدعى بالفتوحات الإسلامية العثمانية التي هيمنت على الشرق الأوسط وعملت على عزله عن العالم برمته واعتبرت إسطنبول النافذة الوحيدة التي تطل على العالم، وما تبقى من الرقع الواسعة التي استولت عليها الدولة العثمانية هي عبارة عن صندوق مغلق يقوم على حضّ الناس على الجدل حول التحليل والتحريم وطريقة الوضوء، ورفع الآذان في عصر كانت الدول الأوربية تتّجه وتتفرّغ للابحاث العلمية والفكرية، وتم إغلاق بوّابة التجارة التي افتتحها الشرق الأوسط، وهي التجارة بين آسيا وأوربا، عبر سيطرة البرتغال وهولندا وبريطانيا على تلك التجارة، وسدّ ذلك الباب لصالح الدول الاوربية الناشئة صناعيّاً، وفكريّاً التي راحت تعمل على البحث عن موارد أوّلية لدعم صناعتها الناشئة، وأسواق لتصريف تلك المنتوجات، وتحوّل النسق الدّولي في بداية القرن الثامن عشر إلى دول منتجة، ودول مستهلكة على إثر الصراع الفكري في أوربا حول المفاهيم الفلسفية، والبحث في أمور الدولة وسياساتها وعلاقاتها، وما يجب أن تكون عليه إلى جانب الاكتشافات العلمية وتطويرها، كان الشرق الأوسط في تلك الحقبة عبارة عن جزيرة مغلقة جلّ الصراعات تدور فيه عبارة عن صراعات دينية، مذهبية، وحروب قبلية حول سيادة القبيلة على غيرها من القبائل، وأضحى الجدل في أوجه حول التحريم والتحليل، فنجد كتباً ألّفت من آلاف الصفحات والأجزاء تبحث في التحليل والتحريم حسب آراء مذهبية.

الحقيقة التي يجب البحث عنها في وقائع الشرق الأوسط الذي يشابه القارة الأفريقية عما قليل في بعض الوقائع، هي المرحلة التي مرت بها أوربا في بداية القرنين السادس عشر والسابع عشر وتجاوزها مرحلة الصراعات الدينية إلى الصراعات القومية، والعمل على بناء الدولة القومية، كان الشرق الأوسط مشغولاً في تلك المرحلة بالصراع المذهبي والطائفي الذي ظهر جرّاء الانقسامات في الإسلام الذي راح ينحو منحى إسلام سياسي في ظل سيطرة الإمبراطورية العثمانية، وكانت بداية القرن الثامن عشر التي تم العمل بها على القضاء على قوميات عدّة عبر ارتكاب المجازر والتصفيات القومية لغير القوميات التي لا تدين بالإسلام كالقوميّة الأرمنيّة والآشوريّة والسريانيّة، وبعض القبائل الكردية التي تدين بغير الإسلام، وكانت الإمبراطورية العثمانية قائدة تلك المجازر بامتياز مطلق.

العلاقات الدولية والشرق الأوسط

العلاقات الدولية هي مجموعة التفاعلات التي تقع بين وحدات المجتمع الدولي وفق قواعد ناظمة

لتلك التواصلات التي تقوم على الاحترام المتبادل.

إذْ تضم وحدات المجتمع الدولي إلى جانب العنصر الرئيس؛ الدول، المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وحركات التحرّر العالمية.

وللعلاقات الدولية وجهان؛ الأول يقوم على أساس التعاون بين الأطراف الدولية المتعاونة، والثاني يقوم على أساس الصراع بين تلك الأطراف، وتشمل تلك العلاقات أنواع كثيرة؛ كالعلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية والثقافية والعلاقات العسكرية.

وظهر مفهوم العلاقات الدولية إلى الوجود عبر مراحل بدأت مع ظهور الإنسان المنظم في جماعات عشائرية وقبلية، وتبلورت في مفهومها الدولي مع مؤتمر وستافاليا ١٦٤٨ الذي وضعت بموجبه اللبنات الأساسية للقانون الدولي الذي مكّن الدول من فرض سيطرتها على أقاليمها بموجب مفهوم السيادة، وحرم التدخلات الخارجية بشؤون الدول.

فإن بحثنا في تاريخ العلاقات الدولية في الشرق الأوسط وجدناها تمتد بعمق التاريخ البشري من خلال ما أثبتته المدوّنات على الألواح الحجرية عبر الحضارة الفرعونية والسومرية عبر نصوص تثبت اتفاقات سلام ومعاهدات بين دول، وشنّ حروب وصراعات بين أطراف عدة.

ظلّ الشرق الأوسط على تلك الحال حتى ظهور المعتقدات الدينية على شكل رسائل سماوية من الديانتين اليهودية والمسيحية حتى ظهور الإسلام في بداية القرن السابع الميلادي، حيث تبلورت العلاقات الدولية على شكل اتّفاقات ومعاهدات سلام بين الدولة الإسلامية ودول الجوار من طرف، ومن طرف آخر نجد الفتوحات الإسلامية بدأت من الشرق الأوسط باتجاهات عديدة بغية نشر الإسلام الذي تحوّل من نظام عقيدي روحاني إلى إسلام سياسي ظهرت فيه الإمبراطورية الإسلامية في ثوبها الذي يضمّ إلى جانب المسلمين بقية العقائد الأخرى على أساس الجزية

"العلاقات الدولية هي مجموعة التفاعلات التي تقع بين وحدات المجتمع الدولي وفق قواعد ناظمة لتلك التواصلات التي تقوم على الاحترام المتبادل، إذْ تضم وحدات المجتمع الدولي إلى جانب العنصر الرئيس؛ الدول، المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، وحركات التحرر العالمية، وللعلاقات الدولية وجهان؛ الأول يقوم على أساس التعاون بين الأطراف الدولية المتعاونة، والثاني يقوم على أساس الصراع بين تلك الأطراف."

المفروضة على أصحاب تلك العقائد، وهناك خلافات حول التحوّل الذي حدث في الإسلام من نهج ديني روحاني إلى نهج فلسفي سياسي كانت بدايته في الشرق الأوسط، فالبعض سرده إلى بداية ظهور الإسلام على أنّه رسالة سماوية متعددة الأوجه تضمّ الجانب السياسي، وردّها البعض إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية، والبعض ردّها إلى ظهور التنظيمات الإسلامية كتنظيم الإخوان المسلمين في العقد السابع من القرن التاسع عشر.

نجد أنّ الشرق الأوسط ظلّ محافظاً، وقابعاً في صومعته الإسلامية، ولم يختلط في علاقاته الدولية حتى بداية ضعف تلك الإمبراطورية على إثر الصراع على السلطة بين زعماء المسلمين، وتوجه الأطماع باتجاهها من قبل غزوات البيزنطيين والرومان والمغول لتلك الإمبراطورية حتى ظهور رجال دعاة للعودة إلى قوة الإمبراطورية الإسلامية كصلاح الدين الأيوبي ومحاولاته إعادة الإمبراطورية الإسلامية إلى أمجادها، حتى

تهلهلها مرة أخرى على يد المماليك الشركس وظهور الإمبراطورية العثمانية.

والحقيقة لم تمتد آثار مبادئ وستافاليا إلى الشرق الأوسط، وظلّت تلك المبادئ محصورة في القارة الأوروبية التي لم يتمّ احترامها بين الدول الأوربية، وظلّ الصراع الطامع بين الدول، وغالباً هو صراع اقتصادي نفعيّ، وتفاقمت تلك الخروقات لمبادئ وستافاليا في بداية القرن التاسع عشر التي كانت بداية الصراعات على الثروات والخيرات والمواد الأولية في حدها البسيط، ونشوب الحرب العالمية الأولى التي كانت في دوافعها الأساسية السيطرة على الموارد الاقتصادية، وفرض القوى العسكرية للحصول على أكبر قدر من المستعمرات في الشرق وأفريقيا، وعلى إثرها انقسم العالم إلى قطبين متحاربَين، إذْ وجد الشرق الأوسط في تلك المرحلة عبارة عن ساحة للمعارك المنقولة بالوكالة، واتّخذته الإمبراطورية العثمانية كمنبع بشري لتزويد حليفتها «ألمانيا» بالقوى البشرية، حتى أنّه يقال: إنّ الدول التي تقع تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية أضحت خالية من الشباب تماماً.

وإن أمعنّا النظر في جل تلك العلاقات الدولية التي واكبت الأحداث التاريخية في العالم كانت بالنسبة للشرق الأوسط ذات طبيعة خاصة، وربما يعود السبب إلى أهمّية الشرق الأوسط من نواحٍ عدّة، لذلك نجد القوى العظمى لم تعمل على تطوير الشرق الأوسط وفق التطورات التاريخية، وكان من النفع الإبقاء على وضع الشرق الأوسط كما هو، من القضية الكردية إلى القضية الفلسطينية، تُرك الشرق الأوسط يتخبط في صراع دائم.

اولاً ـ الموقع الجيوسياسي للشرق الأوسط::

يضم الشرق الأوسط ١٦ دولة منها ١٣ دولة عربية إلى جانب كل من قبرص وتركيا وإيران، إلى جانب أقاليم ناقصة السيادة كإقليم كردستان في العراق والضفة الغربية في فلسطين، وهناك دولة إسرائيل التي اعترفت بها جل الدول العربية ولم يبق إلا القليل من الدول في الشرق الأوسط التي لم تعترف بها، ربما لا نستطيع الحديث بإسهاب عن الشرق الأوسط دون أن نتطرق إلى دولة إسرائيل، ووجودها الذي يلعب دوراً رئيساً في السياسة الدولية، والعلاقات الدولية في الشرق الأوسط.

وجميع العلماء والمفكرين متّفقون على أهمّيّة الشرق الأوسط من حيث أهمّية موقعه الجغرافي، فهو يضم جزءاً من الحضارات المنتشرة في العالم كحضارة المايا في أمريكا الجنوبية وكهوف تسالي في الجزائر التي قُدّر عمرها بعشرين ألف عام، إلى جانب تمتّع الشرق الأوسط بأهميته كمنبع للديانات السماوية، ويضاف إلى موقعه بين القارات الثلاثة آسيا وإفريقيا وأوربا، ويعتبر بوابة التجارة البرّيّة والبحريّة بين تلك القارات الثلاث، ومناخه القاري شبه المعتدل، وانفتاحه على البحار والمحيطات، ويضاف إلى ذلك احتواؤه على منابع الطاقة كالنفط والغاز، ويقدّر احتياطي الشرق الأوسط بـ ٦٠ بالمائة من احتياطي العالم من الغاز والنفط، إلى جانب شموله على الأراضي الزراعية الخصبة، فهو يضمّ دول الهلال الخصيب في العالم.

إن بحثنا في أهمّية تأثير الموقع الجغرافي للشرق الأوسط على العلاقات الدولية وجدنا أنّ الشرق الأوسط لم يستطع أن يسخر ويستفيد من أهمية موقعه الجغرافي، ويفرض علاقاته الدولية عبر التحولات التاريخية، بل كان دائماً تُفرض عليه علاقات دولية من الخارج بسبب أهمّية موقعه الجغرافي، ففي بداية الاستكشافات الأوربية بقيادة البرتغال وهولندا وبريطانيا في بداية القرن السادس عشر كان الشرق الأوسط برمّته يقع تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية التي لم تعرف معنى العلاقات الدولية، وكانت دائمة الاستعداد للحرب مع دول الجوار خاصة الدول الأوربية وإيران، وجل تلك الحروب كانت تفتعلها الإمبراطورية العثمانية تحت راية الإسلام والفتوحات الإسلامية، ولم تعمل على التشجيع العلمي والاكتشافات، بل كان همّ سلاطين آل عثمان فرضَ الضرائب وجنيها

وامتلاك الجواري واللهو، و التحريم والتحليل وفق الشريعة الإسلامية، وكل من خالف الرأي كان مصيره القتل والإعدام بحجة الخروج عن طاعة الخليفة الإسلامي، وتم إغلاق الأبواب والمنافذ في وجه العلوم باستثناء العلوم الشرعية، حتى أنّهم حرموا الاختلاط بغير المسلمين، واعتبر كلّ من لا يدين بالإسلام كافراً، وتم ارتكاب المجازر بحق القوميات والأثنيات التي لا تدين بالإسلام وسبي النساء، على الرغم من أن السلاطين العثمانيين لم يعرفوا عن الإسلام إلا القليل، وانتشرت لفظة " كافير " على كل من يخرج عن طاعة السلطان الذي كان قد نصب نفسة خليفة على المسلمين، ونستطيع أن نقول كان الشرق الأوسط في ظل الإمبراطورية العثمانية مقطوعاً ومعزولاً عن العالم، ولم يعرف أي شيء عن العلاقات الدولية، فطيلة أربعة قرون من الزمان كانت العلاقات الدولية في أوج انتشارها في أوروبا خاصّة، فالتبادل التجاري والعلمي والاكتشافات والاختراعات بين الدول الأوربية في سباق، وظهرت مؤتمرات وتحالفات على تقسيم العالم الجديد في أفريقيا بين الدول الأوربية في مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ وأضحت الدول الاوربية تمتلك القوى العسكرية الحربية، فراحت تزحف باتجاه الشرق الأوسط الذي رأت فيه منابع لخيرات جديدة، فنشبت الحرب العالمية الأولى التي وجدت فيها الإمبراطورية العثمانية طرفاً تتحالف معه وفق تقديرات خاطئة، فوقفت مع دول المحور بقيادة ألمانيا، إلى جانب النمسا والمجر ضدّ دول التحالف التي كانت تحاصرها من جميع الجهات، بقيادة بريطانيا وفرنسا.

ونجد إيران قد زجت في الحرب العالمية الثانية على الرغم من موقفها الذي أرادته في الحياد، غير أن الاشتبكات التي دارت بين القوات البريطانية والروسية ضمن دول التحالف ضد القوات العثمانية ضمن دول المحور أجبرتها على جرها إلى أطراف الحرب العالمية الثانية، وتحوّلت إلى ساحة معركة بين القوات الروسية والبريطانية من طرف، والقوّات العثمانية من طرف آخر، وشهدت إيران سنوات مجاعة، بينما تحوّلت بقية

" إن أمعنّا النظر في جل تلك العلاقات الدولية التي واكبت الأحداث التاريخية في العالم كانت بالنسبة للشرق الأوسط ذات طبيعة خاصة، وربما يعود السبب إلى أهمية الشرق الأوسط من نواحٍ عدّة، لذلك نجد القوى العظمى لم تعمل على تطوير الشرق الأوسط وفق التطورات التاريخية، وكان من النفع الإبقاء على وضع الشرق الأوسط كما هو، من القضية الكردية إلى القضية الفلسطينية. "

دول الشرق الأوسط إلى ساحة للحرب باعتبار جل تلك البلدان كانت تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية.

وبعد الحرب العالمية الأولى وتفكّك الإمبراطورية العثمانية نالت معظم الدول استقلالها من تحت سيطرة الدولة العثمانية غير أنها لم تنعم بذلك الاستقلال، وسرعان ما راحت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى تعمل على اقتسام تركة الإمبراطورية العثمانية المدعوة بتركة الرجل المريض، فتم احتلال جل تلك البلدان واقتسامها في اتفاقية سايكس بيكو بين فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية.

ونجد أن بريطانية تنصّلت من وعودها للمشايخ العرب في شبه الجزيرة العربية في منحهم حق الاستقلال بقيادة الشريف حسين وأولاده؛ فيصل وعبد الله وفق اتفاقية سيفر عام ١٩٢٠ التي نصّت على إجبار الإمبراطورية العثمانية التخلّي عن جميع الأراضي التي لا يقطنها الناطقون باللغة التركية، فنجد أنّ الدول المنتصرة أيضا

تملّصتْ من وعودها للكرد بإجراء استفتاء في جميع المناطق الكردية التي كانت تقع تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية لاستقلالها وفق البندَين ٦٢ و ٦٣ من نص الاتفاقية، وبناء دولة كردستان وفق ماهي الآن مقسمة بين تركيا وسوريا وإيران وسابقاً في العراق، كما عملت على بناء دولة إسرائيل وفتحت الصراع على أوجه بين العرب وإسرائيل، كان الإبقاء على كل تلك القضايا العالقة من بداية الصراع الكردي في الشرق الأوسط إلى الصراع العربي الإسرائيلي الذي جعله لا ينعم بالاستقرار حتى يومنا هذا.

ثانياً ـ ديموغرافية الشرق الأوسط

لا احد يستطيع نكران تنوع الحضارات في الشرق الأوسط بكل تفاصيلها، ويجد الباحث في حضارات الشرق الأوسط كمّاً هائلاً من الحضارات، وتؤكد تلك الحضارات الأوابد الأثرية خاصة في بلاد ما بين النهرين ومصر وشمال سوريا وسواحلها، فنجد الحضارة الفرعونية والسومرية والآشورية والميتانية والكلدانية...إلخ

ولا شك أن تلك الحضارات المتعاقبة على الشرق الأوسط جاءت بتنوع بشري معقد توج بالتنوع الديني، فنجد أن البداية كانت من المعتقدات ثم الديانات السماوية، كالديانة الزردشتية واليهودية والمسيحية والصابئة والمندية والإسلامية، واليزيدية والعجيب أن مجمل تلك الديانات مازل جلها موجود وتكاد تنحصر في أقوام معينة، إلى جانب التنوع الحضاري هناك تركيبة سكّانية في الشرق الأوسط معقدة بكل معنى الكلمة، وهي تركيبة أثنية عرقية وأثنية دينية، فنجد العرب والكرد والآشوريين واليهود والسريان والأرمن والشركس والآراميين وكله ما ورد ذكره عبارة عن اثنيات عرقية، ونجد الأثنيات الدينية بأنواعها في الشرق الأوسط، ومن المؤسف أن بعض الأثنيات راحت تنقسم على أساس مذهبيّ، وظهرت أنواع عدّة من المذاهب، كالحنفية والشافعية والمالكية والشيعية... في الديانة الإسلامية التي تشكل ٩٠ بالمائة من مجمل الديانات الأخرى، ونجد أن هذه المذاهب راحت تتصارع فيما بينها، إلى جانب الصراع القومي بين القوميات المتعددة في الشرق الأوسط.

السؤال: هل هذا التنوع الديموغرافي في الشرق الأوسط نعمة أم نقمة؟ الحقيقة هذا التنوع كان نقمة على الشرق الأوسط منذ البدايات، وأضحى هذا التنوع بؤرة لتسلل الأطراف الخارجية إلى قلب الشرق الأوسط، وتأجيج الصراع بين جميع الأثنيات الموجودة، وربما إن أردنا أن نضرب مثلاً على ذلك الصراع والتدخلات الخارجية نجد أنّ الوضع في سوريا بعد أحداث ٢٠١١هو الأقرب إلى وضع الشرق الأوسط على مرّ السنين، وكذلك الوضع في العراق مشابه تماماً، وإن أمعنّا النظر نجد أن الدول الكبرى في الشرق الأوسط تعيش حالة التشرذم التام بين المكوّنات الأثنية، من تركيا إلى إيران إلى مصر فاليمن ففلسطين، تلك الدول لا يمكن أن تعيش حالة استقرار أبدا لطالما هناك غبن بين تلك الاثنيات المكونة للدولة، والسبب يعود إلى رغبة كل مكون أن يسيطر على المكون الآخر لصالح مكون يتربع على عرش السلطة، وجل تلك السلطات تتمركز في السلطة بمساندة خارجية، فلديها الرغبة أن تجوّع شعبها وتضطهده، وتقدم خيراتها للطرف الخارجي الداعم لها، والكل يعرف ويعي أنّ الجوع والاستقرار والأمان لا يجتمعان في بلد واحد، نجد الفرد في الشرق الأوسط سواء في السلطة أم في غيرها ميالاً إلى الادّخار والاكتناز والجشع والفساد، ويعود السبب إلى عدم شعور الفرد في الشرق الأوسط بالأمان والاستقرار، منطلقا من مقولة " خبي قرشك الأبيض ليومك الأسود" وكله ثقة أنّ اليوم الأسود آتٍ لا محالة، ويضاف إلى ذلك أنّ الفرد في الشرق الأوسط يفتقر إلى الوطنية، والسبب أنّ الثقافة والتربية التي تلقاها لم تكن ثقافة وطنية، بل كانت ثقافة الولاءات للأحزاب والأثنيات والحكومات، من خال استبانة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات من القرن الماضي تبين أن ٣٠ بالمائة من الشعب الأمريكي لا يعرف اسم الرئيس الأمريكي، والسبب يعود إلى ولائه لوطنه وليس للرئيس بينما شعوب الشرق الأوسط لكل دولة إله

خاص بها معروف لدى الشعب من صغيره حتى كبيره. فدول الشرق الأوسط عبارة عن حكومات أوتوقراطية عملت على ثقافة ولاء الشعب للإله وليس للوطن. فكل مكوّن يسعى إلى السيطرة على المكوّن الآخر عبر التسلط. دون أن يعي أنّ سيطرته واضطهاده للمكون الآخر ليس إلا عبارة عن نقطة ضعف عرضة للاستغلال من قبل أيّ جهة خارجية تحاول أن تزعزع الاستقرار والأمان في ذلك البلد.

من خلال سردنا واقع الشرق الأوسط. نجد أن الشرق الأوسط بدأت فيه ظاهرة التدول بعد الحرب العالمية الأولى. حيث ظهرت دول ذات سيادة ناقصة في معظم الشرق الأوسط. وجلها أصبح تحت الوصاية الفرنسية أو البريطانية أو الاتحاد السوفيتي. وبات ظهور الأحزاب الشيوعية في كل بلد حتمياً لا بد منه. وكانت الحرب العالمية على الأبواب. وتحوّل الشرق الأوسط إلى ساحة معركة في الحرب العالمية الثانية من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٤٣تمت السيطرة الكاملة عليه من قبل دول الكومنولث " الحلفاء" وسادت الشرق الأوسط مرحلة هدوء حذرة تحت قيادة الجيش الثامن التابع لدول الكومنولث. وبعد الحرب العالمية الثانية انقسم الشرق الأوسط إلى دول متّنت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. كدول الخليج العربي بقيادة المملكة العربية السعودية تحت مفهوم قبلي بدوي. فمعظم الدول الخليجية كانت تقاد من قبل المملكة العربية السعودية على أساس قبلي. وتقارب بين القبائل البدوية. وبعضها الآخر بنى علاقات مع الاتحاد السوفيتي على أساس النظام الاشتراكي. كمصر وسوريا والعراق. وما يجب التطرق اليه هو ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى بعد الحرب العالمية الثانية على حساب انهيار الدول الأوربية العظمى كفرنسا وبريطانية وألمانيا. فنجد أنّ أمريكا استطاعت أن تخرج من الحرب العالمية الثانية محافظة على عافية اقتصادها وصناعتها عبر وقوفها مع دول الحلفاء ضد ألمانيا. خرجت وعيونها شاخصة على حلفائها. وتوجّست القوى من الاتحاد السوفيتي المنتصر. ويقال بأن إلقاء القنبلة الذرية على اليابان لم يكن اليابان بحد ذاتها المعني بالأمر. إذ كانت اليابان على وشك الاستسلام عقب انهيار حلفائها. بالقدر الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد إرسال رسالة إلى الاتّحاد السوفيتي المنتصر. وكانت نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ بداية ظهور الحرب الباردة بين قطبين أساسيَين في العالم أمريكا والاتحاد السوفيتي. ونجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية. بادرت في مشروع الماريشال عام ١٩٤٧في مواجهة الزحف السوفيتي باتجاه أوربا. وحقيقة مشروع الماريشال لم تكن خطوة إنسانية لإعادة إعمار أوربا التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكةً. بالقدر الذي ارتأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية سوقاً مهمّاً لتصريف صناعتها المتعافية. وفي الجانب الآخر ارتأت في دول الشرق الأوسط سوق خصبة بالمواد الأوّلية لدعم صناعتها. فنجدها اتجهت إلى إعمار أوربا. واكتفت ببناء علاقات استثمارية لاستخراج النفط ومشتقاته من دول الشرق الأوسط. كما في إيران ودول الخليج والعراق. فظهر في الشرق الأوسط قطبان دوليان من العلاقات يتمتع كلّ قطب بحماية خاصة: قطب مع الولايات المتحدة. وقطب مع الاتحاد السوفيتي. الحقيقة إن بحثنا في تلك المرحلة نجد أنّ بعض الأنظمة في الشرق الأوسط استطاعت أن تربط تلك الأحزاب الشيوعية بأنظمتها. وتحوّلت من أحزاب سياسية ثورية إلى أحزاب سياسية ليبرالية. كما حدث في تركيا في عهد مصطفى كمال أتاتورك حيث استطاع كمال اتاتورك تصفية الشيوعيين الحقيقين في البحر الأسود بقيادة إسماعيل بيلين ورفاقه الثلاثة عشر. وتصفية رئيس الحزب مصطفى صبحي عام ١٩٢٣ فتمّ تشكيل حزب شيوعي موالٍ لسلطة كمال أتاتورك الأوتوقراطية. وكما كانت عليه سوريا بقيادة حزب البعث الذي روض الحزب الشيوعي. وخلق في صفوفه صراعات عدة توّجت بانشقاقات متتالية. وما صعّب مهمة تلك الأحزاب علاقة تلك الأنظمة مع الاتحاد السوفيتي. الذي راح يبتعد عن حقيقة الثورية الماركسية. وظهور انقسامات في الفكر

> **تكلّلت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط بظهور الصحوة القومية لدى دول الشرق الأوسط عبر الأحزاب السياسية التي ظهرت في مصر وسوريا وكردستان التي راحت تنادي بالوحدة القومية، كما في مصر وسورية وتركيا، والحقيقة منيت تلك الأحزاب بفشل ذريع في مواجهة الأنظمة السائدة في دول الشرق الأوسط، وخلقت حالة تناحر بين الأثنيات العرقية المنتشرة في الشرق الأوسط.**

الشيوعي كتروتسكي وماوتسي تونغ ما خلق الانقسام على مستوى عالمي بين تلك الأحزاب، والأمر الآخر نجد أنّ تلك الأحزاب لم تستطع أن تتجاوز مفهوم القومية، لا بل حتى مفهوم العشائريّة، فكانت كجميع الأفكار والمبادئ الأخرى في الشرق الأوسط عبارة عن أحزاب ثورية شكلية في مضامينها، وإلى جانب تلك الأحزاب ظهرت الأحزاب القومية الاشتراكية، التي اتخذت من مبادئ الاشتراكية أيديولوجية لها، وسخّرتها لصالح أهدافها القومية، وربما بعض الحكومات صحت على مبدأ "المصلحة لا يعلو عليها مبدأ" وعرفت بأن الاتحاد السوفيتي ليس إلا دولة عظمى تبحث عن مصالحها من خلال نشر الفكر الشيوعي في العالم، فظهرت حركة عدم الانحياز بعد الحرب العالمية الثانية بين ما يقارب ١٢٠ دولة بقيادة رؤساء ميّالين في أفكارهم إلى الاشتراكية، كالرئيس كوماي نكروما رئيس غانا، وأحمد سوكارنو رئيس أندونيسيا، وهواري بو مدين رئيس الجزائر، ونهرو رئيس الهند، و جوزيف بروز تيتو رئيس يوغسلافيا، وجمال عبد الناصر رئيس مصر، كانت تلك الحركة عبارة عن حلف يشكل قطباً خجولاً في ظل القطبين المتصارعَين: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، والحقيقة إن بحثنا في الأفكار والأيديولوجية لتلك الحركة نجدها ميّالة إلى الاتحاد السوفيتي في علاقاتها الدولية كحلف لم يرتقِ إلى مستوى القطب الثالث في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إبّان الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية.

وتكلّلت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الشرق الأوسط بظهور الصحوة القومية لدى دول الشرق الأوسط عبر الأحزاب السياسية التي ظهرت في مصر وسوريا وكردستان التي راحت تنادي بالوحدة القومية، كما في مصر وسوريا وتركيا، والحقيقة منيت تلك الأحزاب بفشل ذريع في مواجهة الأنظمة السائدة في دول الشرق الأوسط، وخلقت حالة تناحر بين الأثنيات العرقية المنتشرة في الشرق الأوسط، فنجد أنّ العراق لم يعرف الاستقرار بعد محاولة النظام البعثي في العراق في دمج القومية الكردية في بوتقة القومية العربية، وثار الصراع بين الكرد والنظام البعثي الذي لم ينعم بالاستقرار في ظل حرب طويلة الأمد فيما بينهما، وكذلك الأمر في تركيا التي خاضت حرباً ضدّ الكرد من أجل دمجهم ضمن القومية التركية، وهي الأخرى لم تنعم بالاستقرار حتّى تاريخه، وكذلك إيران الشاهنشانية وبعدها الخمينية التي لم تنعم بالاستقرار، وكذلك في سوريا الصراع العلوي السني بقيادة الإخوان المسلمين، والصراع البعثي الكردي، وكذلك فلسطين ولبنان كلّها عاشت مرحلة صراع قومي بين اليهود والعرب، وما زالت تعيش تلك المرحلة، وكذلك البحرين عبر الصراع الشيعي السني، واليمن، باستثناء دول الخليج العربي التي تكاد تحتوي على قومية واحدة ذات مذهب واحد، بذلك نجد أنّ الشرق الأوسط لم ينعم بحالة استقرار وأمان، ويعود السبب إلى مثابرة الأنظمة في الشرق الأوسط على إنكار القوميات الأخرى، واضطهادها من أجل صهرها ضمن بوتقة الأنظمة الحاكمة، ممّا شكل فجوة

في تلك الدول يسهل اختراقها واستغلالها من قبل الدول الأخرى لتحقيق مصالح دول أخرى عبر دعمها تلك القوميات المضطهدة، واستنجاد القوى الحاكمة بدول أخرى، والتنازل عن المصالح الوطنية من أجل الحفاظ على السلطة، ممّا خلق حالة صراع دائم في الشرق الأوسط.

وإن تأملنا العلاقات الدولية بين دول الشرق الأوسط والوحدات الدولية نجدها عبارة عن علاقات هشّة تقوم على أساس العمالة لصالح الدول الكبرى من أجل الحفاظ على السلطة وخداع شعوبها، ولابد من ذكر الحقيقة: «إنّ التحالف بين القويّ والضعيف يقوم على أساس عمالة الضعيف لصالح القوي" وكلّنا يعلم أنّ أيّ تحالف يقوم على أساس التنازل عن جزء من المصالح والحقوق العامة للدولة وسيادتها لصالح المتحالف الآخر إذا لم يكن تحالفاً وهميّاً وصوريّاً، فشعار الوحدة العربية بين الحكومات العربية ليس إلا شعاراً خداعاً للشعب العربي وشعاراً صوريّاً ووهميّاً حتى تلك الأنظمة التي تنادي به تعلم بوهميته، واتخذت منه شعاراً للحفاظ على السلطة الأوتوقراطية، وحتى الجامعة العربية التي تعتبر علاقات تكافؤ بين الدول العربية نجد أن جميع الحكومات العربية اتفقت على عدم إلزامية تلك القرارات للوحدات ضمن الجامعة العربية، وشعارات الأمّة التركية التي تم رفعها من قبل الأنظمة الأتاتوركية المتعاقبة في تركيا ليست إلا شعارات لتثبيت دعائم السلطة الأوتوقراطية، فتوجت بنظام أردوغان الساعي إلى إحياء أمجاد الإمبراطورية العثمانية، مع عدم إيمانه بتحقيق ذلك الحلم، واستمرار الصراع الكردي التركي مع العلم بإيمان الحكومات الأتاتوركية بحتمية انتصار القضية الكردية.

نجد أن العلاقات بين دول الشرق الأوسط عبارة عن علاقات مرحلية وليست علاقات إستراتيجية، والسبب يعود إلى انعدام الثقة بين تلك الحكومات في تلك الدول، وارتباطها مع أحلاف خارجية متصارعة، ممّا يعكس ذلك الصراع بين الأقطاب ذات القوى العظمى على واقع العلاقات في الشرق الأوسط، فنجد تلك الدول في صراع دائم فيما بينها، صراع العراق وايران، صراع تركيا ودول الخليج، الصراع الإسرائيلي العربي، الصراع الشيعي السني، الصراع العربي الكردي، الصراع الكردي التركي، مقارنة بأوربا التي تحتوي على مئات الأثنيات القومية والدينيّة، ولا نجد أيّ صراع بين تلك الأثنيات، ويعود السبب إلى المساواة الحقيقية بين تلك الأثنيات على أساس المواطنة، بغضّ النظر عن القومية والمذهبية أو الطائفية.

الشرق الأوسط والعلاقات الدولية في ظل النظام العالمي الجديد

أن تجديد مفهوم الناظم العالمي الذي تم إحياؤه بعد نهاية الحرب الباردة ١٩٩١ على أساس التعاون الدولي، وتجنب صراع الأقطاب، والتبشير بتحوّل العالم إلى قطب أوحد، والعمل على أساس الحفاظ على السلم والأمن العالمي، نجد أنّ شعوب الشرق الأوسط بدأت بالتململ من الأنظمة الأوتوقراطية، و بدأت علاقاتها تتّجه إلى الولايات المتّحدة الأمريكية التي نصّبت نفسها راعياً للسلم والأمن العالمي، والدّاعي إلى إحقاق حقوق الإنسان على مستوى عالمي، لكن معظم الأنظمة الأمنية في الشرق الأوسط لم تحبب هذا النظام العالمي الجديد، بالرغم من محاولاتها القيام بتغييرات شكلية في أنظمتها تماشياً مع مقومات النظام العالمي الجديد، ونجدها تفشل حتى في تلك التغييرات الشكلية، وأكثر تلك التغييرات جاءت على أساس تخوّف تلك الأنظمة من تململ شعوبها، كما حدث في سوريا بعد تنصيب الرئيس السوري بشار الأسد، فقد أراد الرئيس السوري أن يكف الأيادي الأمنية وتدخلاتها في إدارات الدولة وحياة المواطنين، فحسب بحث واستقصاء واستبانة أجريت في سوريا في ظل حكم الرئيس حافظ الأسد كان لكل ثلاث مواطنين مخبر يتتبع آرآه، وأفكاره، وأقواله، لكنّ الرئيس الجديد أراد أن يقوم ببعض التغييرات الشكليّة لكنه فشل في أوّل محاولة بعد أن قامت الجهات الأمنية من إحداث تفجيرات متتالية في البلد، وراحت تقف متفرّجة على تلك الأحداث التي بدأت تخلخل الوضع الأمني في

سوريا، ممّا جعل الرئيس السوري يتراجع عن جملة قرارات اتّخذها بحق الجهات الأمنيّة وإياديها الطويلة. ونجد أنّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اتّجه إلى ملف القضية الكردية في تركيا، وقام بعدد من المحاولات لحلّ تلك القضية التي علم أنّها خطر يهدّد الأمن التركي. ومحاولته لاجتثات تلك العقبة التي جعلت الدول الأوربية ترفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي. ونجد أنّ محاولته باءت بالفشل أمام الدولة العميقة في تركيا، والأحزاب القومية العنصرية. وحين استبشر في ظهور قطب جديد في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية،بقيادة روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي. وهي مجموع دول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم «مجموعة دول بريكس: «الصين ـ الهند ـ روسيا ـ البرازيل ـ جنوب افريقيا" ظهرت تلك المجموعة عام ٢٠٠٦ ومن المتوقع أن تسود العالم تلك الدول في القريب العاجل. لذلك نجد أن النظام التركي بقيادة أردوغان تراجع عن محاولته حلّ القضية الكردية في تركيا، وراح ينحرف عن السرب المقاد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه روسيا الصاعدة. وكذلك نجد إيران تحاول أن تهدّد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط محاولة انتزاع الموافقة من الولايات المتحدة الأمريكية للسماح لها بالتصنيع النووي. فنجدها داعمة لحزب الله والحوثيين والنظام السوري وميليشيات الحشد الشعبي في العراق. وتهديد مصالح حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط كدول الخليج العربي. ومحاولاتها اختراق القارة الافريقية وبناء قوى تهدد مصالح الولايات المتحدة في أفريقيا.

الشرق الأوسط والعلاقات الدولية في ظل العولمة

ربما التعريف المختصر والاقرب للصواب للعولمة: هو الانفكاك من قيود الدولة على كافة الصعد. والتوجه باتجاه العالمية. والمقصود بكافة الصعد. هو الصعيد الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والسياسي والعلمي والصحي والإعلامي...إلخ.

والمقصود اصطلاحا بالعولمة هو عالمية الأمر. فبعد أن كانت هناك قيود على مستوى الدولة الواحدة مفروضة على تصرفات الأفراد والشركات. باتت تلك القيود مهدّدة أمام الغزو الالكتروني للعالم. وتجاوز المعلومات والعلاقات حدود الدولة الواحدة. وبات من العسير على الدولة السيطرة على ذلك الغزو الالكتروني الذي راح يدخل كل دولة. وكل بيت. حتى قيل: إنّ العالم تحول إلى قرية كونية واحدة. ففكّكت الأبواب الموصدة في وجه المعلومات والعلاقات. وأضحى من السهل الحصول على أيّة معلومة تخفيها الدولة أو أرادت إخفاءها. فلو صفع أحدهم شخصاً ما في أي دولة على وجه البسيطة بات من السهل الوصول إلى تلك المعلومة وأسبابها ودوافعها خلال دقائق معدودة. وأصبحت أسرار الدولة مكشوفة أمام العالم بأسره. في ظل عالم كان منغلقاً على أسراره. ففي عام ١٩٨٢ ارتكبت مذابح ومجازر في مدينة حماة السوريّة. لم تعلم بها مدن الجوار. وإلى جانب ذلك تحوّلت الأسواق الخاصة في كل دولة إلى أسواق مفتوحة امام العالم باسره. حتى أن الجانب الجاسوسي والدبلوماسي في العالم بات مهددا بالخطر. فلم تعد الدولة بحاجة للجواسيس ولا للدبلوماسيين. في ظل العيون الالكترونية المحلقة في السماء تراقب كل شاردة وواردة على وجه البسيطة مم اضعف قوة الدولة في تحكمها بالأسواق التجارية الداخلية وعلاقاتها الدولية.

فنجد أن العولمة باتت تهدد وجود الدولة من نواحي عدة. حتى ظهور مقولة نهاية عصر الدولة الواحدة والتوجه باتجاه عصر الدولة الكونية الواحدة التي تعبر عن النسق الدولي الواحد. أي تصبح البشرية بجميعها تشترك في قيم واحدة من الناحية الثقافية والفكرية والأخلاقية. وتحول الصراع من صراع أيديولوجي إلى صراع حضاري ثقافي عالميّ. ويشير إلى ذلك العالم الأمريكي هنتكتون. لكن البعض اتجه إلى منحى آخر ويرى في نظرية هنتكتون الصواب بجانب والخطأ من جانب آخر. فالعالم لا يتجه باتجاه صراع حضاري بل يتجه إلى عصر التكامل الحضاري. أي أنّ

مجمل الحضارات والثقافات العالمية تتجه إلى ظهور ثقافة وحضارة عالمية واحدة.

والحقيقة أنّ دول الشرق الأوسط حاولت جاهداً مواجهة ذلك النظام العالمي الجديد لكنها منيت بالفشل في نهاية الأمر. فنجد أنّ أكثر دول الشرق الأوسط كانت قد منعت الصحون الفضائية اللاقطة من الأقمار الصناعية" الدش" كالعراق وسوريا وليبيا ومصر ودول الخليج العربي. وكان هذا المنع يطال تلك الصحون تحت ذريعة التحريم الديني تارة. وتارة تحت تهديد الأمن القومي للدولة.

نظام العولمة بات يهدد وجود الدولة وعلاقاتها في الشرق الأوسط

١ ـ يقول المؤرخ الفرنسي " فرناند برودل": إنّ العولمة أحدثت تغييراً في الحياة المادية ـ أي أنّ العولمة فرضت على الدول نظاماً إنتاجيّاً جديداً. فنجد أنّ أغلب الدول التي كانت تئنّ من أجل تأمين قوت شعوبها. الصغيرة منها. والضعيفة. نجدها الآن تصارع من أجل طرح بضائعها في الأسواق العالمية المفتوحة. بمعنى أن العولمة فرضت نظاماً اقتصاديّاً جديداً على العالم. خاصة بعد تسهيل عملية الإئتمان البنكي عبر شبكة البنوك العالمية "سويفت " ونجد أن آثار هذه الثورة التكنولوجية أو الثورة الرقمية راحت تنعكس على معظم مدارات الحياة. ليس على مستوى الدول فحسب. بل على مستوى الفرد أيضاً. وامتدت إلى البيئة في ظل تطبيع العالم ضمن نظام الشركات العالمية. وربما نستطيع القول: إنّ العالم برمته أضحى يدار عبر الشركات العملاقة بعد أن استولت تلك الشركات على مفاصل الدولة في العالم. وأمام ذلك الزحف من قبل الشركات العالمية والثورة الرقمية نجد أن أهمية الدولة بات في تراجع. وتقويض يومي خاصة في ظل الليبرالية الجديدة. وربما تنبّأ البعض من الباحثين والمفكرين باضمحلال أهمّية الحكومات المحلية في ظل سيطرة الشركات العالمية. أي تنازلت الفئات السياسية لصالح الفئات الاقتصادية

" المقصود اصطلاحا بالعولمة هو عالمية الأمر، فبعد أن كانت هناك قيود على مستوى الدولة الواحدة مفروضة على تصرفات الأفراد والشركات، باتت تلك القيود مهدِدةً أمام الغزو الالكتروني للعالم، وتجاوز المعلومات والعلاقات حدود الدولة الواحدة، وبات من العسير على الدولة السيطرة على ذلك الغزو الالكتروني الذي راح يدخل كل دولة، وكل بيت، حتى قيل: إن العالم تحول إلى قرية كونية واحدة. "

في العالم. فلم تعد تلك الأهمية للسياسيين في العالم في ظل صعود الشركات الاقتصادية العالمية. ونجد أن النظام السياسي أو الحكومة الأمريكية التي اضحت القائد الأوحد في العالم تنقاد من قبل رجالات الاقتصاد والشركات العالمية وانتشار جيشها في أغلب الدول من أجل الحفاظ على مصالح الشركات العملاقة كما هو عليه في الخليج العربي والعراق وأفريقيا. ونجد أنّ الدول والحكومات المحلية لم تعد مسيطرة على الأسواق المحلية كما في العقود السابقة في القرن العشرين فتحوّلت العلاقات من علاقات سياسية إلى علاقات اقتصادية تقودها وتبنيها الشركات العالمية. فلم تعد الدولة قادرة على السيطرة والتحكم في الإنتاج والحفاظ على قيمة الصرف في أسواقها المحلية أمام ما تفرضه الأسواق العالمية على الأسواق المحلّيّة وتأثيراتها من ناحية قيمة الصرف النقدي. وتراجع دور الدولة فيما تجنيه من دخل عبر فرض الرسوم الجمركية والضرائب على تصدير المنتجات المحلية واستيراد المنتوجات الخارجية في ظل الليبرالية

الاقتصادية والتسوق الالكتروني عبر شبكات التواصل الاجتماعي.

إلى جانب المفصل الاقتصادي نجد أنّ الدولة والحكومات المحلية تراجعت في مفصلها السياسي أمام منظمات المجتمع المدني التي راحت تستمدّ أفكارها وتستقيها عبر سهولة الاتصالات، ونقل الأفكار السريعة عبر وسائل العولمة، و يظهر لنا أنّ الحكومات المحلية باتت ملزمة بالتخلي عن دورها السياسي في المجتمع لصالح منظمات المجتمع المدني، وباتت سيطرة الحكومات المحلية على شعوبها وإدراتها ضعيفة، خاصة في الشرق الأوسط وظهور الثورات المناهضة للحكومات المحلية.

وأمام تلك التطوّرات في وسائل العولمة بات احترام سيادة الدولة التي تفرضها بإرادتها المنفردة على إقليمها في تراجع تام أمام الغزو العولمي، فلم تعد قادرة على السيطرة على سيادتها المنفردة على إقليمها أمام الأقمار الصناعية و شبكة الانترنيت، وأضحت جميع ممارساتها مكشوفة أمام العالم، نستطيع أن نقول: إنّ الدولة لم تعد تملك القدرة على استخدام العنف ضد مواطنيها كما في السابق، حتى السجون السياسية التي كانت تحدثها الدول تحت الأرض تحوّلت إلى سجون مكشوفة أمام الأقمار الصناعية التي اعتبرت عيوناً تحلق في الفضاء، وتخترق سيادة جميع الدول مهما كانت قوية أو متطورة في صناعتها وإجراءاتها الاحترازية في فرض سيادتها على إقليمها وشعوبها.

الجانب العسكري والأمني للدولة أيضاً راح يتقلّص، وربما يأتي ذلك عبر متطلبات الدول والشركات ذات القوى العظمى، فتحوّل الجيش من جيش وطني مهمته الدفاع عن مصالح الدولة وأمنها القومي إلى جيش مهمته الدفاع عن مصالح الشركات العالمية، والدول العظمى، حتى أن القوى الأمنية الداخلية المتمثلة في قوات الأمن الداخلي التي تنحصر مهمّتها في الدفاع عن الأمن الوطني، نجدها تحولت إلى مؤسسات أمنيّة مهمتها الحفاظ على أمن الشركات العملاقة والتجار وفتح أسواقها أمام التجارة الحرة، ورفع القيود عن تلك التجارة، ممّا أضعف موارد الدولة من رسوم وضرائب، وباتت عاجزة عن القيام بالمهام الخدمية الموكلة إليها على المستوى الصحي والتعليمي، ما أدى ذلك إلى ظهور مؤسسات خاصة ربحية تقوم بمهام الدولة التي باتت عاجزة عن القيام بها، فنجد ظهور المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمشافي الخاصة وشركات كهرباء خاصة حتى أنّ بعض الدول ظهرت فيها شركات خاصة تقوم بأعمال النظافة في المدن والبلدات.

أمام كل هذه التطورات الدولية والعصرية أضحت العلاقات الدولية في حالة تبدّل من علاقات تتحكّم بها السياسة الدولية سياسة الأيديولوجيات والأفكار السياسية الواحدة إلى علاقات تتحكم بها العلاقات الاقتصادية المنفتحة عالمياً «الليبرالية الاقتصادية" وإن ألقينا نظرة على وضع العلاقات الدولية في دول الشرق الأوسط نجد أنّ العلاقات الدولية الجديدة فرضت نفسها على معظم تلك الدول، ولم تبق إلا بعض الدول التي تكابر وتقاوم، وهي عالمة بحقيقة استسلامها الحتمي في النهاية، فالدول التي لم تواكب التطوّر الدولي المنفتح، ولم ترضخ له محقها ذلك التطور بيد الشركات العملاقة التي تتحكم بالقوى الدولية العظمى، كسوريا وليبيا ومصر وأصبحت دولاً مهلهلة مجبرة على التعامل وفق العلاقات الدولية الجديدة، ونجد أن تلك التغييرات التي فرضت على تلك الدول كانت نتائجا كارثية، والسبب يعود إلى عدم وجود معارضة مؤسساتية تمتلك برامج سياسية تتطابق مع العلاقات الدولية والسياسة الدولية الجديدة، فجل تلك المؤسسات هي مؤسسات متشرذمة وراديكالية تعمل وفق أيديولوجيات لا تتوافق مع السياسة الدولية الجديدة، كما في مصر نجد أنّ الثورة التي قام بها الشعب المصري لم تجد المؤسسة السياسية التي تقودها سوى مؤسسة الإخوان المسلمين التي تناهض السياسة الدولية الجديدة، فتمّت الإطاحة بها بعد فترة وجيزة من توليها الحكم في مصر لذلك

سنلقي نظرة موجزة على السياسة الدولية الجديدة، وآثارها على دول الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط والسياسة الدولية الجديدة

لابد لنا بداية من معرفة السياسة الدولية ومعانيها، إذْ تختلف السياسة الدولية عن العلاقات الدولية التي تنحصر ضمن الإطار الدبلوماسي والتبادل الاقتصادي والثقافي والتجاري، بينما تكمن السياسة الدولية في آثار العلاقات الدولية والأحداث الدولية وانعكاسها على حياة الدول.

إن ألقينا نظرة على تطور تلك السياسة الدولية منذ بداية اتفاقية بريتون وودز "اتفاقية الحفاظ على ثبات قيمة الصرف النقدي ـ الذهب مقابل العملة " عام ١٩٤٤ إلى ظهور الأمم المتّحدة وريثة عصبة الأمم، ومؤسساتها الدولية التي تعمل كمؤسسات إنسانية على توطيد جذور حقوق الإنسان، وتقديم الدعم والعون للدول الفقيرة والنامية.

نجد السياسة الدولية عبر القرن الماضي كانت سياسة القطب الثنائي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية؛ مرحلة الحرب الباردة، على الرغم من ظهور بعض التحالفات بين دول الشرق الأوسط وشرق آسيا، لكنها في الحقيقة لم ترتقِ إلى مستوى قطب ثالث إلى جانب القطبين الأساسيين، ونجد ميلها إلى القطب الذي يمثّله الاتّحاد السوفيتي، وتلك الدول قامت بإنشاء قطبين، تكتّلت بإنشاء تحالفات عسكرية قوية وفق نظام صارم يجعل الدول المنضوية في كل حلف يصعب عليها الإفلات أو الخروج من ذلك الحلف بسهولة، وفي حال محاولتها الخروج من ذلك الحلف ستعرض ذاتها إلى عقوبات عسكرية أو اقتصادية تودي بوجودها، فكان ذلك ضمن حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتي وحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ونتيجة الويلات التي شهدها العالم في ظل الحرب العالمية الأولى والثانية نجد أنّ العالم تحوّل من سياسة العنف والقوة والحرب إلى سياسة الحرب الباردة التي تعمل على التوسع السياسي، وفرض النفوذ عبر مدّ يد العون للدول النامية والمنهكة، واستنهاضها للوقوف إلى جانب أحد الحلفين، وكانت الولايات المتحدة سباقة في تلك الخطوة، عبر طرحها وتبنيها مشروع ماريشال لبناء أوربا المدمرة المستغيثة الخارجة من الحرب العالمية الثانية بجلدها المتفسخ، وقام الاتحاد السوفيتي هو الآخر بنهج ما انتهجته الولايات المتحدة الأمريكية في مد يد العون للدول النامية والمنهكة، كما هو عليه في دول شرق أوربا وبعض دول الشرق الأوسط، فمد يد العون إلى سوريا في بناء السدود وتطوير المشاريع الزراعية والخدمية وكذلك في مصر واليمن، لكنّ نصيب الولايات المتحدة التي خرجت من الحرب العالمية الثانية متعافية اقتصادياً وعسكرياً هو الأكبر بين دول الشرق الأوسط، فعلاقاتها التي بنتها مع دول الخليج العربي ذات الموقع الجيوستراتيجي المهم، بالإضافة إلى إيران وتركيا وإسرائيل، جعل حلفاء الاتحاد السوفيتي محاصرين من قبل حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، فتحولت دول الشرق الأوسط إلى دول متناحرة بموجب سياسة كل قطب تجاه القطب الآخر، فظهرت بعض الدول التي تنادي بقطب ثالث حيادي بإرشادات سوفياتية لتجنّب الحرب والمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فظهر حلف عدم الانحياز إلى جانب حلفَي الاتحاد السوفيتي والأمريكي، لكن الحقيقة كانت مكشوفة أمام الحلف الآخر؛ الحلف الأمريكي ممّا جعل ذلك الحلف قصير العمر، ولم يدم طويلاً، فكانت حقيقة عصر الحرب الباردة عصر الدكتاتوريات والدول الكتومة التي فرضت سيطرتها التامة على شعوبها، خاصة الدول التابعة لقطب الاتحاد السوفيتي عبر وضع وسن قوانين صارمة لكل من يحاول معارضة تلك السياسة، فصدرت قوانين التأميم، وقوانين حدّها الإعدام بحق كل من يعرض أو يعرقل تلك القوانين، والحقيقة كانت تلك القوانين في مصلحة الطبقات الفقيرة من المجتمع ضد الطبقات الإقطاعية والبرجوازية الناشئة، وتمّ بناء وإنشاء القطاع العام للدولة التي تملّكت بموجبه جميع وسائل الإنتاج هذا في الدول المنضوية

"جعلت الولايات المتحدة أوكرانيا مختبراً لامتحان القوى العسكرية والاقتصادية لروسيا، فكان للولايات المتحدة القدرة التامة على منع وقوع تلك الحرب، لكنها كانت بحاجة إلى تلك الحرب أن تقع، فمهّدت الطريق أمام روسيا لشنّ الحرب عبر إبداء موقفها الحيادي من تلك الحرب، وفي نفس الوقت أدخلت معطيات ونتائج تلك الحرب إلى المختبرات لجعلها تتوافق والسياسة الخارجية الأمريكيّة."

ضمن حلف الاتحاد السوفيتي، أمّا الدول الأخرى المنضوية ضمن حلف الولايات المتحدة الأمريكية اتّبعت سياسة ليبرالية اقتصادية "سياسة السوق المفتوحة" وربما اتّباع تلك السياسة الاقتصادية جاء لخدمة السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، فنشطت الشركات الخاصة والقطاع الخاص في الإنتاج، والقروض المالية مقابل تقوية سيطرة الدولة السياسية المحلية والعسكرية، كما في دول الخليج وإيران وتركيا.

والحقيقة كانت تلك السياسة المتبعة في الدول الحليفة لأميركا تواكب مرحلة الوعي التي كانت عليها تلك الشعوب والدول، بينما السياسة المتبعة في الدول الحليفة للاتحاد السوفيتي لم تكن تتناسب ووعي تلك الشعوب، فأكثر تلك الدول كانت تتخبّط في ظل صراع ديني مذهبي وعشائري وقومي وطائفي لا يتناسب والسياسة العلمانية المطروحة، فنجد أن تلك السياسة التي طبقت في تلك الدول كانت تشكّل إجراءً شكليّاً وسطحيّاً، فلم تستطع تلك السياسة من جميع نواحيها الاقتصادية والثقافية والفكرية إجراء تغيير جوهري في تلك الدول والشعوب على الرغم من أن تلك السياسة كانت تخدم الطبقات الفقيرة بامتياز، فظاهر الأمر أنّ السياسة المنتهجة من قبل الاتحاد السوفيتي لم تتطابق والمرحلة التاريخية التي يمر بها العالم، فنجد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ كشف عن صراع قومي كان مبطّناً بالقوة لا مثيل له إلى حدّ العنصرية وفساد متفشٍّ في القطاع العام، وكذلك انهيار وضعف النظام السوري كشف عن صراع ديني طائفي ومذهبي وعشائري وقومي، وفساد ماليّ في جميع أجهزة الدولة، حتى أن الصراع الدائر في سوريا كشف عن وجود تكتّل إقطاعي تبنّى النداء بالنهج الديمقراطي المبطّن الذي ينادي بعودة الإقطاع، وإعادة الأراضي والمشاريع المؤمّمة، كذلك في اليمن ومصر ومعظم دول شرق أوربا، كشفت تلك السياسة عن دكتاتورية وحكم الحزب الواحد، حتى على مستوى الأحزاب الشيوعية التي كشفت عن حكم وراثي بين العائلات كما هو عليه الحزب الشيوعي السوري، وعائلة خالد بكداش، وعلى العموم أدّى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى جعل الدول الحليفة له سفناً عائمة تلطمها الأمواج، وتطوح بها في عرض بحر السياسة الدولية، وقد انخرط جلها في صفوف الحلف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكيّة، وما تبقى حاول الحفاظ على ذاته مع إجراء تغييرات شكلية.

بعد عام ٢٠٠٠ راحت روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي تحاول جمع ما تبقّى من شتات تلك الدول في الحد الممكن، وراحت تظهر كقوى عسكرية عظمى إلى جانب الدول التي ارتأت قوتها في القوى الاقتصادية المنفتحة على الأسواق العالمية كما هي عليه الصين، وحاولت روسيا أن تبني قطباً جديداً في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مجموعة البريكس، وراحت تتعافّى عسكريّاً، واقتصادياً، وتعمل على كسب ما تبقّى من الحلفاء السابقين للاتحاد السوفيتي، فنجدها تعمل على إيجاد توازن

عسكري في النسق الدولي، لكنها استجرت إلى أوّل مختبر تم بناؤه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مختبر أوكرانيا.

الحرب الاوكرانيا الروسية والسياسة الدولية

إنّ المتمعّن في الحرب الأوكرانية الروسية يجدها عبارة عن أطماع روسيا في خيرات أوكرانيا الثرية في مواردها الاقتصادية، ففي حقيقة الأمر هذا هو السبب القريب لروسيا في حربها على أوكرانيا التي لمست فيها الابتعاد والانجرار إلى حلف الولايات المتحدة الأمريكية المتمثل في أوربا، وقررت شنّ الحرب قبل فوات الأوان، لكن الولايات المتحدة جعلت أوكرانيا مختبراً لامتحان القوى العسكرية والاقتصادية لروسيا، فالولايات المتحدة كانت لديها القدرة التامة على منع وقوع تلك الحرب، لكنها كانت بحاجة إلى تلك الحرب أن تقع، فمهّدت الطريق أمام روسيا لشنّ الحرب عبر إبداء موقفها الحيادي من تلك الحرب، وفي نفس الوقت أدخلت معطيات ونتائج تلك الحرب إلى المختبرات لجعلها تتوافق والسياسة الخارجية الأمريكيّة، كما حصل في العراق، فالمصادر الدبلوماسية كشفت عن أنّ موقف الولايات المتحدة من غزو العراق للكويت كان موقفاً حياديّاً لا علاقة للولايات المتحدة به لا من بعيد ولا من قريب، وهو من اختصاص الجامعة العربية، وخلاف وصراع عربي عربي، لكن الحقيقة كانت غير ذلك، وما نستطيع قوله: إنّ معظم الأحداث العالمية قد لا يكون مخططاً لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها مباشرة تخضع إلى إجراء تعديلات عليها لتتوافق مع السياسة الدولية الأمريكية.

فنجد أول تصريح لممثلي الولايات المتحدة الأمريكية في اليوم الأول من شن الحرب من قبل روسيا على أوكرانيا كان عبارة عن تمهيد الطريق وتشجيع لروسيا، فجاء التصريح على أن القوات الروسيّة تحتاج إلى ٩٤ ساعة لتحتل كييف العاصمة الأوكرانية وتحتاج إلى أسبوع لاحتلال أوكرانيا برمّتها، مع إبداء بعض التحفظات على تلك الحرب، والتصريح بعدم المواجهة مع روسيا وموقف الحياد التام تجاه تلك الحرب، كان ذلك التصريح عبارة عن تشجيع للقوات الروسيّة للمضيّ قُدماً في حربها، وعلى الرغم من أنّ القيادة الروسيّة وليدة المخابر الاستخبارتية العالمية، لكنها كانت قد وضعت الاحتمالات الممكنة وأخذتها في الحسبان، وكانت المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ممّا يقود إلى حرب كونية نووية، لكن الولايات المتحدة امتصّت الحدة الروسيّة المحتملة، وعملت على تفتيتها واستبعادها، حتى وصول القوات الروسية إلى تحقيق نصف الهدف، عندها تدخّلت الولايات المتحدة بالتدرج بداية عن طريق حلفائها بسلاحها الاقتصادي، ثم العسكري البسيط، ثم العسكري الدفاعي عبر نداء إنساني لإنقاذ الشعب الأوكراني من الموت الجماعي. وهكذا ظهرت الولايات المتحدة في الظل وليس لها وجود مباشر أبداً، والتصريح الدائم عبر عدم احتمالية المواجهة مع روسيا عسكرياً، والحقيقة الغاية هي خلق توازن عسكري روسي أوكراني بين الطرفين للدخول إلى مستنقع حرب طويلة لاستنزاف قوة الطرفين، وبات الكل يعلم أنّ أي طرف لن ينتصر في تلك الحرب لا روسيا ولا أوكرانيا، لكن الطرفان سيخرجان من الحرب منهكان عسكريّاً واقتصاديّاً، وستتكفّل الولايات المتّحدة ببناء وإعمار أوكرنيا مجدّداً، كما فعلت مع معظم الدول الأوربيّة بُعيد خروجها من الحرب العالمية الثانية، وسيعود العالم إلى سياسة القطب الواحد من جديد، ومن المنطقي أن يتم القضاء على أي محاولة روسية مجدّداً للنهوض، وتشكيل قطب ثانٍ في مواجهة الولايات المتّحدة الأمريكية.

والحقيقة محاولة إيجاد قطب يوازي القطب الواحد في السياسة الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية سيستمر، فنجد التوجه الأوربي عقب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ومحاولة الانسحاب من شمال شرق سوريا، وتصريحات الرئيس الأمريكي ترامب عندما قال:

ليست الولايات المتحدة شرطية العالم، وقال: فلتذهب فرنسا وتقاتل إلى جانب الأكراد في شمال شرق سوريا، كانت تلك التصريحات بداية انفجار الفكرة التي تبنتها فرنسة وطرحتها منذ زمن، وهي انشاء جيش أوربي يعمل تحت إمرة الاتحاد الأوربي، وباتت أوربا تدرك المخاطر التي تواجهها في التخلّي الأمريكي عنها في أي مرحلة ممكنة، فتوّجت في الحرب الأوكرانية، وعلى الرغم من التصريحات الأوربية التي تفيد بأنّ الجيش الأوربي المقترح ليس بديلاً عن قوات حلف الناتو، لكن الحقيقة تكمن في خطوة استباقية تتّخذها أوربا في مواجهة التهديدات الأمريكية، وتخلّيها عن أوربا.

في تلك المعمعة الدولية نجد أنّ دول الشرق الأوسط راحت تضيق فيها المساحة التي تلعب فيها روسيا كلاعب دولي، وبات من المؤكد أنّ استمرار الحرب الروسيّة الأوكرانية يعني إضعاف روسيا، فنجد تركيا راحت تبتعد في سياستها الدولية التي كانت تتوجه بالاتجاه الروسي، ودول كثيرة حذت حذوها، ولم يبق حليف لروسيا إلا النظام السوري، وهو حليف مغلوب على أمره ليس أمامه أيّ خيار آخر سوى الالتزام، والمضي قدماً في التحالف مع الروس، وللعلم أنّ إضعاف روسيا يعني انهيار النظام السوري بشكل تلقائي، فكلنا يعلم بأنّ النظام الإيراني ليس لديه القدرة على مواجهة إسرائيل التي ترفض الوجود الإيراني في سوريا، تبقى تركيا التي كانت تهدّد الغرب ببناء علاقات مع روسيا، وكانت البداية في شراء صواريخ الإس ٤٠٠ وربما يأتي اليوم الذي تستجر فيه تركيا إلى المختبرات الأمريكيّة خاصة في ظل المعارضة الاوربية شبه التامة على الوجود التركي في حلف الناتو، والانسحاب الأمريكي من أفغانستان ترك فجوة بين إيران والصين يصعب تجاوزها أمنيّاً واقتصاديا، فتلك الفجوة عبارة عن فجوة نارية تهدّد الأمن الصيني والإيراني بشكل دائم، فأيّ تحرك ديني إسلامي في تلك الدول يستدعي تدخّل حكومة طالبان في أفغانستان لصالح الإسلام المتطرف.

وفي الحقيقة يمكن القول: باتت السياسة الدولية تتحتّم المواجهة الأمريكية الصينية بعد الانتهاء من القوة الروسيّة، عاجلاً أم آجلاً، وكل الظن بأنّ تلك المواجهة ستنحصر في الحرب الاقتصادية فقط، ولن تصل إلى المواجهة العسكرية، وربما الصين ترجح مصالحها مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية على حلفاء الروس، فالعلاقات التجارية الصينية مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب من التنين الصيني التريّث وامتصاص الغضب الأمريكي لصالح النمو المتصاعد في الاقتصاد الصيني، وحقيقة الأمر إنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تقبل بأي قطب ثنائي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وستعمل على إضعاف أيّ قوة عسكرية أو اقتصادية منافسة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم، وبذلك تصبح دول الشرق الأوسط أمام خيار وحيد؛ وهو التعامل والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولن يبقى سوى بعض الجماعات التي تعمل على إثارة البلبلة و عدم الاستقرار في جميع دول الشرق الأوسط وهي بديل لابد منه يستخدم عند الحاجة لصالح السياسة الأمريكية في المنطقة كحزب الله والإخوان المسلمين وداعش وطالبان.

وفي الحقيقة إنّ مجال البحث لا يتسع للبحث في دور الشخصية في العلاقات الدولية والسياسة الدولية، فالفرد له دوره في مجال السياسة والعلاقات الدولية سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي، فأيّ تصريح مبتذل من قبل أيّ شخصية سياسية مكلف على الصعيد الدولي، كما وجدنا جلّ التصريحات التي صرح بها صدام حسين، فقد كانت عبارة عن تصريحات عنترية خالية من المضمون، أجّجت الموقف الدولي ضد العراق، وفي الطرف الآخر نجد القيادة الإسرائيلية راحت تتباكى في مواجهة الصواريخ التي أطلقها صدام حسين على إسرائيل، وهي عبارة عن صواريخ لم تحقق أهدافها، ولا تحمل أيّ خطر على إسرائيل، بينما القيادة الإسرائيلية استطاعت أن تكسب الرأي العالمي إلى جانبها، وحصلت على مساعدات عسكرية كثيرة من ضمنها صواريخ الباتريوت.

وتصريح الرئيس المصري في حرب ٦٧ حين صرّح بانه سيُلقي اليهود في البحر. والحقيقة تمت الترجمة بشكل خاطئ ومقصود. وما قاله الرئيس المصري "جاء اليهود من البحر فليعودوا إلى البحر" ذلك التصريح جعل العالم كله يقف مع إسرائيل في مواجهة التصريحات التي اعتبرت تصريحات وحشية من قبل الرئيس المصري.

دور الاعلام في الشرق الأوسط والسياسة الدولية والعلاقات الدولية

ليس من العبث أن يقال بأنّ الصحافة والإعلام هم السلطة الرابعة في الدولة إلى جانب السلطات الثلاث. والحقيقة التي يجب أن تقال في ظل التسميات المطروقة والتي باتت تطلق على بعض النوع من الإعلام « الإعلام الحر أو الإعلام المستقل» والحقيقة تلك الأسماء ما هي إلا أسماء وهمية يتم إطلاقها على الإعلام لتستر خلفها. والحقيقة المطلقة: لا يوجد إعلام حر ومستقل على الإطلاق. فكلنا يعرف أنّ الإعلام هو مؤسسة مستهلكة. وليست مؤسسة ربحية. وبالتالي كل جهة إعلامية لابد لها من داعم. والمقولة التي تقول: «مَن يقدم يأخد" فلابد لتلك الجهة الإعلامية المسندة من قبل أيّ دولة أن تعمل وفق سياسات تلك الدولة الساندة.

فالإعلام في كافة فروعه المرئية والمسموعة والمكتوبة يعمل على توجيه العقول البشرية بالاتجاه الذي يريده. وغالباً ما يستهدف الإعلام فئة محدّدة من الناس قادرة على توجيهها. وكل ما يريده الإعلام من إيصال الرسالة إلى المتلقي لا يمكن أن يحقّقها إلا في ظل إعلام ناجح. ونجاح الإعلام لا يأتي إلّا من تقنيات وكادر متمرّس ومختص في مجاله. بدءاً من التصوير والإخراج والمونتاج والتقديم وأسلوب نقل المعلومة للمتلقي. ودراسة مستفيضة للجهة المستهدفة من جميع النواحي الثقافية والنفسية والاقتصادية.

وانطلاقاً من اليقين التام بأنّ الإعلام هو إعلام

" لا تقبل الولايات المتحدة الأمريكية بأي قطب ثنائي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وستعمل على إضعاف أي قوة عسكرية أو اقتصادية منّافسة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم، وبذلك تصبح دول الشرق الأوسط أمام خيار وحيد؛ وهو التعامل والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولن يبقى سوى بعض الجماعات التي تعمل على إثارة البلبلة وعدم الاستقرار. "

موجّه. نجد أنّ مجال الإعلام يلعب دوره الأكبر في الحروب وتضليل الحقائق. فبمقدوره أن ينصر الجيش المهزوم على صفحاته. ويهزم الجيش المنتصر.

و إلى جانب الإعلام الناجح هناك إعلام فاشل تماما فاقد المصداقية لدى الجماهير والرأي العالمي، ولنأخذ أمثلة على ذلك.

الاعلام الأمريكي. استطاع أن يلزم معظم القنوات في العالم للعمل لصالحه عبر الأفلام التي يتم إنتاجها وإخراجها في هوليود. فتشكلت لدينا قناعة تامة بأنّ الجندي الأمريكي لا يُهزم و لايخسر الحرب مطلقاً. بينما نجد الخصم في خسارة دائمة. فترسّخت في ذهننا صورة الجندي الأمريكي الذي لا يُقهر. بينما تشير الوقائع على الأرض أنّ الجندي الفرنسي أشجع من الجندي الأمريكي بكثير. لكننا لا نعرف عن الجندي الفرنسي أي شيء.

في الجانب الاخر نجد أنّ الإعلام الفاشل فقدَ المصداقية لدى الشعب عبر ما يظهره من وقائع

وأحداث لا يتقبّلها العقل والمنطق. فالتلفاز السوري ينقل لنا خبر قدوم وزير الدفاع الروسي إلى دمشق لأخذ رأي الرئيس السوري في شن الحرب على أوكرانيا «جاء وزير الدفاع الروسي وقال للرئيس واحد اثنين ثلاث فقال له السيد الرئيس روحوا الله معكم" فتحول ذلك النبأ إلى سخرية بين عامة الشعب.

وكذلك نجد الإعلام الغربي والأوربي وحلفاء أميركا يظهرون جثث الجيش الروسي ملقاة على الأرض، والآليات الروسية محترقة، بينما لا يظهر أيّ آلية للجيش الأوكراني أو قتلى له. فتولد لدى العالم كلّه يقين بانتصار الجيش الأوكراني، وفشل الجيش الروسي.

كذلك في حرب عاصفة الصحراء في كلّ مساء تصرّح القنوات الأوربية والأمريكية بأنّ قوات التحالف لم تستطع أن تقضي على الترسانة العسكرية العراقية سوى عشرة بالمئة، فنجد الشعوب العربية تزغرد وتهلهل، والحقيقة أنّ الترسانة العسكرية العراقية لم يبق منها سوى عشرة بالمئة، لكنّ تلك التقارير والتصاريح كانت تمتص الغضب العربي، وتجعله يتخيّل القوة العسكرية العراقية التي لا تقهر، وبالتالي يغضّ النظر عن كل ما يحدث من دمار في البنية التحتية، وقتل في العراق، وينتبه للقوة العراقية التي لا تقهر حتى لحظة سقوط بغداد.

نستطيع أن نقول: إنّ الإعلام الناجح هو الجرّافة التي تمهّد الطريق أمام السياسة الدولية، وتعمل على بناء العلاقات الدولية، وقد تهدم تلك الجرافة الجسور، وتتلف الطرقات في مواجهة سياسة مستهدفة من قبل الإعلام.

وإن تمعّنّا في معظم دول الشرق الأوسط نجدها غير قادرة على الحفاظ على سيادتها في مواجهة الإعلام الذي تفرعت أصوله عبر العولمة والثورة الرقمية من وسائل التواصل الاجتماعي التي اخترقت عقل كل فرد، وأضحت تلك الدول مهدّدة في وجودها في ظل ضعف سيطرتها على شعوبها، واقتصادها، وثقافتها.

والحقيقة أنّ الصراع الدولي أضحى عبارة عن صراع إعلامي غازٍ للعالم عبر جميع القنوات التي تقدّمها العولمة، فقد بات الصراع بين ثقافات غازية ومغزوّة، يصعب عليها الصمود في وجه الثقافات التي راحت تفرض نفسها على شعوب المجتمع الدولي برمّته، ولا نعرف مدى صحة ما قاله الفيلسوف فرنسيس فوكوياما عن نهاية التاريخ، وهي نهاية الصراعات الأيديولوجية والفكرية لصالح عولمة الديمقراطية والليبرالية والإجماع عليها وسيطرة الثقافة الغربية على جميع الشعوب في العالم، ولن يجد الإنسان بديلاً عن تلك الثقافة الغربية المنكهة بالديمقراطية والإنسانية.

.....

المراجع

1. الفكر السياسي الغربي المعاصر .اعداد. د. مؤيد جبير محمود .2019. وزارة التعليم العالي العراق.

2. تطور السياسة الدولية .د. محمد السيد سليم .جامعة القاهرة .2002 .

3. دراسات في العلاقات الدولية الافريقية . أ.د. أحمد نصر الدين . مكتبة مدبولي القاهرة .2011

4. التحليل السياسي .مجموعة محاضرات .أ.د. إيدير غنيات .جامعة مونيسيتا .فرع السنغال .2022.

5. الاقتصاد السياسي .مجموعة محاضرات .أ.د. إيدير غنيات .جامعة مونيسيتا .فرع السنغال .2022 .

قوانين (الأمم المتحدة) في ظل القرن الحادي والعشرين

مصطفى شيخ مسلم

نظرة تاريخية لنشأة (الأمم المتحدة)

شهد القرن السابق ولادة العديد من المنظمات الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بهدف ضمان الحماية والمساعدة لضحايا النزاعات المسلحة والصراعات التي كانت تسود على العالم آنذاك، ومع نزول المزيد والمزيد من الشباب إلى خنادق المعارك، بدأت الأصوات المؤثرة في بريطانيا والولايات المتحدة تدعو إلى تأسيس هيئة دولية دائمة للحفاظ على السلام في العالم ما بعد الحرب.

في نوفمبر ١٩١٨ وافقت قوى المركز على هدنة لوقف القتال في الحرب العالمية الأولى، وبعد شهرين التقى الحلفاء في مؤتمر باريس للسلام للتوصل إلى شروط سلام رسمية واتفقوا على تأسيس عصبة الأمم. في صيف عام ١٩١٩ قدم ويلسون (معاهدة فرساي) و(ميثاق عصبة الأمم) إلى مجلس الشيوخ الأمريكي الذي رفض الموافقة على التصديق. لكن فيما بعد، وتحديداً في ١٠ يناير ١٩٢٠ ظهرت عصبة الأمم رسميًا إلى الوجود عندما دخل ميثاق عصبة الأمم الذي صادقت عليه ٤٢ دولة في عام ١٩١٩ حيز التنفيذ.

بدأت العصبة بأربعة أعضاء دائمين وهم المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا واليابان، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تنضم أبدًا إلى العصبة إلا أنها دعمت مهامها الاقتصادية والاجتماعية من خلال عمل المؤسسات الخيرية الخاصة وبإرسال ممثلين عنها إلى اللجان.

أثبتت عصبة الأمم عدم فعاليتها في الثلاثينيات بعد أن كانت قد حققت بعض النجاحات والإخفاقات خلال عشرينيات القرن الماضي، إذ فشلت عصبة الأمم في فبراير عام ١٩٣٣ في اتخاذ إجراءات لوقف الغزو الياباني لمنشوريا، فقد صوتت أربعون دولة في عصبة الأمم لصالح انسحاب اليابان من منشوريا ولكن اليابان صوتت ضد وقف الحرب وانسحبت من العصبة بدلاً من الانسحاب من منشوريا.

تأسست (الأمم المتحدة) (خلفًا لعصبة الأمم) بهدف منع الحروب مستقبلًا. ففي ٢٥ أبريل ١٩٤٥ اجتمعت ٥٠ حكومة في سان فرانسيسكو لعقد مؤتمر، وبدأت في صياغة ميثاق (الأمم المتحدة)، والذي اعتُمد في ٢٥ يونيو ١٩٤٥، ودخل حيز التنفيذ في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ وهو نفس التاريخ الذي بدأت فيه (الأمم المتحدة) عملها.

تشمل أهداف المنظمة وفقًا للميثاق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحفظ حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية، وتعزيز التنمية المستدامة، ودعم القانون الدولي.

بلغ عدد الدول الأعضاء عند تأسيسها ٥١ دولة، ومع انضمام جنوب السودان عام ٢٠١١ أصبح عدد الدول الأعضاء في المنظمة ١٩٣ دولة يمثلون تقريبًا جميع الدول ذات السيادة في العالم.

كانت مهمة المنظمة في الحفاظ على السلام العالمي معقدة في سنواتها الأولى بسبب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهما لكن سرعان ما نمت عضوية (الأمم المتحدة) بشكل ملحوظ، منذ ستينيات القرن العشرين. حصلت ٨٠ مستعمرة سابقة على الاستقلال منذ ذلك الحين، بما في ذلك ١١ إقليمًا مشمولًا بالوصاية خضعت لرصد مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة. تجاوزت ميزانية (الأمم

"تتكون (الأمم المتحدة) من ستة أجهزة رئيسية: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة، عدا عن أن منظومة (الأمم المتحدة) تضم العديد من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج مثل مجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي واليونيسكو واليونيسيف. عدا عن المنظمات غير الحكومية التي تعمل لصالح (الأمم المتحدة) بصفاتٍ مختلفة"

المتحدة) المخصصة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بحلول سبعينيات القرن العشرين الإنفاق على حفظ السلام بكثير حولت (الأمم المتحدة) عملياتها الميدانية ووسعتها بعد نهاية الحرب الباردة، إذ قامت بمجموعة متنوعة من المهام المعقدة.

الأجهزة الرسمية للأمم المتحدة

تتكون (الأمم المتحدة) من ستة أجهزة رئيسية: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة، عدا عن أن منظومة (الأمم المتحدة) تضم العديد من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج مثل مجموعة البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي واليونيسكو واليونيسيف. عدا عن المنظمات غير الحكومية التي تعمل لصالح (الأمم المتحدة) بصفاتٍ مختلفة منها استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والوكالات الأخرى للمشاركة في عمل (الأمم المتحدة).

دور (الأمم المتحدة) فيما يشهده العالم

لعبت (الأمم المتحدة) بأجهزتها المختلفة أدواراً ريادية في مجالاتٍ مختلفة، غالبها إنساني في ساحات الصراع الساخنة وعلى وجه الخصوص في الشرق الأوسط حيث النزاعات طويلة الأمد في أكثر من دولة، ففي ببعض الدول كانت (الأمم المتحدة) قد أرسلت قواتها بغية حفظ السلام تحت مسمى (قوات حفظ السلام) لفض النزاعات ولو بشكلٍ مؤقت ريثما يتم إيجاد صيغة سياسية تؤدي بنتيجة الحال لردم الخلافات وبالتالي إنهاء الحرب.

"أثبتت عصبة الأمم عدم فعاليتها في الثلاثينيات بعد أن كانت قد حققت بعض النجاحات والإخفاقات خلال عشرينيات القرن الماضي، إذ فشلت عصبة الأمم في فبراير عام ١٩٣٣ في اتخاذ إجراءات لوقف الغزو الياباني لمنشوريا، فقد صوتت أربعون دولة في عصبة الأمم لصالح انسحاب اليابان من منشوريا ولكن اليابان صوتت ضد وقف الحرب وانسحبت من العصبة بدلاً من الانسحاب من منشوريا."

إضافة إلى ما سبق، كان لمنظمات الهجرة، الإغاثة، التعليم، وأخيراً منظمات إزالة الألغام بصماتها في أكثر من دولة من دول الشرق الأوسط.

قوانين (الأمم المتحدة)

منذ ولادة هذا الكيان الذي يعرف إلى يومنا هذا باسم (الأمم المتحدة)UN)) دائماً ما كانت قوانينهُ تصدر بشكلٍ استشاري على سبيل آراء تقدّمها عبر جهاز منبثق عنها يعرف باسم (محكمة العدل الدولية) التي تتولّى الفصل طبقاً لأحكام القانون الدوليّ في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول.

ففي الحرب السورية التي دخلت عامها الثاني عشر، لم يصدر موقفٌ حازم يُلزم أطراف النزاع (النظام والمعارضة) بالامتثال لقوانين (الأمم المتحدة) التي تعنى بالحفاظ على السلام في العالم، بل دائماً ما كانت تكتفي بإصدار البيانات

وحثّ الأطراف على المرونة، والكف عن استخدام العنف، ودعوتهم إلى الحوار، فبالرغم من عشرات الآلاف من التقارير التي تصدر عن جهاتٍ مختلفة على الأرض، والتي تُرسل تِباعاً للأمم المتحدة، حول الوضع الميداني على امتداد الجغرافيا السورية، إلا أنَّها لم تقم بأكثر من جهودٍ إعلامية هشَّة لم تؤثر على مجرى الأحداث منذ بداية الحرب إلى يومنا هذا.

كذلك الأمر في العراق، اليمن، ليبيا وفلسطين، كان دور (الأمم المتحدة) عبر منظماتها المنبثقة عنها ينحصر في تقديم المعونات الغذائية وتوفير سبل الهجرة الشرعية للمدنيين الفارين من الحروب، إضافة إلى توفير بعض أدوات التعليم للقاطنين في المخيمات في الدول آنفة الذكر وعلى الجانب الآخر، وفي معرض التطرق للقرارات والقوانين السيادية الصادرة عن (الأمم المتحدة) بتفرعاتها ومنظماتها المنبثقة عنها، كان لا بد من الإشارة إلى أن الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط تفتقر إلى مواقف صارمة صادرة عن (الأمم المتحدة) حيال الصراعات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، فعلى سبيل المثال في الملف السوري، كانت (الأمم المتحدة) دائمة الرعاية لمؤتمرات المعارضة والنظام، في حين لم توجد آلية لتلزم الأطراف بتطبيق بنود الاتفاقيات التي توصلوا إليها مراتٍ عدة، لتبقى تلك الاتفاقيات حبيسة المصنفات دون أن تجد طريقها لتطبق على أرض الواقع.

في الحرب اليمنية كذلك الأمر، اكتفت (الأمم المتحدة) بمنظماتها بأن تأخذ الدور الولائي فقط، دون أن تعامل الأطراف بحزمٍ من شأنهِ أيقاف شلال الدم هناك، والحال ذاته في ليبيا والعراق.

إنّ منظمة (الأمم المتحدة) وعبر منظماتها المتفرعة عنها، ونتيجة لكونها تضم في طياتها غالبية دول العالم، بمقدورها التأثير على السياسة العالمية، وإحداث التغيير أينما أرادت، حين يتطلب الأمر، لكن لا يمكن التعويل عليها في ذات الوقت، لأن الحروب كانت بمثابة اختبار حقيقي لكشف مرونة (الأمم المتحدة) في التعامل فيما بين طرفي الحرب أيً كانت، لكون قوانينها وتشريعاتها غير ملزمة للأطراف حتى لو كانوا ممثلين في هيئة (الأمم المتحدة).

.....

المراجع

- ويكيبيديا.
- الموقع الرسمي للأمم المتحدة.
- مراجع متفرقة.

الجزيرة السورية في العصر الحديث والمعاصر

جاسم الهويدي

عرّف الجغرافيون الجزيرة السورية من كرد وسريان وعرب وغيرهم بأنها (البقاع الواقعة بين نهري الفرات ودجلة والممتدة من منابع هذين النهرين في أرمينيا حتى جنوب الموصل).

وهذا المهد الجميل بين الرافدين توارثتْه أقوام وأقوام قبل مجيء العرب، وقد قصّ المؤرخون أخبارهم من خلال الآثار التي نُبشت والألواح التي ظهرت والنقوش التي قُرئت، وما يزالوا يقصّون من هذه الأخبار الجميلة قصصاً تذهل القلب وتسحر العقل، وسيقصّون ويروون إلى الأبد قصصاً أخرى عن هذه الأرض العظيمة، لأنها تُخرج أسرارها سنة بعد سنة وتمدّ لسانها لتتحدّث جيلاً بعد جيل، فهي حبلى بالآثار العظيمة الدفينة.

والمؤرّخون توّاقون إلى أن يروا ما تحمل هذه المنطقة من خير للإنسانية تبصرها بقديمها، وتعرّفها بإنتاج الأقوام الذين سبقوا من كرد وسريان وعرب ليصنع الأبناءُ خيراً مما صنع أسلافهم، ويستفيدوا مما تركوا ويبتكروا الجديد ويرفدوا الحضارة ويشاركوا الإنسانية بعطاءاتها ومنتوجاتها وفكرها المتميز، مثل فلسفة القائد عبدالله أوجلان وفكره التقدمي النضر لجميع الأمة.

الجزيرة السورية جزء من بلاد ما بين النهرين، وهي مهد الثقافة الإنسانية وموطن مدنيات زاهرة، ومركز إشعاع فكريّ، وفنّي أخرج الإنسان من ظلماته الأولى، وفتح طريق المعرفة والحكمة تلك التي عرفها القدماء باسم (ميزوبوتاميا) أي البلاد الواقعة بين الأنهار لتوسّطها بين الفرات ودجلة، وهي سهول فسيحة تبدأ عند حدود البادية الشامية، وتسير في انحدار سهل نحو الشرق حتى وادي دجلة المحاذي لمرتفعات إيران، وفي هذا المنخفض تجري المياه المتدفقة من أرمينيا وإيران إلى مصبّها في الخليج.

يقول المؤرخ الألماني مومسن: (إن أقدم قاعدة للمراقبة العلمية وتطبيقاتها العملية هي بابل أو حوض الفرات، إذا أردنا التعميم فهنالك على ما يُرجَّح شرع الإنسان في مراقبة الكواكب وتتّبع سيرها، وهناك تكلم أول من تكلم، وفي تلك البقعة بدأ يفكر في الزمان والمكان وفي قوى الطبيعة العاملة، وإلى وادي الفرات ترجع أولى ثمرات الفكر في علم الفلك والتاريخ، أي ربط الحوادث بأزمانها والكتابة واستعمال المقاييس والأوزان).

وأشاد الأستاذ (له بين) بقِدم الحضارة في هذه الأرض التاريخية وقال:

(يجب ألا ننسى أنّ الجزيرة وبلاد ما بين النهرين، وقد آلت في زماننا إلى تأخر مشهود، كانت مهداً للمدنية الإنسانية، ونحن إلى حدّ بعيد ورثة الحضارات التي زهت فيها، وكانت هذه البلاد كالبنجاب في الهند من أعظم سهول العالم نماء وازدهاراً، ولم تبلغ هذه المنزلة إلا بفضل خصبها العجيب، ومنذ الألف الرابعة قبل الميلاد كانت الطرق والأقنية تشق رحابها الفسيحة من أقصاها إلى أقصاها حين لم تكن أثينا وروما قد وُجدتا بعد).

وإنّك لتجد آثار الأقنية اليوم ومنها (نهر دورين) الترعة الاصطناعية التي شقّها دارا الثالث من منطقة السجر قرب الصور حتى الباغوز بمسافة ١٣٥كم وعرضها ٨ أمتار، والمثل متداول في منطقة الفرات (هدام دورين) أو خراب دورين. والقناة الأخرى (قناة شاميرام) أوقناة سميراميس من منطقة حلبية وزلبية على الفرات والتي تصب في منطقة مركدة على الخابور، وآثارها شاهد عيان إلى اليوم.

وكان الإنسان في الجزيرة السورية ينتمي لشعوب عديدة منذ القديم من سومريين وبابليين وآشوريين وميتانيين كرد وحوريين وآكاديين وكلدان وعرب، وقد عاشت بين وئام وانسجام تامّ وصراع على الأرض أحياناً أخرى، واليوم لا بدّ من الإشارة إلى أنّ سكان الجزيرة السورية يعيشون كأُسرة واحدة مندمجين في عيش مشترك تجمعهم الأرض وحبّها وعشقها والآلام والآمال والعادات والتقاليد المشتركة، والثقافة السامية المتميزة لدى الجميع رغم تعدد الفئات والأديان، ومثل هذا التعايش الأخوي المشترك قد لا نجده في منطقة أخرى من العالم، وإذا ظهر تنافس فيما بينهم فقد تجلّى هذا بتنافس إيجابي شريف، وبالتالي ينصبّ كله في خدمة أبناء الجزيرة جمعاء.

والجزيرة إذ تقطنها عشائر عربية وكردية وسريانية وطوائف، فقد اتّخذت كل عشيرة لأفرادها أماكن بجوار غيرها حيث تربطهم أواصر المحبة والمصاهرة والعلاقات الزراعية والتجارية ذات الطابع الإيجابي، والكل في خدمة الكل، فمن القبائل العربية قبيلة طيّ ومن تحالف معها من الجوّالة وبني سبعة والراشد وحرب والغنامة والبوعاصي والمعامرة والزبيد، وقبيلة الجبور وقبيلة البقارة وقبيلة شمّر والمشاهدة وعشيرة الشرابيين،

وقيس عيلان وعشيرة المحلمية والقلعيين وعشائر الغمر القادمة من محافظة الرقة من عفادلة وولدة وبو شعبان وعجيل، وطوائف سريانية طورانية وأزخينية ومارداية وآشوريين وقصوارنة وكلدان وأرمن وبليبلية.

أمّا العشائر الكردية فمنها بدو الكرد، وهم الكوجر الذين يمتلكون الجود والكرم، وعشيرة الآشيتية محبّو الحلاوة وعشيرة البرازية والكرسان والمصطفى دوركية، والحاج سليمانية والأفريكان وعشيرة الأومرية والكاباكان والكابارة وعشيرة الدقورية أهل الصيت العالي في مقاومة المستعمر، والملية والكيكية والمرسينية والبيرتية واليزيدية وعشائر الجاجان، وكانت طائفة اليهود الموسوية التي هاجرت، ولم يبق منها أحد سوى كنيسها.

وقد قامت دول في الجزيرة السورية منها الدولة الأرتقية في ماردين والدولة الحمدانية والدولة المروانية في شمال الجزيرة، والتي أسسها شاب كردي طموح مقدام عُرف باسم (باذ) ذاع صيته واشتهر بكرمه، فالتفّ حوله مريدون ومؤيدون فاستولى على بلدة أرديش وانحدر نحو الجنوب واستولى على آمد (ديار بكر) وميافارقين ونصيبين، وتسلّم مفاتيح الموصل وجهّز جيشاً للوصول إلى مقرّ الخلافة «بغداد»، لكنه كُسر في معركة مع جيش الخلافة فانسحب إلى الشمال عام ٩٨٤م، ثم قُتل في معركة مع الحمدانيين، لكن ابن أخته "أبو علي الحسن بن مروان» تسلم الحكم وجعل آمد مقرّاً له، وقامت حروب بينه وبين الحمدانيين، وأخيراً اغتيل في آمد عام ٩٩٧م فتولّى الحكم بعده أخوه أبو منصور الكردي، وأطلق على نفسه مهّد الدولة، ثم دُسّ له السمّ فتوفي عام ١٠١١م، ثم تسلم الحكم أبو النصر أحمد الكردي، وقد دامت الدولة المروانية الكردية في مناطق آمد وجزيرة بوطان فترة أكثر من مئة وخمسين عاماً، لكنها انهارت على يد السلاجقة عام ١٠٩٢م.

ومن مدن الجزيرة السورية (آمد - ماردين - رُها - نصيبين - جزيرة بوطان - تل حلف - حرّان - بتان - سروج - ميافارقين - دارا مقابل عامودا - أخلاط أو أخلات). وعاشت على أرض هذه المدن مواطنون وسكان من أديان شتى وطوائف مختلفة ومذاهب متعددة من سريان وكرد وعرب وأرمن ويهود وكلدان وآشور وصابئة، في منتهى السعادة والاحترام والعيش المشترك وتبادل الثقافات، ونبت السرور في قلوب الجميع في حياة اجتماعية لامثيل لها عبر التاريخ، فازدهرت المدن وازدانت فأصبحت ينبوعاً فياضاً في العطاء والتقدم الاقتصادي والتجاري وحركة الإعمار والبناء والحضارة والعلوم بشتى أنواعها، حتى وصف أرض الجزيرة بعض الكتّاب فقال أحدهم: (فأما الجزيرة التي بين الفرات ودجلة فهي إقليم جليلٌ بنفسه شريفٌ بسكانه وأهله، رفهٌ بخصبه كثيرُ الجبايات لسلطانه).

وقال آخر في مزايا الإقليم الصحية: (وأما أرض الجزيرة فتناسب البرّ والهواء اللطيف،

> **"والمؤرخون تواقون إلى أن يروا ما تحمل هذه منطقة الجزيرة السورية من خير للإنسانية تبصرها بقديمها، وتعرفها بإنتاج الأقوام الذين سبقوا من كرد وسريان وعرب ليصنع الأبناءِ خيراً مما صنع أسلافهم، ويستفيدوا مما تركوا ويبتكروا الجديد ويرفدوا الحضارة ويشاركوا الإنسانية بعطاءاتها ومنتوجاتها وفكرها المتميز، مثل فلسفة القائد عبدالله أوجلان وفكره التقدمي النضر لجميع الأمة".**

وفيها خصب وسرح، وفي أهلها همم ولهم بأس ومراس).

وقال آخر: (إقليم الجزيرة به تجّارات ترتفع، فمن نصيبين شاه البلّوط والفواكه المقدّدة والموازين والدوايات والكوادين، ومن الرقة الصابون والزيت والأقلام ومنها الجوز واللوز والسمن والخيل الجياد). وقد تميّزت الجزيرة السورية بجملة من العادات والتقاليد الشعبية النادرة في العالم، وذلك أنّ سلوك أفراد الجزيرة وأنماط عملهم ومعتقداتهم تترك أثراً واضحاً في مجتمعهم الجزراوي ويميّزه بعادات وتقاليد خاصة به.

ومن تلك العادات والتقاليد أنّ الزيّ واللباس عند السريان والكرد واليهود كان لباساً موحّداً، كما لباس اليوم لدى الكرد (المرأة والرجل) على السواء فلباس المرأة الكردية مؤلف من هبريّتين ملوّنتين، واحدة تغطي الرأس والأخرى تتدلى على الصدر، أما لباس الجسد فيتكون من القفطان والكلابية الفضفاضة الطويلة، وكذلك من الصدرية (بشمالك) التي تُحزم على الخصر باتجاه الأسفل، وتتزنّر المرأة بزنّار من نوع قماش القفطان أو من الصوف.

الأعراس

تُعتبر الأعراس من أهم مناسبات الأفراح، وتتشابه طقوس الزواج في الأرياف كما في المدن، وتتخلّل الأعراس الدبكات وتشابُك الأيادي بين الشباب والفتيات بكلّ روح اجتماعية هانئة سعيدة فرحة، وفي الرقصات تُطلق الزغاريد من أفواه محبات العروس وأقربائها وصديقاتها. إن إجراءات الخطبة لدى المارديلية (مسلمين ومسيحيين) واحدة، فهي تبدأ بعادة (التقليب) وهي مشاهدة الفتاة قبل خطبتها ومراقبة مشيتها وقوامها ومظهرها العامّ، أما الخطبة فتسمى (المليك) وبعدها يُحدّد موعد الزفاف ويتم التباحث عن المهر ويسمى (التلمليم)، أي لملمة وتأمين حاجات العروس من حلي وألبسة وفراش بيت. وجميع أبناء الجزيرة لديهم عادة (الحنّة) وليلة الحنّة لابد منها

في عام ١٩٢٨م تم تخطيط الحدود بين تركيا وسوريا وصارت الجزيرة متصرفية عام ١٩٣٠ واتخذت مدينة الحسكة ذات الموقع المتوسط قاعدة لها وتتبعها ثلاثة أقضية: القامشلي وديريك "المالكية" ورأس العين، ومنذ أن نشأت الجزيرة الحديثة وحتى اليوم وهي في نموٍ مطّرد وازدهار متواصل، فأصبح عدد قراها في عام ١٩٤٠م نحو ١٢٥٠ قرية، وقفز العدد في عام ١٩٤٥ إلى ١٨٠٠ قرية

ضمن احتفالية جميلة ترافقها رقصة (باكية) والفرح والسرور، كما أن عادة الختان والتنصيرعند أبناء الجزيرة تُقام لها الحفلات وهي عادة تزيد من أواصر وتمتين العلاقات الاجتماعية والصداقة الأخوية الأبدية فيما بينهم، فيسمّي ذوو الطفل المختون (المطهّر) والأشخاص المشاركون معهم هذا الاحتفال بالكريفين ومفردها (كريف) وهي علاقة متينة جداً تصل إلى درجة علاقة الدم حسب العرف التاريخي.

ومن الأفراح الأخرى الأعياد، ففيها تتبادل الزيارات بين الأصدقاء والجيران من جميع العشائر والطوائف، وتقديم الحلوى والمشروبات من قهوة وشاي وكليجة والتباهي بها. وفي أيام مضت كانت فرقة شباب القامشلي المكونة من فتيان مسلمين ومسيحيين تقوم بتقديم الحلوى على أبواب المساجد والكنائس للمصلّين ضمن احتفالية جميلة وطبلة وزرناية ورقص ممتع يفرح الناس لا مثيلَ له في العالم، ومنهم الأستاذ أنيس حنّا مديواية وشباب حلب آل جبارة ومحمود

تركي الحمش وآخرون، إنها تزيد من اللحمة الاجتماعية وتثير الفرح في نفوس المصلين وتدلّ على علاقات اجتماعية أخوية صادقة نادرة في جميع المجتمعات، كما أنّ في مجتمع الجزيرة عادات سلبية إلّا أنّها زالت، ومنها ظاهرة الخطف والخيار وارتفاع أسعار المهور والمقايضة في الزواج (البدلة) وتعدّد الزوجات والثأر، فجميعها زائل إلّا غلاء المهور باقٍ إلى اليوم. أما الفلكلور والأغاني ففي الجزيرة تتعدّد اللغات وتنشط الأغاني، وتستمع الآذان المتذوقة للطرب الماردلي والكردي والعربي والسرياني.

فالأغنية الكردية لها أشكال منها:

١- غناء المقامات ومن مطربيها (دمر علي – سلو كورو - حليم حسو - أوسي وردة - عليكو - رشيد علانة - إبراهيم بانا قصري).

٢- أغاني الحصاد.

٣- أغاني الأعراس والدبكات (الهالايا - والكوتشرية) والكورماجية، ومن قارعي الطبل (محو ورزو) ومن الفنانين سعيد يوسف - جان كارات - محمد طيب طاهر الذي يغني بوكي دلالي - والفنان محمد شيخو الملقب بالبلبل الحزين المتميز بصوته الهادىء، ومطربين كثر في جزيرة الخير، ومن الأغاني الآشورية المعروفة (ديم ديمة - وباكية - وسمخة سمخة)، ومن فناني الجزيرة الآشوريين والأرمن (بيدو شانويان - شمعون لازار - كليانا إيشو - خاجيك ساوا - عزيز صليبا - إدوار موسى - ماميري سيمونيان).

وأما المسرح في الجزيرة فقد جمع ممثلين من كافة الأطياف والأديان، وكان له دور عظيم في ثقافة وبناء مجتمع الجزيرة وعمق العلاقة والصداقة بين أبنائها وعيشهم المشترك.

المجال الرياضي

كان في الجزيرة ستة أندية هي:

”إنّ النهضة الجبارة الملحوظة في الجزيرة قامت على سواعد أبنائها من سريان وكرد وعرب ويهود وطوائف أخرى، وهذه النتائج الباهرة ثمرة كدّهم وعطائهم المستمر وجهدهم المتواصل، هم الذين قاوموا الحرمان وقهروا عوامل الطبيعة وتغلبوا على المشاق وذلّلوا الصعاب، ومازالوا يسيرون قُدّماً فوق هذا السهل مترامي الأطراف في دأب وكدح عجيبين بفضل قيادة حكيمة، وفكر القائد عبدالله أوجلان.“

١- نادي الجزيرة في مدينة الحسكة

٢- نادي الجهاد في القامشلي

٣- نادي رأس العين

٤- نادي ديريك - المالكية

٥- نادي الرميلان

٦- نادي عمال الحسكة

وكان من أهداف هذه الأندية تنمية الوعي والمساهمة في تكوين الشخصية الرياضية المنفتحة حضارياً، وتدعيم أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الفئات والمكونات الشعبية في الجزيرة وخارجها.

ولم تسلم أرض الجزيرة من غزو الترك والتركمان وقبائل الغزو الذين غزوها من أذربيجان، فأغار بعضهم على جزيرة بوطان وسار غيرهم إلى

آمد فنهبوها، فنزلوا بعد ذلك إلى فيشخابور ونصيبين وسنجار والخابور وأمعنوا فيها سلباً ونهباً، ودخلوا الموصل وعاثوا فيها فساداً، وفرضوا على أهلها الضرائب الباهضة، وكثُر السبي والقتل).

وفي عام ١٩٢٨م تم تخطيط الحدود بين تركيا وسوريا وصارت الجزيرة متصرّفية عام ١٩٣٠، واتخذت مدينة الحسكة ذات الموقع المتوسط قاعدة لها وتتبعها ثلاثة أقضية: القامشلي وديريك «المالكية» ورأس العين، ومنذ أن نشأت الجزيرة الحديثة وحتى اليوم وهي في نموّ مطّرد وازدهار متواصل، فأصبح عدد قراها في عام ١٩٤٠م نحو ١٢٥٠ قرية، وقفز العدد في عام ١٩٤٥ إلى ١٨٠٠ قرية، وهذه النهضة الجبّارة الملحوظة في الجزيرة قامت على سواعد أبنائها من سريان وكرد وعرب ويهود وطوائف أخرى، وهذه النتائج الباهرة ثمرة كدّهم وعطائهم المستمر وجهدهم المتواصل، فهم الذين حرثوا الأرض وعمّروا القرى، واستنبطوا مياه الآبار في بقع كانت خالية من السكان ومن كل عمران ومحرومة من جميع وسائل العيش والعمل، هم الذين قاوموا الحرمان وقهروا عوامل الطبيعة وتغلبوا على المشاقّ وذلّلوا الصعاب بجدّهم ونشاطهم وصدق عزيمتهم، ومازالوا يسيرون قُدماً فوق هذا السهل مترامي الأطراف في دأب وكدح عجيبين بفضل قيادة حكيمة وفكر القائد عبدالله أوجلان وحزب رُفعت رايته على كل رابية وتلة ومدينة وقرية في أرض الجزيرة السورية المعطاءة، حتى بلغوا أقاصيها وأعادوا إليها ثراءها بعد أن بقيت أحقاباً طويلة مسرحاً للضباع والذئاب البشرية، فنوّعوا الزراعات واستخرجوا النفط ووظفوا العاطلين عن العمل، وخاصة مكتومي القيد ومن يحمل هوية أجنبي، وأدخلوا الآلات الزراعية الحديثة وأنشؤوا المشافي وحسّنوا الطبابة بتكلفة بسيطة، وجلبوا الآلة الطبية الحديثة وأحسنوا استعمالها، وبنَوا الجامعات والأكاديميات معتمدين على اليد البشرية من جميع تكوينات مجتمع الجزيرة وطوائفها دون تفرقة أو موارية أو شكّ، بل بتعاون أبناء ذلك المجتمع الجزراوي السوري جميعاً من سريان وكرد وعرب وكلدان وآشور ومحلمية، وحتى الوافدين من أقطار أخرى أو المحافظات السورية الأخرى، لتكون الجزيرة مثالاً يُحتذى به في بناء المجتمعات والأمم.

يقول ابن بطوطة عن مدينة نصيبين (هي مدينة عتيقة متوسطة فيها البساتين الملتفّة والأشجار المنتظمة والفواكه الكثيرة، وفيها يُصنع ماء الورد الذي لا نظير له في العطارة والطيب، ويدور بها نهر ينعطف عليها انعطاف السوار). وإني أقول لابن بطوطة تعال اليوم وشاهد الطفل الوليد «قامشلو» ابن الأم نصيبين، لترى مدينة متطورة عامرة حضارية سبقت جميع المدن بالحداثة والحضارة والثقافة والتطاول في البناء والعمران، والازدهار الاقتصادي والوئام الاجتماعي والتنظيمم وأخوّة الشعوب المتعاونة بصدق ووفاء للوصول بمجتمع الجزيرة السورية إلى هدف واحد، هو رفاهية الإنسان وسعادته واستقراره على أرضه بكل طمأنينة وراحة، كل ذلك بفضل قيادة حكيمة وحزب ديموقراطي أفكاره مستمدة من فكر القائد عبدالله أوجلان، ورغم الصراعات الدولية في خضمّ الأحداث السياسية في فترة مضطربة والجزيرة السورية مستهدفة غير بعيدة عن الصراعات، لأن موقعها الجغرافي وتربتها وتنوّع ثرواتها الباطنية وخاصة الغاز والنفط، قد جعل نظر المستعمر ومن عاونه يحاول احتلالها ويثير الفتن والاضطرابات فيها، بل يغزو ويحتلّ جزءاً من أراضيها كما فعل أردوغان تركيا في احتلاله لرأس العين وقرى حولها، إلا أن نضال الشعوب وتكاتف وتعاون أبناء الجزيرة السورية والتفافهم حول القيادة الحكيمة وحزب الاتحاد الديموقراطي، وبسواعد أبنائها سيُجهِض كل المؤامرات والفتن ويعيد الأرض المسلوبة إلى شعبها الحقيقي.

المصادر

-1 مجلة محافظة الحسكة

-2 الجزيرة الفراتية - عبدالحكيم الكعبي

-3 الممالك والقبائل الآرامية - خليل أقطيني

-4 الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر - إسكندر داوود

العلاقات الكرديّة العربيّة (4)
أشهر الدويلات الكردية في عصر الإسلام (الجزء الأوّل)

عبد الله شكاكي

يأتي في مقدمة الدويلات الكردية الإسلامية ما تأسست في جنوب القوقاز، وهي المنطقة التي تفصل بين أوربا وآسيا التي كانت تضم أكثر من سبعين أمة من بينهم: الأرمن والجيورجيين والأوسيت والأبخاز والشراكسة واللان وأسلافهم من الأسكيث والكيمريين والساروماث، وكذلك الكرد الذين شيّدوا دولتين بين القرون (-9 7) ق.م وهما «المانّا و خلديا (أورارتو)، وقد اشتهرا قديماً باسم قوم «يأجوج ومأجوج»1، حيث وقعتا تحت السيطرة العربية الإسلامية جراء الحملة التي قادها سلمان بن ربيعة الباهلي أثناء خلافة عثمان بن عفان عنوة أو صلحاً، وحسب ما ذكره ابن الأثير «أقرّ بعضهم على الجزية وأدّى بعضهم الصدقة وهم قليل»، وقد دخل الكرد في الإسلام على مضض بغية التخلص من الجزية بداية، ثم قبلوه بقوة، وأصبح العنصر الكردي معتمَداً عليه في جنوب القوقاز، الذي دعي فيما بعد ببلاد الثغور الإسلامية في مواجهة القبائل الرعوية المعادية للدين الجديد من الروس والصقالبة واللان والجيورجيين والأرمن والخزر واليونان والرومان وأخيراً السلاجقة الأتراك.

١ ورد فى القرآن الكريم الآية ٩٦ من سورة الأنبياء «حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ».

أسس الكرد أولى الدويلات الكردية الإسلامية المستقلة، بعضها كانت مستقلة تماماً وأخرى كانت تابعة اسمياً للخلافة العباسية، في أنحاء مختلفة من كردستان، مثل: الحكومة الروادية في آذربيجان والشدادية في أرّان (جورجيا وأرمينيا وآذربيجان)، والدولة الدوستكية في وسط كردستان، والحسنوية في همدان (إيران)، والعيارية في حلوان (جنوب كردستان)، والدولة الزندية في إيران، وحكومتي أردلان الكبرى والصغرى في شرق كردستان وغيرها، إضافة إلى عشرات الإمارات المستقلة بعضها يعادل مستواها مستوى الدول، كإمارة كلس التي شملت ولايتَي كلس ومراش في تركيا وحلب وإدلب وقسماً من حماة واللاذقية.

لكن مما يؤسف له أن المؤرخين العرب والمسلمين أحجموا عن ذكر تلك الدول، مع أنهم تطرقوا بالتفصيل إلى دول أخرى ينحدر مؤسسوها من العرب أو الفرس أو الأتراك أو غيرهم، مثل الدولة الغزنوية في أقصى الشرق، والسامانية في خراسان، والصفارية في جنوب شرق إيران، والبويهية في بلاد فارس والعراق، والحمدانية في شمال سوريا والموصل، والطولونية في مصر، والدولة الفاطمية في مصر وشمال إفريقيا، ودولة الأغالبة في تونس، والأدارسة في مراكش، والأموية في الأندلس، إنه أمر غريب ويدعو للدهشة أن تهمل مساهمة شعب بحجم الكرد فرادى (نخب ثقافية وعسكرية) وجماعات (دول وحكومات وإمارات) ساهموا في بناء صرح الحضارة العربية - الإسلامية، من بينها دول كانت ذات شأن كبير مثل الدولة الدوستكية، ونذكر أهم تلك الدول على سبيل المثال:

الدولة الروادية (٨٤٦-١٢٢٦)

قامت هذه الدولة في جنوب القوقاز التي ضمت أذربيجان وأرمينيا وجزءاً من جورجيا، وكانت حاضرتها بداية مدينة تبريز (إيران)، أسستها سلالتان تنتميان إلى العشيرة الراوندية - الروادية الكردية، وهي العشيرة التي ينتسب إليها أيوب بن شادي والد صلاح الدين، وقد حكمتها واحدة تلو الأخرى، حيث كان محمد الروادي على رأس أول وأقدم سلالة كردية حاكمة في العصر الإسلامي، وعاصرت الخليفتين المتوكل والواثق، ويؤكد ذلك المؤرخ الفارسي الشهير ابن خرداذبة الذي زارها سنة ٨٤٦ م، و»رأى بعينه هذه الحكومة تتوارثها أحفادها من بعدها حتى عام ٩٢٩م، حين قضى عليها الأمير المظفر من الكرد الديلم»[٢] وأحفاد الروادیين، ثم يسدل الستار على هذه السلالة الحاكمة، لتحلّ محلّها سلالة أخرى من العشيرة نفسها باسم السلالة السالارية.

يبتدئ تاريخ الدولة الروادية - السالارية التي ترأستها أسرة سالار (قائد) ودعيت «السالارية»، عندما «تمكن مؤسسها السالار مرزبان بن ماملان من الاستيلاء على مدينة أردبيل، ومن ثم السيطرة على كامل إقليم أذربيجان[٣]، وكان هذا الإقليم موطن الميديين؛ أسلاف الكرد، وقامت عليها إمبراطوريّة ميديا في القرن السابع قبل الميلاد، لكن السالار كان مستهدفاً منذ البداية من قبل الروس ربما لأسباب دينية أو قومية، وقد جرت وقائع بينهما وكان النصر دائماً حليف السالار مرزبان، وحدثت واقعة مؤسفة، فبينما كان السالار يحاصر قوات الروس تعرض لهجوم أبي عبد الله الحمداني، فاضطر إلى توجيه جزء من قوّاته لملاقاة الحمداني، وانتصر عليه وجرّ الأخير أذيال الهزيمة[٤]، ثم تابع هجومه وألحق الهزيمة بالروس أيضاً، لكنه تعرض لهجوم جديد من قوات السلطان معز الدولة البويهي في عهد الخليفة "المطيع" سنة ٩٤٨ والذي يفوق تعداد جيشه عن قواته بعدة أضعاف، لكنّه رأى من العار أن ينسحب، وخاض المعركة، إلّا أنّ النتيجة كانت الهزيمة لجيشه، ووقوعه في الأسر، ودخوله السجن، لكنّه تمكّن بخطة محكمة الفرار من السجن بعد خمس سنوات (٩٥٣)، واستمر

٢ محمد أمين زكي، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العصر الإسلامي، ترجمة محمد علي عوني ص ٤١.

٣ اسم أذربيجان مشتق من اسم القائد الكردي التاريخي أتروبات لذلك الإقليم منذ مجيء الاسكندر المكدوني سنة ٣٣١ق.م وبقي حتى نهاية القرن الثاني الميلادي.

٤ محمد أمين زكي مرجع سابق ص ٤٣.

المرزبان في الحكم حتى سنة ٩٥٦ م، ثم خلف ابنه وأحفاده من بعده وعددهم تسعة، وكانت الملكة "من هيوا داد Min hîwa dad" (يعني قاصدة العدالة) آخر حكام دولته التي حكمت حتى سنة ١٢٢٦، حيث تعرضت الدولة الروادية لغزو المغول. يذكر أنه لم يسبق أن تقلدت امرأة مسلمة هذا المنصب في العصر الإسلامي، وقد عمرت هذه الدولة ثلاثمئة وثمانين سنة.

الدولة الشدادية (٩٥١-١١٧٤)

تأسست هذه الدولة على يد محمد بن شداد (شاه داد) من زعماء العشيرة الراوندية في سنة ٩٥١ في منطقة «أران»، وشملت أجزاء من: جورجيا وأذربيجان وأرمينيا بما فيها قره باخ ونخـچيـڤان، أي الأراضي الواقعة بين نهرَي آراس و كورا، واتخذت مدينة دڤين (دبيل) حاضرة لها، ثم ضمت مدن گنجه (جنزة) و بردا (برذعة) و تفليس و آني، وأشهر حكامها بعد مؤسسها كان شاور بن فضل الملقب أبو الأسوار (سيد الفرسان)، ذكره الشاعر قطران في كتابه «قابوسنامه»[٥]. كما ذكره المؤرخ ابن الأثير عندما تعرض لهجوم طغرل بك سنة ١٠٦٣، وفي سنة ١٠٧٢ تعرضت لهجوم آلب أرسلان السلجوقي، وانقسمت الدولة على إثرها إلى شعبتين، إحداها في "گنجه" والأخرى في "آني" التي كانت تسكنها أغلبية أرمنية وتشتهر بجامعين مبنيين وفق طراز معماري محلي٦ من أعمال الشداديين، كما تعرف بمدينة الألف كنيسة وكنيسة، وقد "استولى الـگرج على آني سنة ١١٢٤ ثم حررها الشداديون سنة ١١٢٦، ثم أعاد الـگرج احتلالها سنة ١١٦١ ثم زاحمها السلطان السلجوقي أرسلان شاه سنة ١١٦٣ ، وفي سنة ١١٧٤ وقعت البلاد والعاصمة آني نهائياً في أيدي الـگرج"٧، بعد أن عمرت مائتان وخمسة وعشرون سنة.

الدولة الحسنوية (٩٤١ ـ ١٠١٥)

الحسنويون سلالة كردية من العشيرة البرزيكانية أسست دويلة كردية عرفت بالدولة الحسنوية، وضع لبنتها الأساسية الأمير حسين سنة ٩٤١م في جنوب كردستان الطبيعية (حسب خريطة كردستان) في الدينَوَرْ وشهره زور، لكن المؤسس الحقيقي كان حسنويه بن حسين الكردي البرزيكاني الذي حكم بين سنوات (٩٦٠- ٩٨٠) م، حيث شملت إضافة إلى الدينور وشهره زور كل من نهاوند وهمدان وقلعة سرماج٨ وكانت عاصمتها "دينَوَرْ" التي تقع شمال كرماشان، وقد اعترف بسلطانه خليفة بغداد ولقب ابنه "بدر بن جسنويه" الذي ورث الحكم بعد وفاة أبيه بلقب "ناصر الدولة"٩ وحكم بين سنوات (٩٨٠- ١٠٠٩)، حيث أخذت الدولة في عهده شكلاً رسمياً؛ لأنه كان على وفاق تام مع الدولة البويهية التي كانت دولة موازية إلى جانب الخلافة العباسية في عهد المطيع بالله، وقد "حاول البويهيون

> **"يبتدئ تاريخ الدولة الروادية - السالارية التي ترأستها أسرة سالار (قائد) ودعيت "السالارية"، عندما تمكن مؤسسها السالار مرزبان بن ماملان من الاستيلاء على مدينة أردبيل، ومن ثم السيطرة على كامل إقليم أذربيجان، وكان هذا الإقليم موطن الميديين؛ أسلاف الكرد، وقامت عليها إمبراطورية ميديا في القرن السابع قبل الميلاد، لكن السالار كان مستهدفاً منذ البداية من قبل الروس."**

٥ مرجع سابق ص ٩٠.

٦ باسيلس نيكيتين ، الكرد ، ص ٢٩٢.

٧ أحمد السعيد سليمان، تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسرات الحاكمة، ج٢ ص ٣٥٨.

٨ قلعة حصينة تقع بين همدان وخوزستان ومن أشد القلاع امتناعاً (معجم البلدان).

٩ جرجي زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامي ج ٤ ، ص ٢٠٣.

تصفية كافة السلالات الحاكمة، خاصة بعد إلحاقهم الهزيمة بناصر الدولة الحمداني في الموصل ونصيبين، وقد وجّهوا جيشاً إلى شهره زور فتصدى لهم حسنويه في غربي أربيل وألحق بجيشه الهزيمة[10]، وبعد مرحلة من الازدهار في عهد الأمير بدر حدثت قلاقل كثيرة، حيث تجددت الصراعات مع البويهيين من جهة، وصراعات داخلية مع أولاده وأحفاده، وانتهت باغتياله على يد فرقة من عشيرة الجوزكان سنة ١٠٠٩، واستمرت الصراعات الخارجية والداخلية خمس سنوت ثم تولّى الحكم الأمير طاهر بن هلال بن بدر سنة ١٠١٥م.

شملت الدولة الحسنوية أجزاء واسعة من جنوب وشرق كردستان، وامتدّ حكمها أكثر من خمس وسبعين عاماً، حيث غفل التاريخ عن معرفة مدة حكم آخر الأميرين؛ طاهر بن هلال وديسم من آل حسنويه، ونشير إلى أنّ الدولة الحسنوية سكّت "النقود" ووضعت نظاماً للاقتصاد، ومتطلبات الحياة الضرورية، وأحدثت الكثير من المشاريع العمرانية.

الدولة العيارية (٩٩١ـ ١١١٦)

كانت استمراراً لدولة آل حسنويه، تأسست سنة ٩٩١م على يد أبي الفتح محمد بن عيار من عشيرة الشادنجان الكردية في جنوب كردستان، كانت بدايتها في مدينة حلوان، وتوفي أبو الفتح سنة ١٠١٠م وخلفه ابنه فارس الحكم، وفي عهده حدث صراع وحروب بينه وبين آل حسنويه لعداء سابق بينهما، ثم حصل صلح بينهما وتوّجت بزواج الأمير طاهر آل حسنويه من أخت الأمير فارس، ثم توسعت رقعة الدولة بالاستيلاء على كرماشان (كرمنشاه) وتوفي فارس سنة ١٠٤٥م، ثم تولى أخوه مهلهل الحكم لكن بسبب ضغط السلاجقة واستيلائهم على كرماشان وضع نفسه في خدمتهم بغية إطلاق سراح أخيه سرخاب المعتقل لديهم، وبسبب الصراع الداخلي انتهت الحكومة سنة ١١١٦م بعد أن حكمت مئة وخمسة وعشرون سنة.

يذكر أن أمراء الدولة العيارية وعددهم ستة

١٠ عبدالله قره مان ، وطن الشمس ، ج٢ ص ٧٤.

وهو يدينون بالمذهب اليارساني (أهل الحق) كانوا يعشقون الثقافة والأدب والعلم، ولأنهم "كانوا يجهلون العربية فقد كانوا يهتمون بالأدب الكردي وقدروه أحسن تقدير، وبرزت في عهدهم أسماء لامعة في مجال الأدب والشعر وخاصة من النساء، من بينهم: الشاعرة جلالة خان لورستاني وابنها شا خوشين، الشاعرة ريحان خان لورستاني، الشاعرة فاطما لوريا گوراني، الشاعرة ليزا خانم جاف، الشاعرة خاتون مي زرد، الشاعرة داية خزان سركتي"[11]، وكونهم على مذهب يارسان لم يكترث بنتاجاتهم إلا القليل.

الدولة الدوستكية (٩٨٠ـ ١٠٨٦)

تأسست هذه الدولة الوطنية الكردية في كردستان بين سنوات ٩٨٠- ١٠٨٦م واكتسبت كافة مقومات الدولة، حيث تميّزت بسياستها الداخلية المستندة إلى العدل والمساواة والأمن والحياة الرغيدة لجميع مواطنيها، دون تمييز على أساس عرقي أو ديني أو طائفي، وانتهجت سياسة خارجية معتمدة على أساس التعايش السلمي وحسن الجوار، أسسها الأمير "باز بن دوستك»، وباز لقبه ويعني «النسر» كما أورده محمد أمين زكي، وورد لدى المؤرخ ابن الأزرق الفارقي «باد» بمعنى الريح أو العاصفة، واسمه الحقيقي «حسين بن دوستك» وينتمي إلى عشيرة «حاربخت» البوتانية الشيروية، وكانت شيروان إمارة مستقلة متحالفة مع إمارة بوتان[12]، يسمي بعض المؤرخين هذه الدولة بـ"الدولة المروانية" على اسم الأمير حسن بن مروان وهو المؤسس الثاني للدولة ومروان هو أخو الأمير "باز".

شملت سلطة الدولة الدوستكية الأراضي الواقعة في إقليم آمد (ديار بكر)، وولايات: ماردين، وسيرت، وبدليس، وأجزاء من ولايات: وان، وموش، والعزيز، ورها، وبوتان، وهكاري (چولَيرگ)، كما شملت معظم مناطق الجزيرة في غرب كردستان، وجزءاً من مناطق: زاخو،

١١ بالكردية r Kurdî zimanê Dîroka ,Saniç Husê Feqî .87

١٢ عبد الرقيب يوسف ، الدولة الدوستكية، هامش ص ٣٧.

وبازبدي في جنوب كردستان، وبتعبير آخر يمكن تحديد تخوم الدولة الدوستكية بخط يبدأ من الزاوية الشرقية لبحيرة وان، ماراً من منتصف المسافة بين مدينتي أرديش وموراديه (برگر Bergirê)، وشرق مدينة ملازگرد (مناذجرد) بينها وبين پاتنوس حتى چم مرادي (مراد صو)، إلى نهر "قره صو" جنوب أرزروم، وإلى نهر الفرات شمال شرق رها، بينها وبين آديمان (سمسور)، ثم ينحدر الخط جنوباً إلى شرقي رها، ويتجه نحو سري كانيه (رأس العين- غرب كردستان)، ونصيبين، إلى بازبد ونهر دجلة، كما يمر من شرقي جبل جودي حتى "بيت شباب"، ويضم نهري: فيشخابور وهيزل، حيث ضمت المدن التالية: آمد، وكافة المدن التابعة لها (حاليا)، وكذلك: سويرك، وحلوان، ورها (أورفا)، ونسيبين، وماردين والمدن التابعة لها، وكذلك مدن غرب كردستان: سري كانيه، ودربيسيه، وعاموده، وقامشلو، وتربه سپيه، وديريك، إضافة إلى مدن: جزيرة بوتان، وخيزان، وشيروان، وبيت شباب، ووان، وملازگرد، واتخذت مدينة "فارقين" عاصمة لها، حيث بلغت مساحتها حوالي ٧٥٠٠٠ كيلو متر مربع.

كان الدافع لقيام الكرد في تلك المناطق بثورة ضد السلطة الإسلامية الحاكمة وتهديدات القبائل التركية انعدام العدل والمساواة، وقيام الحمدانيين والبويهيين بعمليات السلب والنهب والاستعباد، وعجز سلاطين العثمانيين عن تأمين الأمن وسيادة العدل، وكان العامل الذاتي الداخلي مهيأً جراء قيام الدولتين الكرديتين الروادية والشدادية في جنوب القوقاز وتأمين الحرية والاستقرار للشعب، وانضمام إمارة "فنك" الكردية في بوتان إلى حركة "باز"، وخارجياً الضعف والوهن الذي أصاب الدولة العباسية جراء تناقضاتها داخل الأسرة الحاكمة ومع سلطة بني بويه ومع الدولة البيزنطية، والأخيرتان تسعيان للاستحواذ على مساحات أكبر من أراضي كردستان.

بدأت الانتفاضة بقيادة الأمير باز سنة ٩٨٠ م بسيطرة أنصاره على مدينة أرديش١٣ (أرجيش)

"كانت الدولة العيارية استمراراً لدولة آل حسنويه، وقد تأسست سنة ٩٩١م على يد أبي الفتح محمد بن عيار من عشيرة الشادنجان الكردية في جنوب كردستان، كانت بدايتها في مدينة حلوان، وتوفي أبو الفتح سنة ١٠١٠م وخلفه ابنه فارس الحكم، وفي عهده حدث صراع وحروب بينه وبين آل حسنويه لعداء سابق بينهما، ثم حصل صلح بينهما."

بشمال شرق بحيرة وان، وهذا ما شجّعه على الاستمرار والتقدم، حتى استولى على كامل اقليم ديار بكر (آمد) في سنة ٩٨٢ م، وبفتحه لمدينة فارقين (ميافارقين- سليڤان)، قامت انتفاضة عارمة في نصيبين ضد واليهم الأعور "ابن الراعي" المعيَّن من قبل عضد الدولة البويهي، الذي استبدّ وظلم وانتهك حرمات الشعب، وفاق ظلمه ظلم بني حمدان، ولذلك انقضَّ عليه الشعب وقتلوه ثم حرقوا جثته، وسيطروا على كامل المدينة، ومن ثم توجّه قائد الانتفاضة إلى فارقين مبدياً تأييده وانضمامه إلى الانتفاضة، ثم عاد إلى نصيبين برفقة الأمير باز وقواته، التي دخلت المدينة رافعة راية النصر، ثم تابع زحفه والتقى مع قوات البويهيين على نهر فيشخابور قرب زاخو وانتصر عليهم، ثم توجه نحو الموصل حيث ثار أهلها ضد بني بويه فانهزم قائدهم سعد البويهي١٤، وخاف السلطان البويهي صمصام الدولة في بغداد على نفسه، حيث فكر الباز فعلاً دخول بغداد

١٣ لين پول ، الدول الإسلامية ص 244.

١٤ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ، مجلد ٩ ص ٣٥.

وتخليصها من شرور البويهيين الديلم.

ارتعب صمصام الدولة البويهي من تقدم الباز وانتصاراته، فجهز جيشاً كبير العدد والعدة في معركة كبرى جرت في الموصل لإنقاذ بغداد. وكادت المعركة أن تحسم لصالح البويهيين، لكن تمرداً حصل بين قواته الموزعة إلى فرقتين بسبب تدني المعنويات وامتنع قائديهما متابعة القتال١٥ أدت إلى خسرانهم للمعركة الثالثة. هنا ارتعب السلطان صمصام الدولة البويهي أمام الحدث الجديد، وتحرك لدرء التمرد العسكري، فاتصل مع سعد الدولة الحمداني الفاطمي حاكم حلب، وأقنعه بدخول الحرب إلى جانبه مع وعد بمنحه "آمد" إقطاعاً له، وكانت آمد مطمح الحمدانيين فجرى الاتفاق ودخول الحرب فوراً، وبعد معركة طاحنة بين الطرفين هُزِم جيش سعد الدولة الحمداني هزيمة نكراء، وتابع الباز تقدمه نحو الجيش البويهي، لكن سيف الدولة كي يخلص نفسه من عار الهزيمة أرسل مجموعة متنكرة لاغتيال الباز في خيمته وطعنوه في رجله معتقدين رأسه، وبعد مدة شفي ثم جرت مفاوضات بين الطرفين أدت إلى اتفاق سنة ٩٨٥م يقضي على بقاء إقليم آمد ونصف منطقة طور عبدين (جبال طور Torê-ماردين) للباز، والنصف الآخر من طور عبدين مع نصيبين والجزيرة للدولة البويهية. وقد ذكر الفارقي١٦ "أن البويهيين سلموا (حصتهم) إقطاعاً للأمير باز"، وبعد فترة زحف الباز بجيشه على الموصل، ولم يترك لواليه مجال التنفس، ومع أنّ عرب بني عقيل وبني نمير الذين كانوا يتحكمون بأطراف "رها" آزروه لكنهم فشلوا، ثم تجددت المعارك في الموصل سنة ٩٨٩ بعد اتفاق بين الطرفين على ترك الموصل لبني حمدان، ونصيبين والجزيرة لبني عقيل، والتحمت قوات الفريقين وقد آزرت القبيلة البشنوية لقوات الباز، لكن خيانة حصلت إذ فتحت أبواب الموصل لبني عقيل وطُعن الجيش الكردي من الخلف، وأصيب الباز بجروح بليغة عندما "أراد الانتقال من فرس إلى آخر فسقط واندكت ترقوته، وقد حاول ابن أخته أبو علي حسن أن يعاونه فلم يقدر"١٧ فقال له الباز: اذهب فأنا انتهيت! وقد عثر عليه أحد العرب من بني حسان فذبحه وحمل رأسه إلى بني حمدان، حيث صلبت جثته وقطعت يداه ورجلاه على باب الإمارة بالموصل، ثم أرسل إلى بغداد سنة ٩٩٠م واضطر جيشه إلى التراجع نحو آمد.

أما أبو علي "حسن بن مروان" فقد توجه إلى مقر الباز في قلعة حسنكيف وأعلم أسرته بمقتل الباز، واستولى على القلعة وبقية الحصون التي كانت بيد خاله، ثم نظم الأمور العسكرية والإدارية حتى عادت للدولة مكانتها، ونالت اعتراف الدول الكبرى وقتها مثل: الخليفة العباسي القادر بالله، والسلطان البويهي بهاء الدولة، والخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، وبدأ زعماء كردستان بتقديم الولاء وفروض الطاعة له، وتأسف أهل الموصل لمقتل الباز وعملوا عليه المآتم والبكاء.

لكن الأمير حسن بن مروان (الحاكم الثاني) تعرض لهجوم الحمدانيين من الجنوب وبمحورين، يقوده ولداه: أبو عبد الله وأبو طاهر على رأس جيش كبير للاستيلاء على إقليم ديار بكر (آمد) وضمها إلى الموصل، حيث سار أبو عبد الله نحو فارقين وأبو طاهر نحو آمد، واشتبكت القوات الكردية مع جيش أبي عبد الله بن حمدان على أبواب فارقين، ووقع الأخير أسيراً، فأكرمه الأمير حسن وأطلق سراحه، فتوجه إلى أخيه أبي طاهر الذي حاصر آمد، ومعه حشد كبير من عرب بني عقيل وبني نمير، واشتبكت القوّتان في سنة ٩٩١ م، فوقع أبو عبد الله ثانية في الأسر بيد الأمير حسن وعامله بقسوة وأُلقيَ به في غياهب السجن، إلى أن شفع به الخليفة الفاطمي بمصر، وأرسل وفداً يلتمس من الأمير فكّ أسره، فأجاب على التماسه شريطة مغادرة أراضي الكرد والعراق فوراً١٨، حيث تسلّمه الوسطاء ومضى به إلى مصر، أما أخوه أبو طاهر المنهزم فقد قتله محمد بن المسيب أمير بني عقيل بـ"نصيبين" هو وابنه وشيخ بني نمير، ثم

١٥ عبد الرقيب يوسف ، الدولة الدوستكية ص ٩٦.

١٦ عبد الرقيب يوسف ، ص 102.

١٧ ابن الأثير م ٩ ص ٧١.

١٨ مرجع سابق ص 100.

استولى ابن المسيب على الموصل وأسس الدولة العقيلية.

وفي الشمال استغل الأرمن فرصة مقتل الباز وتضعضع وضع الدولة وهجوم الحمدانيين، حيث هاجموا أميرهم داوود بدعم بيزنطي على مدينة ملازگرد ومحاصرتها، فاضطر سكانها إلى تسليم المدينة بسبب نفاد المؤن، وقد أجلى داوود سكانها الكرد المسلمين، مما أثار نخوة الأمير محمد الروادي الكردي زعيم الدولة الرواديه المتقدم ذكره، فحشد جيشه وزحف على أرمينيا من جبل آگري، لإنقاذ ملازگرد وتمكن من إلحاق الهزيمة بالجيش الأرمني، وفي سنة ٩٩٢ هاجمت قوات الإمبراطور البيزنطي باسيليوس على مدن: أرديش، وملازگر، وخلاط، حيث دافع الأهالي عن مدنهم، وبوصول قوات الأمير حسن فرّت قوات البيزنطيين، واضطر باسيليوس إلى طلب وقف القتال والاتفاق على هدنة لمدة عشر سنوات، واعتبر ذلك نصراً سياسياً وعسكرياً للدولة الدوستكية، وتحسّنت العلاقات بعد تلك الحروب مع إمارات ودول الشرق الأوسط، مثل: الدولة الفاطمية في مصر، والحمدانية في حلب والخلافة العباسية في بغداد، وقد تفرغ الأمير إلى الإصلاحات الداخلية والاهتمام بأمور الشعب، حيث أقام في آمد وأحبّته الرعية ومنحته الثقة، لأنه أقام العدل والمساواة بين الجميع، ثم امتدت سلطته على مدن: فارقين، خلاط، أرديش، ملازگرد، والمناطق الشمالية الشرقية من بحيرة وان، وغرباً حتى رها (أورفا)، وغدا ملكاً على كردستان الوسطى، واتّخذ العجوز الحكيم "مم" وزيراً له، حيث قام بتصريف أمور الدولة.

وفي عام ٩٩٧ م عقد قران الملك حسن بن مروان بن دوستك، على الأميرة "ست الناس" كريمة "الأمير سعد الدولة بن سيف الدولة الحمداني"، صاحب حلب، وزفّت العروس إليه من حلب في موكب مهيب من أكابر رجالات فارقين وأجلّاء نسائها، وقد تصدر الموكب فوج من الفرسان الكرد، الذين قدِموا من ميافارقين، وفوج من فرسان حلب، وكان الملك قد عزم على زفافها والبناء بها بمدينة آمد، ولما دخل الملك إلى آمد ومعه جموع غفيرة من أهل فارقين تعرض للاغتيال في مكيدة لحظة دخوله من قبل شيخ البلد في أواخر سنة ٩٩٧م، وهرب أتباعه راجعين إلى فارقين١٩، وعندما اجتاز موكب العروس نهر الفرات ووصلوا إلى مدينة رها، كان في استقبال الموكب فوج آخر من خاصة فرسان الملك حسن، وفي تلك اللحظات جاء النبأ المحزن عن الاغتيال، حيث رجع موكب العروس إلى حلب.

خلف الأميرَ سعيد بن مروان أخوه الملك المغدور في الحكم، ولقب "مهد الدولة" ولقبه أبو منصور، وأقام في ميافارقين، واتّخذها عاصمة للدولة، وأصبح المتّهمون في قتل أخيه ضمن حاشيته بعد إجراء المصالحة، وباركه في المنصب خليفة بغداد: القادر بالله بإرسال وفد رسمي وكذلك الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله رسمياً، والسلطان البويهي بهاء الدولة، وكلّ منهم أرسل رسالة متضمنة اعترافه بحكومته مرفقة بهدايا وتحف ثمينة٢٠، كما جدد العاهل البيزنطي باسيليوس٢١ تمديد الهدنة السابقة بين الدولتين من خلال اجتماع بين الملكين ضمن الأراضي الكردية سنة ١٠٠٠م، ولأن العصابة التي تسببت في مقتل الملك حسن لم تعاقب على فعلتها استمرت في مؤامراتها للاستحواذ

١٩ تاريخ ابن خلدون ج ٤ ص ٦٧٦-٦٧٥. وللاستزادة يرجى مراجعة:
- الأعلاق الخطيرة — ابن شداد ج 3 القسم الأول ص 329
- ابن الأثير ، الكامل في التاريخ 72/9.
- ابن العبري ، تاريخ مختصر الدول ، ص 300-302 .
- يوسف عبد الرقيب ، الدولة الدوستكية ص 135-137
- زكي محمد أمين خلاصة تاريخ الكرد وكردستان - الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي ص 101.
- الفارقي 72-74 ، حيث ورد فيه أن الموكب بعد أن جاوز الفرات ووصل إلى الرها أخذت استراحة ، فخرجت ست الناس في ليلة مقمرة وسمعت قائلاً يقول تسمع ولا ترى شخصه:

أبكيك لا للنعيم والأنس — بل للمعالي والرمح والفرس
لهفي على فارس فجعت به — أرملني قبل ليلة العرس

وبعد مرور يومين وصل نبأ الاغتيال المحزن ومأساة ملك آمد وست الناس.
أأنوه أن الأغنية الشعبية المشهورة (He- mîrê keça zeynebê Zeyno Lê lebê) التي يغنيها الفنان جواد مرواني وهو من مواطني فارقين تعود لمأساة أهل فارقين وتؤرخ للزفاف الذي لم يتم لملكهم حسن بن مروان والأميرة ست الناس.
يوسف عبد الرقيب ص ١٣٨.
٢٠ عبد الرقيب يوسف مرجع سابق ص ١٤٢.
٢١ الفارقي ص ٨٤.

> **"استطاع الملك نصر الدولة بسياسته الحكيمة مع الدول المجاورة تجنيب بلاده الحرب، فحقق السلام والرخاء لشعبه، والسهر على مصالح الشعب دون تمييز ديني أو قوميّ أو طائفي، حيث اهتم ببناء المدارس والمشاريع العمرانية وقنوات الري وبناء الجسور مثل: جسر "دِهْ دِري" ذات الفتحات العشر في آمد، وجسر الحسنية على فيشخابور، و"برج البنات في سور آمد، وساعة في جامع ميافارقين."**

على المملكة كاملة واغتالت الملك الجديد سعيد في مؤامرة دنيئة ثانية بعد أربعة عشر عاماً في الحكم، لكن بعض الولاة الشرفاء الذين شعروا بالمؤامرة أفشلوا الخطة ومنهم الخواجة أبو القاسم الأصفهاني، ونصّبوا أخاه الأمير أحمد أبا نصر ملكاً جديداً.

الملك نصر الدولة أحمد بن مروان

يعتبر أعظم ملوك الدولة المروانية، وبعد المبايعة والتنصيب عمد الملك والخواجة إلى تجهيز الجيش والعمل على تحرير ميافارقين من المتآمرين وعلى رأسهم الحاجب شيرو بن مم، وقد استنجد الأخير بملك الروم باسيليوس لتحريره من ورطته لكنه لم يعره آذاناً صاغية، ولم يشأ تخريب علاقته مع الدولة الدوستكية، وتمكن نصر الدولة من تصفية المتآمرين وإنزال العقوبة المستحقة بهم، وطرد آخرين من المفسدين خارج البلاد[٢٢]، وهدأت الأوضاع واسترجعت كافة الأموال المنهوبة وشرع الملك بترتيب الأوضاع الداخلية والاهتمام بأمور الشعب، وكان خبيراً في بناء العلاقات الخارجية، ثم بدأ بتشييد قصر ملكي فخم يليق بمكانة المملكة، وبانتهاء بناء القصر قدِمت وفود الدول الكبرى للتهنئة بمنصبه وبالعيد، حيث "وصل خادم (موفد) الخليفة العباسي "القادر بالله" ومعه حاجب سلطان الدولة البويهي من بغداد ومعهما: الخلع والتشريف والمنشور، ومنح الملك الدوستكي لقب "نصر الدولة وعمادها ذي الصرامتين"، وضمّت الخلع: القباء والفرجية والجبّة والعمامة السوداء وسوارين من ذهب مرصعة، وفرس بمركب من ذهب، ووصل رسول الخليفة الفاطمي "الحاكم بأمر الله" من مصر ومعه الكثير من التحف والهدايا، ومنح اللقب "عز الدولة ومجدها ذي الصرامتين"، ثم وصل رسول ملك الروم باسيليوس الصقلي؛ ملك القسطنطينية، ومعه من القُوَدْ والجنائب والتحف ما لا يوصف"[٢٣]، حيث استقبله الملك نصر الدولة وهو على تخته[٢٤] الوفود مجتمعة، حيث أجلس وفد الخليفة العباسي وحاجب السلطان البويهي على يمينه، ووفد الخليفة الفاطمي ورسول ملك الروم على شماله مع حشد غفير من العلماء والشعراء، وخلع الملك على الوفود أجمل الخلع والهدايا وكان أعظم أيام المملكة.

استطاع الملك نصر الدولة بحنكته وسياسته الحكيمة المتوازنة مع الدول المجاورة تجنيب بلاده الحرب، وحقق السلام والرخاء

٢٢ الفارقي ص ١٠٢

٢٣ الفارقي ص ١٧٣-١٧٤.
- ابن شداد ص 351-352.
الخَلَعْ : تعني الهدايا، وتكون ألبسة على الأغلب عند العامة.
التشريف: مجموعة من الملابس الفاخرة يهديها الخليفة أو السلطان أو الملك.
المنشور: بمثابة مرسوم ملكي — جمهوري بتعيين أمير مقاطعة أو إقرار ملك أو والي، كما يعني الاعتراف بملك أو مملكة، ويعرف أيضاً بالعهد، وكتاب العهد، والتقليد، والتوقيع.
القُوَدْ : جمع اقود، وهو الخيل الطويل العنق وتعتبر من أجمل المواصفات.
الجنائب: جمع جنيبة وهي الخيول المسرجة والمزينة التي تسير في موكب الملك أو السلطان تفاخراً دون خيّال.

٢٤ التخت : كلمة كردية بمعنى السرير أو الكرسي أو كرسي الإمارة أو العرش الملكي (المقصود هنا) ومنه جاء مصطلح «پاي تَخْتْ text Pay" ويعني العاصمة في اللغة الكردية حيث "پاي" يعني المقام العالي.

لشعبه، حيث بدأ الدول تخطب ودّه وتقيم معه أفضل العلاقات، ومن ثَمّ توجه نصر الدولة إلى الشؤون الداخلية والسهر على مصالح الشعب دون تمييز ديني أو قوميّ أو طائفي، حيث أصبح مواطنو دولته من أسعد شعوب المنطقة، حيث اهتم ببناء المدارس والمشاريع العمرانية وقنوات الري وبناء الجسور مثل: جسر "دَهْ دَري" ذات الفتحات العشر في آمد، وجسر الحسنية على فيشخابور، كما بنى البرج المشهور "برج البنات Burca Keçkê» في سور آمد أحد أجمل المعالم الأثرية، وبنـگام (ساعة) للوقت في جامع ميافارقين بين سنوات (١٠١٦-١٠٣٠٩)، والمدرسة النصرية على ضفة نهر باطمان، كما اهتم بالبيئة وذكر ابن كثير في "البداية والنهاية": "بلغه أن الطيور تجوع شتاء فتغادر الجبال إلى القرى فتصطادها الناس فأمر بفتح مخازن الحبوب وإلقاء ما يكفيها طول الشتاء"، كما اهتم بالعلماء والأدباء وكان قصره يعج بهم، نذكر منهم بعض المؤرخين: ابن الأزرق الفارقي (تاريخ الفارقي، ابن الأثير (الكامل)، ابن خلدون (العبر)، القلقشندي (النجوم الزاهرة)، الذهبي (دول الإسلام)، ابن كثير (البداية والنهاية)، أبو الفداء الأيوبي (المختصر في تاريخ البشر)، واقتنى تحفاً نفيسة من الأحجار الكريمة كما ذكرها القلقشندي منها: جبل الياقوت وهي ياقوتة كبيرة من إهداء الملك العزيز البويهي، ومصحف بخط علي بن أبي طالب".

لكن العلاقات السياسية والدبلوماسية الحكيمة واتفاقات السلام مع الدول المجاورة، وإشاعة العدل والمساواة وتأمين الحياة الهادئة والرغيدة ونيل حبّ الشعب ليس كافياً لاستمرار الدول وحكم الملوك، دون تحضير قوة دفاعية كافية من العدد والعدة وتدريبات كافية وفي أهبة الاستعداد وتحت الطلب، يقول المثل الكردي: "الذبابة لا شيء لكنها تقلب المعدة" وحدث ما يشبه المثل، فبعد وفاة نصر الدولة بعد أن حكم قرابة ثلاث وخمسين سنة، وخلفه في الحكم ابنه نظام الدين نصر ونافسه أخوه الأمير سعيد، ثم حفيده منصور بن نصر، ساروا على خطا أبيه على الحياة الرغيدة، وقد تربص بدولته أعداء ما كانوا بالحسبان، وبدأ شأن الدولة يتناقص رويداً رويداً بفعل التناحرات الداخلية من جهة، وأطماع السلاجقة الذين دخلوا الإسلام حديثاً، ولم يحسب لهم حساب من الخارج، وتزامن مع تصاعد الخلافات بين جيرانهم من الأرمن والروم، حيث بدأ هجوم آلب آرسلان زعيم السلاجقة على الروم سنة ١٠٧١ وكانت معركة ملازگرد على أراضي الدولة الدوستكية الكردية وانضم الكرد إلى جانب السلاجقة بقوة تعادل أكثر من ضعفي قوات السلاجقة، وتحقق النصر للسلاجقة، ومن ثم بدأ السلاجقة بقضم جغرافية الدولة الدوستكية قطعة بعد أخرى بالمفاوضات واستعمال القوة، وانحياز وزير آخر الملوك إلى جانب السلاجقة، وسقطت فارقين العاصمة بيد السلاجقة بعد أن تفانى أهلها في الدفاع عنها، ثم تلاها مدينة آمد سنة ١٠٨٦، وتصل الدولة الدوستكية إلى نهايتها بعد أن عمرت مائة وست سنوات.

وفيما يلي جدول تسلسل ملوك الدولة الدوستكية

	الاســـــم	سنوات الحكم
1	باز بن دوستك	980 - 990
2	حسن بن مروان بن دوستك	990 - 997
3	ممهد الدولة سعيد بن مروان بن دوستك	997 - 1010
4	نصر الدولة أحمد بن مروان بن دوستك	1010 - 1061
5	نصر بن احمد بن مروان بن دوستك	1061 - 1080
6	منصور بن نصر بن أحمد بن مروان بن دوستك	1080 - 1086

حكومة شبانكاره (١٠٥٦-١٢٨٩)

تشكلت حكومة الشبانكاره[٢٥] الكردية

٢٥ شبانكاره: وردت التسمية من شبان-شوان-شڤان، بمعنى

في لورستان وفارس وگرمان بإيران، بين سنوات (١٢٥٩-١٠٢١) م، والشبانكاره تحالف قبلي ضم عدة عشائر على رأسها عشيرة راماني، وكان الأمير فضلوي بن علي بن حسنويه بن أيوب رئيساً لعشيرته "راماني" ولتحالف قبائل الشبانكاره، وحكم إقليم فارس واتخذ مدينة دارابگرد مقراً لحكومته، حيث كانت حكومته أتابكية، بمعنى أنّها كانت تابعة لسلطنة السلاجقة، وقد بدأت سلطتها عندما تم تعيين الأمير فضلوي قائداً (أسپه سالار) للجيش في فارس في عهد عماد الدين أبي كاليجار (١٠٤٨-١٠٢٥) حاكم فارس، وبعد وفاته، ومن ثم وفاة ابنه الذي خلفه في الحكم سنة ١٠٥٥، ثم تولّي أخيه أبي منصور حاكمية فارس، استغل فضلوي ضعفه، وأعلن استقلاله في حكم فارس، رافضاً أوامر السلطان آلپ أرسلان وتابعيته للسلاجقة، كما تمكن من أسر حاكم فارس أبو منصور ووالدته وسجنهما في إحدى قلاع شيراز، ثم قتلهما وذلك سنة ١٠٥٦ م.

منذ ذلك اليوم يبدأ التاريخ الفعلي لحكم "الشبانكاره"، بعد أن استولى فضلوي على عموم بلاد فارس ودارا بگرد وشيراز، لكن السلاجقة لم يقبلوا تحرّر الكرد الشبانكاره من حاكميتهم، فقد وجّه آلپ أرسلان جيشاً بقيادة أخيه "قاوورت" لقتالهم، ممّا أسفر عن اضطرار الشبانكاره إلى الاعتراف بسلطة آلپ أرسلان، وموافقة الأخير على الإبقاء على الأمير فضلوي حاكماً على فارس، لكنّ توق الكرد للحرية جعل فضلوي يعصي طاعة السلطان السلجوقي، ممّا أدخل الطرفين في صراع حاد وحرب ضروس، حيث حاصر الوزير السلجوقي "نظام الملك" قلعة خورشاه التي اعتصم فيها فضلوي، وبعد طول حصار ومقاومة استثنائية استولى الجيش السلجوقي على القلعة، وأسر الأمير فضلوي، حيث تم إعدامه سنة ١٠٧١ وهي السنة نفسها التي حدثت فيها معركة ملازگرد، وانتصر فيها السلاجقة على الجيش البيزنطي، وأسر قائدهم رومانوس بمؤازرة المقاتلين الكرد، لكنّ الكرد في إقليمَي فارس وگرمان لم يملوا من المقاومة، فبعد فترة من القلاقل والمناوشات تمكن الشبانكاريون سنة ١٠٩٩ من إلحاق الهزيمة بوالي فارس، المعيّن من قبل السلطان السلجوقي بركياروق، وبمساعدة من إيرانشاه بن قاوورت حاكم گرمان[٢٦].

ثم هدأت الأمور قليلاً، وبعد فترة تجدّدت المعارك مع حاكم فارس فخر الدين چاولي، المعين من قبل السلطان السلجوقي محمد بن ملكشاه حاكم العراق، بسبب رفض أمير الشبانكاره حسن بن المبارز خسرو الاعتراف بسلطة چاولي على فارس، وبعد إحراز قوات الشبانكاره بعض الانتصارات، عاودت قوات چاولي الهجوم بأعداد أكثر، واشتد الحصار على الشبانكاره، وقد تمكّن الأمير حسن بن المبارز من التوصل إلى نوع من الاتفاق مع چاولي على وقف القتال، وبعد فترة هدوء جديدة عادت الاضطرابات بين الشبانكاره والسلطان محمد بن ملكشاه إلى سابق عهدها في زمن ولده السلطان السلجوقي محمود بن محمد بن ملكشاه، بسبب سوء تصرّفات وزيره ناصر الدين الدركزيني[٢٧] حيث أدت إلى تدمير البلاد، وقد تحالف السلاجقة مع أبي طاهر محمد الكردي حفيد أبي الحسن فضلوي (مؤسس دولة اللور برزك فيما بعد)، في محاربة الشبانكاره على قاعدة ضرب الكرد بالكرد، وقد تمكن أبو طاهر من تحقيق النصر على الشبانكاره، وفرض سلطته عليهم في گرمان.

لكنّ الملفت للنظر أنّ انقلاب أبي طاهر على السلاجقة وتصفية حكمهم على گرمان، قد أدت عملها هذا إلى انتشار حالة من الفوضى، استغلها أمير الشبانكاره قطب الدين مبارز على مدينة "إيزاج- إيج" وأخيه، بالتحالف مع الوزير ناصح الدين لمحاربة السلاجقة، حيث تمكّن الأميران من خلال هذا التحالف من الاستيلاء على مدينة برده سير، وبهذا التحالف ضمنا

«راعي» حيث تتبادل الحروف (و- ب- ڤ) في اللهجات الكردية، و «كار» بمعنى «عمل» ويصبح المعنى الحرفي «حكومة الرعاة»، لكن التحالف القبلي عرف باسم «شبانكاره».

٢٦ زكي محمد أمين ، تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي ، ص 121.

٢٧ المصدر السابق ص 122.

حكم بلاد گرمان في سنة ١٢٠٠، ومن ثم دخل الأميران في حرب ضروس مع الغز. إلّا أنّه بسبب سوء تصرفات أتابك فارس انسحبا من الحرب، وعادا إلى مقرهما في "إيج"، بعد أن وكّلا نائباً عنهما في حكم گرمان، وبسبب الفراغ الحاصل عاث الغز في البلاد فساداً ونهباً وتدميراً، وانضم إليهم هرمز شاهنشاه أحد أمراء گرمان، فاضطر الأمير قطب الدين إلى قتالهم وإبعادهم عن البلاد، ثم عاد إلى "برده سير" ظافراً، وقد تملكّه الزهو ونشوة الانتصار، لكن أعداءه كمنوا له ذات ليلة، وتمكنوا منه وأسروه مع أولاده سنة١٢٠٣ ، وقتلوهم، ثم أكملوا على بقية أفراد الأسرة المبارزية، وفي سنة ١٢٥٩ جاء زحف هولاكو، واستولى على "إيج" وبقية بلاد الشبانكاره، وقتل أمراءهم، وبعد مدة خضعت بلاد الشبانكاره لسلطة المظفريين الذين ملكوا فارس، وانقرضت هذه الحكومة سنة ١٢٨٩ بعد أن حكمت مئتَين وثلاثة وثلاثون سنة.

حكومة لورستان الكبرى (١١٤٨-١٤٢٤):

لورستان إحدى أقاليم كردستان الشرقية، تأسست فيها حكومتان كرديتان هما: "لورستان الكبرى، ولورستان الصغرى"، وتقع جنوب إيران على حدود ولاية فارس، سكانها كرد مسلمون على مذاهب الشيعة واليارسانية، أغلبهم يتكلمون اللهجة الفيلية المنحدرة عن الميدية، ويعتزون بخصوصيتهم الأثنية واللغوية والمذهبية.

اشتهرت حكومة لورستان الكبرى (Lor Bezrek- بالكردية)، التي تقع شرق كردستان بإيران، وترد في المصادر التاريخية باسم "هزار أسپ"[٢٨] نسبة لثاني حكامها، كما اشتهرت باسم الحكومة "الفضلوية"[٢٩]

"اشتهرت حكومة لورستان الكبرى التي تقع شرق كردستان بإيران، وترد في المصادر التاريخية باسم "هزار أس" نسبة لثاني حكامها، كما اشتهرت باسم الحكومة "الفضلوية" نسبة لأبي حسن الفضلوي مؤسس الأسرة الحاكمة، وأول من حكمها فعلياً هو "السردار أبو طاهر فضلوي" سنة ١١٤٨، بمساعدة الأتابك "سنقر" من الأسرة السلغرية، حيث كانت حكومة أتابكية وحاضرتها مدينة إيزي."

نسبة لأبي حسن الفضلوي مؤسس الأسرة الحاكمة، وأول من حكمها فعلياً هو «السردار أبو طاهر بن محمد بن علي بن أبي الحسن فضلوي» سنة ١١٤٨، بمساعدة الأتابك "سنقر" من الأسرة السلغرية، حيث كانت حكومة أتابكية وحاضرتها مدينة إيزيج، وفي سنة ١١٥٥ انفصل عن السلغرية، واستقل في الحكم وتلقب "أتابك"، وفي عهده تمكن "سيف الدين" زعيم أسرة كردية من العشيرة الشولية٣٠، من السيطرة على نصف بلاد "لور بزرك"، وشكل فيها إمارة باسم "شولستان".

تولّى هزار أسپ بن أبي طاهر، وهو أكبر أبناء أبيه بعد وفاته الحكم سنة ١٢٠٤ تقريباً، الذي تميز بعدله ورجاحة عقله، وتطورت المملكة في عهده من الناحية الاقتصادية والعمرانية

٢٨ اسم واصطلاح كردي يرمز إلى القوة، حيث هزار يعني ألف، أسپ يعني حصان.

٢٩ يذكر "شرفنامه" أنه في حوالي سنة 1106 وصلت حوالي أربعمائة عائلة كردية إلى لورستان، نزحوا من بلادهم في جبل السماق المتصل مع جبل الكرد- عفرين على الحدود الجنوبية وذلك بسبب نزاع داخلي مع زعيمهم، وبعد رحلة طويلة من العذابات شملت فارقين وجنوب القوقاز وكيلان ثم حلّت تلك العائلات في لورستان، بموافقة الوزير محمد خورشيد، وقد تزعمت تلك العائلات أبو الحسن فضلوي، حيث تحولت إلى عشيرة متماسكة في تلك الرحلة التي بلغت آلاف الكيلو مترات.

٣٠ الشول قبيلة كردية تأتي بعد اللور والشبانكارة في الشأن والعدد (مسالك الأبصار).

بسبب استتباب الأمن والرخاء، وقد وفدت إلى مملكته في عهده من جبل السماق دفعة جديدة وكبيرة من العشائر الكردية٣١، وبعضاً من العربية حسب ما ورد في كتاب "كزيدة" الفارسي، وكتاب "كردلر" للدكتور فريج، وهم من عشائر: "آسوكي، مامه گويي، مرسلي، سداسيان، زاهديان، آلاني، كونوند، بي وند، بدائي، بوازكي، شنوند، راكي، خاكي، هاروني، آشكي، گويي، شموسي، نخوئي، كمانگش، مامه سي، أوملكي، ليراوي، دلكي، تواني كيا، مديحا گورد، كولارد، ومن العربية كانت العقيلية والهاشمية٣٢.

ازدهرت المملكة وازدادت شأناً وقوة مع قدوم تلك العشائر، ولهذا تمكن الأتابك هزار أسپ من القضاء على إمارة شولستان، وضمها إلى لورستان، وبهذا نشطت الدولة واتسعت رقعتها بتطور قوّتها الدفاعية، إضافة إلى تطورها الزراعي والتجاري والعمراني وانتشرت المؤسسات الخيرية، وقد أرسل إليه الخليفة العباسي الخلع والهدايا الثمينة ومنشور الولايات، ونظراً لسمو شأنه ومكانته فإن الكثير من المؤرخين سموا دولته "هزار أسب" نسبة إليه، وتوفي سنة ١٢٥٧م.

تولى «تيكله" بن هزار أسپ الحكم بعد وفاة أبيه مع أن أمه سلغرية من التركمان، إلا أن الأتابك سعد الثاني السلغري استغل وفاة هزارأسب، وزحف إليه بجيش قوي ثلاث مرات لإخضاعه، لأن تيكله وأباه ألغيا تابعيتهما للدولة السلغرية، لكنه أخفق في مسعاه لبسالةِ جيش لور بزرك، ولما استقرّت حالته وسّع رقعة مملكته بانتزاع بعض النواحي من اللور الصغير، وفجأة ودون سبب يذكر تعرّض إلى غزو عسكري كبير من قبل خليفة بغداد برئاسة قائدَين، فتمكن "تيكله" من صدّ الهجوم، وقتل أحد القائدين وأسر الآخر، ولما زحف هولاكو على بغداد سنة ١٢٥٧ ولدرء الخطر عن بلاده، انضم تيكله إلى قوات هولاكو، لكنه لما رأى بعينيه تدمير بغداد، وقتل الخليفة، والإسراف في قتل المسلمين، ندم لاشتراكه في هذه الحملة علناً، ولما عِلم هولاكو بندمه غضِب عليه، ولتجنّب بطشه فرّ تيكله إلى بلاده، فتعقّبه جيش هولاكو للقبض عليه، وبغية التخلص من هذه المحنة توجّه آلپ أرگون أخو تيكله إلى هولاكو في مسعى لوقف الزحف العسكري، وإجراء صلح معه، لكنه التقى في الطريق بقوات هولاكو، حيث أُلقِيَ القبض عليه وزجّوا به في السجن وقتلوا مرافقيه، وخشية مقتل أخيه أحجم تيكله عن القتال، وتحصّن في إحدى قلاعه رافضاً الاستسلام، رغم الوعود المتكرّرة بالإبقاء على حياته، لكنّه رفض؛ لعلمه بأن هولاكو سيحنث بوعده، فاضطر هولاكو إلى إرسال خاتمِه إشارة إلى ضمان حياته، فوافق ونزل من القلعة، وقد أرسلوه إلى تبريز حيث قتل فيها وصدق رؤيته أن لا عهد لهولاكو، ثم تمكن رجاله من نقل نعشه سراً إلى بلاده لورستان، ودفن في قرية زردة٣٣.

تولى أتابك آلپ أرگون الحكم بعد وفاة أخيه بمرسوم من هولاكو، وكان البلاد خراباً ولا زال أهلها معتصمون بالجبال، فبدأ بتعمير البلاد وزراعتها والتخفيف عن أهلها، وتمكن في وقت قصير من لملمة الجراح وجعل بلاده كسابق عهدها، وتوفي بعد خمسة عشر عاماً، وخلفه ابنه يوسف شاه بمرسوم من آبقا خان بن هولاكو، وشارك على رأس قواته في حرب المغول على بلاد الديلم وگيلان، ولأنه أنقذ أبقا خان من ورطة ميتة كادت تودي بحياته، منحه مناطق: "خوزستان، وگوه گيلوه، ومدن: فيروزان،

٣١ غفل التاريخ ثانية عن أسباب هجرة تلك العشائر الكردية في أقصى جنوب غرب كردستان جنوب عفرين والقريبة من حلب، ولدى التدقيق في حوادث تلك الفترة الزمنية نخمن أن تكون حروب صلاح الدين في حلب وجوارها، بغية الاستيلاء عليها بعد سقوط الدولة الفاطمية وحظر نشاطات المذهب العلوي في مركز السلطنة بمصر، وقد كانت حلب وقتها مأهولة بالعلويين (الإسماعيليين) خاصة في أيام دولة بني حمدان، وأن صلاح الدين ضغط عليهم بسبب تعرضه مرتين لمحاولة اغتيال من قبل الفداوية الإسماعيليين، وتمكن من فتح حلب سنة 1183، وهذا التاريخ يتزامن مع زمن الهجرة الأولى، ولكننا لانستطيع الجزم عن علوية تلك العشائر وقتئذٍ، أو أن هناك أسباباً أخرى .

٣٢ بدليسي الأمير شرفخان ، شرفنامه ، ص 28.

زكي محمد أمين ، ص 126.

٣٣ شرفنامه ص 29.

وجربادقان"٣٤، و"شوشتر، وحويزة، والبصرة"٣٥، وتوفي في بلاده، ثم خلفه أفراسياب بن يوسف شاه بمرسوم من أرگون خان، لكنه قتل على يد غازان خان سنة ١٢٩٦.

ثم تولى أحمد بن يوسف شاه الحكم بعد أخيه أفراسياب، وكان عادلاً ومنصفاً ومحباً لشعبه، حيث رضي عنه الجميع، كما كان محباً وراعياً للعلم والعلماء، وبفضله تمكّن القزويني من إنهاء كتابه "تاريخ العجم في آثار ملوك العجم"، وكتاب "مجمع الأنساب لـ" محمد علي شبانكاره" ، وقد لُقِّبَ بلقب "پير"، حيث ذكره ابن بطوطة بقوله: أنّه أنشأ مئة وستين مدرسة، وتوفي سنة ١٣٣٢، ثم تولى الحكم بعده ثماني حكام حسب النظام الوراثي وأغلبهم قتلوا على يد أحفاد هولاكو، وضعفت الحكومة كثيراً وكان الحاكم الرابع عشر والأخير غياث الدين بن كاوس، ومن ثم انقرضت هذه حكومة لور بزرك الكردية سنة ١٤٢٤م بعد أن عمرت مائتان وسبعاً وسبعون سنة.

فيما يلي جدول بأسماء وسني حكم أتابكية لور بزرك٣٦

1	أبو طاهر محمد	1204-1148
2	نصرة الدين هزار أسپ	1252-1204 حوالي
3	تيكله	1259-1252 =
4	آلپ أرگون	1274-1252 =
5	يوسف شاه الأول	1288-1274 =
6	أفراسياب الأول	1296-1288 =
7	نصرة الدين أحمد	1332-1296
8	يوسف شاه الثاني	1339-1232
9	أفراسياب الثاني	1355-1339
10	پيشنگ	1378-1355 حوالي
11	پير أحمد	1412-1378 =
12	أبو سعيد	1417-1412 =
13	شاه حسين	1424-1417 =
14	غياث الدين	1424

٣٤ شرفنامه ص 30.

- زكي محمد أمين تاريخ الدول ولإمارات الكردية ص 130.

٣٥ لين پول ، الدول الإسلامية ، ص 370/1.

٣٦ تم وضع الجدول بالاعتماد على:

- لين پول ، الدول الإسلامية ص 371/1

- سليمان أحمد السعيد ، تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسرات الحاكمة ، ص 368.

- الخضري بك محمد ، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية (الدولة العباسية) ص 459.

أما متن تاريخ هذه الدولة فمأخوذة معظمها من "شرفنامه" وتاريخ الدول والممالك الكردية لمحمد أمين زكي.

تَـبرزُ جميـعُ الانطلاقـاتِ الفكريـةِ الهامـةِ عـلى مَـرِّ التاريـخ كثمـرةٍ لمرحلتَـين: فالمراحـلُ التـي شَـهِدَت جريـانَ النظـام في مجـراه، والرفـاهَ الاجتماعـيَّ المُقنِـع، وغيـابَ المشـاكلِ الكـبرى؛ إنمـا تَعكِـسُ تطورَهـا الفكـريَّ بمنـوالٍ مشـابه. إنهـا الأفـكارُ التطوريـةُ الواهبـةُ للرفـاه، والقليلـةُ المشـاكل. بالتـالي، فهـي مُطَعَّمـةٌ بالأمـنِ والاسـتقرار، وتتغنـى بالديمومـةِ والثبـوت، وتَعتَـبِرُ المشـاكلَ عَرَضيـةً عابرة.

أمـا المراحـلُ التـي تَشـهَدُ انسـدادَ النظـام وعَجـزَه عـن السـيرِ كالسـابق، فالأفكارُ فيهـا مثقلـةٌ بالمشـاكل، هـذه المراحـلُ هـي نفسُـها التـي تتسـارعُ البحـوثُ الدينيـةُ والفلسـفيةُ الجديـدةُ خلالهـا. حيـث يتـم البحـث عـن الخـلاصِ مِـن المشاكلِ مِن خلالِ الأفكارِ والبحوثِ الدينية والفلسفية الجديدة.

فصلية فكرية تحليلية حرة تعنى بشؤون الشرق الأوسط
رقم الاعتماد
لدى نقابة الصحفين العراقيين 148
رقم الإيداع
دار الكتب و الوثائق في بغداد 868 لسنة 2005

لدى وزارة الثقافة المصرية
دار الكتب و الوثائق في القاهرة
رقم 24217